جامعة الخليل
عمادة الدّراسات العليا
قسم اللغة العربيّة

شرح ملحة الإعراب

لابن الناظم (ت 686هـ)

دراسة وتحقيق

إعــــداد:

محمّد صالح عبد القادر النّجّار

إشـــراف

الدكتور: يوسف حسن عمرو

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير بقسم اللغة العربيّة بعمادة الدّراسات العليا في جامعة الخليل

شوّال 1424هـ

كانون الثاني 2004م

نوقشت هذه الرّسالة يوم :

الأحد، بتاريخ 27 ذي القعدة، 1424هـ، الموافق 18 / 1/2004، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1- الدكتور يوسف عمرو	[مشرفاً]........................
2- الدكتور زهير إبراهيم	[عضواً]........................
3- الدكتور محمود أبو كتة	[عضواً]........................


بسم الله الرحمن الرحيم

قال القاضي البيساني[1] رحمه الله: "إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر، وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر" .

---

[1] عبد الرّحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج اللخمي الشّامي أبو علي، البيساني الأصل العسقلاني المولد، المصري الدار، القاضي الفاضل، وزير السّلطان أيّوب" .
انظر ترجمته في: الذّهبي، سير أعلام النُبلاء، 340/21. وابن العماد، شذرات الذّهب 324/4 .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى :

❖ روح شيخنا الفاضل المرحوم الدكتور إسماعيل داود النَقشة - رحمه الله وأسكنه فسيح جنّاته - .

❖ إلى والديّ الحبيبين .

❖ إلى زوجتي الغالية .

❖ إلى الإخوة والأخوات الكرام.

❖ إلى كلِّ من ينتفع بهذا العمل.

محمد النجّار

شـكر وتقديـر

قـال رسـول الله – صلّـى الله عليـه وسـلّم-: "مَـن لا يشكر النّاس لا يشـكر الله[1]" .

أشكر الله تعالى الّذي أعانني على إتمام هذا الجهد، كما يطيب لي أن أتوجّـه بجزيل الشّكر، وعظيم التّقدير إلى ذوي الفضل وأهل المكرمة، ممّن كان لهم فضـل الإسهام في إخراج هذا البحث إلى النّور، ونالني منهم شرف النُّصح والتّوجيه، أثنـاء إعداد هذا الجهد دراسة وتحقيقاً، وتفضّلوا بالمراجعة والقراءة المتأنّية لجميـع مسواد البحث بعد إتمامه، ممّا عاد عليّ بعظيم النّفع وجزيل الفائدة، وأولاهم بالشُّكر الأساتذة الأجلّاء الدّكتور يوسف عمرو الّذي شرّفني بقبول الإشراف على البحـث، والـدّكتور زهير إبراهيم آل سيف، والدّكتور محمود أبو كتّه اللذان تفضلا بقبول مناقشتي وصبرا على ذلك .

كما لا يفوتني هنا أن أسجل عظيم امتناني وتقديري لجامعة الخليل وجميـع العاملين فيها بعامّة، وأخصّ بالذّكر تلك الشّموع المنيرة حضرات المحاضرين في قسم اللغة العربيّة في الجامعة، فجزاهم الله عنّا خير الجزاء .

وشكر خاصّ لفضيلة الأستاذ الدّكتور حسن عبد الهادي الّذي دلّني على العديـد مـن المصادر الّتي تناولت شخصيّة ابن النّاظم فاتحاً أبواب مكتبته الخاصّة وقتما شـئت، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يكون ذلك في ميزان حسناته.

وأشكر كلّ من قدّم لي نصحاً أو إرشاداً، أو مساعدة صغيرة كانت أم كبيرة، فلجميعهم منّي كلّ الشّكر والعرفان .

---

[1] التّرمذي، سننه، باب ما جاء في الشّكر لمن أحسن إليك 288/3. حديث رقـم (2020). وقـال: "هـذا حديث صحيح" .

المحتـــويات

مقـدّمـــة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد خـاتم الأنبيـاء والمرسلين، وأصحابه، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدّين .

أمّا بعد :

فلا يخفى على كلّ ذي لبّ وبصيرة ما للغة العربيّة من مكانة بين اللّغـات، وما لها من قدسيّة في ديننا الحنيف، حيث نزل بها القـرآن الكـريم خـاتم الكتـب السّماويّة، المحفوظ بأمر الحافظ من التّحريف والتّبديل، وحيث كانـت لغـة رسـول الإسلام – صلوات الله وسلامه عليه –، وقد وردت الأحاديث النّبويّة بالحـثّ علـى تعلّمها وتعليمها. وامتثل الرّعيل الأوّل من المسلمين لذلك الأمر، فحرصوا على تلقين أبنائهم لغتهم في مهدها، وحيث تبعد عن مظانّ التّغيير؛ بسبب مجاورة الأعاجم، فكانوا يبعثون أبناءهم إلى بادية الحجاز ونجد .

وكان العلماء من بعدهم يعنون بها أيما عناية، فقعّـدوا قواعـدها، وأثبتـوا قوانينها، وبذلوا من الجهد ما استطاعوا ليحولوا دون زحف العجمة عليها، وكلّ ذلـك مرجعه الحرص على كتاب الله تعالى، ثمّ لغة دينه الحنيف .

وكان من بين ما نال اهتماماً منهم من علومها النّحو والتّصريف، إذ بـالأوّل تُقام الجمل، وتُصان المعاني، وبالثّاني تعرف أحوال بنية المفردات وما تؤدّيـه مـن معانٍ، فأخذوا في التّأليف، وأخذ التّأليف أطواره ومراحله حتّى استوى هذا الفنّ علـى سوقه، وأينعت ثماره، فصرنا هذا اليوم نجتنيها جنياً شهيّاً تسيغه العقـول، وتهضـمه القلوب .

وظلّ كثيرٌ من جهود هؤلاء العلماء أسيرَ غرف المكتبـات، يصـعب علـى الدّارسين والباحثين العودة إليه والنّهل من معينه ما دام محجوباً عنّا، ممّا قد يفقد هـذا التّراث أو جزءاً كبيرًا منه أهمّيّته ودوره .

من هنا كان من لزوم الوفاء لهويتنا العربيّة والإسلاميّة العمل على صون هذا التّراث العلميّ، والرّصيد المعرفيّ، من الكتب المخطوطة الّتي خلّفها أسلافنا، ثمّ نقلها من محلّ العناية والحفظ إلى مجال الدّراسة والتّحقيـق؛ لتسـتأنف نشـاطها العلمـيّ والفكريّ من جديد، وعلى نحو ما أراد مؤلّفوها، بعد تخليصها مـن النّسـخ القـديم، وإعادة ما يكون قد طُمس منها بفعل عوامل البلى، وتقادم السّنين .

ويُعدُّ تحقيق الكتب القديمة والاعتناء بالموروث الفكريّ شرطاً مهمّاً لإيجاد التّواصل الحضاريّ بين ماضي الأمّة وحاضرها، ووسيلة لا غنى عنها للحفاظ على حلقات الفكر الممتدّة لأيّ أمّة عبر سياق تأريخها .

ولعلّ هذا من أهمّ الأسباب الّتي دفعتني لخوض غمار التّحقيق،بالإضافة إلى الأسباب الآتية:-

أولاً:- قيمة الكتاب العلميّة، فهو يتعرض لكتاب "شرح ملحة الإعراب" للعلامّة ابن النّاظم، الّذي حظي بمكانة عظيمة بين النُحاة، حتّى اقترن اسمه باسم والده الإمام العلامّة جمال الدّين بن مالك. ناهيك عن مكانة ناظم الملحة - الإمام الحريريّ - بين أوساط الدّارسين والباحثين وأهل اللغة .

يضاف إلى ذلك أنّ الكتاب حوى كثيراً من المسائل النّحويّة والصّرفيّة الّتي تناولها صاحبها شارحاً ومعلّقاً، ممّا يجعل هذه المادّة من الأصالة ممّا سوف يتّضح من قراءة الكتاب.

ثانياً:- مكانة المؤلّف العلميّة، فهو من العلماء الّذين أسهموا في خدمة العربيّة، وأثنى عليه كلُ من ترجم له، ذاكراً فضله ومكانته العلميّة .

ثالثاً:- رغبتي في الإسهام في إحياء تراث اللغة العربيّة، وإخراجه إلى النُور حتّى يتيسر لطلاب العلم الاطّلاع عليه والاستفادة منه .

رابعاً:- حظيت ملحة الإعراب بمكانة عظيمة بين النُحاة، فأكبُوا على شرحها وإعرابها، حتّى بلغت الشُروح عليها ما يقرب من خمسة وعشرين شرحاً، حُقّق بعضها وطُبِع .

وفي ظلّ ما توصلّت إليه من معلومات، لم أجد أيّ إشارة إلى أنّ هذا الكتاب قد حُقّق أو دُرس، وكلُ ما هناك أنّ بعض المصادر والمراجع أوردت شيئاً عن المؤلّف، وحياته، ومكانته، ومؤلّفاته .

وقد قُسّم العمل إلى قسمين رئيسين، هما:-

- قسم الدّراسة .
- قسم التّحقيق .

أمّا قسم الدّراسة فقد جاء في تمهيد وثلاثة مباحث:-

- إذ تناول التّمهيد لمحة عن عصر ابن النّاظم من النّاحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة.

- المبحث الأوّل، تناول ناظم الملحة "الحريريّ" من حيث: اسمه ونسبه وحياته، وشيوخه، وتلامذته، ومصنّفاته، ووفاته .
- وتعرّض المبحث الثّاني لمؤلّف الكتاب من حيث: سيرته"اسمه وكنيته ولقبه"،وولادته، ووفاته، ونشأته وأخلاقه، وشيوخه، وتلامذته،وثقافته ومكانته العلميّة، ونشاطه العلميّ، ومؤلّفاته .
- وخُصّص المبحث الثّالث لدراسة الكتاب، إذ تناول: نبذة عن المنظومات النّحويّة، ثمّ تطرّق لملحة الإعراب من حيث توضيح معنى الملحة، ثمّ شروح الملحة، ثمّ تحدّث عن مذهب ابن النّاظم النّحويّ، ثمّ موقفه من مدرستي البصرة والكوفة، فالمصطلحات النّحويّة الّتي اعتمدها ابن النّاظم في شرحه، ثمّ منهج ابن النّاظم في تأليف كتابه، فمصادر الكتاب، فأدلّته، ثمّ موازنة بين شروح الملحة، فقد وازن بين شرح ناظم الملحة، وبين شرح ابن النّاظم"بدر الدّين بن مالك"، وبين شرح بحرق على الملحة .

وأمّا القسم الثّاني فقد تناول مادة الكتاب بالتّحقيق، من حيث:-

- عنوان المخطوط، ونسبته إلى مؤلّفه، ووصفُ النُسختين المعتمدتين، وبيان منهج التّحقيق، ثمّ إثبات متن الكتاب.

وأُتبع ذلك بخاتمة عَرَضتُ أهمّ النّتائج والتّوصيات الّتي توصّل البحث إليها. ثمّ كانت الفهارس الفنيّة، كفهرس الآيات الكريمة، وفهرس الأشعار، وفهرس الأماكن والمواقع، وثبت المصادر والمراجع،وفهرس الموضوعات.

ولعلّه من المألوف أن تواجه محقّقي التّراث بعض الصّعوبات الّتي تعيق عملهم بعض الشّيء، فقد وقع اختياري أوّل الأمر على مخطوط لأبي منصور الجواليقي(ت 540 هـ) بعنوان"المختصر في النّحو" كنت قد صوّرته من مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد، وبدأت تحقيق هذا الكتاب، وممّا لفت انتباهي في أثناء تخريج شواهده مدى التّطابق بينه وبين كتاب"اللمع في العربيّة" لابن جنّي(ت 392 هـ) وبعد إجراء مقارنة بين الكتابين، تبيّن أنّ هذا الكتاب إنّما هو نسخة من نسخ كتاب اللمع .

ثمّ كانت الرّحلة مع كتاب ابن النّاظم"شرح ملحة الإعراب"، وقد حصلت على نسخة مصوّرة منه من مكتبة الجامعة الأردنيّة، وبدأتُ التّحقيق، وكانت الحاجة ماسّة للحصول على نسخ أخرى من المخطوط للمقارنة بين النّسخ المختلفة. وقد أشار كارل

بروكلمان في كتابه "تاريخ الأدب العربي" إلى وجود نسخة منه في الفاتيكان، وأخرى في جوتا، وقطعة منه في برلين، وبدأت المراسلة للحصول على تلك النُسخ، وحصلت على "مكروفيلم" من الفاتيكان لكنّه لم يكن هو المراد، بل كان لمنظومة الملحة للحريريّ، وبعد إخبارهم بذلك أرسلوا "مكروفيلم" آخر إلا أنّه كان نسخة أخرى عن سابقه، ممّا جعلني أعتقد أنّ ما ذكره بروكلمان في كتابه من معلومات حول هذه النُسخة إنّما هي تتعلّق بالملحة نفسها، لا بشرحها، ويعزّز ذلك أنّني راسلتهم مراراً بعد ذلك، ثمّ أخبروني عبر شبكة المعلومات "الانترنت" بأنّ ما أبحث عنه غير موجود عندهم، وأنّ ما أرسلوه إليّ هو كلّ ما لديهم .

أمّا نسخة برلين فهي خمس ورقات، وقد حصلت على قسم منها با "لمكروفيلم" عنها، و كان من الصّعب الاعتماد عليها بسبب تلف فيها .

وبذا فقد اعتمد قسم التّحقيق على نسختين: الأولى نسخة الجامعة الأردنيّة المصوّرة عن نسخة من دبلن، وهي النُسخة الأمّ، ورُمز إليها بالرّمز "م". أمّا النُسخة الثّانية فهي نسخة جوتا، وهي نسخة مساعدة، ورُمز أليها بالرّمز "ل" .

ولا أدّعي أنّني بلغت ما أصبو إليه في هذا العمل، فإن أخطأت فمن عند نفسي، وإن أصبت فبتوفيق من الله –تعالى– وفضله، ومن ثمّ بفضل الأستاذ الدكتور يوسف عمرو المشرف على الرّسالة، الّذي كان له فضل النُصح والتّوجيه، وبذل عنايته في تكامل الدّراسة والتّحقيق معاً، فالله أسأل أن يوفيه عنّي عظيم ثوابه، وجزيل إحسانه،كما أسأله جلّ ثناؤه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول.

القسم الأوّل

الدّراسة

- تمهيد
- المبحث الأوّل
- المبحث الثّاني
- المبحث الثّالث

تمهـــــيد

لمحة عن عصر ابن النّاظم من النّاحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة:

أ_ الحيـاة الاجتماعيّـة والاقتصاديّـة:-

كان المجتمع الشّاميُّ في عصر ابن النّاظم في القرن السّابع الهجري – مثل غيره من المجتمعات الإسلاميّة آنذاك – مقسّماً إلى طبقات[1]، منها السّائدة المستغلّة، ومنها المسودة المستغلّة. وإذا ما شبّهنا المجتمع الشّاميَّ بالهرم وقتئذ، فالسلطان كان قمّته، ثمّ يليه الأمراء والوزراء وقادة الجيش وكبار التّجّار وكبار العلماء بـدرجات متفاوتة من حيث الجاه والثّروة والسّلطان، وكانت عامّة الشّعب من صنّاع وفلاحين وغيرهم من فئات الشّعب الدّنيا، قاعدة ذلك الهرم العريض، وقد استأثرت الطّبقـات السّائدة بالقسم الأعظم ممّا كانت تُنتجه للطّبقات المسودة من الخيرات، علـى حـين وقع على كاهل عامّة الشّعب العبء الأعظم ممّا أورثته حياة الفوضى والاضطراب، وما خلّفته الحروب من مآسٍ وخراب في جميع نواحي الحياة[2] .

وقد انعكس كلُّ ذلك على حياة النّاس الاجتماعيّة، فانتشر الفساد بين مختلف فئات المجتمع، وشاع القتل والسّلب والعزل ومصادرة الأمـوال، واسـتعداء ذوي السّلطان على الخصوم. ولم تكن البيئات العلميّة بمنأى عمّا كان يصيب النّاس مـن هذه الأمراض الاجتماعيّة. وكانت الخلافات المذهبيّة والتّنافس على المناصب الدّينيّة مـن الأسباب الرئيسة فيما شجر بين علماء ذلك العصر، وقد وصل إلينا من أخبارهم طـرف يصوّر لنا جانباً من علاقاتهم، من ذلك ما ذكره عبد القادر النُّعيميُّ عن القاضي نجم الدّين بن سنيِّ الدّولة في ترجمته له، قال:"ولد سنة ستٍّ عشرة وستمائة....وناب عن والده في رمضان سنة ثمان وخمسين وستّمائة[3] فبقي سنة وعُزل، ثمّ أُسكن مصر

[1] انظر فيما يتعلّق بالتّركيب الطّبقيّ في مصر والشّام آنذاك، عبـد اللطيف حمـزة، الحركـة الفكريّـة فـي مصر، 66–67. و محمّد يوسف موسى، ابن تيمية، 25، وما بعدها.

[2] انظر، محمّد علي حمزة سعيد، ابن النّاظم النّحويّ، 6 .

[3] انظـر، الـدّواداري، كنـز الدّرر، 49/8. و ابن تغري بردي، النّجوم الزّاهـرة، 79/7. و أبـو الفـداء، المختصر في تاريخ البشر، 245/3. وابن الوردي، تتمّة المختصر، 297/1 .

وصودر، ثمّ ولي قضاء دمشق أيّاماً عقب زوال سنقر الدّمشقيّ في صفر سنة تسع وسبعين وستّمائة، وكان ولي قضاء حلب قبل ذلك، وحينئذٍ انتزع منه تدريس الأمينيّة قاضي القضاة شمس الدّين أحمد بن خلكان، في محرّم السّنة المذكورة، وباشرها أيّاماً، ثمّ لمّا قدم نجم الدّين في صفر المذكور انتزعها منه"[1] .

ولم تكن الحياة الاقتصاديّة آنذاك بأحسن حالاً من الحياة الاجتماعيّة، وخاصّة في النّصف الثّاني من القرن السّابع. فقد ساءت حياة النّاس المعيشيّة بعد انتعاشها نسبيّاً أيّام قوّة وفتاء الدّولة الأيّوبيّة؛ لوقوع الغلاء وارتفاع الأسعار، وقد وصلت أخبار كثيرة عمّا أصاب المجتمع الشّاميّ، منها ما أورده المقريزيّ عند حديثه عن حوادث سنة ستّ وخمسين وستّمائة، قال:"وفيها وقع الغلاء بسائر البلاد وارتفعت الأسعار بدمشق وحلب وأرض مصر، وأبيع المكّوك[2] القمح بحلب بمئة درهم، والشّعير بستّين درهماً، والبطّيخة الخضراء بثلاثين درهماً، وبقيّة الأسعار من هذه النّسبة"[3] .

وقد اختلف الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ لعلماء ذلك العصر، فقد احتلّ قسم منهم مكاناً مرموقاً في المجتمع معتمدين على ما كان للدّين الإسلاميّ من سلطان على نفوس المسلمين، بما فيهم السّلاطين والأمراء والموسرون. وعاشت طائفة من هؤلاء العلماء عيشة راضية؛ لما كانت تدرّه عليهم الوظائف الدّينيّة، كالخطابة والقضاء والتّدريس ومشيخة الشّيوخ، وغيرها من الوظائف الّتي كان السّلاطين والأمراء يغدقونها عليهم؛ إيماناً منهم بأثرهم في حياة المجتمع الإسلاميّ، وكسباً لودّهم، وضماناً لرضاهم عنهم .

ولم يكن العلماء جميعاً على هذه الشّاكلة من النّفوذ والسّلطان والحياة الرّغيدة، فقد عاش قسم منهم عيشة الإملاق، ونزل كثير منهم إلى درك الاستجداء، وفيما ذكره السّيوطيّ عن ابن مالك ما يسلّط الأضواء على جانب من حياة كثير من النّاس الاجتماعيّة والاقتصاديّة، مع ما يعطينا صورة صادقة عن الحياة

---

[1] النّعيمي، الدّارس في تاريخ المدارس، 191/1 .

[2] قال ابن منظور في اللسان، مادة(مكك) :" و المَكُّوك: طاسٌ يشرب به، وفي المحكم: طاس يشرب فيه أعلاه ضيق ووسطه واسع. و المَكُّوك: مكيال معروف لأهل العرب، والجميع مكاكيكُ و مكاكيّ على البدل كراهية التضعيف، وهو صاع ونصف وهو ثلاث كَيْلَجات، والكَيْلَجَة مَنًا وسبعة أثمان مَنًا، والمَنَا رطلان، والرطل اثنتا عشرة أوقيّة".

[3] المقريزي، السّلوك، 409/1 .

المعيشيّة لابن النّاظم في صغره، قال السّيوطيّ:"نقلت من خطّ شيخنا الإمام تقيّ الدّين الشُّمُنّي، قال: نقلت من خطّ الشّيخ كمال الدّين الدّميريّ، نقل من خطّ الشّيخ جمال الدّين بن هشام، قال: من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد بخطّ الشّيخ جمال الدّين بن مالك، في أواخرها صورة قصّة رفعها الفقير إلى رحمة ربّه محمّد بن مالك: يقبّل الأرض، وينهي إلى السّلطان أيّد الله جنوده، وأبّد سعوده، أنّه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنّحو واللغة وفنون الأدب، وأمله أن يعينه نقوداً من سيّد السّلاطين، ومبيد الشّياطين، خلّد الله ملكه، وجعل المشارق والمغارب ملكه على ما هو بصدد من إفادة المستفيدين، وإفادة المسترشدين بصدقة تكفيه همّ عياله، وتغنيه عن التّسبّب في صلاح حاله...."[1] .

ب_ الحياة الفكريّة:

كانت بلاد الشّام ومصر-على الرّغم من الحالة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المضطربة-أحسن حالاً، وأكثر نشاطاً، وأغزر إنتاجاً في مجالات الدّراسات الإسلاميّة وعلوم العربيّة، من غيرها من البلدان الإسلاميّة كالعراق وفارس وما وراء النّهر والهند والأندلس والشّمال الإفريقيّ في القرنين السّادس والسّابع. وقد تضافرت عدّة عوامل جعلت الشّام ومصر في وضع علميّ يتميّز بالتّقدّم عمّا كانت عليه غيرهما من البلدان المذكورة آنفاً، ومن أهمّ تلك العوامل:-

أوّلاً:- الحالة الاقتصاديّة المتقدّمة - بالنّسبة للبلدان الأخرى - والمقترنة بالتّقدّم الثّقافيّ، إضافة إلى ما كانت عليه البلدان الإسلاميّة الأخرى، وفي عهد الدّولة الأيّوبيّة بخاصّة. وقد أشار السير هاملتون أ.ر.جب إلى ذلك الوضع الاقتصاديّ المتقدّم عند حديثه عن أسباب استمرار الدّولة الأيّوبيّة[2] .

ثانياً:- هجرة كثير من العلماء والأدباء من البلدان الإسلاميّة الّتي أصابها الدّمار على أيدي الغزاة التّتر، ومسيحيي أسبانيا وغيرهم، إلى الشّام ومصر طلباً للأمان المفتقد في أوطانهم. وكانت دمشق والقاهرة وغيرهما من مدن المصرين في القرنين السّادس والسّابع، في وضع يساعد على تقديم ما ينشده هؤلاء العلماء النّازحون

---

[1] السّيوطي، حسن المحاضرة، 2/96-97. وانظر، محمّد موسى، ابن تيمية،27-33، ففيه تفصيل عن حياة العلماء الاجتماعيّة والمعيشيّة في ذلك العصر.

[2] انظر، جب، صلاح الدّين الأيّوبي،304.

عن أوطانهم من مأكل وملبس، ووجدوا أيضاً المعاهد العلميّة العامرة بكلّ ما تتطلّبه دراساتهم من مساجد ومدارس ودور علم وغيرها من المؤسّسات العلميّة المعروفة آنذاك، ووجدوا التّشجيع والإسناد الكبيرين من ذوي السّلطان والجاه واليسار، ممّا ساعدهم على مهمّاتهم الثّقافيّة[1].

ومن أبرز هؤلاء العلماء: علي بن إبراهيم الغزنوي(ت 582 هـ) [2]، وابن خروف(ت 609 هـ)[3]، وابن معط الزّواوي المغربي(ت 628 هـ)[4]، والمرسي السّلمي(ت 655 هـ)[5]، والقرطبيّ(ت 671 هـ)[6]، وابن مالك(ت 672 هـ)، وابن خلكان الإربلّيّ(ت 681 هـ)[7]، وصفيّ الدّين الهنديّ(ت 710 هـ)[8]، وشمس الدّين الأيكي(ت 679 هـ)[9]، وأبو حيّان الأندلسي(ت 745 هـ) .

وكان للمغاربة والأندلسيين دور جليل في مجمل النّشاط العلميّ في ذلك العصر في الشّام ومصر[10] .

وقد تلاقت قرائح العلماء المهاجرين مع علماء البلاد الأصليين، كابن يعيش (ت 643 هـ)[11]، وابن عمرون (ت 649 هـ)[12]، والعزّ بن عبد السّلام (ت 660 هـ)[13]، وابن الحاجب(ت 646 هـ)[14]، وابن تيمية(ت 728 هـ)[15]،

---

(1) انظر، جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة، 122/3، وما بعدها. ومحمّد "أبو زهرة"، ابن تيمية، 156 . ومحمّد رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، 18/2، وما بعدها. ومحمّد كرد عليّ، خطط الشّام، 43/4 .

(2) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 140/2 .

(3) انظر، المصدر السّابق، 203/2 .

(4) انظر، المصدر السّابق، 344/2 .

(5) انظر، المصدر السّابق، 1/144-146 .

(6) انظر، القرطبي، تفسير القرطبي، 1/المقدّمة .

(7) انظر، ابن تغري بردي، الدّرر الكامنة، 372/4. والصّفدي، فوات الوفيات، 100/1 .

(8) انظر، ابن كثير، البداية والنّهاية، 14/74-75 .

(9) انظر، المصدر السّابق، 353/13 .

(10) انظر، الطّنطاوي، نشأة النّحو، 227-228 .

(11) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 2/351-352 .

(12) انظر، المصدر السّابق، 231/1 .

(13) انظر، ابن كثير، البداية والنّهاية، 235/13. والسّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 80/5 .

(14) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 134/1 .

(15) انظر، ابن رجب، الذّيل على طبقات الحنابلة، 387/2، وما بعدها .

وغيرهم، فتكوّنت حركة علميّة نشيطة، كان من معالمها تلك المصنّفات الضّخمة الّتي وصلت إلينا في علوم القرآن والحديث والفقه وأصوله وعلوم اللغة العربيّة وغيرهـا الّتي تعدّ من أهمّ مصادر دراستنا تراثنا العربيّ والإسلاميّ[1].

ثالثاً:- كان للحملات الصّليبيّة ولغزو التّتر وما حملت معها من أخطار إلـى المسلمين ودينهم، أثر في إحداث حركة علميّة نشيطة، ردّاً على تحدّي أعداء الإسلام والمسلمين، وقد شملت هذه الحركة كثيراً من مجالات الثّقافة الإسلاميّة والعربيّة، ولا سيّما علوم القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف، وعلوم اللغة العربيّة. يضاف إلى ذلك سقوط الدّولة الفاطميّة الشّيعيّة، ومجيء الدّولة الأيّوبيّة السّنّيّة، وما ترتّب علـى ذلك من محاربة العقائد الشّيعيّة الإسماعيليّة، ذات السّمة العقليّة والباطنيّة، واسـتبدال العقائد السّنّيّة بتلك العقائد، أثر في بعث تراث السّلف ومدارسته ، كعلوم القرآن الكريم والحديث الشّريف وهو بلا ريب تراث ضخم[2] .

ويمكن أن نسمي هذه المرحلة الزّمنيّة من حياة المسلمين والعرب بأنّها مرحلة إحيـاء العلوم السّلفيّة[3] .

---

(1) انظر، محمّد يوسف موسى، ابن تيمية، 45 .

(2) انظر، عاشور، الناصر صلاح الدين، 72 .

(3) انظر، سعيد، ابن الناظم النحويّ، 13 .

المبحـــث الأول:–

_ حيـــاة الحريـــــريّ .

_ اسمه ونسبه وحياته .

_ شــــيوخه .

_ تلامذتــــه .

_ مصنَّفاتـــه .

اسمه ونسبه وحياته

هو[1] أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد بن عثمان الحريري[2]، البصري[3]، الحرامي[4]، المشاني[5].

ولد الحريريُّ في سنة 446 هـ، في سكّة[6] بني حرام، ونسبته بالحراميّ إلى هذه السّكّة. وبنو حرام قبيلة من العرب سكنوا في هذه السكّة، فنسبت إليهم[7].

وكان أصل الحريريّ من المَشَان، وهي بُليدة فوق البصرة، كثيرة النَّخيل، موصوفة بشدّة الوخم. ويُقال إنّه كان للحريريّ بها ثمانية عشر ألف نخلة، وإنّه كان من ذوي اليسار[8].

---

[1] انظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، 261/16، ومعجم البلدان، 611/8. وابن خلكان، وفيات الأعيان، 419/1. وابن العماد، شذرات الذّهب، 50/4. وابن كثير، البداية والنّهاية، 575/12-576. وابن تغري بردي، النُّجوم الزّاهرة، 225/5. وأبي الفدا، المختصر في أخبار البشر، 235/2. وطاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 179/1. والجوزي، المنتظم، 241/9. وابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، 71/2. واليافعي، مرآة الجنان، 213/3. والأنباري، نزهة الألبّاء، 453. والسّمعاني، الأنساب، 209/2. والقفطي، إنباه الرُّواة، 23/3. والسّيوطي، بغية الوعاة، 331/1. والذّهبي، العبر في خبر من غبر، 407/2، وتذكرة الحفّاظ 1257/4، وسير أعلام النّبلاء، 460/19. والسّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 295/4. وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، 360/1، والكامل في التّاريخ، 305/8. والإسنوي، طبقات الشّافعيّة، 398. والكتبي، عيون التّواريخ، 151/13. والعباسي، معاهد التّنصيص، 93/2. وحاجي خليفة، كشف الظُّنون، 507، 741، 789، 1787، 1817. والبغدادي، هديّة العارفين. والفيروزابادي، البلغة في تاريخ أئمّة اللغة، 142. والأصبهاني الكاتب، خريدة القصر، م2/ج599/4. والصّفدي، الوافي بالوفيات، 131/24، وما بعدها. ابن قاضي شهبة، طبقات الشّافعيّة، 289/1. وابن ناصر، توضيح المشتبه، 282/2. وابن الغزّي، ديوان الإسلام، 161/2. وكحالة، معجم المؤلفين، 108/8. والزّركلي، الأعلام، 12/6.

[2] قال العسقلاني، في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، 322/1: "الحريري نسبة إلى بيع الحرير ونسجه".

[3] انظر، الأصبهاني، خريدة القصر، م2/ج599/4.

[4] الذّهبي، تذكرة الحفّاظ 1257/4. قال الحموي، في معجم البلدان، 234/2: "حَرَام: بلفظ ضدّ الحلال: محلة وخطة كبيرة بالكوفة يقال لهم بنو حرام مسمّاة ببطن تميم، وهو حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم".

[5] نسبة إلى "مَشَان" قرب البصرة، انظر، الفيروزابادي، البلغة في تاريخ أئمّة اللغة، 142.

[6] قال ابن منظور في اللسان، مادة (سكك): "السكّة أوسع من الزّقاق سميت بذلك لاصطفاف الدور فيها على التشبيه بالسكّة من النخل لسكّة الطريق المستوي وبه سميت سِكَكُ البَرِيد".

[7] انظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 67/5.

[8] انظر، المصدر السّابق، 65/5، 66.

وكان الحريريُّ يزعم أنَّه من ربيعة الفَرَس[1]، وكان مولعاً بنتف لحيته عند الفكرة[2]، فنهاه الأمير عن نتفها، وتوعَّده، فتكلَّم يوماً بشيء أعجب الأمير، فقال: سلني ما شئت، قال: أقطعني لحيتي، فضحك، وقال: قد فعلت[3]، وقد قال فيه أحدهم:

شَيْخٌ لَنَا مِنْ رَبِيْعَةَ الفَرَسِ ... يَنْتِفُ عُثْنُونَهُ مِنَ الهَوَسِ

أَنْطَقَهُ اللهُ بِالمَشَانِ كَمَا ... رَمَاهُ وَسْطَ الدِّيوانِ بِالخَرَسِ[4]

ويُحكى أنَّ الحريريَّ كان عفشاً زَرِيَّ اللباس فيه بخل[5]،دميماً قبيح المنظر، فجاءه شخص غريب يزوره يأخذ عنه شيئاً، فلمَّا رآه استزرى شكله، ففهم الحريريُّ ذلك منه، فلمَّا التمس منه أن يكتب عليه قال: اكتب:

مَا أَنتَ أَوَّلُ سَارٍ غَرَّهُ قَمَرٌ ... وَرَائِدٍ أَعْجَبَتْهُ خُضْرَةُ الدِّمَنِ[6]

فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ غَيْرِي إِنَّنِي رَجُلٌ ... مِثْلُ المُعَيْدِيِّ فَاسْمَعْ بِي وَلا تَرَنِي

فخجل الرَّجل منه وانصرف[7].

---

(1) قال ابن منظور في اللسان، مادة(ربع) :"و رَبِيعةُ الفَرَس: أبو قَبِيلة، رجل من طيِّء وأضافوه كما تضاف الأجناس، وهو ربيعة بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان، وإنَّما سمي ربيعة الفَرَس لأنَّه أعطي من مال أبيه الخيل وأعطي أخوه الذَّهب فسمي مُضَرَ الحَمْراء، والنسبة إليهم رَبَعِي، بالتحريك".

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 66/5 .

(3) الذَّهبي، سير أعلام النُّبلاء، 465/19 .

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 67/5 .

(5) الذَّهبي، سير أعلام النُّبلاء، 465/19 .

(6) قال ابن منظور، في اللسان، مادة (دمن): "الدِّمَن من الكلإ يُرى له غَضَارة وهو وَبِيء المَرْعى مُنْتِن الأصل" .

(7) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 67/5 .

شـــيوخـــه

كان الحريريُّ ملمّاً بكثير من العلوم الّتي شاعت في عصره، على اختلاف فنونها، وقد أخذ عن غير واحد من شيوخ ذلك العصر، ومنهم:–

1_ القصبانـــيّ:–

أبو القاسم الفضل بن محمّد القصبانيّ، وكان القصبانيّ نحويّاً فاضلاً[1]، ضـــريراً[2] قال الأنباريُّ:" أبو القاسم الفضل بن محمّد القصبانيّ، أخذ عنه أبو زكريا يحيى عليّ بـــن الخطيب التبريزيّ، وأبو محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ"[3] .

وقد أشار إليه الحريريُّ نفسه في "شرح ملحة الإعراب"، حيث قال: "وإنّما لم تُضـــمَّن هذه الملحة شرح أبنية جمع التّكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النّحوي – رحمه الله تعـــالى– كان يقول: فسدت ألسنة العامّة إلا في نوعين، وهمـــا: الجمـــع، والتّصغيـــر"[4]. كمـــا أشار إليه في "درّة الغوّاص" في ستّة مواضع يذكر فيها أنّـــه شـــيخه ويـــدعو لـــه فيهـــا بالرّحمة[5] .

كان القصبانيّ من أعيان أهل الفضل والأدب، صنّف حواشي "الإيضاح" للفارسي[6]، وصنّف مقدّمة مشهورة في النّحو[7]، وذكر له الزّركلي: حواشي الصّـــحاح، والأمـــالي، والصّفوة في أشعار العرب[8]. وتوفي يوم الخميس لستٍّ خلون من شهر صـــفر[9]، ســـنة أربع وستّين وأربعمائة للهجرة[10] .

---

(1) الأنباري، نزهة الألبّاء، 257 .

(2) الزركلي، الأعلام، 151/5 .

(3) الأنباري، نزهة الألبّاء، 257 .

(4) الحريري، شرح ملحة الإعراب، 53 .

(5) انظر، الحريري، درّة الغوّاص، 31، 45، 94، 186، 187، 195 .

(6) انظر، الأنباري، نزهة الألبّاء، 257 .

(7) المصدر السّابق، والصفحة .

(8) الزّركلي، الأعلام، 151/5 .

(9) الأنباري، نزهة الألبّاء، 352 .

(10) اليماني، إشارة التّعيين، 275 .

2_ الشّـــيرازي:-

تفقّه الحريريُّ على اثنين من شيوخ المذهب الشّافعي، هما: أبو إســحاق الشّــيرازي، وابن الصبّاغ[1] .

فأمّا الشّيرازي، فهو الشّيخ أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوســـف الفيروزابـــاديّ، كان نظير أهل زمانه، وأنصحهم وأورعهم، وأكثرهم تواضعاً وبشـــراً، وانتـــهت إليـــه رئاسة المذهب في الدُّنيا، ولـــم يحـــجّ ولا وجـــب عليـــه؛ لأنَّـــه كـــان فقيـــراً متعفّفـــاً قانعاً باليسير[2]، "له تصانيف كثيرة، منها:"التّنبيه"، و"المـــهذب"فـــي الفقـــه، و"التّبصـــرة" في أصول الشّافعيّة، و"طبقات الفقهاء"، و"اللمـــع"، فـــي أصـــول الفقـــه، وشـــرحه، و"الملّخص"، و"المعونة" في الجدل"[3].درّس بالنّظاميّة توفـــي ســـنة ســـتٍ وســـبعين وأربعمائة للهجرة[4] .

3_ ابـــن الصبّـــاغ:-

وأمّا ابن الصبّاغ، فهو الفقيه أبو نصر عبد السيّد بن محمّد بن عبد الواحد البغـــدادي، أحد الأئمّة الشّافعيّة، كان نظيراً للشّيخ أبي إســحاق الشّـــيرازي، وكـــان ثبتـــاً حجّـــة ديّناً خيّراً، ولي النّظاميّة بعد أبي إسحاق، ثمّ كُفّ بصره[5]. "لـــه: الشّـــامل" فـــي الفقـــه، و"تذكرة العالم"، و"العدة" في أصول الفقه"[6]. توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائـــة، ودُفـــن في داره في بغداد[7] .

---

[1] اليماني، إشارة التّعيين، 263 .

[2] الذّهبي، العبر، 3/283- 284 .

[3] الزّركلي، الأعلام، 1/51 .

[4] الذّهبي، العبر، 3/284 .

[5] المصدر السّابق، 287- 288 .

[6] الزّركلي، الأعلام، 4/10 .

[7] الذّهبي، العبر، 3/288 .

4_ المجـــاشـــعيّ:-

قرأ الحريري النّحو والأدب على عليّ بن فضّال المجاشعيّ[1]، المعروف بالفرزدقي؛ لأنّ الفرزدق جدُّه[2]، "من كتبه:الدّول، أزيد من ثلاثين مجلّداً، و"الإكسير فــي التّفســير" عشرون مجلّداً، و"شرح عنوان الأدب"، و"شجرة الذّهب في معرفة أئمة الأدب" "[3]. توفي سنة تسع وسبعين وأربعمائة للهجرة[4] .

5_ أبــو حكيــم الخبــريّ:-

هو عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الخبريّ المعلّم، كانت له معرفة تامّــة بــالفرائض والأدب واللغة، وكان مرضيّ الطّريقة ديّناً، سمع الكثير من مشــايخ زمانـــه[5]، "مــن كتبه: شرح ديوان الحماسة"، و"شرح ديوان البحتري"، و"شرح ديوان المتنبّي"و "شـــرح ديوان الشّريف الرّضي"[6]. توفي سنة ستٍّ وسبعين وأربعمائة[7] .

6_ أبــو الفضــل الــهمذانيّ:-

صالح بن أحمد بن محمّد بن أحمد التّميمي، من حفّاظ الحديث الشّــريف، مــن أهــل همذان، عمّر طويلاً، له تصانيف، منها: "طبقات الهمذانيين"، و"سنن التّحديث". توفي سنة أربع وثمانين وأربعمائة[8] .

---

(1) اليماني، إشارة التّعيين، 263 .

(2) السّيوطي، بغية الوعاة، 183/2 .

(3) الزّركلي، الأعلام، 4/ 319 .

(4) اليماني، إشارة التّعيين، 224- 225 .

(5) انظر، الحموي، معجم الأدباء، 46/12- 47. والسّيوطي، بغية الوعاة، 276/1. والقفطي، إنباه الرُّواة، 98/2. وابن الأثير، اللباب، 343/1 .

(6) الزّركلي، الأعلام، 63/4 .

(7) القفطي، إنباه الرُّواة، 98/2 .

(8) انظر، الذّهبي، تذكرة الحفّاظ، 181/3. والزّركلي، الأعلام، 188/3.

تلامذتـــــه

قرأ على الحريري جماعة من العلماء والوزراء، منهم

1_ أبــو القاســم الحريـــريّ:-

عبد الله بن القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان، من أهل البصرة، سكن بغداد، وهــو ولد الحريري صاحب المقامات،وناظم الملحة، وكان يسكن باب المراتب، شــابٌ فاضــل متميّز، له حظٌ من الأدب واللغة، واضح الخطّ، قليل الحظّ، ولد سنة تسعين وأربعمائة[1] .

2_ أبــو العبّــاس الحريــريُّ:-

زين الإسلام محمّد بن القاسم بن عليّ بن محمّد بــن عثمــان، ذكــره الأصــبهانيُّ، وقال:وقد لقيت ب"البصرة" سنة ستٍّ وخمسين وخمسمائة من بنيهِ زينَ الإسلام أبا العبّاس محمّداً، وسمعت عليه من المقامات الخمسين أربعين مقامة، وقطعني المرض عن إتمامها، ولم أُطق إقامة[2] .

3_ أبــو منصــور الجواليقــيّ:-

موهوب بن أحمد بن محمّد بن الحسن الجواليقيّ أبو منصور بن أبي طــاهر، كــان مولده في سنة ستٍّ وستّين وأربعمائة، وتوفّي – رحمه الله – يوم الأحد الخامــس عشــر من المحرّم سنة تسع وثلاثين وخمسمائة للهجرة، وقيل: سنة أربعين وخمســــمائة. مــن كتبه: "المعرّب" فيما تكلّمت به العرب من الكلام الأعجميّ، و"تكملة إصــلاح مــا تغلــط فيه العامّة"، و"أسماء خيل العرب وفرسانها"، و"شرح أدب الكاتب"، والعروض"، و"تتمّــة درّة الغوّاص"[3] .

---

(1) انظر، القفطي، إنباه الرُّواة، 126/2. وذكره الذّهبي، في"سير أعلام النُّبلاء"، 462/19 .

(2) الأصبهاني، خريدة القصر، م2/ج601/4 .

(3) انظر ترجمته في، ابن الأثير، تاريخه، 11/9. وابن العماد، شــذرات الــذّهب، 127/4. والقفطــيّ، إنبــاه الرُّواة، 335/3. والزّركلي، الأعلام، 335/7 .

4_ الـزَّيْنَبيّ الوزيـر:-

عليّ بن طراد بن محمّد بن عليّ الزَّيْنَبيّ الهاشميّ، أبو القاسـم شـرف الـدِّين،وزير المسترشد، ثمّ المقتفي، ونقيب الطَّالبيّين في عهد المستظهر بالله، كان مولده سـنة اثنتـين وستّين وأربعمائة، وتوفّي- رحمه الله - سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة[1] .

5_ ابـن الماندائـيّ:-

أبو العباس أحمد بن بختيار بن عليّ بن محمّد الماندائيّ الواسطيّ، كانت لـه معرفـة جيدة بالنَّحو واللغة والأدب، قرأ على الحريريّ صاحب المقامات، وتفقّه بواسـط علـى مذهب الشّافعيّ. توفّي- رحمه الله - سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة للهجرة[2] .

6_ ابـن الخشّـاب:-

عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغداديّ النَّحـويّ اللغـويّ، المتوفّى سنة سبع وستّين وخمسمائة للهجرة، من يُضرب به المثل فـي العربيّـة، حتّـى قيل: إنّه بلغ رتبة أبي عليّ الفارسي[3].

7_ ابـن النقّـور:-

أبو بكر عبد الله بن محمّد بن أحمد بن النقّور البزّاز[4] .

وذكر الذّهبي من تلامذته:محمّد بن أسعد العراقيّ، والمبارك بن أحمد الأزَجيّ، وعلـيّ بن المظفّر الظّهيريّ، وأحمد بن النّاعم، ومنُوجَهر بن تركانشاه، وأبا الكرم الكرابيسـيّ، وأبا عليّ بن المتوكّل، وأبا طاهر الخُشوعي[5] .

---

(1) انظر ترجمته في، الأنباري، نزهة الألبّاء، 279. والقفطي، إنباه الرُّواة، 24/2. والسيوطي، بغيـة الوعـاة، 297/1. وابن تغري بردي، النّجوم الزّاهرة، 273/5. وابن الجوزي، المنتظم، 109/10 .

(2) انظر ،الأنباري، نزهة الألبّاء، 258 .

(3) انظر، الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 523/20. وأبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، 68/3. وابن الوردي، تتمّة المختصر، 124/2 .

(4) الأنباري، نزهة الألبّاء، 279. وذكره الذّهبي، في سير أعلام النّبلاء، 462/19 .

(5) انظر، الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 463/9 .

مصنّفـــات الحريـــــريّ

ألّف الحريري عدداً من المصنّفات، منها:

1_ المقامـــــات:-

وقد اشتملت على شيء كثير من كلام العرب، من لغاتها وأمثالها ورموز أسرارها. وكان سبب وضعه لها ما حكاه ولده أبو القاسم عبد الله، قال: كان أبي جالساً في مسجده ببني حرام، فدخل شيخ ذو طمرين، عليه أهبة السّفر، رثّ الحال، فصيح الكلام، حسن العبارة، فسألته الجماعة: مـــن أيـــن الشّيخ؟ فقال: من سروج، فاستخبروه عن كنيته، فقال: أبو زيد، فعمـــل أبـــي المقامـــة المعروفـــة بـ"الحراميّة"، وهي الثّامنة والأربعون، وعزاها إلى أبي زيد المذكور، واشتهرت فبلغ خبرها الوزير شرف الدّين أبا ناصر أنوشروان بن خالد بن محمّد القاشاني، وزير المسترشد بالله، فلمّا وقف عليها أعجبته، وأشار على والدي أن يضمّ إليها غيرها، فأتمّها خمسين[1] مقامة[2] .

وأورد القفطي، أنّ النّاس قالوا إنّ المقامات ليس من عمل الحريريّ، إنّما هي لرجل مغربيّ من أهل البلاغة مات بالبصرة، ووقعت إليه – أي: الحريريّ – فادّعاها، وكان الذي ظهر مـــن ذلـــك الوقت أربعون مقامة، ولمّا بلغ الحريريّ مـــا قالــــه النّاس عمل العشر الأخر[3] .

ونالت المقامات شهرة أدبيّة واسعة، شهد لها كثير من الأدباء القدامى والمحدثين، من ذلك مـــا أورده صاحب الكشف أنّ الزّمخشريّ قال مادحاً مقامات الحريريّ:

أقســـمُ بالله وآيـــاتِــــــــه	ومَـــشْـــعَرِ الحـــجّ وميقاتِـــــه
أنّ الحريـــــريّ حـــريٌّ بـــأنْ	نكـــتُبَ بالتّبـــــرِ مقاماتِـــــه[4]

وقال طاش كبري زادة:ومن العجب العجاب في علم الإنشاء المقامات للحريريّ، وقد عمل على أسلوبها كثير من النّـــاس[5]. وقـــد اعتنـــى بشـــرح المقامـــات خلـــق كثيـــر ، منـــهم مـــن

---

[1] وهي: الصّنعانيّة، والحلوانيّة، والدّيناريّة، والدّمياطيّـــة، والكوفيّـــة، والمراغيّـــة، والبرقعيديّـــة، والمعريّـــة، والاسكندرانيّة، والرّحبيّة، والسّاويّة، والدّمشقيّة، والبغداديّـــة، والمكيّـــة، والفرضيّـــة، والمغربيّـــة، والقهقريّـــة، والسّنجاريّة، والنّصيبيّة، والفارقيّة، والرّازيّـــة، والفراتيّـــة، والشّـــعريّة، والقطيعيّـــة، والكـــرجيّة، والـــرّقطاء، والوبريّة، والسّمرقنديّة، والواسطيّة، والصّوريّة، والرّمليّة، والطّيبيّة، والتّفليسيّـــة، والزّبيديّـــة، والشّـــيرازيّة، والملطيّة، والصّعديّة، والمرويّة، والعمانيّـــة، والتّبريزيّـــة، والتّنيســـيّة، والنّجرانيّـــة، والبكريّـــة، والشّـــتويّة، والرّمليّة، والحلبيّة، والحجريّة، والحراميّة، والسّاسانيّة، والبصريّة. انظر، بقاعي، شرح مقامات الحريري .

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 5/63-64 .

[3] انظر، القفطي، إنباه الرّواة، 3/26-27 .

[4] حاجي خليفة، كشف الظّنون، 2/1718 .

[5] طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة،1/223 .

طوّل ومنهم من اختصر[1] .

2_ درّة الغـوّاص فــي أوهــام[2] الخــواصّ:-

هو كتاب في التّصويب اللغوي، قال الحريري في مقدّمة كتابه:"إنّي رأيت كثيراً ممّن تسنّموا أسنمةَ الرُّتب، وتوسّموا بسِمَة الأدب، قد ضاهوا العامّة في بعض ما يفرُطُ في كلامهم، وتَرْعَفُ به مراعِفُ أقلامهم، ممّا إذا عُثِرَ عليه، وأُثِرَ عن المعزوّ إليه، خَفَضَ قَدْرَ العِليَــة، ووصَــمَ ذا الحِلْية. فدعاني الأنَفُ لنباهةِ أخطارهم والكلفُ بإطابةِ أخبارهم، إلى أن أدرأ عنهم الشُّبهَةَ، وأبيّنَ ما التبس عليهم واشتبه؛ لألتحقَ بمن زكّى أُكلَ غرسه،وأحبّ لأخيه ما أحبّ لنفسه، فألّفت هــذا الكتاب تبصرة لمن تبصّر، وتذكرة لمن أراد أن يتذكّر، وســمّيته "درّة الغــوّاص فــي أوهــام الخواص"[3] .

ومن شارحي هذا الكتاب: شهاب الدّين الخفاجيّ (ت 1069 هــ)، وعليه الذّيل والتّكملــة للجواليقيّ (ت 539 هــ)، وحواشٍ لابن برّي (ت 583 هــ)، واختصره وتعقّــب مــا فيــه آخرون، وتحفظ خزائن الكتب نسخاً مخطوطة كثيرة منه، وقد نُشــر مــراراً فــي أوروبــا والقاهرة[4] .

3_ الرّســالة السّــينيّة والرّســالة الشّــينيّة:-

كلُّ كلمة في الرّسالة الأولى تحوي سيناً، وكلُّ كلمة في الثّانية تحوي شــيناً[5]، وقــد طُبِعت في أوروبا، وفي آخر المقامات طبعة الحسينيّة بمصر سنة 1326هـ[6] .

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 65/5 .

[2] ذكره كلٌّ من الذّهبي، في"سير أعلام النّبلاء"، 462/19، والأنباري، في "نزهة الألبّاء"، 278، بعنوان "درّة الغوّاص في وهم الخواص" .

[3] الحريري، درّة الغوّاص، 9 .

[4] بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 151/5-152 .

[5] انظر، المرجع السّابق، 150/5-151 .

[6] القفطي، إنباه الرّواة، هامش، 25/3 .

4_ ديـوان التَّرسُّـل:-
ذكره الذَّهبـي[1]، والبغـدادي[2]، وطـاش كبـري زادة[3]، والفيـروز آبادي[4]، والأصبهاني[5]، والقفطي[6]. وعلم التَّرسُّل من فروع علم الإنشاء[7] .

5_ توشـيح البيـان:-
ذكره البغدادي[8]، وحاجي خليفة[9] .

6_ الفـرق بيـن الضَّـاد والظَّـاء:-
ذكر بروكلمان أنَّه مرتَّب أبجديًا، وأنَّ نسخة منـه فـي بـرلين "7022"[10] وذكـر أنَّ للحريريّ قصيدة من بحر الخفيف في الفرق بين الضَّاد والظَّاء في برلين "679"[11] .

7_ ديـوان شـعره:-
أشار إليه القفطي[12]، والسّيوطي[13]، والفيروز آبادي[14]، وطاش كبري زادة[15]، وذكر بروكلمان أنَّ بعض قصائده في برلين "7674"[16] .

---

(1) الذَّهبي، سير أعلام النُّبلاء، 462/19 .
(2) البغدادي، هديَّة العارفين، 828/5 .
(3) طاش كبري زادة، مفتاح السَّعادة، 225/1 .
(4) الفيروزابادي، البلغة، 142.
(5) الأصبهاني، خريدة القصر، م2/ج601/4 .
(6) القفطي، إنباه الرُّواة، 25/3 .
(7) حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 398/1-399 .
(8) البغدادي، هديَّة العارفين، 728/5 .
(9) حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 507/1 .
(10) بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 151/5 .
(11) المرجع السَّابق، والجزء، والصَّفحة .
(12) القفطي، إنباه الرُّواة، 25/3 .
(13) السّيوطي، بغية الوعاة، 259/2.
(14) الفيروزابادي، البلغة، 142 .
(15) طاش كبري زادة، مفتاح السَّعادة، 225/1 .
(16) بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 151/5 .

8_ ملحــة الإعــراب، وشــرحــها:-

وهي أرجوزة تعليميّة في النّحو، وللحريري نفسه شرح عليها، كما شرحها كثيــر مــن النُحاة، وسيرد عنها حديث مفصّل.

9_ شرح درّة الغوّاص، ذكره الأنباري[1] .

وفــاتـــه

سُئل ولده أبو القاسم عبد الله بن أبي محمّد عن وفاة أبيه، فقال: توفي في ســنة ســت عشرة وخمسمائة ببني حرام من البصرة، وكان له وقت تُوفّي سبعون سنة[2]. في حــين ذهب بعض من ترجموا له إلى أنّ وفاته كانت في سنة خمس عشرة وخمسمائة للهجرة[3].

(1) الأنباري، نزهة الألبّاء، 278.

(2) القفطي، إنباه الرُواة، 27/3 .

(3) انظر، الفيروزابادي، البلغة، 142. وابن الأثير، اللباب، 360/1، والكامل في التّاريخ، 305/8 .

المبحـــث الثّانـــي:-

_ حياة ابن النّاظم .

_ ســـيرته .

_ اسمه وكنيته ولقبه .

_ ولادتــــه .

_ وفاتـــه .

_ نشأته وأخلاقه وصفاته .

_ شــيوخه .

_ تلامذتــه .

_ ثقافته ومكانته العلميّة .

_ نشــاطه العلمـــيّ .

_ مؤلّفات ابن النّاظم .

ســــيرتـــه

اســـمه وكنيتـــه ولقبـــه

هو أبو عبد الله[1] محمّد بن محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك[2] بدر الدّين الشّافعيّ الطّائيّ الكنانيّ[3] الدّمشقيّ[4] النّحويّ[5] المعروف بابن النّاظم.وقد كنّاه المقريـزيّ بـأبي الفضل[6]، وسمّاه ابن كثير "عبد الله[7]"، والظّاهر أنّ لفظة "أبو" سقطت من كنيته، وعـدّه إسماعيل باشا البغداديّ مالكيّ المذهب[8]، كما عدّ أباه[9]، وهو وهم، وربّما مردّه إلـى أنّ ابن مالك كان مالكيّ المذهب في الأندلس، غير أنّه تشفّع في المشرق، فنظر إلى مالكيّتـه في الأندلس ولم يعتدّ بشافعيّته في المشرق[10]، ومن أجل ذلك عدّ ابنه مالكيّاً أيضًا، وقـد

---

(1) انظر ترجمته في: ابن العماد، شذرات الذّهب، 398/5. وحاجي خليفة: كشف الظّنون 151. وابـن كثيـر، البداية والنّهاية، 313/13. والصّفدي، الـوافي بالوفيـات ،204/1. وطـاش كبـري زادة، مفتـاح السّعادة،156/1. والسّيوطي، بغية الوعاة، 225/1. والذّهبي، الإعلام بوفيات الأعلام، 466/2 . وابن تغـري برديالدّليل الشّافي، 687/2، النّجوم الزّاهرة، 373/7. واليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 329/4. وابن الغـزّي، ديوانالإسلام، 239/4. وكحالة، معجم المؤلّفين،239/11. والزّركلي، الأعلام،31/7. والمقّـري، نفـح الطّيـب، 421/2. والبغدادي، هديّة العارفين 135/2. والعسقلاني، الدّرر الكامنة، 468/1. والسّبكي، طبقـات الشّـافعيّة الكبـرى، 41/5. والذّهبي، تاريخ الإسلام. والعيني، عقد الجمـان، 689/2 . والكتبـي، عيـون التّـواريخ، 395/21. وابن حبيب، تذكرة النّبيه، 110/1. واليافعي، مرآة الجنان، 203/4. وابن القاضي، درّة الحجـال فـي أسـماء الرّجال، 205/2 .

(2) الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

(3) اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 329/4 .

(4) كحالة معجم المؤلّفين، 239/11 .

(5) الخوانساري، روضات الجنّات، 711 .

(6) انظر، المقريزي، السّلوك، 839/1 .

(7) انظر، ابن كثير، البداية والنّهاية، 313/13 .

(8) انظر، البغدادي، هديّة العارفين، 135/2 .

(9) المصدر نفسه، 135/2 .

(10) المقّري، نفح الطّيب، 421/2 .

أورد الصَّفديُّ ما يثبت شافعيّة ابن النّاظم، ومخالفته للإمام مالك – رضي الله عنهم جميعاً[1] .

وعُرف بابن النّاظم عند النُحاة، وعند شُرّاح الألفيّة خاصّة[2]، أمّا سبب تسميته بهذا الاسم؛ فلأنّه ابن ناظم الألفيّة ، وأوّل شارح لها[3]، فأضيفت لفظة "ابن" إلى لفظة "النّاظم".وعُرف كذلك "بالشّارح "عند بعض شرّاح الألفيّة، كالأشموني"[4]، حتّى صار علما له بالغلبة ، وذُكر في شروحهم للألفيّة[5] .

ولادتــــــه

لم تشر المصادر الّتي ترجمت لابن النّاظم إلى سنة ولادته تحديداً، وقد اختلف المؤرخون في أي طور من أطوار حياته توفيّ، أفي طور الشّباب، أم في طور الكهولة، فالمقّريُّ يحكي عن الذّهبيِّ قوله: "مات شابّاً قبل الكهولة[6]"، ويدعم ذلك رواية الصَّفديِّ القائلة بأنّه "مات شابًا قبل الكهولة[7]"، غير أنّ السّبكيَّ ينصُّ على أنّه توفيَّ كهلاً[8]، وتابعه على ذلك عمر رضا كحالة[9]، أمّا ابن العماد فإنّه ينقل عدّة روايات ، فيقول : "قال الشّيخ تاج الدّين .... توفي في المحرّم من قولنج[10] كان يعتريه كثيراً، قال الذّهبيُّ: لم

---

[1] قال، الصّفدي، في الغيث المنسجم، 110/1:"...هذا كلام الشّيخ بدر الدّين محمّد بن جمال الدّين بن مالك،وفيه تأييد لمذهب الشّافعيّ، في مسح بعض الرّأس، وخالفه مالك – رحمه الله تعالى...". وانظر المسألة في، دريّة الخطيب فقه العبادات على المذهب الشّافعيّ، 59–60 .

[2] انظر، ابن هشام، أوضح المسالك ،87،64،42،22، وغيرها .

[3] انظر قسم الدّراسة، 48.

[4] انظر، الأشمونيّ، شرح الأشموني 42/1، 122، 133، وغيرها .

[5] انظر، الطّنطاوي، نشأة النّحو، 231 .

[6] انظر، المقّري، نفح الطّيب، 433/2 .

[7] الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .

[8] انظر، السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 41/5 .

[9] انظر، كحالة، معجم المؤلّفين، 239/11 .

[10] قال ابن سينا، في: القانون في الطّبّ، 452/2: "القولنج مرض معويٌّ مؤلم يتعسّر معه خروج ما يخرج بالطّبع، والقولنج بالحقيقة هو اسم لما كان السّبب فيه في الأمعاء الغلاظ، قولون فما يليها، وهو وجع يكثر فيها؛ لبردها وكثافتها؛ ولبردها ما كثر عليها الشّحم. فإن كان في الأمعاء الدّقاق فالاسم المخصوص به بحسب التّعارف الصّحيح هو إيلاوس". وانظر، الرّازيّ، كتاب القولنج،12، وما بعدها .

يكتهل، وقال غيره: مات كهلاً، وقال ابن حبيب توفيّ عن نيِّفٍ وأربعين سنة، ودُفن بباب الصّغير "[1].

ولعلّ ما ذهب إليه الذّهبيُّ والصّفديُّ هو الأقرب إلى الأخذ به؛ وذلك لسكنهما دمشقَ موطنَ ابنِ النّاظم، ولمعاصرةِ الأوّل له، وقرب عهد الثّاني منه.

وإذا ترجّح لدينا أنّه توفيّ شابًا لم يكتهل أمكن تخمين عام ولادته، وعمره عند وفاته، برجوعنا إلى المعاجم اللغوية لمعرفة المدلول اللغوي لكلمتي: الشّباب، والكهولة.يقول الجوهريُّ:"الكهل من الرّجال، الّذي جاوز الثّلاثين ووَخطهُ الشّيب"[2]. ويفصّل الفيروز آبادي في معنى "الكهل" ، فيقول:"الكهل من وخطه الشّيب ورأيت له بجالة، أو من جاوز الثّلاثين أو أربعا وثلاثين إلى إحدى وخمسين"[3] ". أما الزّبيديُّ فيقول: "وقيل:الشّابُّ:البالغ إلى أن يكمل الثّلاثين، وقيل:ابن ستّ عشرة إلى اثنتين وثلاثين، ثمّ هو كهل[4]" .

ممّا تقدّم يترجّح عندنا أنّ ابن النّاظم مات شابّاً لم يتجاوز الرّابعة والثّلاثين، وأنّ ولادته كانت حوالي سنة اثنتين وخمسين وستّ مئة، أو بعدها بقليل[5] .

وفــاتــــه

سبقت الإشارة إلى أنّ المؤرّخين قد اختلفوا في أي طور من أطوار حياته توفيّ، والرّاجح أنّه توفيّ شابّاً وكان ذلك سنة ستّ وثمانين وستّمائة[6]، إذ كان كثيراً ما يعتريه قولنج فيجد منه ألماً شديداً ، واعتراه قبل موته بأيّام فكان سبب وفاته ، وتوفيّ بدمشقَ يومَ الأحد ثامن المحرّم، وكان دفنه يوم الاثنين ودُفن بمقابر باب الصّغير[7]. وتأسّف عليه النّاس[8]. وعدّه ابن كثير من بين من ماتوا سنة سبعٍ وثمانين وستّمائة[9]، ولم أجد من تابعه على ذلك .

---

(1) ابن العماد، شذرات الذّهب، 398/5 .

(2) الجوهري، الصّحاح، مادة (كهل) .

(3) الفيروزبادي، القاموس المحيط، مادة (كهل) .

(4) الزّبيدي، تاج العروس، مادة (كهل) .

(5) انظر، سعيد، ابن النّاظم النّحوي، 31-33 .

(6) انظر، ابن تغري بردي، النّجوم الزّاهرة، 373/7 .

(7) انظر، اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 330/4 .

(8) طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 156/1 .

(9) انظر، ابن كثير، البداية والنّهاية، 313/13 .

نشـــأتـــه وأخلاقــــه

لم تذكر لنا مصادر ترجمته ما يعيننا على رسم صورة واضحة عن حياته أو قريبة منها، فلا نعرف تاريخ ولادته أو مكانها على وجه التحقيق، ولا نعرف البلدان التي طوّف بهــا أو سكنها، أو من التقى به وتردد عليه، غير ما ذكر من سكناه بعلبك مدّة سنتين[1]، بعد مغادرته دمشق ومفارقته أباه مغاضباً، وكذلك لا نعرف عن أخلاقه غير مــا ذكــره عنــه الــذّهبيُ والصّفديُ وغيرهما من أنّه غلب عليه اللعب وعشرة من لا يصلح، فقد قال فيه الذّهبيُ فيمــا نقله عنه اليافعيُ، أنّه "كان لعّاباً معاشراً[2]". أمّا الصّفديُ فقد فصّل في أمر لعبــه وعشــرته فقال:"وكان اللعب يغلب عليه والعشرة، حكى لي الشّيخ الإمام العلامة شهاب الدّين محمــود الكاتب – رحمه الله تعالى – حكاية جرت له مع الأمير علم الدّين سنجر الدّواداري، وهــي غريبة ما أثر ذكرها، وحكى لي غيره عنه ما يوافقها من اللعب[3]" .

ولعلّ الطّنطاويُ اعتمد على ما ذكره الذّهبيُ والصّفديُ عندما قال:"غلبت عليه معاشــرة الشّذّاذ، فأقصاه أبوه، فأقام في بعلبك[4]".والظّاهر أنّ سلوكه الّذي أشار إليه الذّهبيُ والصّفديُ قد تجاوز الحدود الّتي يرتضيها المجتمع الدّمشقيُ، وخرج عن نطاق الدّعابة الماجنة والعبث الكلاميُ المستهجن إلى ما يُزرى به، ويضرُ بسمعته، حيث أنّ في أخبار أبيه من الــدّعابات الماجنة والأحماض المستهجنة ما لا يليق ذكرها هنا، إلا أنّه – على مجونه – كان مقبولا من لدن ذلك المجتمع، وعُدّ ضربا من ظرف المغاربة[5].

---

[1] انظر، اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 330/4 .

[2] اليافعي، مرآة الجنان، 303/4 .

[3] الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

[4] الطّنطاوي، نشأة النحو، 230 .

[5] انظر، المقّري، نفح الطّيب، 321/2 .

ولكن هل نسلّم بكلّ ما قيل فيه، ونقبله على علاته من دون أنْ نقف منه موقف الباحث النّاقد المتوخي الحقيقة؟ ألا يمكن أنْ يكون قد بالغ قادحوه فيما قالوا فيه لدوافع لعلّ أهمّها منافسة الأقران، وما تجلبه من تزيُّد في الحوادث؟

إنّ سيرة ابن النّاظم تدلّنا على أنّه فاق أقرانه في علوم العربيّة، ممّا أهّله لأنْ يجلس مجلس أبيه، في مدرسة كانت مشيختها الكبرى مطمح الطّامحين[1]. وفي أخبار علماء ذلك العصر كثير من أوجه الصّراع والتّنافس مبعثها الظّفر بمناصب التّدريس، ولعلّ من أسباب ذلك التّزيُّد أيضا غلظته في اتّصاله مع المشتغلين في الحوزة العلميّة الدّمشقيّة، وهذا ما نتبيّنه من قصّته مع الشّيخ شمس الدّين الأيكي[2](ت 697 هـ)، قال الصّفديّ عن بدر الدّين: "وقيل إنّه حضر مجلس الشّيخ شمس الدّين الأيكيّ، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة، فقعد لا يتكلّم، والأيكيُّ يذكر درسه، إلى أنْ أطال فقال له: يا شيخ بدر الدّين لأيّ شيء ما تتكلّم؟ فقال له: ما أقول ومن وقت تكلّمت فيه لحدّ الآن عددت عليك إحدى وثلاثين لحنة[3]". فابن النّاظم لم يرعَ حرمةً لهذا الشّيخ في مجلسه وبين طلابه، ولم يحترم قواعد الضّيافة والزّمالة العلميّة، فكيف به مع سائر النّاس؟ وربما كان لمرضه الّذي أصيب به "القولنج" أثر في أخلاقه الفظّة هذه، فكان من أثرها هذا التّقوّل[4] .

إنّ ما قيل فيه وفي حكايته مع الأمير علم الدّين الدّواداريّ، مدفوع بطلبه إلى دمشق بعد وفاة والده، وتولّيه وظيفته، وهي وظيفة دينيّة لها أهميّتها، وبما عرف به هذا الأمير من صلاح وتقوى وتديُّن[5] ولعلّ وصف اليونيني له بـ"لطافة الأخلاق وحسن العشرة"[6].

---

[1] انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1، والعسقلاني، الدّرر الكامنة، 468/1، وغيرهما .

[2] انظر ترجمته في: ابن كثير، البداية والنّهاية، 353/13، والنّعيمي، الدّارس في تاريخ المدارس، 422/1، 160/2.

[3] الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .

[4] انظر، سعيد، ابن النّاظم النّحويّ، 33-36 .

[5] انظر، الذهبي، العبر، 399/5 .

[6] اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 330/4 .

ووصف ابن كثير له بأنّه"كان لطيفا ظريفا فاضلا"[1]. هو الأقرب إلى حقيقة أخلاقه[2] .

شـــيوخـــه

لم تذكر كتب التّراجم الّتي تحدّثت عن الإمام بدر الدّين شيوخا أخذ عنهم غير والـــده، كما أنّه لم يشر إلى أحد من هؤلاء، وربّما يكون قد أخذ عن أناس آخرين لم يذكرهم مـــن ترجموا له، وقد كان لوالده أثر كبير في تكوين شخصيته وتحديد سماتها ومعالمها .

تلامذتـــــه

إنّ الوظيفة الرّفيعة الّتي تولاها بدر الدّين بعد والده تجعلنا نعتقد بأنّ كثيرا من التّلامذة قد تتلمذوا على يديه وفي مجالسه العلميّة، ولكن بعد تصفّح المصادر المختلفة لم يعثر إلا على نفر قليل من هؤلاء التّلامذة، وحتّى هؤلاء الّذين تمّ العثور عليهم لم يشـــتهروا فـــي الدّرس النّحويّ واللغويّ، وهم:-

1_ بـــدر الدّيـــن بـــن جماعـــة:-

هو قاضي القضاة أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الحمـــويّ، ولـــد بحماة سنة تسع وثلاثين وستّمائة. أخذ عن بدر الدّين بن مالك، وسمع بديار مصـــر مـــن أصحاب البوصيريّ، ومن ابن العسقلانيّ، وأجازه ابن سلمة وغيره. ولي قضاء القـــدس ودمشق، وقضاء القضاة بالدّيار المصريّة، وتوفي بمصر سنة ثلاث وثلاثـــين وســـبعمائة ودفن بالقرافة، من مؤلّفاته:"المنهل الرّويّ في الحديث النّبويّ"، و"كشـــف المعـــاني فـــي المتشابه من المثاني"، و"غرّة التّبيان لمن لم يُسمّ في القرآن"، و"تذكرة السّامع والمتكلّم فـــي آداب العالم والمتعلّم"، و"غرر البيان لمبهمات القرآن"، وغيرها"[3] .

---

[1] ابن كثير، البداية والنّهاية، 313/13 .

[2] تجدر الإشارة إلى أنّ اليونيني ولد سنة أربعين وستّمائة، وتوفيّ سنة ست وثمانين وستّمائة في بعلبك، وهذا يجعلنا نعتقد بأنّه قد عرف ابن النّاظم وأخلاقه في أثناء إقامة الأخير فيها.فإذا أخذنا تدين اليونينيّ وورعـــه وصدقه بعين الاعتبار تبيّن لنا رجاحة وصفه لابن النّاظم .

انظر ترجمة اليونيني في: ابن رجب، الذّيل على طبقات الحنابلة، 379. وابن العمـــاد، شـــذرات الـــذّهب، 73-74/6 .

[3] انظر، السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 230/5. العسقلاني، الدّرر الكامنة، 280/3. الزّركلي، الأعلام، 297-298/5 .

2_ صـــدر الدّيــن بــن الوكيــل:-

هو أبو عبد الله محمّد بن أبي حفص عمر بن مكيّ بن عبد الصّمد العثمانيُّ المعروف بابن المرجل، وابن الوكيل، ولد بدمياط سنة خمس وستين وســتّمائة، ومــمع الحــديث على جماعة من المشايخ، وتفقّه على والده، وعلى الشّيخ شرف الدّين المقدسيّ، والشّــيخ تاج الدّين الفزاريّ، وغيرهم. وأخذ الأصلين-علوم القرآن، وعلوم الحديث- عن الصّــفيّ الــهنديّ، والنّحــو عــن بدر الدّين بن مالك، وقد أجاد في معرفة المذهب والأصــلين، ولــم يكــن في النّحو بذلك القويّ، فكان يقع فيه اللحن الكثير،قال ابن حجر: كان لا يقوم بمناظرة ابن تيمية أحد سواه، توفي سنة ستٍّ عشرة وسبعمائة،وصنّف:"الأشباه والنّظائر" في فقه الشّافعيّة، و"طراز الدّار" ديوان شعر، وشرع في شرح"الأحــكام" لعــبد الحــقّ بــن الخــرّاط، فكتب منه ثلاثة مجلّدات[1] .

3_ أبــو بكــر بــن الصّــوّاف:-

هو أبو بكر محمّد بن عبد الله بن عبد المنعم بن رضوان الكنانيّ المصريّ المعروف بابن الصّوّاف، مقرئٌ متصدّر مشهور، تلا بالسّبع على الكمال الضّرير، ومرتضى بــن جماعة، وروى الشّاطبيّة عنهما، وعن محمّد بن النّاظم وعيسى بن مكيّ بن حســين،وابن الأزرق...وكان مصدرا بالجامع العتيق، توفي سنة خمس عشرة وسبعمائة بمصر[2] .

4_ نجــم الدّيــن العبــاديّ:-

هو أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض المالكيّ النّحــويّ، قال عنه السيوطيُّ: قرأ على بدر الدّين بن مالك التّسهيل لأبيه، وعلى ابن إياز، والفخــر بن مقلة الاربليّ النّحوي، ودرس بالمستنصريّة. مولده فــي ذي الحجّــة ســـنة إحــدى وأربعين وستمائة[3] .

---

[1] انظر، ابن العماد، شذرات الذّهب، 118/6. العسقلاني، الدّرر الكامنة، 280/3. الزّركلي، الأعلام،314/6.

[2] انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 351/2. النّعيمي، الدّارس في تاريخ المدارس، /559. والسّــبكي، طبقــات الشّافعيّة الكبرى، 251/5. وابن كثير، البداية والنّهاية، 131/4. العسقلاني، الدّرر الكامنة، 74/4.

[3] السّيوطي، بغية الوعاة، 351/2 .

5_ شـمـس الدّيـن الأذرعـي:-

هو قاضي القضاة شمس الدّين محمّد بن إبراهيم بن داود بن حازم الأذرعيّ.ولد سنة أربع وأربعين وستمائة بأذرعات، وتفقّه على الشّيخ رشيد الدّين البصرويّ، وأخذ النّحو عن بدر الدّين بن مالك[1] .

6_ كمال الدّين بن الزّملكانيّ:-

هو قاضي القضاة محمّد بن عليّ بن عبد الواحد بن عبد الكريم، كمال الدّين بن الزّملكانيّ. ولد سنة سبع وستّين وستّمائة، سمع من يونس بن المجاور، وأبي الغنائم بن عدلان، وعدّة مشايخ، وطلب الحديث بنفسه، وقرأ الأصول على صفيّ الدّين الهنديّ، والنّحو على بدر الدّين بن مالك، له رسالة في الرّدّ على ابن تيمية في مسألتي "الطّلاق والزّيارة"، وتعليقات على"المنهاج" للنّوويّ، وكتاب في "التّاريخ"، و"عجالة الرّاكب في ذكر أشرف المناقب"، و"تحقيق الأولى من أهل الرّفيق الأعلى"، توفي سنة سبع وعشرين وسبعمائة[2] .

7_ بـدر الدّيـن بـن زيـد:-

ذكره الصفديّ عند كلامه عن ابن النّاظم حين سكن بعلبك [3]، ولم أعثر له على ترجمة فيما تيسر لي من مصادر .

ثقافته ومكانته العلميّة:

أحاط ابن النّاظم بكثير من علوم عصره العقليّة منها والنّقليّة، واستوعب دقائقها، وتمثّلها خير تمثّل، يظهر ذلك من أقوال مؤرخي سيرته، ومن عنونته لكتبه .

وشهد من ترجم له على براعته في النّحو والمعاني والبديع والعروض والمنطق

---

(1) النّعيمي، الدّارس في تاريخ المدارس، /559 .

(2) انظر، السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 251/5-252. وابن كثير، البداية والنّهاية، 131/4. العسقلاني، الدّرر الكامنة، 74/4. و الزّركليّ، الأعلام، 284/6 .

(3) انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

ومشاركته في الأصول والفقه[1]، وإلمامه بالقراءات[2]، والتّفسير[3]، واطّلاعه على اللطائف البلاغيّة في القرآن الكريم[4]، وروايته الحديث الشّريف[5]، ولم يكتف بدارسة هذه العلوم وتدريس بعضها، بل صنّف في أكثرها، غير أنّه اشتهر بالنّحو العربيّ .

كانت إحاطة ابن النّاظم بعلوم عصره، وعلوم العربيّة خاصّة، إحاطة الواعي المستوعب لما يتلقّى، فلم يكتف بما أخذ عن أبيه، بل تعدّاه إلى مجالات رحيبة وسّعت من آفاق ثقافته، وأكسبته طابعاً متميّزاً بين دارسي النّحو في عصره، وكانت دراسته مصنّفات المشارقة ذات الطّابع العقليّ كمصنفات الزّمخشريّ، والسّكاكيّ وغيرهما، ووقوفه على ما شاع عند الدّارسين آنذاك، وما اعتمدوه في دراساتهم في ذلك العصر من الكتب المؤلّفة في علوم العربيّة وعلوم القرآن وغيرهما من العلوم الإسلاميّة،خير زاد يتزوّد به، ويتمثّله أحسن تمثّل .

إنّ دراسته لمفتاح العلوم واختصاره لقسم المعاني منه وانتفاعه به دليل على ذوق لغويّ سليم،على حين اتّجه كثير من الدّارسين النّحويين إلى الاهتمام بكتب لم تفد منها اللغة العربيّة كثيراً، ولا يمكن موازنتها بالمفتاح، وقد تجسّد ذلك كلّه في أجلى صوره في شرحه على ألفيّة والده، فقد درس فيه النّحو دراسة المناطقة الّذين أغرقوا النّحو بفيض من أصول المنطق وقواعده حتى أرهقوه، ولذا عُدّ في غاية الأخلاق لما تحمّل من أوضاع المنطق وعلله[6]. وعلى الرّغم من هذا فإن ابن النّاظم كان من أكثر الدّارسين تمكّناً من مادة النّحو، وأشملهم معرفة بدقائقها ومشكلاتها، حتّى عُدّ شرحه على الألفيّة نظير شرح الرّضيّ على الكافية[7]، وفي هذا التّنظير ما يدلّ على مكانته العلميّة .

ولعلّ من أهمّ ما امتازت به ثقافة ابن النّاظم النّزعة العقليّة، وهي ثمرة من ثمار دراسته كتب المنطق، وقد أورد السّيوطيّ ما يؤيّد ذلك حيث قال:"سُئل الشّيخ بدر الدّين

---

[1] انظر، المصدر السّابق، الجزء والصّفحة .

[2] انظر، ابن الجزري، غاية النّهاية، 181/1 .

[3] انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .

[4] انظر، السّبكيّ، عروس الأفراح، 315/4 .

[5] انظر، المقّري، نفح الطّيب، 424/2. والصّفدي، الوافي بالوفيات، 362/3 .

[6] انظر، سعيد، ابن النّاظم النّحويّ، 37 .

[7] انظر، المقّري، نفح الطّيب، 433/2 .

ابن العلامة جمال الدّين بن مالك – رحمهم الله تعالى – عن قوله تعـالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾(1)، والبحث عن تركيبها، فأجاب: إنّ الآية على صورة الضّـرب الأوّل مـن الشّكل الأوّل من القياس الأوّل المؤلّف من متّصلين لأنّها مشتملة على قضيتين متّصـلتين موجبتين كلّيتين، وبينهما حدٌّ أوسط هو تالٍ في الصّغرى، مقدّم في الكبرى، وذلك يستلزم قضية أخرى متّصلة مركّبة من مقدّم الصّغرى، وتالي الكبرى، وهو: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾(2)، ثمّ يستمرُّ على هذا النّهج إلى أنْ يُلمَّ بتفسيرها منطقياً من جميع أطرافها بكلام طويل لا مجال لذكره هنا .

وهذا نصٌّ آخر يظهر لنا كيف كان ابن النّاظم يعالج القضايا البلاغيّـة، قـال:"وأمّـا تقديمه "يقصد المسند إليه" على المسند، فلكونه أهمّ. إمّا لأنّ أصله التّقديم ....أو دلّ على العموم كما تقول كلُّ إنسانٍ لم يقم. فقدّم ليفيد نفي القيام عن كلّ واحـد مـن النّـاس لأنّ الموجبة المعدولة في قوة السّالبة الجزئيّة المستلزمة نفي الحكم عن جملة الإفراد دون كلّ واحد منها، فإذا سُوِّرت بكلّ، وجب أن يكون لإفادة العموم لا لتوكيد نفي الحكم عن جملة الإفراد...."(3) .

ويبدو أن ثقافته هذه بما اتّسمت به، وتميّزت، وبما أحاطت به من معارف، كانت قـد لاقت هوى في نفوس الدّارسين في ذلك العصر، ونالت إعجابهم،فأحلّوه المكان اللائق به على الرّغم من حداثة سنّه، بدلية أنّه طُلب إلى دمشق وتصدّر مجلس أبيه (4)متفضّلا على منافسه الشّيخ شهاب الدّين الشّاغوريّ الّذي"ظنّ أنّه يلي ابن مالك إذا توفيّ، فلمّا خرجـت عنه الوظيفة تألّم، وتوجّه إلى اليمن غضبا على أهلِ دمشق(5)"والشّاغوريّ هذا هو الّـذي قال فيه ابن حجر: "كان ماهرًا في العلوم حتّى كان يلقي ثلاثين درسًا في ثلاثين علمًا(6)".

---

(1) سورة الأنفال، الآية 23 .

(2) السّيوطي، الأشباه والنّظائر، 4/212-213 .

(3) ابن النّاظم، المصباح، 26 .

(4) انظر، طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 1/193-194. والصّفدي، الوافي بالوفيات، 1/204 .

(5) السّيوطي، بغية الوعاة، 1/473 .

(6) العسقلاني، الدّرر الكامنة، 1/468 .

إنّ استدعاءه بعد أبيه دليلٌ على سموّ مكانته العلميّة من جهة، وعلى أهليّته وجدارته؛ لأن يتبوأ مكانه من جهة أخرى؛ لأنّ إسناد المناصب التّدريسيّة إلى الماهرين من الأساتذة كان أحد الأسس التربويّة السّليمة عند العرب والمسلمين، وفي ذلك قال ابن خلدون: "كان السَّند في التّعليم في كلّ علم أو صناعة إلى مشاهير المعلّمين فيها مُعتَبَرا عند أهلِ كلّ فن وجيل[1]" .

لقد كان ابن النّاظم – في زمانه – شخصيّة علميّة كبيرة واضحة المعالم، بيّنة القسمات، فرضت وجودها، ودفعت بمؤرّخين لها إلى الإشادة بها، فقد قال عنه طاش كبري زادة: "كان إمامًا فهمًا ذكيًا حادّ الخاطر، إمامًا في النّحو والمعاني والبيان والبديع والعروض[2]". وقال عنه اليونينيّ – في معرض حديثه عن والده جمال الدّين بن مالك: "الإمام العلامة في علوم النّحو والعربيّة والبيان مع الذّكاء المفرط وجودة الذّهن ... وسمعت جماعة من الفضلاء العارفين بهذا الفن – يعني علوم اللغة العربيّة – أنّ ولده بدر الدّين ... التحق به، وبرز عليه في بعض العلوم[3]"، ثمّ قال عنه: "ولم يترك بعده في هذا العلم مثله في الشّام فيما علمنا[4]"، وقال فيه قاضي شهبة: "لم يكن في وقته مثله[5]"، ونعته بعض من أرّخوا له بأنّه: شيخ العربيّة وإمام أهل اللسن وقدوة أهل المعاني والبيان[6]. والتّفرّد بالعربيّة[7] والإمام في فنون العربيّة والأصول والأحكام[8]، إلى غير ذلك من الصفات التي تلقي ضوءا على عظيم منزلته العلميّة بين علماء عصره .

---

(1) ابن خلدون، المقدّمة، 430 .

(2) طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 1/193-194 .

(3) اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 4/330 .

(4) نفسه، والجزء والصّفحة .

(5) قاضي شهبة، طبقات النّحاة واللغويين، 247 .

(6) انظر، اليافعي، مرآة الجنان، 4/203 .

(7) انظر، ابن العماد، شذرات الذّهب، 5/398 .

(8) انظر، الخوانساري، روضات الجنّات، 710 .

نشـــــاطـــه العلمـــي

إنّ ما وصل إلينا عن نشاط ابن النّاظم العلميّ، هو تصدُّره للتّدريس في بعلبك، وبعد أن سكن فيها عدّة سنوات[1]، وطلبه إلى دمشق بعد موت والده ليتولّى وظيفته، وكانت هذه الوظيفة المشيخة الكبرى في العادليّة[2]، وتصدّيه للاشتغال والتّدريس، وولايته الإعادة في الأمينيّة[3]، وقد شكّك محقّق كتاب التّسهيل في أنْ يكون ابن النّاظم قد ولّي وظيفة التّدريس في العادليّة، بعد وفاة أبيه، وهي بلا شكّ وظيفة مهمّة فقال - عند تعليقــه علـــى قـــول الصّفديّ الصّريح في نصّه على هذه التّولية:"لم يُذكر اسمه - يعني ابن النّاظم - ضـــمن من ولي المشيخة الكبرى، فلعلّه ولي مشيخة العادليّة الصّغرى، أو الأمينيّة...[4]"، غير أنّ تلك التّولية ثابتة له، إذ صرّح بذلك غير واحد ممّن أرّخوا له[5] .

مـــؤلّفـــات ابـــن النّاظـــم

ألّف ابن النّاظم عدّة كتب في الأصول والمنطق والعروض والبلاغة والنّحو، وكان أغلبها شروحا لمتون أو مختصرات لكتب ألّفها من تقدّمه من المؤلّفين، ووالده خصوصا. ولم يصل إلينا منها إلا القليل، وكان معظمها في علوم اللغة العربيّة. وربّما كان شرحه على ألفيّة والده أكثر كتبه شهرة، وأكثرها أهمّيّة، وهذه المؤلّفات هي:-

1ـ بغية الأريب وغنية الأديب:-

ذكره حاجي خليفة، وقال فيه: "مختصر في الأصول ... مرتّب علـــى أربعـــة مطـــالع وخاتمة[6]" وذكره أيضا كحالة[7] "وهو من كتبه المفقودة، فلم أعثر له على ذكر فيما تيسر لي من فهارس المكتبات[8]" .

---

(1) انظر، اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 330/4 .

(2) انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

(3) نفسه، والجزء والصّفحة .

(4) بركات، التّمهيد للتّسهيل، 14 .

(5) انظر: الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1. وطاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 193/1-194. النّعيمـــي، الدّارس في تاريخ المدارس، 261/2 .

(6) حاجي خليفة، كشف الظّنون، 247/1-248 .

(7) كحالة، معجم المؤلّفين، 239/11 .

(8) سعود، ابن النّاظم النّحوي، 46 .

2_ مقدّمـــة فـــي المنطـــق:-

ذكر الصّفديُّ أنّه رآه[1]، وذكره السّيوطيُّ[2]، وطاش كبري زادة[3]، والخوانساريُّ[4]، وإسماعيل باشا البغداديُّ[5] .

3_ مقدّمـــة فـــي العـــروض:-

ذكره الصّلاح الصّفديُّ[6]، والسّيوطيُّ[7]، وطاش كبـــري زادة[8]، والخوانســـاريُّ[9]، وحاجي خليفة[10]، والزّركلي[11]، وعمر كحالة[12]. وقد نسبوه جميعا إلى بدر الدّين .

غير أنّ هناك من نسب هذه المقدّمة إلى ابن مالك "جمال الدّين" نحو: إسماعيل باشـــا البغداديّ[13]، وكارل بروكلمان[14]، ومحمّد رزق سليم [15]، غير أنّني لم أجد في المصادر التي ترجمت لابن مالك "صاحب الألفيّة" من نسب إليه مصنّفاً في العروض .

4_ كرّاســة فــي البديــع:-

أشار إليها الصّلاح الصّفديُّ بقوله:"وقيل أملى كرّاسةً على قول أبي جلنك:

والبَـــانُ تَحْـسَـبُهُ سَـنَانِيراً رَأَتْ قَاضِـــي القُضَـاةِ فَنَفّــشَـــتْ أَذْنَابَـــهَا

وتكلّم على ما في هذا البيت من علوم البلاغة، سبحان الله العظيم[16]" .

---

(1) انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .

(2) السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1 .

(3) طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، 156/1 .

(4) الخوانساري، روضات الجنّات، 711 .

(5) البغدادي، هدية العارفين، 135/2 .

(6) انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .

(7) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1 .

(8) انظر، طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، 156/1 .

(9) انظر، الخوانساري، روضات الجنّات، 711 .

(10) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 1134 .

(11) انظر، الزّركلي، الأعلام، 260/7 .

(12) انظر، كحالة، معجم المؤلّفين، 239/11 .

(13) انظر، البغدادي، هديّة العارفين، 135/2 .

(14) انظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 363/1 .

(15) انظر، سليم ، عصر سلاطين المماليك، 165/3 .

(16) الصّفدي، الوافي بالوفيات، 204/1 .

أمّا ابن حجّة الحمويّ فقد ذكر أنّ بدر الدّين، أملى هذه الكرّاسة في البديع على بيتين قالهما ابن جلنك الحلبيّ، وهما:

لله بُسْتانٌ حَلَلْنا دَوْحَهُ ... في جَنَّةٍ قَدْ فُتِّحَتْ أَبْوابُها
وَالْبانُ تَحْسَبُهُا سَنانيراً رَأَتْ ... قاضي القُضاةِ فَنَفَّشَتْ أَذْنابَها

ثمّ قال: "وأنا بالأشواق إلى رؤيتها[1]".

5_ روض الأذهان في المعاني والبيان:-

سمّاه الصّفديّ "روضة الأذهان[2]"، وسمّاه القلقشنديّ "روض الأزهار[3]"، ونسبه إلى ابن مالك. وذكره السّبكي[4]، والسّيوطي[5]، وطاش كبري زاده[6]، وحاجي خليفة[7]، وإسماعيل باشا البغدادي[8]، والخوانساري[9]، والزّركلي[10]، وكحالة[11].

وذكر أحمد مطلوب أنّ روض الأذهان أحد مصادر كتاب بهاء الدّين السّبكي، وقد نقل عنه في مواضع كثيرة، وأضاف بأنّ الكتاب لا يزال مخطوطا في مكتبة "ليدن"، وأنه لا يختلف كثيرا عن كتاب المصباح – للمؤلّف – ، ومنهجه قريب منه [12].

6_ المصباح في علم المعاني والبيان والبديع:-

احتلّ هذا الكتاب مكانة بارزة عند الدّارسين البلاغيين، فقد اختصره ابن النّحويّة بكتابه "ضوء المصباح"، ثمّ وضع عليه شرحاً سمّاه "إسفار الصّباح عن ضوء

---

(1) ابن حجة الحموي، خزانة الأدب، 46 .
(2) الصّفدي، الوافي بالوفيات، 205/1 .
(3) القلقشندي، صبح الأعشى، 469/1 .
(4) انظر، السّبكي، عروس الأفراح، 376/1 .
(5) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1 .
(6) انظر، طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 156/1، وقد سمّاه "روض الأزهار" .
(7) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 916/1 .
(8) انظر، البغدادي، هديّة العارفين، 135/2 .
(9) انظر، الخوانساري، روضات الجنّات، 711 .
(10) انظر، الزّركلي، الأعلام، 260/7 .
(11) انظر، كحالة، معجم المؤلّفين، 239/11 .
(12) انظر، مطلوب، القزوينيّ وشروح التّلخيص، 92 .

المصباح[1]"، ونظمه رجزاً محمّد بن عبد الرّحمن المرّاكشيّ[2]، وانتفع به السّيوطيُّ عند تأليفه كتابه"الإتقان في علوم القرآن"، وعدّه "من الكتب المتعلّقة بالإعجاز وفنون البلاغة[3]"، ويرى أحمد مطلوب أنّ المصباح أوّل تلخيص لمفتاح العلوم وصل إلينا[4]. وذهب بروكلمان إلى أنّ المصباح"مقتبسات من جميع المفتاح[5]". أمّا محمّد عليّ حمزة سعيد، فقد وقف عند المصباح وقفة طويلة، خرج منها بأنّ ابن النّاظم ادّعى تأليف الكتاب ابتداعاً، وأنّ الكتاب "في أساسه للسّكّاكيّ، فعباراته إلا القليل منها، عبارات المفتاح، ولم يضف ابن النّاظم من عنده شيئاً له أهمّيّة حتّى يباح لنا أن نعدّ الكتاب له[6]" .

في النّحو والصّرف

سبقت الإشارة إلى أنّ طابع الشّرح والاختصار غلب على مؤلّفات ابن النّاظم ، غير أنّ طابع الشّرح في مؤلّفاته النّحويّة أبين، والغالب على مصنّفاته أنّها شروح لكتب والده؛ ولعلّ السّبب في سلوكه هذا المسلك في التّأليف، يعود إلى تصدّره مجلس أبيه للتّدريس[7]. وكانت كتب ابن مالك قد شاعت في البيئات العلميّة آنذاك[8]، ووجدت هوى عند الدّارسين، وعند تلامذته خاصّة، وكان منهم من تتلمذ له ولابنه، كبدر الدين بن جماعة[9]، ولذا وجب عليه شرحها؛ وفاء لأبيه، وعناية بميراثه العلميّ؛ ولأنّها المادّة التعليميّة الرّئيسة المرغوب فيها في تلك البيئات، وهي تحتاج أيضا إلى إيضاح ما استبهم منها، وتفسير غريبها، وحلّ مشكلاتها، وفتح مقفلها[10].

---

(1) انظر، ابن تغري بردي، الدّرر الكامنة، 4/285-286. وابن قاضي شهبة، طبقات النّحاة واللغويين، 272 .

(2) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 2/1707 .

(3) انظر، السّيوطي، الإتقان، 1/19 .

(4) انظر، مطلوب، البلاغة عند السّكّاكيّ، 18 .

(5) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 1/353 .

(6) سعيد، ابن النّاظم النّحويّ، 51-52 .

(7) انظر، المرجع السّابق ، 55 .

(8) انظر، السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 5/28 .

(9) انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 1/204، 3/359 .

(10) انظر، ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 2 .

ومن الجدير ذكره أنّ طريقة الشّرح في التّأليف آنذاك، لم تكن معيبة، ولا تقدح بصاحبها، فلم يُعرف لابن يعيش، وهو من أبرز نحاة القرنين السّادس والسّابع، غير ثلاثة شروح، هي: شرح المفصّل، وشرح تصريف ابن جنيّ، وشرح الكافية[1] ولم نجد من يقدح به لأنّه قصر تأليفه على الشّرح.

7_ شرح شافية ابن الحاجب:-

ذكره خالد الأزهري[2]، وقد رجّح سعيد أن يكون هذا الشّرح هو الّذي أشار إليه الأسنوي بقوله[3]: "ووضع – يعني ابن النّاظم – شرحًا على غريب التّصريف لابن الحاجب [4]"، غير أنّ صاحب الكشف لم يشر إليه في ثبت شروح شافية ابن الحاجب[5] .

8_ شرح الكافية لابن مالك:-

نظم ابن مالك منظومته الكافية في حلب في أثناء إقامته فيها[6]، وهي تقرب من ثلاثة آلاف بيت تنتظم فيها موضوعات النّحو والصّرف جميعًا[7]. وقد شرح الكافية الشّافية نحاة غير ابن مالك منهم ابنه بدر الدّين[8] .

9_ شرح لاميّة الأفعال لابن مالك[9]:-

وهو شرح مختصر لمنظومة والده الموسومة بـ"لاميّة الأفعال"، وعدد أبياتها أربعة عشر ومائة بيت من البحر الطّويل، وعلى رويّ واحد هو اللام، وهي في خمسة أبواب، هي: باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه، وباب أبنية الفعل المزيد فيه، وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وباب أبنية المصادر، وباب المفْعَل المفْعِل ومعانيهما، وهذه كلّها

---

(1) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 352/2 .

(2) انظر، الأزهري، شرح التّصريح، 319/2، 352 .

(3) انظر، سعيد، ابن النّاظم النّحوي، 56 .

(4) السّبكي، طبقات الشّافعيّة، 455/2 .

(5) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 1021/2 .

(6) انظر، ابن الجزري، غاية النّهاية، 181/2 .

(7) انظر، بركات ، التّمهيد للتّسهيل، 18 .

(8) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 1369/2. السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1 .

(9) سمّاه بروكلمان في تاريخ الأدب العربيّ، 362/1 بـ"المفتاح في أبنية الأفعال"، وتابعه على هذه التّسمية جرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربيّة، 152/3.

موضوعات صرفيّة في رأي جمهرة المتأخّرين[1]. ومن الجدير ذكره أنّ بدر الدّين بن مالك هو أوّل شارح لها [2] .

وقد ذكر بروكلمان ثلاث نشرات أوروبية لهذا الكتاب، وهي:

أولا: نشرة المستشرق كلجرن، في هلسنكفورس عام(1854م)[3]، وذكرها البستانيُّ جاعلاً عام (1851) تاريخًا لهذه الطّبعة[4].

ثانيا: نشرة كلجرن وفولك عام (1864 م) في بطرسبرج[5]، وذكرها كذلك جرجي زيدان[6].

ثالثًا: نشرة فولك عام (1866 م) في ليبزك[7] .

10_ تكملة شرح التّسهيل:-

ذكر السّيوطيّ[8]، وطاش كبري زادة[9]، والخوانساريّ[10] – في إحدى روايتيه – أنّ ابن النّاظم لم يتمّ تكملة شرح التّسهيل، على حين ذكر حاجي خليفة[11]، والخوانساريّ[12] في روايته الأخرى أنّه أتمّها .

وذكر السّيوطيّ أنّ أبا حيان قد لخّص هذا الشّرح بكتابه "التّخيل الملخّص عن شرح التّسهيل للمصنّف وابنه بدر الدّين"، وشرحه بمعلمته النّحويّة الضّخمة "التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل" في عشر مجلدات. وقال فيه إنّه "مطوّل الارتشاف ومختصره – مجلّدان – ولم يؤلّف في العربيّة أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابيّ جمع الجوامع نفع الله به"[13] .

---

(1) انظر، سعيد ، ابن النّاظم النّحويّ، 58 .

(2) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 362/1 .

(3) انظر، المرجع السّابق،الجزء والصّفحة .

(4) انظر، البستاني، دائرة المعارف،18/4 .

(5) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 362/1 .

(6) انظر، جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة، 152/3 .

(7) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 362/1 .

(8) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1 .

(9) انظر، طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 156/1 .

(10) انظر، الخوانساري، روضات الجنّات، 710 .

(11) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 405/1 .

(12) انظر، الخوانساري، روضات الجنّات، 710 .

(13) انظر، السّيوطي، بغيةالوعاة، 282/1 .

11_ شرح كافية ابن الحاجب:-

ذكره السّيوطيُّ، وطاش كبري زادة، وسمَّياه "شرح الحاجبيّة[1]"، وسمَّاه خالد الأزهريُّ "نكت الحاجبيّة[2]"، وذكره بروكلمان بين شروح الكافية، وأشار إلى نسخة، في مكتبة الأسكوريال "رقمها 200[3]"، ويذكر سعيد أنّه حصل على نسخة منها مصوَّرة على "مكروفلم"، مؤكّداً أنَّ نسبة الشّرح إلى ابن النّاظم صحيحة، وأنَّ هذا الشّرح لا يمكن وضعه نظير شرح الرّضيّ، أو ركن الدّين الأستراباديّ، أو شرح الجاميِّ على الكافية بأيّة حال، غير أنّه صرَّح بأنَّ في هذا الشّرح ما ينمُّ على تمكُّن مبكّر من الدّرس النّحويّ[4].

12_ شرح ألفيّة ابن مالك، المشهور بـ"شرح ابن النّاظم":-

وهو أكثر كتبه شهرة، وأوسعها انتشاراً، ولولاه لما عُرف ابن النّاظم نحويّاً بارزاً عند الدّارسين.

وكان ابن مالك قد صنَّف ألفيّته بحماه، للشّيخ شرف الدّين البارزيّ[5] في ثمانية وسبعين بابا وفصلا[6]، احتوت أهمَّ أبواب النّحو والصّرف.

وقد نقل السّيوطيّ[7]، وحاجي خليفة[8]، عن الذّهبيِّ في تاريخ الإسلام، أنَّ لابن مالك شرحا على ألفيّته.

ولكن من يرجع إلى من ترجم لابن مالك من القدماء، كاليونينيّ[9]، والسّبكيّ[10]، والصّفديّ[11]، وابن كثير[12]، وابن

---

[1] انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1. وطاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 156/1.

[2] انظر، الأزهري، شرح التّصريح، 28،37/1.

[3] انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 367/1.

[4] انظر، سعيد، ابن النّاظم النّحويّ، 64-65.

[5] قال ابن الوردي في تاريخه، 222/2: "... وأخبرني قاضي القضاة شرف الدّين هبة الله بن البارزي قال: نظم الشّيخ جمال الدّين الخلاصة الألفيّة بحماه عندنا برسم اشتغالي فيها". وانظر، المقّري، نفح الطّيب، 431/2.

[6] انظر، ابن مالك، أبواب الألفيّة وفصولها.

[7] انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 133/1.

[8] انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 151/1.

[9] انظر، اليونيني، ذيل مرآة الزّمان، 76/3.

[10] انظر، السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 28/5.

[11] انظر، الصّفدي، الوافي بالوفيات، 360/3.

[12] انظر، ابن كثير، البداية والنّهاية، 267/13.

الـوردي[1]، وابن شاكر الكتبي[2]، وابن الجزري[3]، وهؤلاء ممّن عاصروه، أو ممّن أخذوا عن تلامذته، لا يجد أحدًا منهم يذكر لابن مالك شرحًا على ألفيّته، على حين ذكروا شرحه على كافيته وتسهيله .

ولهذا أشار محمد الطّنطاوي في عدّه ابن النّاظم أوّل شارح للألفيّة[4]، وبشرحه مهّـد السّبيل للشّرّاح الّذين جاءوا بعده.

13_ شـرح عمـدة الحـافظ وعـدّة اللافـظ:-

عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، من الكتب النّحويّة لجمال الدّين بن مالك، وهو مختصـر يضمّ أصول النّحو، وقد شرحه ابن مالك "الأب"، كما شرحه ابنه بـدر الـدّين، شـرحاً لطيفاً[5].

14_ شـرح ملحـة الإعـراب، للحريـري:-

أشار إليه كل من السّيوطي[6]، وطاش كبري زادة[7]، وحاجي خليفـة[8]، وإسـماعيل باشا البغدادي[9]، و بروكلمان[10] الّذي أشار إلى وجود ثلاث نسخ منه، إذ قـال: "شـرح لمحمّد بن مالك بدر الدّين: الفاتيكان ثالث 320، برلين 6510 (قطعة منه بـلا نسـبة)، جوتا 229 رقم 2[11]". في حين ذكر سعيد أنّ "شرح ابن النّاظم لها مفقود، لم أعثر علـى ما يشير إلى مكان وجوده[12]" .

---

(1) انظر، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 222/2. ومن الجدير ذكره أنّ ابن الوردي أحـد شـرّاح الألفيّـة.
انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 151/1 .

(2) انظر، الكتبي، فوات الوفيات، 452/2-453 .

(3) انظر، ابن الجزري، غاية النّهاية، 180/2-181 .

(4) انظر، الطّنطاوي، نشأة النّحو، 231 .

(5) حقّقه عدنان عبد الرّحمن الدّوري، وطبع في بغداد، 1397هـ_1977م .

(6) انظر، السّيوطي، بغية الوعاة، 225/1 .

(7) انظر، طاش كبري زادة، مفتاح السّعادة، 156/1 .

(8) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 1817/2 .

(9) انظر، البغدادي، هديّة العارفين، 135/2 .

(10) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(11) المرجع السابق نفسه، والجزء، والصّفحة .

(12) سعيد، ابن النّاظم النّحوي، 58 .

المبحـــث الثالـــث:-

_ دراســــة الكتـــاب

_ المنظومات النحويّة

_ ملحــــة الإعــراب

_ شــــروح الملحــة

_ منهج ابن الناظم في تأليف كتابه

_ مصـــادر الكتـــاب

_ أدلتـــــــــــه

_ موقف ابن النّاظم من مدرستي البصرة والكوفة

_ مذهـب ابـن النــاظــم النحــوي

_ المصطلحات النحوية التي اعتمدها ابن الناظم في شرحه

- مآخــــذ على الكتـــــــاب

_ موازنـــة بيــن شــروح الملحــة

_ الخــاتمــــة

المنظومـــات النحويـــة

من أقدم المنظومات في النّحو والصّرف أرجوزة أحمــد بــن منصــور اليشــــكري (ت 370 هــ)، وهي تزيد على ألفي بيت، نَظْمُها سهل، وعلمها كثير[1] .

ومنظومات ابن مالك (ت 672 هــ) في النّحو والصّرف شاعت كثيرا في أيامنا، فله "الخلاصة" المشهورة بــ"الألفيّة[2]". ويقرُّ ابن مالك في ألفيّته بتقدّم ابن معطٍ أبي الحســين يحيى الزّواوي (ت 628 هــ) عليه في نظم النّحو، إذ يصف ألفيّته بقوله:

تُقَــرِّبُ الأَقصـــى بِلَفْــظٍ موجــزِ وتَبْسُــطُ البَــذْلَ بِوَعْــدٍ مُنْجَــزِ
وتَقْتَضِـــي رِضــاً بِغَيْــرِ سُــخْطِ فائِقَــــةً أَلفيَّـــةَ ابــنِ مُعْــطِ
وَهْــوَ بِســَبْقٍ حائِــزٌ تَفْضيـــلا مُســـتَوْجِبٌ ثَنائِـــيَ الجميـــلا[3]

ومن الجدير ذكره أن ألفيّة ابن معطٍ تُعرف بــ"الدُّرة الألفيّة في علم العربيّة[4]". ومع إقرار ابن مالك بتقدّم ابن معطٍ عليه في الزّمان، نجده يرفع ألفيّته فوق ألفيّة ســابقه، ثــمّ يدعو لنفسه ولصاحبه فقط بهبات وافرة في درجات الآخرة[5] .

ولابن مالك منظومة أخرى في النّحو والصّرف، هي "الكافية الشّافية"، وتقع في سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات .

وقد جمع الحسن المرادي(ت 749 هــ) معاني الحروف في منظومــة شــعريّة، ثــمّ شرحها في كتاب[6]، ونظم زين الدّين الآثاري (ت 828 هــ) ألفيّته وسمّاها "كفاية الغلام في إعراب الكلام[7]". ثمّ كثرت المنظومات والأراجيز في النّحو والصّرف واللغة، وقــد لقيت هذه الأعمال عناية كبيرة من الشّارحين في القرون اللاحقة .

---

[1] انظر،اليماني، إشارة التعيين، 50. والسيوطي، بغية الوعاة، 392/1 .
[2] انظر، فائز فارس، في تحقيقه شرح ملحة الإعراب، 24 .
[3] انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 11/1-12 .
[4] انظر، القفطي، إنباه الرواة، 38/4 .
[5] فائز فارس، في تحقيقه شرح ملحة الإعراب، 24 .
[6] انظر، فخر الدين قباوة، وزميله، في تقديمهما تحقيق كتاب "الجنى الداني"، 10 .
[7] انظر، فائز فارس، في تحقيقه شرح ملحة الإعراب، 25 .

ملحـــة الإعـــراب

المُلْحةُ – في اللغة – هي الكلمة المليحة، وقيل: القبيحة، وجمعها: المُلَح. وقيل: الملحة بياض إلى الحمرة، ما هو كلون الظبي، وقال أبو عبيدة :"هو الأبيض الذي ليس بخـالص فيه عُفرة". ورجل أملح اللحية إذا كان يعلو شعر لحيته بياض من خلقة، ليس من شـيب، وقد يكون من شيب[1]. وكأنّما ذهب الحريري في تسمية منظومته إلـى معنـى الغرابـة والطرافة؛ لما حوت من المتعة واللطافة .

وقد أطلق النّاظم على منظومته النّحويّة هذه اسم "ملحة الإعراب ومـسبحة[2] الآداب"، وقيل: "وسنخة الآداب[3]"، أو: "نسخة[4] الآداب" .

وهي منظومة الحريري في النحو والصرف، تقع في نحو ثلاثمائة وخمسة وسـبعين بيتاً من الرّجز المشطور، وهي بذلك لا تصل إلى عدّة أبيات "الكافية الشافية" ولا إلى عدّة أبيات الألفيّة .

---

[1] انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ملح) .

[2] قال ابن منظور في اللسان، مادة (سبح) :" السُبْحةُ الدُعاء وصلاةُ التطوُّع والنّافلةُ؛ يقال فرغ فلانٌ من سُبْحته أي من صلاته النّافلة، سمّيت الصلاة تسبيحاً؛ لأنّ التّسبيح تعظيم الله وتنزيهه من كلّ سوء؛ قال ابن الأثير وإنّما خُصّت النّافلة بالسُبْحة وإن شاركتها الفريضة في معنى التّسبيح؛ لأنّ التّسبيحات في الفرائض نوافلُ فقيل لصلاة النّافلة سُبْحة؛ لأنّها نافلة كالتّسبيحات والأذكار في أنّها غير واجبة" .

[3] قال ابن فارس في المقاييس في اللغة، مادة (سنخ): "سنخ السين والنون والخاء أصلٌ واحد يدلُّ على أصل الشيء. فالسِّنْخ: الأصل، وأسناخُ الثنايا: أصولُها؛ ويقال سَنَخ الرجل في العلم سُنوخاً أي علِمَ أصولَه".

[4] قال ابن منظور في اللسان، مادة (نسخ) :" نسخ : نسخ الشيءَ يَنْسَخُه نَسْخاً و انتَسَخَه و استَنْسَخَه: اكتتبه عن معارضه. التهذيب: النَّسْخ اكتتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف، والأصل نُسخةٌ، والمكتوب عنه نُسخة لأنه قام مقامه،... و النُّسخة، بالضم: أصل المنتسخ منه".

شـــروح الملحـــة

عني العلماء بالملحة فشرحوها؛ لتقريب ألفاظها وتيسير مضمونها، وممَّن شرحوها:

1_ أبو محمَّد القاسم بن عليّ الحريري (ت 516 هـ)، ناظم الملحة نفسه[1]، وهو شـــرح مطبوع[2].

2_ أبو العباس أحمد المبارك الحوفي (ت 664 هـ)[3] .

3_ بدر الدِّين محمَّد بن مالك المعروف بابن النَّاظم (ت 686 هـ) وهو الـــذي بأيـــدينا، ومنه عدة نسخ، وسيرد الحديث عن ذلك بالتّفصيل في حينه بإذن الله تعالى .

4_ محمَّد بن حسن بن سباع الصَّائغ (ت 722 هـ) وسمَّى شرحه "اللمحـــة فـــي شـــرح الملحة[4]) .

5_ أبو المحاسن عبد الله بن عبد الحقّ: فرغ من شرحه سنة (775 هـ)[5] .

6_ ابن الوكيل أحمد بن موسى (ت 791 هـ) اختصر الملحة وشرحها[6] .

7_ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت 802 هـ)، نظم مقدّمة ابن بابشاذ فـــي ألـــف بيت، وله شرح ملحة الإعراب[7] .

8_ أحمد بن حسين بن رسلان الرَّملي(ت 844 هـ)[8]، مكتبـــة جمعيـــة المستشـــرقين الألمانيَّة 9،83[9] .

---

(1) انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 5/153-154 .

(2) وقد حقَّقه الدكتور فائز فارس، جامعة اليرموك/إربد -عمان، 1412هـ_1991م.

(3) حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 1817 .

(4) المصدر السابق، 1818 .

(5) المصدر السابق نفسه، 1818 .

(6) انظر، حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 1817. وابن العماد، شـذرات الـذهب، 6/316. والسـيوطي، بغيـة الوعاة، 1/393 .

(7) انظر، حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 1817. وابن العماد، شذرات الذهب، 7/17 .

(8) حاجي خليفة، كشف الظُّنون، 1817. وابن العماد، شذرات الذهب، 7/248-249 .

(9) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 5/156 .

9_ عبد الله بن أحمد بن عيسى المرداوي المقدسي فرغ من شرحه سنة(847 هـ)[1] .

10_ محمّد بن أحمد بن سعيد الحنفي المرادي المقدسي،ألّف شرحه سنة(849 هـ)[2].

11_ الشيخ سريحا بن محمّد سريحا المصري (ت 888 هـ)، وسمّاه "منحة الإعراب[3]".

12_ علي بن محمّد بن علي القرشي القلصادي أو"القلصاوي" (ت 891 هـ)، الإسكوريال ثان 121 رقم 1[4] .

13_ جلال الدّين السّيوطي (ت 911 هـ)[5]، ومنه نسخة مخطوطة في باريس 5329، ونسخة أخرى في القاهرة ثان137/2[6] وهو شرح ممزوج[7] .

14_ جمال الدّين محمّد بن عمر بحرق الحضرمي(ت 930 هـ)وقد سمّى شرحه"تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب"، ومنه نسخ خطيّة كثيرة وقد طبع في مصر مرارا[8].

15_ عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت 972 هـ) وسمّى شرحه"كشف النّقاب" ،ومنه نسخ خطيّة في مكتبات كثيرة[9] .

16_ عبد الملك بن دعسين (ت 1006 هـ)، وسمّاه "منحة الملك الوهّاب"، ومنه نسخ خطية[10] .

17_ عبد الحميد بن أحمد المعافى ألّف شرحه سنة (1026هـ)[11] .

18_ إسماعيل بن أحمد بن عبد القادر المحلاوي، وسمّى شرحه "مفتاح الألباب"[12] .

19_ مصطفى بن محمّد بن محبّ الدّين، ومنه نسخ خطيّة، الظاهريّة بدمشق68، 157،

---

(1) انظر، المساري، في تحقيقه لكتاب، تحفة الأحباب، للحضرمي، 19 .

(2) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(3) انظر، حاجي خليفة، كشف الظّنون، 1818 .

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(5) حاجي خليفة، كشف الظّنون، 1817 .

(6) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

(7) انظر، المساري، في تحقيقه لكتاب، تحفة الأحباب، للحضرمي، 20 .

(8) ابن العماد، شذرات الذهب، 176/8، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .
وقد حققه بشير عبد الله المساري، لنيل درجة الماجستير، ونشرت دار ابن حزم الطبعة الأولى منه عام 1423هـ_2002م .

(9) ابن العماد، شذرات الذهب، 366/8، 367. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 155/5 .

(10) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 155/5 .

(11) المرجع السّابق، 155/5 .

(12) نفسه ، 155/5 .

الموصل 3، 83[1] .

20_ حسين والي بن إبراهيم الأزهري (ت 1306 هـ)، وقد طبع شرحه في القاهرة سنة 1293 هـ، واسمه "نفحة الآداب"[2] .

21_ محمود الآلوسي (ت 1270 هـ)، واسمه "كشف الطرّة عن الغرّة"، وقد نُشر في دمشق سنة 1301 هـ[3] .

22_ وهناك شرح مجهول المؤلِّف، منه نسخ خطيّة في برلين[4] .

23_ ومن الملحة مختصر منظوم لمحمّد بن أحمد بن جابر (ت 780 هـ)، ومنه نسخة خطيّة في باريس، ويسمّى "المنحة"، وقد شرحه مؤلِّفه، ومنه نسخة في القاهرة[5] .

24_ وهناك شرح مجهول المؤلِّف لأحد المختصرات، في القاهرة[6] .

---

(1) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 155/5 .

(2) المرجع السابق، 155/5 .

(3) نفسه، 155/5 .

(4) نفسه، 155/5 .

(5) نفسه، 156/5 .

(6) نفسه، 156/5 .

منهج ابن النّاظم في تأليف كتابه

كان لنبوغ ابن النّاظم في كثير من العلوم والفنون أثر بارز في مؤلّفاته، ومنها شرح ملحة الإعراب، فقد جاء كتابه سهلاً واضحاً بعيداً عن التّعقيد، يستطيع القارئ أو الدّارس أن يقرأه دون عناء، أو توقّف في فهم عباراته وآرائه، إذ إنّ أسلوبه جليٌّ واضح. أضف إلى ذلك ميله إلى الاختصار والاكتفاء بلبّ الموضوع .

وقد سار في شرحه كما يلي:-

1_ بدأ ابن النّاظم شرحه دون مقدّمة يبيّن فيها الدّافع الذي حمله على وضع كتابه، أو النّهج الّذي سار عليه في شرحه، واكتفى بالبسملة، والتّوكّل على الله[1] .

2_ تخطّى الشّارح مقدّمة النّاظم، الّتي بلغت ستة أبيات، ولم يتعرّض لها بالتّفسير أو الشّرح أو التّعليق .

3_ قلّما يذكر الشّارح أبيات النّاظم في شرحه، فقد بلغت أبيات الملحة ثلاثمائة وخمسة وسبعين بيتاً، اكتفى الشّارح بذكر ثمانية أبيات كاملة[2]، وما يقرب من عشرين جزءٍ من الأبيات[3] ما بين صدر أو عجز، أو ربّما الاكتفاء ببعض كلمات من البيت .

4_ أحياناً يذكر البيت الشّعري، أو الشّطر من البيت، ثمّ يعربه[4]، زيادة في إيضاح الشّرح وبيانه .

5_ وتارة يذكر قول الحريري، معللاً إيّاه، ومبيّناً الغرض منه، فقد أورد قوله: "فإنّه المضارع المُستَعلي"، وبيّنه بقوله: "جعله مُستَعلياً بالنّسبة إلى الماضي والأمر؛ فإنّه ليس في الأفعال ما يُعرب إلا المضارع"[5]. وقال أيضاً:

وإن تَقُلْ لا ربَّ إلا اللهُ ... فَارفَعْهُ وارفَعْ ما جَرى مَجرَاهُ

يعني: في مثل هذا لا يصحُّ النّصب على الاستثناء؛ لأنّ الكلام مفرغ، فيُعطى فيه ما بعد

---

(1) انظر، قسم التّحقيق، 91 .

(2) انظر، قسم التّحقيق، 107، 108، 111، 135، 147، 157، 159، 172، 212 .

(3) انظر، قسم التّحقيق، 101، 108، 109، 114، 137، 142، 145، 150، 173، 174، 186، 188، 219، 220، 221، 223، 224، 226.

(4) انظر، قسم التّحقيق، 137، 172، 226 .

(5) انظر، قسم التّحقيق، 101.

"إلا" من الإعراب ما يستحقّه من سقوطها، وهو الرّفع خبر"لا" النّافيّة للجنس، كما إذا قلت: لا رجلَ قائمٌ[1] .

6_ ونادراً ما يتعرّض ابن النّاظم لتوضيح معاني الكلمات الواردة في منظومة الحريري، وتفسيرها، من ذلك أنّه أورد قول الحريري: "كلا النّوعين جاء فضلة"، وفسّر الفضلة بقوله: "الفضلة عبارة عمّا يتمّ الكلام بدونه[2]" .

7_ كان لا يأخذ كلام ناظم الملحة على علاته، بل ربّما ينتقده، ويبدي رأيه في ذلك، مع تعليل ما ذهب إليه، من ذلك ما قاله الحريري، في معرض حديثه عن ياء الاسم المعتلّ:" هذا إذا ما وردت مُخفّفةً "، وقد علّق عليه بقوله: أحسن منه أن يقول: هذا إذا ما وردت مكسور ما قبلها؛ لينبّه على أن نحو:ظبي، ولحي، في حكم الصّحيح"[3]. وفي معرض حديثه عن الظّرف، أورد قول الحريري:-

وأينما صادَفتَ في لا تُضمَرُ فارفعْ وقُلْ يومُ الخميسِ نيّرُ

فقد ذكر هذا البيت، وعلّق عليه بقوله: "مُراده به أنّه لا ينصب اسم الزّمان أو المكان على الظّرفيّة، إلا إذا ضمِّن معنى: "في"وهذا صحيح لكنّ العبارة لا تؤدّيه[4] .

8_ ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل نجده يخطّيء الحريري في بعض آرائه، من ذلك، ما قاله الحريري – في معرض حديثه عن حروف النّصب –: "ويُنصبُ الفعلُ بأو وحتّى". وقد صحّح ذلك بقوله: "الصّواب أن يُقال: ويُنصب الفعل بأنْ مضمرة بعد أو، وحتّى[5]".

9_ تقييد ما أطلقه الحريري من الأحكام، نحو ما ذكره من قول الحريري في سياق الحديث عن الحال والتّمييز: "قوله: "كلا النّوعين جاء فضلة". الفضلة عبارة عمّا يتمّ الكلام بدونه، .... وقولي"فضلة" مُخرجٌ لخبر كان، في قولك: كان زيدٌ راكباً. وقولي: مشتقّة أو مؤوّلة بمشتقّ، مخرجٌ للتّمييز[6]" .

---

[1] قسم التّحقيق، 156 .

[2] نفسه، 146 .

[3] نفسه، 108 .

[4] نفسه، 152 .

[5] نفسه، 219 .

[6] نفسه، 146 .

مصـــادر الكتـــاب

أفاد ابن النّاظم في كتابه من كتب التّراث الّتي خلّفها النّحاة المتقدّمون عليه، وإن لـــم يصرّح بذلك في كتابه، إذ إنّه لم يذكر أي كتاب نحويّ من كتب النّحاة السّابقين، كما أنّـــه لم ينسب أيّاً من الآراء النّحويّة إلى أصحابها. ومع ذلك فصدى هؤلاء السّابقين ظاهر في كتابه بقوّة ووضوح[1] .

أدلّتــــــه

اعتمد ابن النّاظم فيما عرض من المسائل النّحويّة على أدلّة النّحو: السّماع، والقياس، والإجماع، وهي كما يلي:-

1_ السّـماع:-

اقتصر ابن النّاظم في شرحه على مصدرين من مصادر السّماع، هما: القرآن الكريم، وأقوال العرب الفصحاء من شعر ونثر، إضافة إلى بعض التّراكيب النّحويّة الّتي درجـــت على ألسنة النّحاة السّابقين .

ويتقدّم من المسموع كلام الله تعالى، فيستشهد لأكثر المسائل النّحويّة بآية أو أكثر. ولم يكن معنيّاً بالقراءات القرآنيّة .

كما استشهد ببعض الأبيات الشّعريّة، دون الاهتمام بتوثيق هـــذه الشّـــواهد الشّـــعريّة بنسبتها إلى قائليها، جرياً على عادة النّحاة .

وكذا أورد بعض التّراكيب النّحويّة المشهورة، نحو قوله: "لا تأكلِ السّـــمكَ وتشـــربَ اللبنَ"[2] .

---

[1] ظهر ذلك بوضوح في معرض الحديث عن موقفه من مدرستي البصرة والكوفة. وكذلك في سياق الحـــديث عن مذهبه النّحوي .

[2] انظر، قسم التّحقيق، 218 .

2_ القيــاس:-

وهو أحد أدلّة النّحو لإثبات القواعد الكليّة؛ لأنّه لا يمكن حصر الأدلّة النّقليّة على كلّ ما يُتكلّم به من تراكيب، فكان القياس ضروريّاً للتّعبير عن جميع المعـــاني. قـــال ابـــن الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق؛ لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة[1]" .

من ذلك قوله في معرض الحديث عن ما النّافية: " وأمّا النّافية يعملها الحجـــازيُّون عمل "ليس[2]" حملاً على المعنى، فيقولون: ما زيدٌ قائماً ... والتّميميُّون يُلغونهـــا وهـــو القياس؛ لأنّها غير مختصّة، وحقّ العامل أن يكون مختصّاً[3]". وقال في معرض حديثـــه عن التّصغير: "وشذّ تصغيرهم ذا في الإشارة والّذي على ذيّا، واللّـــذيّا، لمـــا كانـــا لا يتمكّنان صُغِّرا[4]" .

وكذا قوله: "وأمثلة التّصغير: " فُعَيل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل[5]". وقال أيضاً: "وقـــد يُصـــغّر الاسم على غير لفظه، فيُقال في إنسان: أُنَيْسِيان، وفي تصغير مغرب: مُغَيْرِبَـــان، وفـــي أصيل: أصيلان. وهو شاذّ لا يُقاس عليه[6]" .

ومعلوم أنّ الشّاذّ: ما يكون مخالفاً للقياس مـــن غيـــر نظـــر إلـــى قلّـــة وجـــوده وكثرته[7] .

---

[1] الأنباري، لمع الأدلّة، 95 .

[2] علّل المبرد، في المقتضب، 188/4، إعمالها عندهم بقوله: "وذلك أنّهم رأوها في معنى"ليس" تقـــع مبتـــدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلمّا خلصت في معنى"ليس" ودلّت على ما تدل عليه، ولم يكن بيـــن نفييهما فصل البتّة حتّى صارت كلّ واحدة تُغني عن الأخرى، أجروها مجراها" .

[3] لمع التّحقيق، 183 .

[4] نفسه، 180 .

[5] نفسه، 179 .

[6] نفسه، 181 .

[7] انظر، الجرجاني، التّعريفات، 164 .

موقف ابن النّاظم من مدرستي البصرة والكوفة

عُرِفت في النّحو العربيّ، مسائل خلافيّة، شجر حولها خلاف بين جمهور البصريين وجمهور الكوفيين ، وقد أفردت كتب بأكملها لدراستها، كالإنصاف، لأبي البركات الأنباريّ، ومسائل خلافيّة في النّحو، للعكبريّ، والذّهب المذاب في مذاهب النّحاة، للكورانيّ، وغيرها.ومن المسائل الخلافيّة، تلك الّتي تابع فيها ابن النّاظم نحاة البصرة، وخالف فيها نحاة الكوفة:-

1_ فعل الأمر:-

فعل الأمر عند ابن النّاظم،صيغة مشتقّة من المصدر، كالماضي والمضارع، وفاقاً للبصريين[1]،ونصّ على خلافه للكوفيين في ذهابهم إلى أنّه معرب مجزوم[2]،وأنّه مقتطع من المضارع.فأصل"افعل" مجزوم بلام الأمر المحذوفة[3]،على حين إنّه عند البصريين قسيم الماضي والمضارع في الفعليّة،وأنّه مبنيٌّ على السّكون؛ لمجيئه على مقتضى الأصل والبناء في الأفعال هو الأصل[4].

2_ المصدر أصل أم فرع:-

ذهب ابن النّاظم إلى أنّ "المصدر أصل للفعل، وللوصف في الاشتقاق[5]" وردّ الكوفيين بأسلوبه المنطقيّ، قال "وذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر، وهو باطل؛ لأنّ الفرع لا بدّ فيه من معنى الأصل، ولا شكّ أنّ الفعل يدلّ على المصدر والزّمان،

---

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 17/1. المبرد، المقتضب، 3/2،131/3. ابن جني، الخصائص، 83/3. وقسم التّحقيق، 227 .

(2) انظر، قسم التّحقيق، 227 .

(3) انظر، الفرّاء، معاني القرآن، 469/1–470، 491. وثعلب، مجالس ثعلب، 456/2. وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 132،127،54،27 .. .

(4) انظر، الزّجّاجي، الجمل في النّحو، 260، الإيضاح في علل النّحو، 77. والأنباري، الإنصاف، 593/2، المسألة 82 ، وأسرار العربيّة، 165–167. والرّضي، شرح الرّضي على الكافية، 249/1 .

(5) ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 262، وانظر، قسم التّحقيق، 143 .

ففيه معنى المصدر وزيادة، فهو فرع والمصدر أصل ؛لأنّه دالٌ على بعض ما يدلُ عليه الفعل.[1].

3_ المفعول معه:-

ذهب ابن النّاظم إلى أنّ الاسم المنصوب بعد واو بمعنى "مع" منصوب بما قبلها من الفعل أو شبهه[2]، وفاقا للبصريين[3]، في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوب على الخلاف[4] .

4_ نعم وبئس:-

ذهب ابن النّاظم إلى أنّ "نعم" و"بئس" فعلان ماضيان لا يتصرّفان، والدّليل على فعليّتهما جواز دخول تاء التّأنيث السّاكنة عليهما عند جميع العرب، واتّصال ضمير الرّفع البارز بهما في لغة قوم حكى الكسائيُّ عنهم: الزّيدان نعما رجلين، والزّيدون نعموا رجالا[5]، وهو مذهب البصريين[6]، أمّا الكوفيّون فيرون أنّهما اسمان، بدليل دخول حرف الجرّ عليهما[7]، وقد ردّ ابن النّاظم ما ذهب إليه الكوفيّون بقوله: "ولا حجّة فيما أوردوه"[8] .

---

(1) ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 362-363. وانظر، قسم التّحقيق،143 .

(2) انظر،ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 279، وقسم التّحقيق، 145 .

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 297/1. المبرد، الكامل، 333/1. ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 253/1. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 142/1 .

(4) انظر، الفرّاء، معاني القرآن، 33/1-34. والسّيوطي، همع الهوامع، 219/1-220 .

(5) انظر، ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 467، وقسم التّحقيق، 98 .

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 266/3. والمبرّد، المقتضب، 140/2. وابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 130/1. وابن جنّي، المنصف، 241/1 .

(7) انظر، الأنباري، الإنصاف، 97/1-126، المسألة 14 .

(8) ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 467 .

5_ حـروف الجـرّ:-

ذهب ابن النّاظم إلى جواز حذف "رُبَّ" بعـد الـواو، وإبقـاء عملـها[1]، وفاقـا للبصريين[2] في حين يرى الكوفيّون أنّ الواو نفسها هي الخافضة؛ لأنّها نابـت منابهـا فعملت عملها[3].

6_ الابتـداء:-

ذهب ابن النّاظم إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتـداء، وأنّ الخبـر مرفـوع بالمبتـدأ ، فقال: "ولا خلاف عند البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأمّا الخبر: فالصّحيح أنّـه مرفوع بالمبتدأ[4]. وأورد قول سيبويه: "فأمّا الّذي يبنى عليه شيء هو فإنّ المبنى عليـه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك كقولك: عبد الله منطلق[5]". ويتابع ابـن النّاظـم في بسط المسألة بسطاً منطقيّاً، قائلا: "وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء؛ لأنّه اقتضـاهما، فعمل فيهما، وهو ضعيف؛ لأنّ أقوى العوامل، وهو الفعل لا يعمل رفعين دون إتباع، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل[6]". وذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفـع المبتدأ، فهما يترافعان[7]. وقد ردّ ابن النّاظم ما ذهـب إليـه الكوفيّـون، بقوله: "ويبطله أنّ الخبر يرفع الفاعل، كما في نحو: زيـد قائـم أبـوه، فـلا يصلـح لـرفع المبتـدأ؛ لأنّ أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمـل رفعيـن بدون إتبـاع، فمـا ليـس أقـوى لا ينبغي له ذلك[8]".

---

[1] انظر، قسم التّحقيق، 118، وابن النّاظم، شرح الألفيّة، 355-359 .

[2] انظر، سيبويه، الكتاب، 427/1، 421، 420. وابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 512/1-513 .

[3] انظر، الأنباري، الإنصاف، 361/1 المسألة 55 .

[4] ابن النّاظم، شرح الألفيّة ، 107، وانظر ، قسم التّحقيق، 127-128.

[5] سيبويه، الكتاب، 78/2 .

[6] ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 108 .

[7] انظر، الفرّاء، معاني القرآن، 12/1-13. وثعلب، مجالس ثعلب، 389/2. وابن الأنباري، شـرح القصـائد السّبع الطوال الجاهليّات، 317، والإنصاف، 44/1-51، المسألة 5 .

[8] ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 108.

7_ مــا العاملــة عمــل ليــس:-

ذهب ابن النّاظم إلى أنّ خبر "ما" الحجازيّة منصــوب بـــها"، وفاقـــا للبصـــريين[1]، قال: "ألحق أهل الحجاز ما النّافية بليس في العمل إذا كانت مثلها في المعنى، فرفعوا بهـــا الاسم، ونصـــبوا الخبـــر نحـــو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [3]، وأهملهـــا التّميميُّون؛ لعدم اختصاصها بالأسماء وهو القياس[4]". وذهب الكوفيُّون إلى أنّ خبر "مـــا" منصوب بنزع الخافض[5] .

كما يرى ابن النّاظم أنّ "إنْ" بعد"ما" النافية المشبّهة بلـــيس زائـــدة[6]، وهـــو مـــذهب البصريين[7]. ومذهب الكوفيين أنّها مؤكّدة لا زائدة[8] .

8_ التّعجّـــب:-

ذهب ابن النّاظم إلى أنّ صيغة "أفعل" في قولهم: ما أفعلَه، فعل مـــاضٍ لا يتصـــرّف، وفاعله ضمير مستتر عائد على"ما". والدّليل على فعليّته لزومه متّصلا بياء المتكلّم، ونون الوقاية، نحو: ما أعرفني بكذا، وما أرغبني في عفو الله، ولا يكون كـــذلك إلا الفعـــل[9]. وهو مذهب البصريين[10]. وردّ مذهب بعض الكوفيين، فقـــال: "وعنـــد بعض الكـــوفيين أنّ "أفعل" في التّعجّب اسم لمجيئه مصغّرًا ...... وإنّما التّصغير للأسماء، ولا حجة فيمـــا

---

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 57/1-66. والمبرّد، المقتضب، 188/1. وابن جنّي، الخصائص، 167/1، 25 .

(2) سورة يوسف، الآية 31 .

(3) سورة المجادلة، الآية 2 .

(4) ابن الناظم، شرح الألفيّة، 145، وانظر، قسم التّحقيق، 178 .

(5) انظر، الفرّاء، معاني القرآن، 42/2. وثعلب، مجالس ثعلـــب، 422/2. والأنبـــاري، الإنصـــاف، 165/1، المســـألة 19 .

(6) انظر، ابن الناظم، ، شرح الألفيّة، 145-146 .

(7) انظر، سيبويه، الكتاب، 222/4. والمبرّد، المقتضب، 51/1، 363، الكامل، 341/1 .

(8) انظر، الأنباري، الإنصاف، 636/2، المسألة 89. والسّيوطي، همع الهوامع، 123/1 .

(9) انظر، ابن الناظم، شرح الألفيّة، 456، وقسم التّحقيق، 162 .

(10) انظر، سيبويه، الكتاب، 95/4-100. والمبـــرّد، المقتضـــب، 158/4. وابـــن السّرّاج، الأصـــول فـــي النّحو، 117/1. وابن جنّي، المنصف، 241/1 .

أوردوه لشذوذه، ولا مكان أن يكون التّصغير دخله لشبهه "بأفعل" التّفضيل لفظًا، ومعنى، والشّيء قد يخرج عن بابه لمجرد الشّبه بغيره"[1] ووافق ابن النّاظم سيبويه في إعراب "ما" التّعجُبيّة، فقال: "فأمّا نحو "ما أحسنَ زيداً"، "فما" فيه عند سيبويه نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء، وساغ الابتداء بالنّكرة؛ لأنّها في تقدير التّخصيص[2]". ثمّ أورد رأي الأخفش، قائلاً: "وذهب الأخفش إلى أنّ "ما" في نحو: ما أحسنَ زيداً، موصولة وهي مبتدأ، وأحسن صلتها، والخبر محذوف وجوبا، تقديره: الّذي أحسن زيداً شيء عظيم[3]. ثم رجّح ما ذهب إليه سيبويه، فقال: "والّذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنّ "ما" لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجباً؛ لأنّه لا يجب حذف الخبر إلا إذا علم، وسدّ غيره مسدّه، وها هنا لم يسدّ مسدّ الخبر شيء؛ لأنّه ليس بعد المبتدأ إلا صلته، والصلّة من تمام الاسم، فليست في محلّ خبره، إنّما هي في محلّ بقيّة حروف الاسم، فلا تصح لسدّ مسدّ الخبر[4]" .

9_ العدد:-

العدد المركب عند الكوفيين إذا أضيف، أعرب صدره بما تقتضيه العوامل، وجُرّ عجزه بالإضافة[5]، والبصريّون لا يرون ذلك، بل قالوا ببناء الصّدر والعجز[6]. وقد وافق ابن النّاظم البصريين في ما ذهبوا إليه، في حين عدّ ما استشهد به الكوفيّون من الشّواذ[7] .

---

[1] ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 457 .

[2] المصدر السّابق، 456 .

[3] المصدر السّابق نفسه، 457 .

[4] المصدر السّابق نفسه، 457 .

[5] انظر آراء الكوفيين في، الفرّاء، معاني القرآن، 2/33-34. وثعلب، مجالس ثعلب، 2/658-659. والأنباري، الإنصاف، 1/309، المسألة 42. والأشموني، شرح الأشموني، 4/70 .

[6] انظر آراء البصريين في، سيبويه، الكتاب، 2/400، 3/298-299. والمبرّد، المقتضب، 2/179 .

[7] انظر، ابن الناظم، شرح الألفيّة، 734، وقسم التّحقيق، 213 .

10_ ناصب الفعل المضارع بعد "حتّى، والواو، والفاء، و أو":-

الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب "بأن" المضمرة وجوبا، هذا ما ذهب إليه نحاة البصرة[1]، أمّا نحاة الكوفة فقالوا بأنّ "حتّى" هي الّتي تنصب الفعل المضارع[2]، وأنّه – أي: الفعل المضارع – منصوب بعد الواو على الصّرف[3]، وبعد الفاء السببيّة ينتصب بالخلاف[4]. وقد وافق ابن النّاظم البصريين في ما ذهبوا إليه[5] .

هذه طائفة من آراء ابن النّاظم النّحويّة، وقد رأينا من خلالها كيف أنّه كان يأخذ بآراء مدرسة البصرة ونحاتها، وفي الوقت نفسه كانت مخالفته لأهل الكوفة جليّة واضحة، لا تحتاج إلى تأويل .

ولكن هل كانت تلك المخالفة في الآراء النّحويّة للكوفيين مخالفة مطلقة؟ وهل أخذ ابن الناظم بآراء البصريين جميعها؟ إنّ من يتتبع آراء ابن الناظم يجده يوافق الكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه، على الرغم من تمكن الاتجاه البصري في دراسته النّحوية. وهذه المسائل من القلّة بحيث لا تشكل إلا نسبة قليلة، وإليك بعض تلك المسائل:

11_ إعراب الفعل المضارع:-

يرى البصريّون أنّ للفعل المضارع يرفع؛ لأنّه في موضع الأسماء[6]، وذهب الكوفيّون عدّة مذاهب، أشهرها مذهب الفرّاء، وهو أنّ الرّافع له تجرّده من النّاصب والجازم[7]، وقد كُتب لمذهب الفراء أن يشيع في الدّراسات النّحويّة المتأخّرة خاصّة، حتّى يومنا هذا، ولعلّ الفضل في ذلك يعود إلى أنّ ابن مالك وشرّاح كتبه قد أخذوا بما ذهب إليه الفرّاء، ومنهم ابن النّاظم، الّذي قال – في معرض حديثه عن إعراب

---

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 5/3، وما بعدها. والمبرّد، المقتضب، 25/2. وابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 145/2. وابن يعيش، شرح المفصّل، 21/7 .

(2) انظر، الأنباري، الإنصاف، 597/2 المسألة 83 .

(3) انظر، المصدر السّابق، 555/2، المسألة 75 .

(4) انظر، المصدر السّابق، 557/2، المسألة 76 .

(5) انظر، قسم التّحقيق، 217 .

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 9/3-11. والمبرّد، المقتضب، 5/2. وابن السّرّاج، الأصول 151/2 .

(7) انظر، الأنباري، الإنصاف، 550/2، المسألة 74، أسرار العربيّة، 167. وابن يعيش، شرح المفصّل، 12/7. والأشموني، شرح الأشموني، 281/3-282 .

الفعل المضارع-: "...... وهو إمَّا مرفوع إن لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وإمَّا منصوب، وإمّا مجزوم[1]". ونجد ابن النّاظم ينصُّ صراحة على بطلان ما ذهب إليه البصريُّون في هذه المسألة[2].

12_ منع صرف ما ينصرف:-

ذهب البصريُّون إلى أنّه لا يجوز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر[3]، وذهب الكوفيُّون والأخفش، والفارسيُّ إلى أنّه يجوز[4]، ووافقهم ابن النّاظم في تجويز ذلك، جاعلا: "الحاكم في ذلك استعمال العرب[5]".

13_ الاستثناء:-

ذهب سيبويه إلى أنّ "سواء" لا يكون إلا ظرفًا، ولا يكون اسمًا إلا في الشّعر[6]، وتابعه جمهور البصريين على ذلك[7]، وقد ردَّ ابن النّاظم ذلك بقوله: "ليس الأمر في "سوى" كما قال سيبويه[8]، موافقا الكوفيين في أن "سوى، وسواء" يكونان اسمين ويكونان ظرفين"[9].

---

(1) ابن الناظم، قسم التّحقيق، 215 .

(2) انظر، ابن الناظم، شرح الألفيّة، 664-665 .

(3) قال المبرّد في المقتضب، 354/3: "واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنّه إنّما يردُّ الأسماء إلى أصولها. وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأنَّ الضّرورة لا تجوِّز اللحن، وإنّما يجوز فيها أن تردَّ الشّيء إلى ما كان عليه قبل دخول العلّة" .

(4) انظر، الأنباري، الإنصاف، 493/2، المسألة 70. وابن يعيش، شرح المفصّل، 68/1. والأزهري، التّصريح، 228/2. و السّيوطي، همع الهوامع، 37/1 .

(5) ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 660-661 .

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 409/1 .

(7) انظر، المبرّد، المقتضب، 349/4-350. والأشموني، شرح الأشموني، 163/2-164. والرّضي، شرح الرّضي على الكافية 228/1 .

(8) ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 307 .

(9) انظر، ثعلب، مجالس ثعلب، 249/1. والأنباري، الإنصاف، 294/1، المسألة 39 .

مذهب ابن النّاظم النّحوي

اطّلعنا– فيما سبق – على طائفة من الآراء النّحويّة الّتي تابع فيها ابن النّاظم النُحاة البصريين، والنُحاة الكوفيين، وقد تبيّن أنّه كان مع البصريين في أغلبها،كما تبيّن أنّه تابع الكوفيين في بعضها، في الطّور الأوّل من دراسته،ثم عدل عن متابعتهم فيها في الطّور الثّاني من دراسته النحويّة[1]. وهنا لا بدّ من الإجابة عن سؤال يتبادر للأذهان، ألا وهو: إلى أيّ مدرسة نحويّة ينتمي ابن النّاظم؟

يرى بعض الدّارسين أنّ المدارس النّحويّة قد تعدّدت، وذهبوا إلى قيام مدارس في بغداد، والأندلس، ومصر، والشّام، وغيرها، إلى جانب مدرستي البصرة والكوفة. ومن هؤلاء المعاصرين: محمّد الطّنطاوي[2]، وشوقي ضيف[3]، وخديجة الحديثي[4]، فقد ذهبوا إلى وجود مدرسة أندلسيّة. وعدّ الطّنطاويّ ابن مالك وابنه بدر الدّين من نحاتها في الشّام. أمّا شوقي ضيف، والحديثي، فقد عدّا ابن مالك وأبا حيان من نحاتها .

غير أنّ ابن النّاظم بصريّ المذهب ، بدليل ما سبق ذكره من موافقته نحاة البصرة، وما زخر به شرحه من الأخذ بآراء المدرسة البصريّة، بل إنّه كان يخطّئ الحريري عندما يأخذ ببعض الآراء الكوفيّة، من ذلك قوله – مصحّحاً ما ذهب إليه الحريري من أنّ الفعل المضارع ينصب بأو وحتّى– قال: "الصّواب أن يُقال: وينصب الفعل بأنْ مضمرة بعد أو و حتّى[5]" .

وقد تتبعت القضايا الخلافيّة الواردة في شرحه على الملحة، فوجدتها تقرب من خمس وعشرين قضيّة[6]، كان فيها كلّها بصريّ المذهب والفكر. وبذا يمكننا القول بأنّ ابن النّاظم يمثل امتداداً للمدرسة البصريّة، الّتي ترأسها سيبويه والمبرّد وابن جنّي وغيرهم من مشاهير علماء النّحو العربي .

---

[1] انظر، سعيد، ابن النّاظم النّحوي، 241 .

[2] انظر، الطّنطاوي، نشأة النّحو، 190 .

[3] انظر، ضيف، المدارس النّحويّة، 288-326 .

[4] انظر، الحديثي، أبو حيّان النّحوي، 313 .

[5] قسم التّحقيق، 217 .

[6] رغبت عن ذكر هذه القضايا في هذا المقام؛ لأنني أثبتها في أثناء التّحقيق، ذاكراً آراء نحاة المدرستين .

المصطلحات النحويّة التي اعتمدها ابن النّاظم في شرحه

مصطلحات ابن النّاظم النّحويّة – في مجملها – هي مصطلحات النّحويين البصريين، ولا يعني ذلك خلوّ الشّرح من المصطلحات الكوفيّة، أومن بعضها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:-

1_ وردت عنده مصطلحات نحويّة بصريّة، ليس لها ما يقابلها عند الكوفيين، نحو: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه[1] .

2_ وردت عنده مصطلحات بصريّة لها ما يقابلها عند الكوفيين، ولم يرد مجرد ذكر للمصطلحات الكوفيّة هذه عنده، ومن هذه المصطلحات البصريّة، النّفي[2]، والضّمير[3]، والظّرف[4]، وحروف الجرّ[5]، ولا الّتي لنفي الجنس[6]، والصّرف[7]، واسم الفاعل[8] .

3_ استعمل ابن النّاظم مصطلحات نحويّة كوفيّة، مع استعماله ما يناظرها من المصطلحات النّحويّة البصريّةنحو: الصّفة والنّعت[9]،والتّمييز والتّفسير[10]،والجرّ والخفض .

---

[1] انظر، قسم التّحقيق،137، 145، 146 .

قال الأزهري في التّصريح، 323/1: "إن صدق المفعوليّة- يعني في المفاعيل ما عدا المفعول المطلق- مقيّد بالجارّ، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه. وهذه التّسمية للبصريين، وأمّا غيرهم فلا يسمّي مفعولا إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول". وانظر، السّيوطي، همع الهوامع،165/1.

[2] انظر، قسم التّحقيق،160، 182، وقد ورد هذا المصطلح عند، سيبويه، الكتاب، 135/1، 181/2، 117/3، 152. والمبرّد، المقتضب،3/1،62،4/47،188/190. وابن السّرّاج، الأصول في النحو،461/1. وسمّاه الكوفيّون "الجحد" وقد أورده الفرّاء كثيرا في معاني القرآن، 2/1،423،383،377/8 .... وورد عند ثعلب كذلك في مجالس ثعلب، 475/2.

[3] انظر، قسم التّحقيق ،95، وقد سمّاه الكوفيّون "المكنّى". وانظر، الفرّاء، معاني القرآن، 253/1. وثعلب، مجالس ثعلب، 2/1،64،43/557. وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 50،48،31،27 . وقد ورد مصطلح "المضمر" عند ثعلب، في مجالسه، 374/1. كما استعمل بعض نحاة البصرة مصطلح "المكنّى"، انظر، ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 176/1،101،79. وابن يعيش، شرح المفصّل، 84/3 .

[4] انظر، قسم التّحقيق،151، وقد سمّاه الكوفيّون "صفة، والمحل" انظر، ابن السّرّاج ،الأصول، 246/1 .

[5] انظر، قسم التّحقيق،115، وقد سمّاها الكوفيّون "حروف الصّفة، أو حروف الخفض، أو حروف الإضافة"، انظر، ثعلب، مجالس ثعلب، 446/2، 467. ابن يعيش، شرح المفصّل، 74/4، 7/8. السّيوطي، همع الهوامع، 19/2، 116. واستعمل المبرّد، في المقتضب، 61/3 مصطلح الكوفيين "حروف الخفض" .

[6] انظر، قسم التّحقيق،159 ، والكوفيّون يسمّون هذه الـ "لا" "لا التّبرئة"، انظر، الفرّاء، معاني القرآن، 120/1. ثعلب، مجالس ثعلب، 131/1، 132 .

[7] انظر، قسم التّحقيق ،204، و سمّاه الكوفيّون "الإجراء"، انظر، الفرّاء، معاني القرآن، 438/1، 30/3. ثعلب، مجالس ثعلب، 138/1 .

[8] انظر، قسم التّحقيق، 140 .

[9] انظر، نفسه، 194 .

[10] انظر، نفسه،149 .

مآخـــذ علـــى الكتـــاب

عمل ابن النّاظم على شرح أبيات الملحة وبيان مــراد ناظمـــها، جاعـــلاً مـــن السّهولة والوضوح سبيلاً لتحقيق ذلك، ومع ذلك، لم يخلُ شــرحه مــن بعــض الــهنات والهفوات، منها:-

1_ عدم نسبة الآراء النّحويّة إلى أصحابها .

2_ إهماله نسبة الشّواهد الشّعريّة إلى قائليها .

3_ عدم التزامه بترتيب الحريري للملحة، فكان يقدّم موضوعاً ويؤخّر آخر، دون مبرّر.

4_ عدم التزامه بمنهج ثابت في شرحه، فتارة يذكر بيتاً من أبيــات الملحــة، ويتناولــه بالشّرح اللغوي والنّحوي، وقد يرد ما هو أكثر غموضاً منه من حيث اللغة دون أن يعلّق عليه. وربّما ذكر كلمة أو كلمتين أو شطراً من البيت، وفي كثير من الأحيان يعمد إلـــى شرح أبيات الملحة دون ذكرها .

5_ عمل الشّارح على بيان معاني بعض الحروف وإهمال بعضها الآخر، كما هو الحــال في حديثه عن حروف الجر، مثلاً .

6_ ومن المآخذ أنّه لم يستوفِ بعض الموضوعات النّحويّة، كموضوع العدد .

إلا أنّ هذه الأمور لا تنقص من قيمــة الكتــاب، أو مــن شـــخصيّة المـــؤلّف، فالكمال لله وحده .

موازنـــة بيـــن شـــروح الملحـــة

تعددت شروح الملحة، وكتب لبعضها أن يُطبَعَ وينتشر بين أوساط الدّارسين والباحثين، في حين ما زال عدد كبير من هذه الشُروح مخطوطاً، وقد استطعت الحصول على شرحين من شروح الملحة، بالإضافة إلى شرح ابن النّاظم، لإجراء موازنة بين هذه الشُروح؛ قاصداً من ذلك بيان طريقة كلّ شارح في تناوله متن الملحة، وإبراز العلاقة بينها، ومعرفة مكانة شرح ابن النّاظم بين غيره من الشُروح. وهذان الشّرحان هما:-

1_ شرح الإمام أبي محمّد القاسم بن عليّ الحريري البصري (ت 516 هـ)، وقد سمّاه "شرح ملحة الإعراب" وهو أوّل شرح على الملحة،وأكثر الشُروح انتشاراً .

2_ شرح لأبي المحاسن محمّد بن عمر بحرق الحضرميّ (ت 930 هـ)، المسمّى"تحفة الأحباب وطُرفة الأصحاب في شرح مُلحة الإعراب" .

أوّلاً: من حيث المنهج:-

أ_ منهج الحريري:-

يبدأ الحريري شرحه بإيراد البيت أو البيتين أو الثلاثة أبيات من منظومته، ثمّ يعمل على تفسير الألفاظ الغامضة، أو بعضها، ومن أمثلة ذلك قوله في البيت الثالث عشر من الملحة:-

والحرفُ ما ليْسَتْ لهُ علامَهْ فَقِسْ على قَولي تَكُنْ علاّمَهْ

قوله: " تَكُنْ علاّمة" يعني به: الكثير لعلم المبالغ فيه، ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث، وحذفها من صفة المذكّر، كقولهم: قائم، وقائمة، وعالم، وعالمة، إلا أنّهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علاّمَة، وللمتتبّع الرّواية: راوية، وللمطّلع على حقائق النّسب: نسّابة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنث، في المبالغة، فقالوا للمرأة الكثيرة الصّبر والشّكر: صبُور وشكُور، وللكثيرة الكحل والتّعطُر: مِكْحَال ومِعطَار، ليدلّوا بتغيُّر الصّفة على أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها، وهو المبالغة. وحُكي أنّ أبا عليّ الفارسيّ – رحمه الله تعالى – سُئل: هل يجوز إدخال هذه الهاء في صفات اللهِ تعالى؟ فمنع منها، واحتجَّ بأنَّ الهاء من

خصائص المؤنث الّتي ذمّ الله – عزّ وجلّ – من نسبها إليه، بقوله: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا ﴾[1]؛ فلهذا لم يجز إدخال الهاء في صفاته؛ تنزيهاً له عمّا يُطلق على صفة المؤنّث[2]" .

ب_ منهج ابن النّاظم[3] .

جـ_ منهج بحرق:-

يمكن القول إنّ شرح بحرق للملحة، سار وفق خطوات عدّة، وتفصيل ذلك كما يلي:-

1_ الخطوة الأولى:- شرح الأبيات:-

يبدأ بشرح القواعد الّتي تضمّنتها أبيات الملحة، فيورد البيت أو البيتين، أو أكثر من ذلك، بحسب اشتراكها في الظّاهرة النّحويّة، مثال ذلك قول النّاظم:-

وقدّمِ الأخبارَ إذ تَستَفهِمُ	كقولهم أينَ الكَريمُ المُنعِمُ
ومثلُهُ كيفَ المريضُ المُدنَفُ	وأيّها الغادي متَى المُنصَرَفُ

فشرحه بقوله: "اعلم أنّ الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، ويجوز تقديم الخبر عليه، كقولك: زيدٌ في الدّار، و: في الدّار زيدٌ. وقد يجب تقديم الخبر، إذا كا من أسماء الاستفهام، كقولك: أين الكريمُ؟ و: كيفَ المريضُ؟ و: كمْ مالُكَ؟ فـ"أين" خبر مقدّم، و"الكريم" مبتدأ مؤخّر، وهكذا ما بعده؛ وذلك لأنّ لأسماء الاستفهام صدر الكلام"[4].

2_ الخطوة الثّانية:- وضع الفوائد:-

ينتقل الشّارح بعد مناقشة القضايا النّحويّة إلى النّاحية اللغويّة، فيعمل على تفسير الكلمات الغامضة والغريبة، معنوناً لتلك المفردات بـ"فائدة"، نحو قوله "فائدة" (المُدْنَفُ) – بكسر النّون وفتحها – يُقال: أَدْنَفَهُ المرض، و:أدنفَ المريض، إذا لازمه المرض، يتعدّى ولا يتعدّى[5]". "وهكذا يسير النّحو إلى جانب فقه اللغة، لا فرق بينهما من حيث اهتمام الشّارح، إلا أنّ الاهتمام بالثّاني كوسيلة لمزيد من التّوضيح، وليس كغاية بحدّ ذاته، على أنّ للفوائد قد تشمل إسناد المواطن إلى أماكنها، وكذا التّعريف بشخصيّات في المتن، وما إلى ذلك[6]" .

---

[1] سورة النّساء/ من الآية 117.

[2] الحريري، شرح ملحة الإعراب، 9–10. وانظر، فائز فارس، تحقيق شرح ملحة الإعراب، قسم الدّراسة، 32–33 .

[3] انظر، قسم الدّراسة،57 .

[4] بحرق، تحفة الأحباب، 137. وانظر، المساري، تحقيق تحفة الأحباب، 40 .

[5] بحرق، تحفة الأحباب، 137 .

[6] المساري، تحقيق تحفة الأحباب، 40 .

3_ الخطوة الثّالثة:- وضع التّنبيهات للشّارح:-

ثمّ تأتي الخطوة الثّالثة الّتي تمثّل الدّور الإضافي للشّارح، وهي الفوائد الجمّة، والزّوائد المهمّة، الّتي ذكرها، وهي مسائل وخواطر نحويّة مهمّة، وقد تتعدّد بتعدّد الحاجة إليها، فمن استدراك لما أغفله النّاظم، إلى إزالة ما قد يكون مظنّة لوقوع اللبس من النّظم، إلى استنتاجات نحويّة تُفهم من السّياق، أو إيراد ما خرج عن القاعدة، أو توضيح الفروقات الإعرابيّة بين صور التّراكيب النّحويّة، وأحيانًا الاعتراض على رأي النّاظم، أو تقييد ما أطلق النّاظم من الأحكام، أو عكسه .

ومن أمثلة ذلك قوله في – باب قسمة الأفعال-: "تنبيه: ما ذكره النّاظم من بناء آخر الفعل الماضي على الفتح، ليس على إطلاقه، فإنّه إذا اتّصلت به تاء الفاعل، أو نونه، بُني على السّكون، كـ"دَخَلْتُ، وخَرَجْتُ، وانْطَلَقْتُ" و"دَخَلْنَا، وخَرَجْنَا"، و"دَخَلْنَ، وخَرَجْنَ". وإذا اتّصلت به واو الجمع بُني على الضمّ، كـ"دخلُوا، وخَرَجُوا، وانْطَلَقُوا"[(1)] .

وقوله – في باب فعل الأمر-: "ما ذكره من بناء الأمر على السّكون مقيّد بما إذا لم يَلِه ساكن، كـ"لام التّعريف"، فإنّه يُكسر، وبما إذا لم يكن آخره حرف علّة؛ فإنّه يُبنى على حذف آخره"[(2)] .

وقد كثرت التّنبيهات في شرح بحرق، حتّى لا يكاد يخلو منها باب من أبواب الشّرح .

4_ الخطوة الرّابعة:- وضع الخلاصة:-

وأمثلتها كثيرة في معظم مواضيع الكتاب، منها قوله: "الحاصل أنّ الممنوع من الصّرف ما فيه علّتان من علل تسع، أو علّة واحدة تقوم مقام علّتين .

فالعلّة الّتي تقوم مقام علّتين ما فيه ألف التّأنيث، مقصورة كانت كـ"سكرى" أو ممدودة كـ"حسناء". والجمع الّذي على وزن"مَفَاعِل"......"[(3)] .

ثانياً: من حيث الشّواهد النّحويّة، ومصادر الشّروح:-

أ_ الآيات القرآنيّة الكريمة:-

دأب الحريري في شرحه على الملحة، على الاحتجاج بآيات القرآن الكريم، وهي كثيرة في شرحه، كما أنّه أورد بعض القراءات القرآنيّة .

---

(1) بحرق، تحفة الأحباب، 88 .

(2) المصدر السّابق، 89 .

(3) المصدر السّابق، 205 .

وكان للآيات القرآنيّة في شرح ابن النّاظم حصة الأسد، مقارنة مع غيرهـا مـن الشّـواهد الأخرى، إذ استشهد بما يزيد على عشرين آية قرآنيّة كريمة. ولم يتعرّض ابن النّاظم في شرحه للقراءات القرآنيّة .

ولم يكن بحرق أقلّ اعتماداً على الآيات الكريمة من سابقَيْه في ما يتعلّق بالشّواهد النّحويّـة، بل إنّه قد فاق ابن النّاظم في ذلك، إذا تعدّت شواهده القرآنيّة المئة والعشرين آية .

ب_ الحديث النّبوي:-

استشهد الحريري في شرحه بحديثين شريفين[1]، وبذا فإنّ احتجاجـه بالحديث الشّـريف لا يكاد يُذكر. في حين خلا شرح ابن النّاظم من الاحتجاج بالأحاديث الشريفة. أمّا بحرق، فقد احتجّ بحديث واحد[2] .

جـ_ الأمثال:-

تكاد تخلو الشّروح الثّلاثة من الاحتجاج بالأمثال، فقد كانت قليلة عند الحريري، نادرة عنـد ابن النّاظم، وبحرق .

د_ الشّواهد الشّعريّة:-

فاق الحريري صاحبيه، في الاحتجاج بالأبيات الشّعريّة، إذ استشهد بأكثر من مئـة بيـت شعريّ، كلّها من عصر الاحتجاج النّحوي. في حين اكتفى ابن النّاظم بخمسة أبيات شعريّة. بينما كانت شواهد بحرق سبعة عشر بيتاً شعريّاً. وقد وردت بعض الشّواهد الشّعريّة فـي الشّـروح الثّلاثة، ومع ذلك انفرد كلّ شارح بأبيات خلا منها شرحا صاحبيه .

هـ_ الأعلام الوارد ذكرها في الكتب الثّلاثة:-

أكثر الحريري من ذكر الأعلام من نحاة، وشعراء وغيرهم. بينما لم يذكر ابن النّاظم سوى علمين اثنين هما: الخليل، وسيبويه[3]. وكان بحرق وسطاً بين سابقيه، إذ كان مقلاً بالنسبة إلـى الحريري، مكثراً بالنسبة إلى ابن النّاظم .

و_ ذكر الكتب النّحويّة، وعزو الآراء إلى أصحابها:-

أقلّ الشّرّاح من ذلك، وربّما كان بحرق أكثرهم، ثمّ الحريري، في حين خلا شرح ابن النّاظم من ذلك خلوّاً تامّاً .

---

[1] انظر، الحريري، شرح ملحة الإعراب، 7، 140 .

[2] انظر، بحرق، تحفة الأحباب، 290 .

[3] انظر، قسم التّحقيق، 97 .

خـاتمـــــة

تمّ بعون الله وفضله إتمام كتاب "شرح ملحة الإعراب" لشارحها بدر الــدّين بــن مالك، الشّهير بابن النّاظم، دراسة وتحقيقاً، وبذا فمن الممكن تسجيل النتائج التّالية:-

1_ إجماع الباحثين والدّارسين الّذين تناولوا ابن النّاظم، بالبحث والدّراســـة علـى أنّ الكتاب له .

2_ أدرك الشّارح أنّ ملحة الإعراب كتاب تعليميّ مختصر يهدف إلى تناول النّحو العربيّ تناولاً بعيداً عن التّعقيد والفلسفة، فجعل أسلوبه مسخّراً لخدمة هذا الهدف، فجاء الشّــرح بعيداً عن الإسهاب والتّطويل، والدّخول في الخلافات النّحويّة، وآراء النّحاة، فكان معبّــراً عن وجهة نظر الشّارح .

3_ كان الشّارح ذا نزعة بصريّة واضحة، فقد أخذ بآراء البصريين، وسار على نهجهم، بل إنّه خالف ناظم الملحة حين أخذ ببعض آراء مدرسة الكوفة .

4_ جعل الشّارح من كتاب الله تعالى زاداً له في الاستشهاد وإثبــات القضــايا النّحويّــة والصّرفيّة، وكان اعتماده على الاستشهاد بالأشعار قليلاً، في حــين تجنّــب الاستشـــهاد بالحديث الشّريف، وكان استشهاده بالأمثال ولغات العرب نزراً يسيراً. وربّما يعود الدّافع وراء ذلك إلى طبيعة الكتاب المشروح من حيث ميله إلى الاختصار .

5_ لم يلتزم الشّارح بترتيب النّاظم، فكان يقدّم بعض الموضوعات، ويــؤخّر بعضـــها، إضافة إلى إهماله لمقدّمة الملحة وخاتمتها .

6_ لم يستوف الشّارح بعض الموضوعات، كموضوع العدد، إذ اقتصر على ما جاء فــي الملحة، دون أيّ إضافات .

7_ خلوّ الشّرح من مقدّمة تبيّن منهجيّة الكتاب، أو الدّافع وراء تأليفه، فــي حــين أورد خاتمة مختصرة أشار من خلالها إلى انتهاء مادة الكتاب .

رحم الله ناظم الملحة أبا محمّد القاسم بن عليّ الحريري، وشارحها بدر الدّين بن مالك، رحمة واسعة، وأسكنهما فسيح جنّاته. سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يكون هذا العمــل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبّله خير قبول، وأن يكون زاداً للباحثين والدّارسين، إنّه نعم المولى ونعم النّصير .

القسم الثاني

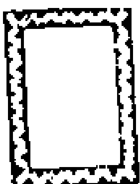
معالم التّحقيق

_ نسخ الكتاب

_ منهج التّحقيق

_ دلالات الرُّموز

_ مادة الكتاب



من املا الشيخ الامام العلامه بدر الدين ابن الشيخ الامام العلامه
جمال الدين ابي عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني
على ملحه الاعراب وسبحه الاداب للشيخ الامام العالم
الاوحد ابو محمد القاسم ابن علي الحريري البصري رحمهم الله
اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

غلاف النُسخة "م"

الورقة الأولى من النُسخة "م"

والذي هو مبني لشبهه بالحرف لفظًا لانه لا يرد في الاستعمال
الا موصولًا بجملة كما ان الحرف لا يرد في الاستعمال الا في
جملة لانه لا يجي الا مع مبتداء وخبر او فعل وفاعل
وتا الضمير في نحو قولك فعلتُ اسم مبني لشبهه بالحرف
لفظًا لانه على حرف واحد وكل اسم وضع على حرف
واحد او حرفين فهو مبني لشبهه الحرف وضعًا
فهذه جملة انواع المبنيات فاعرفها موفقًا ان
شا الله تعالى ولنكن هذا اخر ما نعلقه على ملحة
الاعراب ختامًا بتمام الكلام فيه والحمد لله رب العالمين
والصلاة على الصفوة من خلقه محمد واله وصحبه اجمعين
صلاة دائمة واصلة الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل
وافق الفراغ من تعليقه على يد جامعه واحوجهم
الى رحمة ربه محمد سليمان عبد الله الفاطمي المغوشي ان ...
بلغ مقابلة ... السنة ... ربيع ... الاخرة ... سنة ...
واربعين ... والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم

الورقة الأخيرة من النُسخة "م"


من املا الشيخ العلامة بدر الدين
ابن الشيخ الامام العلامة
جمال الدين ابي عبد
الله محمد بن مالك
الطائي الجياني
على ملحة الاعراب
وشرحها للامام
شيخ الامام
العلم الاوحد ابو محمد القاسم
ابن علي ابن محمد الحريري
البصري رحمهما الله
اجمعين وصلى الله تعالى
على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم
امين

غلاف النسخة "ل"

الورقة الأولى من النُسخة "ل"

الورقة الأخيرة من النسخة "ل"

نســـــبة الكتـــاب

أجمعت كتب التَّراجم الَّتي ترجمت لابن النَّاظم، ومعاجم التَّأليف، وفهارس المكتبات المخطوطة[1]، - الَّتي تأتَّى لي الإطِّلاع عليها - على نسبة هذا الكتاب إلـــى بدر الـــدِّين محمَّد بن مالك الشَّهير بابن النَّاظم، وقد قُرن اسم الكتاب باســـم صاحبه في مراحل تداوله وأماكنه ، فهو ليس مـــن الكتب المجـــهولة المؤلِّـــف، أو الَّتـــي اختُلِـــف فـــي نســـبتها إلى أصحابها .

نســـــخ الكتـــاب

اعتمدت في تحقيق كتاب "شرح ملحة الإعـــراب وســـبحة الآداب" علـــى نســـختين مخطوطتين، وفيما يأتي وصف لهاتين النُّسختين:-

أوَّلاً: النُّسخة الأولى:-

ورد ذكرها في فهرس المخطوطات العربيَّة في مكتبة تشســـتر بيتـــي[2]، وقـــد تـــمَّ تصويرها من مكتبة الجامعة الأردنيَّة، وتقع هذه النُّسخة في (34) ورقة، كلُّ ورقـــة لهـــا وجهان، وهي أقدم من النُّسخة الأخرى ، وأكثر ضبطاً منها، ويعود نسخها إلـــى القـــرن الثَّامن (اثنتين وأربعين وسبعمائة هـــ)، وقام بنسخها محمَّد بن سليمان بن عبـــد الحـــافظ المقدسيُّ الشَّافعيُّ، عدد متوسِّط الأسطر (15) سطراً في الصَّفحة الواحـــدة، وفـــي كـــلِّ سطر (10) كلمات في المتوسِّط. وهي مكتوبة بخطٍّ نسخيٍّ واضح، منقوطة .

وفي هذه النُّسخة خلل في التَّرتيب في أكثر من موضع، ففي الورقـــة (22/أ) يتـــابع المؤلِّف الحديث عن موضوع "كان وأخواتها"، ويتحدَّث عن جواز تقـــديم خبـــــر كـــان وأخواتها على اسمها معرباً قول الحريريِّ:-

قَـــدْ كـــانَ سَـــمْحاً وائـــلُ   وواقِفـــاً بالبـــابِ أضحـــى السَّـــائلُ

فيعرب حتَّى قوله: "واقفاً"، ويقف عند قوله: "بالباب"، وقبل أن يعربه ينتقل إلى الحـــديث عن تتمَّة موضوع "النِّداء"، فيقول: "وواقفاً: خبر أضحى مقدَّماً عليها؛ لأنَّها فعـــل، فقُـــدِّم

---

[1] انظر قسم الدِّراسة، 50 ، تخريج كتاب ملحة الإعراب .

[2] انظر، آبري، فهرس المخطوطات العربيَّة في مكتبة تشستر بيتي (دبلن/إيرلندا)، 102/1، تحت رقم(3171).

عليها كما يقدّم المفعول في نحو: زيداً ضربت، وبالباب إن لم يكن المنادى اسم إشارة ولا اسم جنس مفرداً ولا مستغاثاً به ولا مندوباً، فيُقال: زيداً أقبِلْ، و: ربِّ ارْحَمْني، ولا يُقال: هذا أقبل، ولا: رجل اسمع، ولا: لزيد، ولا: زيداه". فقوله: "إن لم يكن المنادى........" تتمّة موضوع النّداء الّذي سيأتي الحديث عنه في الورقتين (24–25) .

ثمّ ينتقل إلى الحديث عن"التّرخيم" في السّطر الأخير من الورقة (22/أ)، ويواصل الحديث عنه في الورقة (22/ب)، وفي السّطر قبل الأخير من الورقة نفسها ينهي ما يتعلّق بالتّرخيم، ويتناول موضوع "التّصغير" وفي منتصف الورقة (23/أ) يقطع حديثه عن "التّصغير"، ويعود إلى موضوع"كان وأخواتها"، يقول:" وإن كان قبل ياء التّصغير ألف، قُلبتْ واواً – وإن كانت زائدةً – كقولك في ضارب: ضُوَيْرِب، وإلا رُدّت إلى أصلها كقولك في ناب: نُوَيْب، وفي باب: بُويب، تُردُّ ألف "باب" إلى الياء؛ لأنّها بدل منها بدليل" ويتبعه مباشرة بقوله: "جارٌّ ومجرور متعلّق بخبر أضحى، السّائل: اسمها. واعلم أنّ كان لمطلق الوجود....." .

ثمّ يتحدّث عن "ما النّافية"، ثمّ يتناول موضوع "النّداء"، في الورقة (24/أ–25/أ)، خاتماً حديثه عنه بجواز حذف حرف النّداء، فيقول: "ويجوز حذف حرف النّداء على خلاف"، وتتمّته قوله: "إن لم يكن المنادى......" الّتي سبقت الإشارة إليه .

ثمّ يتحدّث في ثلاثة أسطر عن "تصغير المتمكّن". فموضوع "النّسب" فـ"التّوابع"، مبتدئاً بـ"النّعت"، فـ"التّوكيد"، فـ"البدل"، فـ"عطف البيان"، فـ"عطف النّسق" في نهاية الورقة (26/أ)، ويواصل حديثه عن"عطف النّسق" في الورقة (26/ب)، وفي منتصف الصّفحة يقطع موضوع "عطف النّسق" ليعود إلى إتمام موضوع "التّصغير"، فقد ذكر شاهداً قرآنيّاً متعلّقاً بحرف العطف "أم"، ثمّ أتبعه بقول الشّاعر: "فقلتُ: أهي سَرَتْ أم عادني حلمُ؟" ويتبعه مباشرة بقوله: "قولهم في الجمع أنياب، ولو كانت ألفها بدلاً من واو، قلتَ: أنواب....". و بعد أن ينتهي من موضوع "التّصغير" في الورقة (27/ب) يعود إلى إتمام الحديث عن "عطف النّسق"، فقد أنهى حديثه عن "التّصغير" بقوله: "وشذّ تصغيرهم "ذا" في الإشارة و"الّذي" على: "ذيّا، واللذيّا" لمّا كانا لا يتمكّنان صُغّرا". ويتبعه مباشرة بقوله: "أم هنا متّصلة؛ لأنّ المعنى: فقلت: أهي سارية أم عائد حلمها" .

ثانياً:- النُسخة الثّانية:-

ذكرها بروكلمان، في تاريخ الأدب العربي[1]، وأشار إلى أنّها موجودة في جوتا 229 رقم2. وقد حصلت عليها عبر المراسلة .

وتقع في (36) ورقة كلٌ ورقة لها وجهان، وهي ضمن مجموع وتحمل الأرقام (121-156). ويعود نسخها إلى القرن التّاسع - على الأرجح- ، ولم يصرّح ناسخها بذكر اسمه. عدد متوسّط الأسطر (14) سطراً في الصّفحة الواحدة، وفي كلّ سطر (8) كلمات في المتوسّط. وهي مكتوبة بخطٍّ نسخيٍّ واضح، منقوطة .

وفي هذه النُسخة بتر بمقدار ورقة واحدة، من (1/ب) وحتّى (2/ب)، ويبدو من خلال عملية المطابقة بين النُسختين أنّ ناسخ الثّانية منهما قد نسخها عن الأولى، بدليل أنّ بعض الأخطاء الواردة في النُسخة الأولى أُثبتت كما هي في النُسخة الثّانية دون أيّ تغيير، من ذلك مثلاً ما ورد في الورقة (5/ب) من النُسخة الأولى - في معرض الحديث عن الأسماء السّتّة - قوله: "ولو كانت مضافة إلى غير ياء المتكلّم قُدّر فيها الإعراب، نحو: هذا أبي، و:رأيت أبي، و:مررت بأبي"، فالأصل أن يقول: "ولو كانت مضافة إلى ياء المتكلّم قُدّر فيها الإعراب". وقد ورد هذا الخطأ كما هو في النُسخة الثّانية في الورقة (122/ب). أضف إلى ذلك أنّ ما ورد في النُسخة الأولى من خلل في التّرتيب - وقد أُشير إليه في وصف تلك النُسخة - قد جاء في النُسخة الثّانية كما هو دون تغيير .

---

[1] انظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 154/5 .

منـــــهـــج التَّحقيـــــق

يتلخَّص المنهج الَّذي اتَّبعته في تحقيق هذا الكتاب فيما يلي:-

1_ المقابلة بين النُّسختين، وإثبات الصَّواب، أو ما هو أولى، في المتن في حـــال وجـــود خلاف بينهما، مع الإشارة في الحاشية إلى ما في النُّسخة الأخرى، بغــض النَّظــر عـــن النُّسخة الَّتي تشتمل على ما هو صحيح، ملتزما في المتن بالنُّســخة "م"؛ لأنَّـــها أوثـــق وأتمُّ من أختها، محاولاً الخروج من هذه المقابلة بنصٍّ كامل مستقيم بقدر المستطاع، مـــع ذكر أرقام صفحات النُّسخة الأصل عند نهاية كلِّ صفحة .

2_ الالتزام بالنصِّ كما أثبته الشَّارح، دون تدخُّل فيه، إلا إذا اقتضت الضَّرورة ذلك، من تصويب كلمة خاطئة، أو إضافة كلمة لاستقامة المعنى، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية .

3_ تحرير النَّص وفق قواعد الإملاء والنَّحو والصَّرف .

4_ مراعاة علامات التَّرقيم، ووضع كلِّ علامة فـــي موطنــــها المناســـب؛ ليســـاعد ذلك في فهم النَّصِّ .

5_ تخريج الشَّواهد من آيات وأشعار، متَّبعاً ما يلي:-

(أ) الآيات القرآنيَّة:- فقد ردَّت إلى مواضعها من المصحف الشَّريف، مع ذكر اســـم السُّورة الكريمة، ورقم الآية، في الهامش .

(ب) شواهد الشِّعر:- وقد تمَّ تخريجها من دواوين الشُّعراء- الَّتـــي أمكـــن الإطِّـــلاع عليها – ومن كتب النَّحو واللغة والمعاجم، مع إكمال النَّاقص منها في الهـــامش، ونســـبة الشَّواهد غير المنسوبة إلى قائليها، ما استطعت ذلك، ووجـــدت إليـــه ســـبيلا، وذكـــر بحر الشَّاهد العروضي، وشرحه لغويّاً، وبيان المعنى العـــــام لــــــه، وإثبـــات رواياتـــه المختلفة – إن كان له أكثر من رواية – وبيان الشَّاهد النَّحوي في الشَّـــواهد الشِّــــعريَّة الَّتي تضمَّنها الكتاب .

6_ شرح بعض المفـــردات اللغويـــة الَّتـــي تحتـــاج إلـــى إيضـــاح، معتمداً فـــي ذلـــك على كتب اللغة والمعاجـــم العربيَّـــة، كلســـان العـــرب، والقـــاموس المحـــيط، وتـــاج العروس،ومقاييس اللغة وغيرها .

7_ التزام التَّرتيب الزَّمني، في عرض الآراء النَّحويَّة ومناقشتها .

8_ تخريج الأماكن والمواقع الجغرافيَّة، من المعاجم المختصَّة، كمعجم البلدان، ومعجم ما استعجم، والرَّوض المعطار، وغيرها .

9_ صنع فهارس عامّة تهدي النّاظر في الكتاب إلى بغيته بأقلّ زمن ممكن، وقد اشتملت تلك الفهارس على: الآيات القرآنيّة، والشّعر، والأماكن والمواضع، والمصادر والمراجـع الّتي أعانت البحث، ومحتويات الكتاب .

دلالات الــرُّمـــــوز

_ حُصرت الآيات القرآنيَّة الكريمة بين قوسين مزهّرين ﴿ ﴾ .

_ حصرت العناوين التَّوضيحيَّة، والكلمات الزّائــدة، أو الناقصـــة،والبحور العروضـــيَّة للشَّواهد الشّعريَّة، بين المعقوفين [ ] .

_ سنوات الوفاة، ونهايات الصَّفحات، حُصرت بين قوسين ( ) .

_ حُصر رقم الشَّاهد للتَّعليق والتَّعقيب عليه، بين قوسين () .

_ تمَّ حصر الأمثلة التَّوضيحيَّة الَّتي مثَّل بها المؤلِّف بين " " .

_ تتمَّة الهامش على الصَّفحة التَّالية رُمز له بالرَّمز = .

_ تمَّ حصر الكلام المنقول من ورقة إلى ورقة أخرى بقصد التَّرتيب بين المعقوفين{ } .

_ رُمز للنُّسخة الأمّ، بالرَّمز "م". في حين رُمز للنُّسخة المساعدة، بالرَّمز "ل" .

مادة

الكتاب

من إملاء الشَّيخ الإمام العلامة بدر الدِّين ابن الشَّيخ الإمام العلامة جمال الــدِّين عبــد الله محمَّد بن مالك الطَّائي الجيَّاني، على "مُلْحَةِ الإعْرَابِ وسُبْحَةِ الآدابِ"، للشَّيخ العالم الأوحد "أبو محمَّد" القاسم بن[1] عليٍّ الحريريِّ البصريِّ، رحمهم الله أجمعين.
وصلى الله على سيدنا محمَّد وآله وصحبه وسلم.

---

(1) في (م) :"ابن" .

[أقسام الكلمة][1]

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلت[2] .

---

(1) زيادة للإيضاح .

قال الحريري، في ملحة الإعراب:

أقولُ من بَعدِ افتتاحِ القولِ ... بحمدِ ذي الطَّولِ شديدِ الحَولِ
وبَعدَهُ فأفضلُ السَّلامِ ... على النبيِّ سيِّدِ الأنامِ
وآلهِ الأطهارِ خيرِ آلِ ... فافهَم كلامي واستَمِعْ مقالي
يَا سائلي عن الكلامِ المُنتَظِمْ ... حدًّا ونوعًا وإلى كمْ ينقَسِمْ
اسمعْ هُديتَ الرُّشدَ ما أقولُ ... وافهمْهُ فهمَ مَن لهُ معقولُ
حدُّ الكلامِ ما أفادَ المُستَمِعْ ... نحوُ سعَى زيدٌ وعمروٌ متَّبِعْ
ونوعُهُ الذي عليهِ يُبْنَى ... اسمٌ وفِعلٌ ثمَّ حرفُ مَعْنَى

(2) قوله: "وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت"، ساقط من (ل) .

الاسم، والفعل، والحرف[1]

للاسم[2]علامات يعرف بها[3]،منها: دخول حرف الجرّ كمن، وإلى، وحتّى، وعلى، في قولك: أخذت من زيدٍ، ونظرت إلى عمرٍو، وأكلت السّمكةَ حتّى رأسِها[4]،

---

(1) قال سيبويه في الكتاب، 12/1: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل". وبه قال غيره من النُحاة، كالزّجّاجي، في: الإيضاح في علل النّحو، 41، وابن جنّي، في اللمع، 45، وابن هشام، في شرح قطر النّدى، 11، وابن عقيل، في شرحه، 20/1، وغيرهم من النُحاة. غير أن محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ذكر في كتابه، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب، 13، أنّه "ذهب بعض النُحاة – وهو جعفر ابن صابر – إلى أن أقسام الكلمة أربعة: اسم، وفعل، وحرف، وخالفة، فزاد الّذي سمّاه خالفة، وزعم أنّه هو الذي يسمّيه النّحاة اسم الفعل، وذلك نحو هَيْهَاتَ، وأُفٍّ، وصَهْ" .

(2) قال الأنباري، في الإنصاف، 6/1، المسألة الأولى :"ذهب الكوفيّون إلى أن الاسم مشتقٌّ من الوسم، وهو العلامة، وذهب البصريّون إلى أنّه مشتقٌّ من السُموّ، وهو العلو" .
وانظر، العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو، 58 .

(3) ذكر ابن السّرّاج، في أصوله، 36/1-38، أنّ الاسم ينفرد بعلامات خاصّة تميزه عن غيره من أقسام الكلمة، ومن هذه العلامات: الجرُّ، ويشمل: الجرّ بالحرف، والإضافة،والتّبعية، والتّنوين بأنواعه المختلفة، والنّداء، ودخول"ال" التّعريف عليه، والإسناد له، وبامتناع قد وسوف، والاسم يُنعت، ويُكنّى ويُضمر .
وقال 38/1: "وممّا يقرّب على المتعلّم أن يقال: كلُّ ما صلح أن يكون معه "يضرُّ وينفعُ" فهو اسم، وكلُّ ما لا يصلح معه"يضرُّ وينفعُ" فليس باسم، تقول: الرّجل ينفعني، والضّرْب يضرّني، ولا تقول: يضرب ينفعني، ولا يقوم يضرّني" .
وانظر: ابن زيد، الفضّة المضيئة، 45 .

(4) تحدث المرادي في الجنى الدّاني، 542، عن "حتّى" بقوله: "حتّى حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جرّ، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيّون قسما رابعا وهو أنّه يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النّحويّين قسما خامسا، وهو أن يكون بمعنى الفاء، نحو: ضربته حتى بكى، ولأضربنّه حتّى يبكي" .
وأضاف، 558، أنّ "في حتّى ثلاث لغات: المشهورة "حتّى"، وإبدال حائها عيناً، وهي لغة هذيل، وإمالة ألفها، وهي لغة يمنية" .
وقد وقف النُحاة عند حتّى وقفة طويلة ، حتّى قال الفراء قولته المشهورة :" أموت وفي نفسي شيء من حتّى؛ لأنّها تخفض، وتنصب، وترفع" .
انظر مقولة الفرّاء في: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 228/5. والقفطي، إنباه الرُواة، 9/4 . وابن العماد، شذرات الذّهب،19/2. واليافعي، مرآة الجنان،41/2. ورمضان عبد التّوّاب، التّمهيد لكتاب "المذكّر والمؤنّث" للفرّاء، 19.
وذهب صاحب الأجروميّة، 78/ب، إلى أنّ: "العطف بحتّى قليل، نحو: قام القوم حتّى زيدٌ، والكثير فيها أن يكون حرف جرّ، أو حرف ابتداء" .
ومن الّذين تحدّثوا عن حتّى: ابن جنّي، اللمع، 132. وابن هشام، مغني اللبيب، 166-176 .

وعلى كم جذعٍ[1] بيتُك؟ فزيدٌ، وعمرٌو، والّذي، وكَمْ، أسماءٌ؛ لدخول حرف الجرّ عليها[2] .

وللفعل علامات[3]، منها: دخول "قد" والسّين، وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم. ومنها إلحاق تاء الضّمير[4] في نحو: ليس زيد قائمًا، لست قائمًا. ومنها أن يدلّ على الأمر، وهو ذو اشتقاق، نحو: قُل، وادخل، والمراد بكونه ذا اشتقاق: أن يكون على صيغة يقبل ردّها إلى الماضي والمضارع، كما يُردُّ "قُل" إلى: قال، ويقول. و"ادخل" إلى دخل، ويدخل .

ويُفهم من هذا أنّ الكلمة متى دلّت على أمر ولا تكون ذات اشتقاق، فهي اسم، كـ:صَه[5] بمعنى: اسكت، ونَزالِ[6] بمعنى: انزل .

وأمّا الحرف[7] فعلامته أن لا تدخل عليه علامات الأسماء، وعلامات الأفعال (1/2) .

---

[1] قال ابن منظور في اللسان، مادة (جذع): "الجذع واحد جذوع النّخلة، وقيل: هو ساق النّخلة، والجمع: أجذاع، وجذوع. وقيل: لا يبين لها جذوع حتى يبين ساقها" .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

فالاسمُ ما يَدخُلُهُ مِنْ وإلى ... أو كانَ مَجرورًا بحتّى وعَلَى

مِثالُهُ زيدٌ وخَيلٌ وغَنَمْ ... وذَا وتلكَ والذي ومَنْ وكَمْ

[3] تحدّث الأنباري، في أسرار العربيّة، 28، عن علامات الفعل، وذكر منها: قبوله تاء التّأنيث السّاكنة، وياء الفاعلة، ونون التّوكيد، وتاء الضّمير وألفه، وأنْ المصدريّة، وإنْ الشّرطيّة، وحروف الجزم .

[4] يقصد بها: تاء المتكلّم، وتاء المخاطب بأنواعها .

[5] صَه: اسم فعل أمر بمعنى: اسكت .

[6] نَزالِ: اسم فعل أمر بمعنى: انزل. وقال ابن عقيل، في شرحه، 257/2:" وأسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال، في الدّلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها".

[7] قسم الأنباري، في أسرار العربيّة، 28، "الحرف إلى: مختصٌ، وغير مختصٌ، فالمختصُ، ما اختصٌ بدخوله على الأسماء، كحروف الجرّ ، أو على الأفعال، مثل حروف النّصب والجزم. وغير المختصّ، ما دخل على الأسماء والأفعال، كحروف العطف، وهلْ، وبلْ" .

وقد اشترط النّحاة في الحرف أن يكون ذا معنى، وفسّر المكوديُّ، ذلك في الآجروميّة، 78/ب، بقوله: "وقوله "جاء لمعنى" يعني أنّه لا بدّ أن يكون لمعنى كحروف الجرّ وحروف الجزم والنّصب، واحترز به من حروف التّهجّي نحو الزّاي من زيد، والرّاء من عمرو، فهذا يُقال فيه حرف تهجّي، ولا يُقال فيه عند النّحويين حرف؛ لأنّه لم يجيء لمعنى" .

المعرفـــة والنّكـــرة

الاسم ينقسم[1] إلى نكرة ومعرفة[2]، فالنَّكرة، ما دلَّ على غيـر معـين، كرجـل، وغلام، وكتاب، وعلامة النّكرة[3] صلاحيَّة دخول رُبَّ[4]، كقولك: ربَّ رجلٍ رأيتُـه، وربَّ غلامٍ ملكتُه، وربَّ كتابٍ حفظتُه .

وقد تكون الكلمةُ نكرةً[5] لا تصلحُ في الاستعمال لدخـولِ "ربَّ"، فيُعـرفُ كونُها نكـرةً. بدخول"ربَّ" على نظير تلك الكلمة، نحو: "كَمْ"، فإنَّه لا يدخل عليه ربَّ[1].

---

[1] في (ل) بتر بمقدار ورقة يبدأ من قوله: "ينقسم"، حتّى قوله: "كقامت ونعمت" .

[2] يرى النّحويّون أنّ النّكرة أصلٌ ، وأنّ المعرفة فرع؛ لاندراج "المعرفة تحت النّكرة، ومنع العكس، قال سيبويه في الكتاب، 22/1:"واعلم أنّ النّكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً؛ لأنّ النّكرة أوّلُ، ثمّ يدخل عليهـا ما تعرّف به.فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النّكرة".

وانظر، ابن زيد ، الفضّة المضيئة، 49.

[3] ذكر ابن زيد، في الفضة المضيئة، 49، بعض علامات النّكرة، فقال: "تُميز النّكرة بقبولـها "أل" التّعـريف، نحو: رجل، الرُّجل. وبأنّها تقبل الجرُّ برُبَّ" .

[4] ذهب سيبويه في الكتاب، 427/1 إلى أن "رُبَّ" "لا يقع بعدها إلا نكرة". وذكر الأنباري في إنصافه، 832/2، المسألة 121، أنّ نحاة البصرة ونحاة الكوفة قد اختلفوا في "رُبَّ" إذ "ذهب الكوفيّـون إلـى أنّ "رُبَّ" اسـم، وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرّ". وأضاف، في أسرار العربيّـة، 119-120، أنّ: "فـي رُبَّ " أربـع لغات: بضمّ الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها، وبفتح الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها" .

قال المرادي في الجنى الدّاني،439، وما بعدها: "اختلف النّحويّون في معنى "رُبَّ" على أقوال: الأوّل: أنّـها للتّقليل، وهو مذهب أكثر النّحويّين ... الثّاني: أنّها للتّكثير ... الثّالث: أنّها تكون للتّقليل والتّكثير، فهي مـن الأضداد ... الرّابع أنّها أكثر ما تكون للتّقليل. الخامس: أنّها أكثر ما تكون للتّكثير، والتّقليل بـها نـادر ... السّادس: أنّها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السّياق. السّابع: أنّها للتّكثير فـي موضع المباهاة والافتخار" .

ولاتمام للفائدة انظر: الأندلسي، تذكرة النُّحاة، 5. والمالقي، رصف المباني، 188. وابـن هشـام، مغنـي اللبيب، 179، وما بعدها. والأشموني، شرح الأشموني، 286/2 .

[5] تحدّث ابن جنّي في اللمع، 158-159، عن النّكرة، فجعلها مراتب في الإيغال في الإبهام، فقال: "واعلـم أن بعض النّكرات أعمُّ وأشيع من بعض، فأعم الأشياء وأبهمها "شيء" وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا . قال سبحانه:﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ سورة الحجّ، الآية 1. فسمّاها "شيئا" وإن كـانت معروفة. فموجود إذا أخصُّ من "شيء"؛ لأنك تقول: كلُّ موجود شيء، وليس كـلُّ شـيء موجـوداً. ومُحْدَثٌ أخصُّ من "موجود"؛ لأنك تقول: كلُّ محدث موجود، وليس كلُّ موجود محدثاً. وجسم أخصُّ مـن محدث؛ لأنّك تقول: كلُّ جسم محدث، وليس كلُّ محدث جسماً، فعلى هذا مراتب النّكرة في إيغالـها فـي الإبهام، ومقاربتها الاختصاص" .

[أقســـام المعرفـــة][2]

وأمّا المعرفة[3]: فهي ما دلَّ عليه شيء بعينه، وهي أنواع:-

_ المضمر[4]: وهو ما دلَّ على نفس المتكلّم، والمخـــاطَب، والغـــائب، نحـــو: أنا، وأنتَ، وهو.

_ والعلم[5] وهو ما دلَّ على معين بنفس لفظه، كزيدٍ وعمرو .

_ والموصول[6] وهو ما افتقر إلى وصله بجملة خبريّـــة مشتملـــة علـــى ضميـــــر، كالّـــذي، والّتي، وتثنيتهما، وجمعهما .

---

(1) ورد في(م) بعد قوله: "لا تدخل عليه ربَّ"، :{أسماء العدد} .

(2) زيادة للإيضاح .

(3) قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء الّتي هي أعـــلامٌ خاصّـــةً، والمضـــافُ إلـــى المعرفة، إذا لم ترد معنى التّنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار" .

(4) ذكر الزّجّاجي في الجمل، 178، أنّه سُمّي" مضمراً من قولهم: أضمرت الشّيء، إذا سترته وأخفيتـــه. ومنـــه قولهم: أضمرت الشّيء في نفسي. أو من الضُمور وهو الهُزال؛ لأنّه – في الغالب – قليل الحروف. ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة، وهي: التّاء، والكاف، والهاء. والهمـــس هـــو الصّـــوت الخفـــيُّ".

وانظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة "ضمر" .

وقال ابن هشام في شرح شذور الذّهب، 134: "ويُسمّى "الضّمـــير" أيضـــا، ويســـمّيه الكوفيّـــون "الكنايـــة" و"المكنّى"، وإنّما بدأت به؛ لأنّه أعرف الأنواع السّتّة على الصّحيح" .

(5) قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "فأمّا العلامة اللازمة المختصّة فنحو زيدٍ وعمرو، وعبدِ الله، وما أشـــبه ذلك. وإنّما صار معرفةً؛ لأنّه اسمٌ وقع عليه يُعرفُ به بعينه دون سائر أمّته" .

وذكر ابن هشام في شرح قطر النّدى، 78، أنّ العلم ينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعدّدة:-

فينقسم – باعتبار تَشَخُّص مسمّاه وعدم تَشَخُّصه – إلى قسمين: علم شخص، وعلـــم جنـــس، فالأوّل كـــزيد وعمرو، والثّاني كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب .... .

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركّب، فالمفرد كزيد وأسامة، والمركّب ثلاثة أقسام: مركّب تركيب إضافة كعبـــد الله ......، ومركّب تركيب مزج كبعلبك ....، ومركّب تركيب إسناد كشابَ قرناها" .

وأضاف ابن زيد في الفضّة المضيئة، 51، أنّ العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول . فالمرتجل هو الّذي لم يسبق له استعمال في غير العلميّة، كآدم، ونوح، وإبراهيم، والمنقول: ما سبق له اســـتعمال فـــي غيـــر العلميّـــة. والمنقول على أقسام: فقد يكون منقولا من اسم عين كأسد ونمر، أو من مصدر كفضل ونصر، أو مـــن اسم فاعل كعامر، أو من اسم مفعول كمسعود، أو من صفة مشبّهة كحسن، أو من أفعل التّفضيل كأحمد، أو من جمع كبركات، أو من فعلٍ ماضٍ كشمّرَ، أو من فعلٍ مضارعٍ كيزيد، أو من فعل أمـــرٍ كاصمِتْ، اســـم مكان، أو من جملة نحو: تأبّطَ شرّاً .

وانظر، ابن النّاظم، شرح الألفيّة، 75-76 .

(6) قال الشّلوبين في شرح المقدمة الجزوليّة: "هناك خلاف حول تعريف الموصول، فقيل: بالصّلة، وهو مذهب الفارسيّ، والألف واللام في "الّذي والّتي" زائدة. وقيل: تُعرّف "الّذي والّتي" بالألف واللام، وباقيها بكونه في معناها، أي: ما ليس فيه ألف ولام مثل: "مَنْ، وما" في معنى ما فيه الألف واللام" .

_ واسم الإشارة[1] وهو ما دلَّ على مُسمًّى وإشارة، نحو: ذا، وذاكَ، وذي، وأولاء[2]، وأولئك[3] . (2/أ)

_ المعروف بالإضافة[4] وهو المضاف إلى المعرفة قابلا للتَّخصيص[5]، وإن لم يكن وصفًا يعمل عمل الفعل، كغلامِ زيدٍ، وذا الغنا، ولو كان المضاف من الإبهام بحيث لا يقبل التَّخصيص، كغير، ومثل، بقي حال الإضافة إلى المعرفة على تنكيره، وكذا إذا كان وصفًا يعمل عمل الفعل، كحسنِ الوجه، والضَّارب الرَّجل[6] .

---

[1] تحدث سيبويه في الكتاب، 5/2، عن تعريف أسماء الإشارة بقوله: "وأمّا الأسماء المبهمة فنحو: هَذَا، وَهَـذِه، وهَذَانِ، وهاتَانِ، وهؤلاءِ، وذَلِكَ، وتِلْكَ، وذانِكَ، وتانِكَ، وأولئكَ، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفةً؛ لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشَّيء دون سائر أمّته" .

[2] في(م): "الاء"، والصَّواب ما أثبتَ .

[3] في (م): "الائك"، والصواب ما أُثبتَ .

[4] قال سيبويه في الكتاب، 5/2: "وأمّا المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوكَ، ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفة بالكاف الَّتي أضيف إليها؛ لأنَّ الكاف يُراد بها الشَّيء بعينه دون سائر أمّته" .

[5] عرَّف ابن هشام، في المغني، 663، التَّخصيص بقوله: "والمراد بالتَّخصيص الَّذي لم يبلغ درجة التَّعريف، فإنَّ "غلام رجلٍ" أخصُّ من غلام، ولكنَّه لم يتميَّز بعينه كما تميَّز "غلام زيدٍ" .

[6] تحدث ابن هشام، في المغني، 663-674، عن "الأمور الَّتي يكتسبها الاسم في الإضافة"، بقوله: "وهي أحد عشر: أحدها: التَّعريف، .... الثَّاني: التَّخصيص، .... الثَّالث: التَّخفيف، كـ "ضارب زيدٍ، وضاربا عمروٍ، وضاربو بكرٍ"، إذا أردت الحال والاستقبال، فإنَّ الأصل فيهنَّ أن يعملن النَّصب، ولكنَّ الخفض أخفُّ منه.... الرَّابع: إزالة القبح أو التَّجوّز، كـ"مررت بالرَّجلِ الحسنِ الوجهِ"، فإنَّ "الوجه" إنْ رُفِعَ قبُح الكلام؛ لخلوّ الصِّفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإنْ نُصبَ حصل التَّجوّز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدّي. الخامس: تذكير المؤنَّث، كقوله:-

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوى ... وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويرا

.... السَّادس: تأنيث المذكّر، كقولهم: "قُطعتْ بعضُ أصابعه" .... السَّابع: الظَّرفيَّة، نحو:﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾- سورة إبراهيم، الآية 25 -....الثَّامن: المصدريَّة، نحو:﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ - سورة الشُّعراء، الآية 227 - فأيُّ: مفعول مطلق، ناصبه ينقلبون، و"يعلم": معلّقة عن العمل بالاستفهام .... التَّاسع: وجوب التَّصدّر: ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو "غُلامُ مَنْ عندكَ؟"، والخبر في نحو"صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ؟"، والمفعول في نحو"غلامَ أيِّهم أكرمتَ؟"، ومجرورها في نحو"منْ غلامِ أيِّهم أنت أفضلُ؟" .... والعاشر: الإعراب، نحو"هذهِ خمسةَ عشرِ زيدٍ" فيمن أعربه، والأكثر البناء. والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:-

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون ...... الباب الثَّاني: أن يكون المضف زماناً مبهماً، والمضاف إليه "إذ" نحو "يومئذٍ"، .... الثَّالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، .... بناء أصليّاً، .... أو بناء عارضاً ...." .

_ والمعرّف باللام[1]: وهو ما أحدثت فيه عمومًا، أو خصوصًا[2]، فالأوّل نحو:﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾[3]، والثّاني نحو:﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[4]، ومذهب سيبويه: أنَّ اللام وحدها هي المُعَرِّفةُ، وهي مبنيّة على السُّكون، فإذا ابتدىء بها دخلت عليها همزة الوصل، فقيل: الرَّجلُ. ومذهب الخليل [5]: أنَّ الهمزةَ من نفس الكلمة، وحُذفت في الدّرج[6] .

---

[1] أورد ابن هشام في شرح قطر النّدى، 89-90، أقسام اللام المُعرّفة، جاعلا إيّاها ثلاثة: مُعرّفةً للعهد، وهو – أي العهد – إما ذكريٌّ، نحو: اشتريت فرساً ثم بعت الفرسَ، وإما ذهنيٌّ، نحو: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مُخاطَبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍ. ومعرّفة للجنس، نحو: الرَّجل أفضل من المرأة ، إذا لم تُردْ به رجلا بعينه أو امرأة بعينها، ويُعبّر عنها بالّتي لبيان الماهيّة، وبالّتي لبيان الحقيقة. وأمّا الثّالثة فللاستغراق، نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ – سورة النّساء، الآية 28 – أي: كلُّ واحد من جنس الإنسان ضعيف. وانظر، ابن عقيل، شرحه، 154/1-162 .

[2] قال سيبويه في الكتاب ، 5/2 : "وأمّا الألف واللام فنحو: الرَّجل، والفرس، والبعير، وما أشبه ذلك. وإنّما صارت معرفة؛ لأنّك أردت بالألف واللام الشّيء بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت: مررتُ برجل، فإنّك إنّما زعمت أنّك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطَب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تُذكّره رجلا قد عرفه، فتقول: الرَّجل الّذي من أمره كذا وكذا ؛ ليتوهّم الّذي كان عهده ما تذكّر من أمره" .

[3] سورة العصر، الآية 2 .

[4] سورة المزّمّل، من الآيتين 15، 16 .

[5] هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، صاحب العربيّة والعروض، كان الغاية في استخراج مسائل النّحو، وتصحيح القياس فيه، وهو أوّل من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل كتابه المشهور "العين" لضبط اللغة، وكان زاهداً في الدّنيا منقطعاً للعلم، مات سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل: سبعين ومائة .

انظر ترجمته في: أبي الطيب اللغوي، مراتب النّحويين، 54-72. والسيرافي، أخبار النّحويين البصريين ومراتبهم، 54-56. واليماني، إشارة التّعيين، 114. والفيروزابادي، البلغة، 76. والسيوطي، بغية الوعاة، 557/1-560 .

[6] قال ابن هشام في شرح قطر النّدى، 89: "وتلخيص الكلام أنّ في المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّ المُعرّف"ال" والألف أصل، والثّاني: أنّ المُعرّف"ال" والألف زائدة، الثّالث: أنّ المُعرّف اللام وحدها، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا لا يليق بهذا الإملاء" .

وذكر الكورانيّ في، الذّهب المذاب، 177/أ : "أنّ الاسم يعرّف باللام عند سيبويه، أو الألف واللام عند الخليل، أو الألف عند المبرّد" .

قــــسمة الأفعــال وأحكامـــها

الأفعال[1] تنقسم بحسب الزّمان (3/أ) إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ[2] .

فعلامة الماضي أنْ تَحسن معه "أمس"، وأجود من هــذا أن يُقــال فــي تعريــف الفعــل الماضي،[3] ما يحسن فيه تاء التّأنيث [4]كقامت، ونعمَتْ، وبِئسَتْ[5]، فإنّ "أمس" قد يحســن مــع الفعل المضارع، نحو: لم يقُمْ أمس[6].

وعلامة[7] الأمر أن يدلّ علــى الطّلــب[8]، وهو ذو اشتقاق – كمــا مــرّ –[9]، وهــو مبنيٌ على السُّكون[10] إن كان صحيح الآخر، نحو: قُمْ، واقْعُدْ، وإن كــان معتــلّ الآخــر،

---

[1] قال ابن يعيش في شرح المفصّل، 4/7: "فأمّا الفعل فكلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقــد يضيف قوم إلى هذا الحدّ زيادةً قيد فيقولون: بزمان محصّل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر" .

وقال الكلنبويّ، في رسالة له في اللغة العربيّة: "وأمّا الفعل فهو حالة يحصل للشّيء وبسبب تأثيره فــي غيــره فليزم له النّسبة إلى ذلك، كالقاطع ما دام قاطعاً" .

[2] قال الحريري في ملحة الإعراب:–

وإن أردتَ قِســمَةَ الأفعــالِ	لِيَنْجلــي عنــكَ صَــدا الإشْــكالِ
فَــهيَ ثَــلاثٌ مــا لَــهُنَّ رَابِــعُ	ماضٍ، وفِعْــلُ الأمــرِ، والمُضارِعُ
فَكُــلُّ مــا يَصلُــحُ فيــهِ "أمــسِ"	فإنَّــــهُ مــاضٍ بغيـــرِ لَبْــسِ
وحُكْمُــهُ فَتْــحُ الأخِيــرِ مِنْــهُ	كقولِــهمْ : ســـارَ وبانَ عَنْـــهُ

[3] تحدّث الفاكهي في شرح الحدود النّحويّة، 79، عن حدّ الفعل الماضي بقوله: "كلمة دلّت وضعاً علــى حــدثٍ وزمانٍ انقضى" .

[4] انتهى البتر من (ل) عند كلمة "كقامت" .

[5] عرض الأنباري في الإنصاف، 1/97–126، المسألة 14، آراء النّحاة في "نعم وبئــس" وملخــص ذلــك قوله: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ "نعم وبئس" اسمان مبتدآن. وذهب البصريّون إلى أنّهما فعــلان ماضيــان لا يتصرّفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ......" .

وللفائدة انظر: سيبويه، الكتاب، 3/266، 2/179، 4/116. الفرّاء، معانــي القــرآن، 1/56، 57، 267. الشّلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة، 3/903. ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، 1/611–620، والمقرّب، 1/65–70. ابن مالك، شرح التّسهيل، 3/5–21. البرماوي، شرح الصّدور، 50–51 .

[6] تحدّث ابن هشام في المغني، 365، عن"لم"، فقال:"حرف جزم لنفي الفعل المضارع، وقلبــه ماضيــاً". أي أنّ الفعــل المضارع ههنا يقلب زمنه إلى الماضي، ولهذا حسن معه"أمس".

[7] ذكر ابن هشام في شرح قطر النّدى، 25: أنّ من علامات فعل الأمر قبوله ياء المخاطبة، نحو: قُمْ، فإنّه دالٌ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول،إذا أمرت المرأة: قومي .

[8] تحدّث ابن يعيش، في شرح المفصّل، عن فعل الأمر بقوله: "اعلم أنّ الأمــر معنــاه طلــب الفعــل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له: أمر. وإن كــان من النّظير إلى النّظير، قيل له: طلب. وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: دعاء" .

[9] انظر قسم التّحقيق، 90 .

[10] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–=

حُذفَ[1] في الأمر[2]، تقول في الأمر من "سعى، ورمى": اسْعَ، وارْمِ، وضابط بناء فعل الأمر أنّه من"أَفْعَلَ" على "أَفْعِلْ"، كقولك في أَكْرَمَ: اكْرِمْ .

ومن غيره على مثال المضارع المجزوم بحذف حرف المضارعة، فإن كان ما بعده متحرّكا، نُطقَ به، كقولك في الأمر من يقول، وتَدَحْرَجَ: قُلْ، وتَدَحْرَجْ[3]، وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا جيء في الأمر بهمزة الوصل مكسورة إن لم تضمّ ما قبل الآخر، كقولك في الأمر من"يضرب، ويعلم": اضْرِبْ (3/ب) واعْلَمْ، ومضمومة إن ضمَّ، نحو: ادْخُلْ، واخْرُجْ. وإذا لاقى آخرُ الأمر المسكن الآخر ساكناً، كُسِرَ لالتقاء السّاكنين، نحو: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [4] .

وتقول في الأمر من "يخاف": خَفْ؛ لأنّك لما أسكنت الآخر التقى ساكنان: الألف، والفاء، فحذفتَ الألفَ لالتقاء السّاكنين. فإذا عرض له عارض[5] تَحرّكَ آخره؛ لاتّصاله بضمير رفع، أو نون توكيد، رددت المحذوف، فتقول: خافي، وخافُوا، وخافَنّ[6] .

أمّا الفعل المضارع[7] فعلامته أن يكون في أوّله أحد حروف المضارعة،

- والأمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ   مِثالُهُ: احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ
وإنْ تَلاهُ أَلِفٌ وَلامُ   فاكْسِرْ وقُلْ: لِيَقُمِ الغُلامُ

[1] يعني حرف العلّة.

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ أَمَرْتَ مِنْ "سَعَى" وَمِنْ "غَدَا"   فَاسْقِطِ الحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا
تَقُولُ: يا زَيْدُ اغْدُ يَوْمَ الأَحَدْ   واسْعَ إلى الخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وَهَكَذَا قَوْلُكَ في "ارْمِ" مِنْ "رَمَى"   فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ في مَا اسْتَبْهَمَا
وَالأَمْرُ مِنْ "خَافَ" خَفِ العِقَابَا   وَمِنْ "أَجَادَ" أَجِدِ الجَوَابَا
وإنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ   فَقُلْ لَهَا : خَافِي رِجَالَ العَبَثِ

[3] في(م،و،ل) دحرج، والصّواب ما أثبت؛ لاستقامة النّص.

[4] سورة المزّمّل، من الآية، 2 .

[5] قوله: "له عارض" ساقط من (م) .

[6] ذكر المؤلّف حالتين من حالات بناء فعل الأمر: الأولى، بناؤه على السّكون، والثّانية، بناؤه على حذف حرف العلّة، وهناك حالة ثالثة لم يذكرها، ألا وهي، بناؤه على حذف النّون في الأفعال الخمسة. انظر، ابن هشام، شرح قطر النّدى، 26 .

[7] المضارعة: المشابهة. انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرع) .

وقد علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 35-36، تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم بقوله:" وسمّي الفعل المضارع بهذا الاسم؛ لأنّه يشبه الاسم، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:--

وهي:[1]همزة المتكلّم، ونون المتكلّم، وتاءُ المخاطَب، وياءُ الغائـب[2]، كقولـك: أَفْعَـلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ .

وحرف المضارعة مفتوح، إلا أن يكون ماضيه رباعيًّا فيُضَمُّ، تقـول فـي دَحْـرَجَ: يُدَحْرِجُ، وفي أَكْرَمَ: يُكْرِمُ. وتقول في ضَرَبَ: يَضرِبُ، وفي استَخْرَجَ: يَستَخْرِجُ[3] .

وقوله:

"فإنّهُ المُضارِعُ (4/أ) المُستَعْلي"

-الأوّل: أن يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، فالفعل "يقوم" يدلُّ علـى الحـال والاستقبال، وإذا دخلت عليه"سوف، أو"السين" اختصَّ بالاستقبال،كما أنّ"رجل" تصلح لجميع الرِّجال، فـإذا دخلت عليها الألف واللام اختصَّ رجل بعينه .

الثّاني: أنّ لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع، كما تدخل على الأسماء، وذلك نحو: إنَّ زيـداً ليقـومُ، و: إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا تدخل هذه اللام على الأمر، والماضي .

الثّالث: أنّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين، تطلـق علـى العيـن الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك .

الرابع: أنّه يكون صفة كما يكون الاسم صفة، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب.

الخامس: أنّ الفعل المضارع يجري مجرى الاسم في حركاته وسكونه، فيضرب على وزن ضـارب، فـي حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل". وانظر، ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 1/39-40.

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ وَجَـدْتَ همْـزَةً أو تَـاءَ ... أو نُونَ جَمْـعِ مُخْبِـرٍ أو يَـاءَ
قَـدْ أُلحِقَـتْ أوّلَ كُـلِّ فِعْـلِ ... فإنّـهُ المُضَـارِعُ المُسْتَـعْلي
ولَيْسَ فـي الأفْعَـالِ فِعْـلٌ يُعْـرَبُ ... سِوَاهُ، والتِّمْثَـالُ فيـه: يَضْـرِبُ
وَ الأحْـرُفُ الأرْبَعَـةُ المتابِعَـةُ ... مُسَمَّيَاتٌ "أحْـرُفَ المُضَارَعَـةْ"
وَيَـجْمَعُهَا الحَـاوِي لَـها "نَأَيْتُ" ... فَاسْمَعْ وَعِ القَـوْلَ كَمَـا وَعَيْـتُ

(2) علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 33-34، زيادة هذه الحروف دون غيرها، بقوله:"الأصل أن تُزاد حروف المدّ واللين، وهي: الواو، والياء، والألف. إلا أنّ الألف لمّا لم يمكن زيادتها أوّلا؛ لأنّ الألـف لا تكـون إلا ساكنة، والابتداء بالسّاكن مُحال، أبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما، ....، وكذلك الواو، لمّا لـم يمكـن زيادتها أوّلا؛ لأنّه ليس في كلام العرب واو زِيدتْ أوّلا، فأبدلوا منها التّاء؛ لأنّها تُبدل منها كثيراً، ألا تـرى أنهم قالوا: تُراث، وتُجاه، وتُخمة، ....، والأصل: وُراث، ووُجاه، ووُخمة ..... فأبدلوا التّاء من الـواو في هذه المواضع كلّها، وكذلك هنا. أمّا الياء، فزيدت؛ لأنّها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها، كما عرضـت في الألف، والواو. وأمّا النّون، فزيدت؛ لأنّها تشبه حروف المد واللين، وتُزاد معها في باب: الزّيْدَيْن، والزّيْدِين".

(3) قال الحريريُّ في ملحة الإعراب:-

وضَمُّـهَا أصْـلٌ فـي الرُّبَـاعِـي ... مِثْلُ: نُجِيبُ مَـنْ أجَـابَ الدَّاعِـي
ومَـا سِـوَاهُ فَهْـوَ مِنْـهُ يُفْتَـحْ ... فَلا تُبَـلْ أخَـفَّ وَزْنًـا أمْ رَجَـحْ
مِثَالُـهُ: يَذْهَـبُ زَيْـدٌ وَيَجِـي ... وَيَسْـتَجِيشُ تَـارَةً وَيَلْتَجِـي

جعله مستعلياً بالنِّسبة إلى الماضي والأمر؛ فإنَّه ليس في الأفعال ما يُعرَبُ إلا المضارع[1]، وإعرابه على الرَّفع والنَّصب والجزم، نقول: هو يقومُ، و: لن يقومَ، ولم يَقُمْ .

---

[1] انظر، قسم التَّحقيق، 214 .

الإعــــــراب

الإعراب[1] ما جيء به لبيان مقتضى العامــل[2]. والمــراد بالعامــل، مــا كــان مثــل: نفعني، ونفعتُ، والباء كقولك: نفعني زيدٌ، ونفعتُ زيداً، وانتفعتُ بزيدٍ .

والمعرب من الكلم نوعان: الاسم المتمكّن، وهــو مــا لــم يُشــبه الحــرف، والفعــل المضــارع .

وأنـــواع الإعـــراب أربعـــةٌ: رفـــعٌ، ونَصْــبٌ، وجَـــرٌ[3]،

---

(1) تحدّث الأنباري، في أسرار العربيّة، عن سبب تسمية الإعراب بهذا الاسم، وبين أنّ:"فيه ثلاثة أوجه: أحدها:أن يكون سُمّي بذلك؛ لأنّه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرَّجل عــن حجتــه إذا بيّنــها، ..... فلمّــا كان الإعراب يبيّن المعاني سُمّي إعراباً، والوجه الثّاني:أن يكون سُمّي إعراباً، لأنّه تَغيُّرٌ يلحق أواخر الكلِم، من قولهم: "عَرِبتْ معدة الفصيل" إذا تغيّرت، فإن قيل: "العَرَبُ" في قولهم: "عَرِبتْ معدة الفصيــل" معنــاه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك:: أعْرَبْتُ الكلام أي: أزلت عَرَبَه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعْجَمْتُ الكتاب، إذا أزلت عجمته ..... وهذه الهمزة تُسمّى همزة السّلب. والوجه الثّالث: أن يكون سُمّي إعراباً؛ لأنّ المُعْرِبَ للكلام كأنّه يتحبّب إلى السّامع بإعرابه، من قولهم: "امرأة عَرُوب" إذا كانت متحبّبة إلى زوجها .... فلمّا كان المُعْرِبُ للكلام كأنّه يتحبّب إلى السّامع سُمّي بإعرابه، إعراباً" .
وانظر، ابن يعيش، شرح المفصّل، 73/1 .

(2) ذكر ابن فارس، في الصّاحبي في فقه اللغة، 42، 161، أنّ من العلوم الجليلة التي خُصّتْ بــها العــرب الإعراب، الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه مــا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّب من استفهام. وانظر، الزّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو،69.
وقال الحريري في ملحة الإعراب:

وإنْ تُــردْ أنْ تَعْــرِفَ الإعْــرابا	لِتَقْتَفــي فــي نُطْقِــكَ الصّوابــا
فإنّــهُ بالرّفْــعِ ثُــمّ الجَــرّ	والنّصْبِ والجَــزْمِ جَميعــاً يَجْــري

(3) علّل الزّجّاجي، في الإيضاح في علل النّحو،93، في "باب القول في معنى الرّفع والنّصب والجرّ من طريق اللغة" ، تسمية هذه الحركات بهذه الأسماء، بقوله :"... فنسبوا الرّفع كلّه إلى حركة الرّفع؛ لأنّ المتكلّم بالكلمــة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه... والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للنّاظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه. وأمّا الجرُّ، فإنّما سُمّي بذلك، لأنّ معنى الجرّ الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارّة تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد. وكذلك: المالُ لعبد الله ، وهذا غلامُ زيدٍ".
وأضاف أنّ من سمّاه –الجر– خفضا "فإنّهم فسّروه نحو تفسير الرّفع والنّصب، فقالوا لانخفاض الحنك الأســفل عند النّطق به، وميله إلى إحدى الجهتين".

وجَزْمٌ[1]، وأنواع البناء أربعة [2]وهو: ضَمٌّ، وفَتْحٌ، وكَسْـرٌ، وسُـكُونٌ[3]. فـالرَّفعُ والنَّصبُ، يشترك فيهما الاسم والفعل، كقولك: زيدٌ يقومُ، و: إنَّ زيداً لن يقومَ.

والجرُّ يختصُّ بالأسماء، نحو: مررتُ بزيدٍ، وأخذْتُ من عمرٍو. والجزم يختصُّ بالأفعال[4]، نحو: لمْ يَقُمْ، و: لمْ يَقْعُدْ. وخُصَّ(4/ب) الجرُّ بالاسم؛ لأنَّه لا يكـون إلا للإضافة، والأفعال لا يُضاف إليها؛ لأنَّ الإضافة إخبارٌ في المعنـى، والأفعـال لا يُخبر عنها، وخُصَّ الجزم بالفعل عوضا من الجرِّ[5].

---

[1] قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة(جزم):" الجزم: القطع، جزمت الشَّـيء أجزمـه جزمـاً: قطعتـه. وجزمت اليمين جزما: أمضيتها، وحلف يمينا حتماً. وكلُّ أمر قطعته قطعاً لا عودة فيه فقد جزمته، وجزمت ما بيني وبينه، أي: قطعته، ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء" .

وقال الزَّجَّاجي، في الإيضاح في علل النَّحو، 93- 94: "وأمَّا الجزم فأصله القطع. يقال: جـزمت الشَّـيء وجذمته وبترته وجذذته وصلمته وفصلته وقطعت بمعنى واحد. فكأنَّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة".

[2] قوله: "وأنواع البناء أربعة" سقط من (م) .

[3] قال ابن يعيش، في شرح المفصَّل، 72/1: "واعلم أنَّ سيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعـراب، وألقـاب حركات البناء، فسمَّى حركات الإعراب: رفعاً، ونصباً، وجرَّاً، وجزماً. وحركات البناء: ضمَّـاً، وفتحـاً، وكَسْراً، ووَقْفاً؛ للفرق بينها" .

[4] هذا ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 9/3، بقوله: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنَّ الجرَّ لا يكون إلا في الأسماء".

وعلَّل ابن يعيش، في شرح المفصَّل، 73/1، ذلك بقوله: "وإنَّما لم تُجزم الأسماء؛ لتمكُّنها ولـزوم الحـركة والتَّنوين لها، فلو جُزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التَّنوين؛ لأنَّ التَّنـوين تابع للحركة، ولو زالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين: أحدهما، الحركة، وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولـة أو مضافاً إليها. والآخر، التَّنوين، الذي هو كونه منصرفاً" .

[5] انظر، سيبويه، الكتاب، 9/3. والزَّجَّاجي، الإيضاح في علل النَّحو، 102- 120 .

الأسـماء المعربـة

الاسم المعرب ينقسم إلى: متصرِّف، وغير متصرِّف، فالمتصرِّف يُنوَّن في الوصل، ويُجرُّ بالكسر مطلقاً، وإذا وُقِفَ عليه حُذِفَ منه التَّنوين وَسكن آخره في الرّفع والجرّ، تقول: هذا زيدٌ، و: مررتُ بزيدٍ، وأبدلت من تنوينه ألفاً في النَّصب، تقول: رأيت زيداً.

ويُمتنع تنوين الاسم في غير وقف الإضافة، كغلامِ زيدٍ، والألف واللام، نحو: الرَّجل، والفرس[1].

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَنَوِّنِ الاسمَ الفَرِيدَ المُنْصَرِفْ ... إذا انْدَرَجتَ قائلاً ولم تَقِفْ

وقِفْ على المنصوبِ منهُ بالألِفْ ... كمِثلِ ما تكتُبُهُ لا يَختلِفْ

تقولُ: عمرٌو قد أضافَ زيدا ... وخالدٌ صادَ الغَداةَ صَيْدَا

وتُسقِطُ التّنوينَ إنْ أضفْتَهُ ... أو إنْ يكنْ باللامِ قدْ عرَّفتَهُ

مِثالُهُ :جاءَ غُلامُ الوالي ... و: أقبَلَ الغُلامُ كالغَزالِ

الأسـماء السّـتّة

الإعراب بالحركة والسّكون أصلٌ، وينوب عنهما الحرف، والحذف، وذلك في مواضع، منها: الأسماء السّتّة[1]، وهي: ذو، بمعنى: صاحب، والفم، بغير ميم، والأبُ، والأخُ، والحمُ، والهنُ(5/أ). هذه الأسماء[2] رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرُّها بالياء[3]، بشرط[4] أن تكون مضافة[5] إلى غير ياء المتكلّم، تقول: جاءني

---

[1] من النُّحاة من يجعلها خمسة، وذلك بإسقاط "الهن"، انظر، ابن هشام، شرح قطر النّدى، 38، وشرح شذور الذّهب، 43 .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وستّةٌ ترفعها بالواو في قول كلّ عالم وراوِ
والنّصبُ فيها يا أُخيَّ بالألفْ وجرُّها بالياء فاعرفْ واعترفْ
وَهيَ: أخوك وأبو عمرانَا وذو وفُوكَ وحَمُو عثمانَا
ثمّ هَنُوكَ سادسُ الأسماءِ فاحفظْ مقالي حِفْظَ ذي الذّكاءِ

[3] ذكر ابن يعيش، في شرح المفصّل، 52/1– 53، أن للنُّحاة آراء مختلفة في علامات إعراب هذه الأسماء، منها: أنّ الحروف في هذه الأسماء – يعني: الواو، والألف، والياء – حروف إعراب، والإعراب فيها مقدّر كما يقدّر في الأسماء المقصورة. ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات، وأنّ "الباء" في "أبيك" حرف الإعراب، و"الخاء" في "أخيك" حرف الإعراب، وكذلك الباقية، وأنّ حروف العلّة فيها هي حروف إشباع. وفي هذه الأسماء لغة تجعلها معربة بالحركات، فيقولون: هذا أبُكَ، و: رأيتُ أبَكَ، و: مررتُ بأبِكَ. وفي لغة أخرى يقولون: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك، فيجعلونها أسماء مقصورة .
وأضاف الأنباري، في أسرار العربيّة، 43، أنّ الكوفيين "ذهبوا إلى أنّ الواو والضمة قبلها علامة للرّفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر" .
وللفائدة، انظر، المبرّد، المقتضب، 33/1، 227، 229، 234، 239، 240، 270/2، 155. الأنباري، الإنصاف، 17/1– 33، المسألة 2. الكوراني، الذّهب المذاب، 178/أ. العينيّ، كتاب فرائد القلائد ومختصر الشّواهد، 5/أ، شواهد العينيّ في النّحو، 6/ب .

[4] عدد السّيوطيّ في كتابه الفرائد الجديدة، 79، شروط إعراب الأسماء السّتّة بالحروف نيابة عن الحركات، فقال: "الأوّل: أن تكون مضافة، الثّاني: أن تكون إضافتها لغير المتكلّم، الثّالث: أن تكون مفردة، الرّابع: أن تكون مكبّرة، وتختصّ "ذو" بشرط خاص وهي أن تكون بمعنى"صاحب"، ويختصّ "الفم" بشرط، وهو أن تُزال الميم" .

[5] ذهب الأنباري، في أسرار العربيّة، 43، إلى أنّ الإضافة في هذه الأسماء على وجهين: الأوّل، التّغليب، والثّاني، اللّزوم. فما تغلب عليه الإضافة: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك. وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مالٍ .

ذو مالٍ، و: رأيتُ ذا مالٍ، و: مررتُ بذي مالٍ. ولو لم تكن مضافة أُعربت بالحركات، نحو: هذا أبٌ لك، و: رأيتُ أباً لك، و: مررتُ بأبٍ لك[1] .

ولو كانت مضافة إلى[2] ياء المتكلِّم، قُدِّر فيها الإعراب[3]، نحو: هذا أبي، و: رأيتُ أبي، و: ومررتُ بأبي .

قوله:

والواو والياء جميعا والألف هنَّ حروف الاعتلال...[4]

توطين لذكر إعراب المعتلّ .

---

[1] ذكر العينيُّ في شواهد العينيّ في النّحو، 6/أ-ب، أنّ إعراب الأسماء الستّة بالحركات "لغة بعض العرب"، فقد أورد قول الشّاعر:

بأبِه اقْتدى عَديٌّ في الكَرَمْ ومَنْ يُشابهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

وعلّق عليه بقوله: "والشّاهد في أنّ الأبَ في الموضعين استعمل بحذف اللام معرباً بالحركات، وهذه لغة بعض العرب، فعلى هذا التّثنية أبان، والجمع أبون، وقد قيل: إنّ الأصل بأبيه، وأباه، فحذفت الياء والألف للضرورة" .

[2] في (م، ول): "وإن كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم"، وهو خطأ بيِّنٌ .

[3] تحدث ابن جنّي، في الخصائص، 356/2، عن كسرة الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، وقال:"فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء". في حين ذهب ابن الشّجري، في أماليه،4/1، إلى أنّها كسرة بناء. وأضاف الرّضي، في شرحه على الكافية، 35/1، أنّ من النّحاة من رأى أنّها كسرة مناسبة، والإعراب بحركات مقدّرة. وقد ناقش العكبري، هذه المسألة ، في كتابه، مسائل خلافيّة في النّحو، 85، وما بعدها .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:

والوَاوُ واليَاءُ جَمِيْعَاً والأَلِفْ هُنَّ حُرُوْفُ الاعْتِلالِ المُكْتَنِفْ

[إعـــراب الاســـم المعتـــل][1]

الاسم المعتلُّ ينقسم إلى: منقوصٍ،ومقصورٍ، فالمنقوص[2]: هو الاسم المعرب الـــذي آخره ياء تلي كسرةً، كالقاضي. وحكمه[3] أن يُقدَّر رفعه وجرُّه ويظهر نصـــبه بالفتحـــة، تقول: جاءني القاضي، ومررت بالقاضي، فتكون الياء ساكنة في الرَّفـــع والجـــرِّ؛ لثقـــل الضَّمَّة والكسرة على الياء، وتقول في النَّصب: رأيت القاضيَ (5/ب)، بظهور الفتحـــة؛ لخفَّتها على الياء[4] .

وقولـــــــــه[5]:

وَنَـــــوِّنِ المُنَكَّـــــرَ المَنْقُوصـــــا فــي رَفْعِــهِ وَجَــرِّهِ خُصُوْصَــا

قد ذكر قبل أنَّ الاسم يُنوَّنُ في الدَّرج إذا كان منصرفاً، فمعنـــى هـــذا البيـــت أنَّ الاســـم المنقوص يُنوَّنُ إذا كان مُنكَّرًا في حالتي: الرَّفع والجرِّ سواء أكان[6] منصرفاً، نحو: هـــذا مُشْتَرٍ، و: افْزَعْ إلَى حامٍ، أم[7] غير منصرف، نحو: هذه جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ[8] يا فتى .

---

[1] زيادة للإيضاح .

[2] علَّل الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 39، سبب تسميته بالمنقوص بقوله:"لأنَّه نَقَصَ حركتين من حركات الإعراب، وهما: الضَّمَّة والكسرة" .

[3] قال الحريري في ملحة الإعراب:-

وَالياءُ فِي "القَاضِي" وَفِي "المستَشْـــرِي" سَـــاكِنَةٌ فِـــي رَفْعِـــهَا وَالجَـــرِّ
وَتُفْتَـــحُ اليـــاءُ إذا مـــا نُصِبَـــا نَحْـــوَ: لَـــقِيتُ القَاضِـــيَ المُـــهَذَّبَـــا

[4] قسَّم الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 40، الاسم المنقوص إلى ثلاثة أقسام: "أحدها: أن يكـــون معـــرَّفا بالألف واللام ك: القاضي، والوالي. والثَّاني: أن يكون مضافا، كقولك: قاضي مكة، و: والـــي البصـــرة . وهذان النوعان تسكن ياؤهما في الرَّفع والجرِّ، وتُفتحان في النَّصب. والقسم الثَّالث: أن يأتي منكـــرا، كقولك: قاضٍ، و: والٍ، فتُحذف ياؤه في الرَّفع والجرِّ، ويُقتصر به على تنوين آخره ..." .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَنَـــــوِّنِ المُنَكَّـــــرَ المَنْقُـــوصـــــا فـــي رَفْعِـــهِ وَجَـــرِّهِ خُصُوْصَـــــا
تَقُـــولُ: هـــــذا مُـــشْـــتَرٍ مُخَـــادِعُ و: افْـــزَعْ إلَـــى حـــامٍ حِمَاهُ مَانِـــعُ

[6] في(م،و،ل) كان، والصَّواب ما أثبتناه.

[7] في(م،و،ل) أو، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبتناه.

[8] ويُسمَّى هذا التَّنوين بتنوين العوض، وقد علَّل الزَّجَّاجي، في إيضاحه ،97-98، سبب تسميته بـــهذا الاســـم بقوله: "وذلك أن التَّنوين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء، ولذلك صار لازما. وأصلـــه جـــواريَ-

أمّا في حالة النَّصب فيُفــرَّق بيــن المنقــوص المنصــرف، والمنقــوص غيــر المنصرف. أمَّــا المنصــرف فينــوَّن، تقــول: رأيــت مــشــترياً وحاميــاً، وأمّــا غير المنصرف فتُفتــح ياؤه فــي النَّصــب مــن غيــر تنــوين، تقــول: رأيــت جواريَ[1] .

وإذا نُوِّن المنقوص وياؤه ساكنة، التقى ساكنان فيجب حذف الياء، كما قلت: هــذا مشترٍ، و: جاءني شجٍ[2] .

قوله:

"هذا إذا ما وردت مُخفَّفة "

أحسن منه أن يقول: هذا (6/أ) إذا ما وردت مكسور ما قبلها؛ لينبِّه علــى أن نحــو: ظَبْي، ولحْي، في حكم الصَّحيح، ويُفهم منــه أيضاً أنَّ نحو: كرسيّ، وشجيّ، في حكم الصَّحيح[3]؛ لأنَّ قبل آخره ياء ســاكنة مدغمــة، كما أنَّ قبل آخر "ظَبْي" ياء ساكنة .

= وسواريُ، فاستثقلت الضمّة في الياء المكسور ما قبلها. وكذلك كــان فــي حـــال الجـــرّ، مـــررت بجـــواري وسواري مثلاً، فاستثقلت للكسرة قبلها أيضا فأسكنت ، فلمّا سكنت نقص البناء فأُدخل عليــه التّــوين عوضـــا من نقص البناء، فسقطت الياء؛ لسكونها وسكون التّنوين بعدها، فقيل: جوارٍ يــا هـــذا". وانظـــر، الفاكـــهي، شرح الحدود النّحويّة، 205 .

(1) في (م): "جواريٌ" .

(2) قال الحريري في ملحة الإعراب:-

وهكذا تَفعلُ في يَاءِ "الشَّجِي"   وكُلّ مَــا بَعْــدَ مَكْسُورٍ تَجِــي

هذا إذا مــا وردتْ مُخَفّفــة   فافْهَمْهُ عنّي فهم صافي المعرفة

وتحدّث ابن النّاظم، في شرح الألفيّة، 808-809، عن الوقف على الاسم المنقــوص بقولــه: "وإذا وُقِــف على المنقوص المنوّن : فإن كان منصوباً أُبدل من تنوينه ألف ... وإن لم يكن منصوباً، فالمختــار الــوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين، أو الفاء، فيُقال: هذا قاضٍ، و: مررت بقاضٍ، ويجــوز الــوقف عليه برد الياء، كقراءة ابن كثير قوله تعالى:﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي ﴾، سورة الرعد، الآية 7. ..... فــإن كان المنقوص محذوف العين "كمُرٍ" اسم فاعل من "أرأى"، أو محذوف الفاء "كيَفٍ" علماً، لم يوقف عليه إلا بالرد .... وإذا وُقِف على المنقوص غير المنوّن: فإن كان منصوبا ثبتت ياؤه ساكنة نحو: رأيت القاضي، وإن كان مرفوعا، أو مجرورا جاز فيه إثبات الياء، وحذفها، والإثبات أجود، نحو: هذا القاضي، و: مررت بالقاضي. وقد يُقال: هذا القاضِ، و: مررت بالقاضِ" .

وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 281/4. والآلوسي، روح المعاني، 117/13، 42/25 .

(3) قال المبرّد، في المقتضب، 249/4: "وإذا سكن ما قبل الواو، أو الياء، جرت كلٌّ منهما مجرى غير المعتلّ، نحو: دلوٌ، وظبيٌ، ومغزوٌ، ومرميٌ".

الأســــماء المقصــــورة

الاسم المقصور[1] هو الاسم المعرب[2] الــذي آخره ألف[3]، كـــالفتى، والعصـــا، وموسى، وعيسى.

وحكم المقصور أن يُقدَّر فيــه الإعــراب، وتبقــى الألــف ســاكنة فــي كـــل حال؛ لتعذُّر الحركة عليها[4]، تقول: جاءني الفتـــى، فالفتـــى: مرفـــوع علامة رفعـــه ضمّة مُقدَّرة على الألف. وتقول: رأيت الفتـــى، فالفتـــى: منصـــوب علامـــة نصبـــه فتحة مُقدَّرة على الألف. وتقول: مررت بالفتـــى، فالفتـــى: مجـــرور علامـــة جـــرّه كسرة مُقدَّرة على الألف .

---

(1) قال ابن يعيش، في شرح المفصّل، 37/6-38: "سُـمّي المقصـــور مقصـــورا؛ لأنّـــه قُصـــر عـــن المـــدّ والإعـــراب وحبس، وأُخذ من قوله تعالى:﴿ حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ ﴾؛ سورة الرّحمن، الآية 72 . وقد يكون من قصرته، أي: نقصته، مـــن قصـــر الصـــلاة. وذلـــك أن الاســـم المقصـــور كأنـــه حُبـــس عمّـــا اســـتحقّه مـــن الإعـــراب، أو نُقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظا" .

(2) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 228/4: "أنّ القصر يكون فـــي الأســـماء المتمكّنـــة، ولا يكـــون فـــي الأسماء المبنيّة" .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وليسَ للإعرابِ فيما قـــد قُصـــرْ	مِـــنَ الأَســــامي أثـــرٌ إذا ذُكِـــرْ
مِثالُهُ: يَحْيَى ومُوسَـــى والعَصَـــا	أو كـ: "حَيًا" أوْ كـ "رَحَى" أوْ كـ "حَصَى"
فَـــهذهِ آخِـــرُهَا لا يَخْتَلِـــفْ	عَلَـــى تَصَارِيـــفِ الكَـــلامِ المُؤْتَلِـــفْ

(4) جعل الحـــريري، فـــي شـــرحه علـــى الملحـــة، 42، الاســـم المقصـــور قســـمين: أحدهمـــا مـــا يدخله التّنوين، كقولك: رَحَىً، و: حَيَاً، و: قَفَـــاً. والثّانـــي مـــا لا يدخلـــه التّنـــوين؛ إمّـــا لكونـــه معرّفا بالألف واللام، مثـــل: الحَيَـــا، والنّـــدى، وإمّـــا لكونـــه لا ينصـــرف، مثـــل: موســـى، وعيســـى، وســـلمى .

وأضاف بأن كلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرّفع، والنّصب، والجرّ .

التّثنيـــة

الاسم المثنّى إعرابه[1] بالألف[2] في الرّفع، وبياء مفتوح ما قبلها في النّصب والجرّ، يليهما نون مكسورة[3]، تقول: جاءني الزّيْدانِ، فالزّيْدانِ مرفوع علامـة (6/ب) رفعـه الألف[4]؛ لأنّه اسم مثنّى. وتقول: رأيت الزّيْديْنِ، فهو منصوب علامة نصبه الياء؛ لأنّه مثنّى. وتقول: مررت بالزّيْديْنِ، فهو أيضا مجرور وعلامـة جـرّه الياء؛لأنّه مثنّى[5] .

وقـولــــــه:

"وتلْحقُ النُّـونُ بمــا قَـدْ ثُنّي　　　منَ المفَــارِدِ لِجَبْـرِ الوَهْــنِ"

إشارة إلى ما يقول النّحويُون: ولحقت النّونُ الاسم عوضاً لما فاته من الحركة والتّنوين[6]. يعنون أنّ الاسم قبل التّثنية، كان يُعرب بالحركات ويُنوّن، فلمّا ثُنّي مُنع منهمـا، فجـيء بالنُّون مُحرّكة بالكسر بعد علامة التّثنية؛ جبراً لما فاته من ظهـور الحركـة ولحـاق التّنوين .

---

[1] تحدث الأنباري، في الإنصاف، 33/1-39، المسألة 3، عن اختلاف النُّحاة في إعراب المثنى وجمع المذكّـر السّالم بقوله: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف والياء في التّثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضّمّة والكسرة في أنّها إعراب، وإليـه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير، وزعم أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. وذهب البصـريون إلى أنّهـا حـروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلـى أنّـها ليسـت بإعراب ولا حـروف إعراب، ولكنّها تدلّ على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ انقلابها هو الإعـراب، وحُكي عن أبـي إسـحاق الزّجّاج أنّ التّثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع". وانظر له، أسرار العربيّة، 46 52.

[2] ذكر سيبويه، في الكتاب ، 17/1، سبب زيادة الألف في المثنى دون الواو بقوله: "ولم يكن واواً ليَفصل بيـن التّثنية والجمع الذي على حدّ التّثنية" .

[3] علّل المبرّد، في المقتضب، 6/1، كسر هذه النُّون بقوله: "كُسِرت نون الاثنين لالتقاء السّاكنين على أصل ما يجـب فيهما إذا التقيا. ولم تكن فيهما مثل هذه العلّة فتمتنع".

وأضاف الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 45، قوله: "وكان أصلها السّكون، إلا أنّه لمّا سكن مـا قبلـها كُسرت حتى لا يلتقي ساكنان، ومن حكم السّاكنين إذا التقيا، أن يُكسر الأوّل منهما، إلا أنّ الألف لمّا لم يمكن تحريكها، كُسـرت النُّون" .

[4] في (ل): "مرفوع بالألف" .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَرَفْـعُ مـا ثُنّيَـهُ بالألِـفِ　　　كَقَـولكَ: الـزّيْـدان كَانـا مـأْلَفي
وَجَـرُّهُ وَنَصْبُـهُ بـاليـــاءِ　　　بِغَيْـرِ إشْـكَالٍ وَلا مِـراءِ
تَقُــولُ: زَيْـدٌ لابـسٌ بُرْدَيْـنِ　　　و: خَـالِـدٌ مُنْطلـقُ اليـدَيْـنِ

[6] انظر، سيبويه، الكتاب، 18/1. والمبرد، المقتضب، 5/1. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 449/2 .

جمـــــع المذكّـــر الســّـالم

الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين، وله واحد من لفظه، وينقسم إلى: جمع تكســير، وجمع سالم .

فجمع التّكسير[1] ما تغيّر فيه لفظ الواحد[2] كأسد وأسود، ورجل ورجال[3] .

والجمع السّالم[4] (7/أ): ما لحقته علامة الجمع، ولم يتغيّــــر لفظـــــ واحـــــده.

وينقســـم إلى: مُذكّر، كالزّيْدِيْنَ، والمُسْلِمِيْنَ. ومؤنّث، كالهندات، والمسلمات .

فالمذكّر[5] رفعه بواو مضموم ما قبلها، ونصبه وجرّه بيـــاء[6] مكســور مـــا قبلـــها،

---

(1) قال الأنباري، في أسرار العربيّة، 54:" إنّما سمّي بذلك على التّشبُّه بتكسير الآنية؛ لأنّ تكسيرها إنّمـــا هـــو إزالة التئام أجزائها، فلمّا أُزيل نظم الواحد فكّ نضده – نضد المتاع نضداً: وضعـــه متراصفـــاً، أو جعـــل بعضه فوق بعض – في هذا الجمع، فسُمّي جمع تكسير" .
وانظر، المبرّد، المقتضب، 6/1 . وابن جني، اللمـــع، 68 .

(2) جعل الأنباري، في أسرار العربيّة، 54، هذا التّغيير على أضرب: الأوّل: أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، نحو: رجل ورجال، ودرهم ودراهم. والثّاني: أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع، نحو: كتاب وكتب. والثّالث: أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات، نحو: أَسَد وأُسْد. والرّابع: أن يكون لفظ الجمع مثل الواحدنحو: الفُلْك، فإنّها تدل على الواحد والجمع حسب السياق. وانظر، ابـــن جنّـــي، الخصائص، 53/2 .

(3) ذهب النّحاة إلى أنّ إعراب جمع التّكسير يكون كإعراب الواحد، وعـــلّل المبـــرّد، فـــي المقتضـــب، 6/1، ذلك بقوله: "لأنّه لم يأت على حدّ التّثنية". تقول: هذه قصورٌ ودورٌ، و: رأيت قصوراً ودوراً، و: مـــررت بقصورٍ ودورٍ. وانظر في ذلك ابن جني، اللمـــع، 68 .

(4) قال الحريري، ملحة الإعراب:–

وكُلُّ جَمْـــعٍ صَـــحَّ فِيـــهِ واحِـــدُهْ	ثُـــمَّ أَتـــى بِعْـــدَ التّنَاهـــي زائِـــدُهْ
فرَفْعُـــهُ بالـــواوِ والنّـــونِ تَبَـــعْ	نحو: شجاني الخاطِبونَ في الجُمَـــعْ
ونَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بـــاليـــــاءِ	عِنْـــدَ جَمِيـــعِ العَـــرَبِ العَـــرْبَـــاءِ
تقولُ: حيَّ النّازِلِيْـــنَ فـــي مِنَـــى	واسأَلْ عَـــنِ الزّيْدِيْنَ،هلْ كانُوا هُنا؟

(5) ذكر ابن جنّي في اللمـــع، 63، أنّ "هذا الجمع يكون للمذكّرين ممّن يعقل" .

(6) سبق الحديث اختلاف النّحاة في هذه الحروف "الواو، والياء" أهي حركات إعراب، أم هي حـــروف إعراب. انظر، قسم التّحقيق، 105.

يليها نون[1] مفتوحة[2]، كقولك: "شجاني الخاطبونَ" فالخاطبونَ: فاعل "شجاني" مرفوع علامة رفعه الواو؛ لأنّه جمع مذكّر سالم .

وتقول في النّصب: "حيِّ النّازلين". وفي الجرّ: "سل عن الزّيدِينَ"، والنّون في هذا الجمع لجبر الوهن[3] كما كانت في التّثنية[4] قوله: "وتَسْقُطُ النّون في الإضافة"[5]، يعني: نون التّثنية، ونون جمع المذكّر السّالم، تقول: عندي غلامان، و: رأيتُ ساكِنِينَ، فإذا أضفتَ قلتَ: غلاما زيدٍ، وساكِني[6] الرُّصافة[7]، تحذف منهما النّون للإضافة[8]، كما تحذف التّنوين في قولك: غلام زيدٍ .

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:

وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَرُ　　　وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنَّى تُكْسَرُ

[2] علّل المبرّد، في المقتضب، 6/1، كون هذه النّون مفتوحة بقوله: "حُرّكت نون الجمع بالفتح؛ لأنّ الكسر والضّمّ لا يصلحان فيها، وذلك أنّها تقع واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمّات مع الواو والياء فَفُتِحتْ" .

[3] في (م) : "الوهم".

[4] انظر، قسم التّحقيق، 110.

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَتَسْقُطُ النُّون في الإضافَة　　　نَحْو: رَأيتُ ساكني الرُّصافَة

وَقَدْ رَأيتُ صاحبيْ أخيْنا　　　فاعْلَمْهُ في حَذْفِهما يَقينا

[6] في (م،و ل): "ساكن"، والصواب ما أثبت لما يقتضيه السّياق .

[7] قال البكري، في معجم ما استعجم، 654/2 : "الرُّصَافَة بضمّ أوله: رُصَافة هِشَامِ بن عبد الملك بالشام ... ورُصَافة أخرى ببغداد: معروفة" .

[8] ذهب سيبويه، في الكتاب، 186/1-188، إلى هذه النّون - نون المثنّى، ونون جمع المذكّر السّالم - تحذف للإضافة، وقد تحذف لغير الإضافة، وقد تثبت مع الإضافة. وقد أورد شواهد على ما ذهب إليه .

جمــع المــؤنّث الــسّــالم

كُلُّ جمع فيه ألف وتاء[1] مزيدتان[2]، كمسلمات، وضاربات، لا كقُضاة، وأبيات[3]، وإعراب هذا الجمع بالضمّة رفعاً، وبالكسر نصباً وجرّاً[4]، حملوا النَّصب (7/ب) على الجرّ فـي جمـع المؤنَّث، كما حملوا النَّصب على الجرّ في جمــع المذكَّــر، فقالــوا: رأيتُ المســـلمينَ، كمـا تقول: مررتُ بالمسلمينَ .

وقوله:

"كَفَيْتُ المُسْلِمَاتِ شَرِّي"[5]

إعرابه: كَفَيْتُ: فعل وفاعل، المســلمات: مفعــول أوّل منصوب علامة نصبه كسرة التّاء؛لأنّــه جمع مؤنّث سالم، وشرِّي: مفعول ثانٍ[6] ومضاف إليه .

---

[1] ذكر ابن يعيش، في شرح المفصّل، 6/5، اختلاف النُّحاة:"في هذه الألف والتّاء، فقال بعض المتقدمين: التّــاء للجمع والتّأنيث، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد. وقال قوم: التّاء للتّــأنيث، والألــف للجمــع، والــذي عليه الأكثر أنّ الألف والتّاء للجمع و التّأنيث من غير تفصيل" .

[2] علّل ابن يعيش، في شرح المفصّل، 6/5، زيادة هذين الحرفين دون غيرهما ، بقوله: "إنّمــا زادوا حــرفين؛ لأنّ جمع المؤنّث السّالم فرع على جمع المذكّر السّالم، فكما أنّ المزيد في جمع المذكّر السّــالم حــرفان، كــذلك كان مثله في جمع المؤنّث، وكان الزّائد الأوّل حرف مدّ ولين، كما كان في التّثنية والجمــع. وإنّمــا اختيــرت الألف دون الواو والياء؛ لخفّتها، وثقل الجمع والتّأنيث، واختيرت التّاء معها؛ لوجهين: أحدهمــا: أنّــها تُشــبه الواو،؛ ولذلك أُبدلت منها في مواضع كثيرة، نحو: تُكأة" و"تُخمة"، والواو أخت الألف. والوجــه الثّانــي: أنّــها تدل على التّأنيث فركبت مع الألف؛ ليدلا على الجمع والتّأنيث" .

[3] تحدث الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 52-53، عن أمثال هذه الكلمات بقوله: "وفي جمع التّكسير مـا يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهّم المبتدىء أنّه من قبل جمع المؤنّث السّالم الّذي لا تُفتح تاؤه فــي النّصــب، وذلك مثل: أبيات، وأقوات، وأموات، فهذه الجموع الثّــلاثة مــن نــوع جمــع التّكســير، ويدخــل تاءهــا النّصب، فتقول: أنشدتُ أبياتاً من الشّعر، و: جمعــتُ أقواتــاً للشّــتاء، و: شــاهدتُ أمواتــاً مــن البــرد. والدّلالة على أنّها جمع تكسير أنّ لفظ واحدها الّذي هو: بيت، وميْت، وقوت، لم يسلم في هذا الجمع" .

[4] قال ابن يعيش، في شرح المفصل، 6/5:" وهذه التّاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع؛ لأنّــها حــرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع فكانت كالواو والياء في الجمع المذكّر السّالم، فالتّاء والضّمّة عليها بمنزلــة الواو في"الزّيدون"، والتّاء والكسرة عليها بمنزلة الياء في "الزّيدين" .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكُلُّ جَمْــعٍ فيــه تــــاءٌ زائــدة	فارْفَعْــهُ بالضّــمّ كَرَفْــعِ "حامــدة"
ونَصْبُــهُ وجَــرُّهُ بالكَســر	نحــو: كَفَيتُ المُسْــلِمَاتِ شَــرِّي

[6] في(ل) :"مفعول ثاني".

جمع التكسير يجري مجرى المفرد، وإعرابه بالحركات[1]

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكُلُّ ما كُسِّرَ في الجُمُوعِ ك: الأُسْدِ والأبياتِ والرُّبُوعِ

فَهْوَ نَظيرُ الفَرْدِ في الإعرابِ فاسْمَعْ مَقالي واتَّبِعْ صَوابي

حـــــروف الجـــــرّ[1]

يُجرُّ[2] بها كلُّ اسم[3] منصرف[4] كرجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمرٍو، وبعـــض مـــا لا ينصرف، كعند، ولدن .

وهي[5]: مِنْ، وإلى، وفي، وحتّى[6] غير عاطفة ولا ابتدائية، وعلى، وعن[7]، ومُذْ

---

(1) قال الصبّان ، في حاشيته، 302/2: "وإنّما سُمّيت حروف الجرّ؛ إمّا لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى الأســماء، أي: توصلها إليها، فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدري، ومن ثمّ سمّاها الكوفيون "حروف الإضــافة"؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال، أي: توصلها إلى الأسماء. وإمّا لأنّها تعمل الجرّ فيكون المراد بالجرّ الإعراب المخصوص كما في قولهم: حروف النّصب، و:حروف الجزم" .

(2) قال ابن جني، في سرّ صناعة الإعراب، 123/1-125: "العلّة التي لها صارت هذه الحروف جارّة فجــرت الأسماء؛ من قبل أنّ الأفعال التي قبل تلك الأسماء ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدهـــا، وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين، فلمّا قصرت هذه الأفعـــال عـــن الوصول إلى الأسماء رُفِدت بحروف الجرّ فَجُعِلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيدٍ، ونظرت إلـــى عمرٍو. ومن ثمّ جُعلت تلك الحروف جارّة، وأُعملت هي في الأسماء، ولم يُفضِ إلى الأسماء النّصب الـــذي يأتي من الأفعال" .

(3) ذكر ابن الناظم، في شرحه على الألفيـــة، 354، أنّ: "هذه الحروف كلّها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعان في غيرها، فاستحقت أن تعمل؛لأنّ كلّ ما لازم شيئا وهو خارج عن حقيقته، أثّر فيـــه غالبا. ولم تعمل الرّفع لاستئثار العمدة به، ولا النّصب؛ لإيهام إهمال الحرف، فتعين الجرّ" .

(4) في (م): "منصوب" .

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَالجرُّ في الاسم الصَّحيحِ المُنصرفْ ... بأحرفٍ هـــنّ إذا قيـــلَ صِـــفْ
مِـــنْ وإلـــى و فِـــي وحتّـــى وعَلَى ... وعَنْ ومُنْذُ ثُـــمّ حَاشَـــا وخَـــلا
والبَـــاءُ والكَـــافُ إذا مـــا زِيْـــدا ... واللّامِ، فاحفَظْهَا تَكُـــنْ رَشِيدا
و"رُبَّ" أيضاً ثُمّ "مُذْ" في ما حضـــرْ ... مِنَ الزّمان دون ما منهُ غَبَـــرْ
تقـــولُ: مـــا لقيْتُـــه مُـــذ يومُنـــا ... و: رُبَّ عَبْـــدٍ كَيِّسٍ مـــرَّ بنـــا

(6) سبق الحديث عن "حتّى" وآراء النّحاة فيها، انظر، قسم التّحقيق، 93.

(7) ذهب المبرد إلى أنّ "على، وعن" أسماء، فقال في المقتضب، 136/4: "وأمّا حروف الإضافة الّتي تُضـــاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها، فمن، وإلى، ورُبَّ، وفي، والكاف الزّائدة، والباء الزّائدة، واللام الزّائدة. فهذه الحروف الصّحيحة وما كان مثلها. فأمّا ما وضعه النّحويُّون، نحو: على، وعن، وقبل، وبعد، وبيـــن، وما كان مثل ذلك، فإنّما هي أسماء" .

ومُنْذُ، وحاشا[1]، وخَلا، وعَدَا، والباءُ الَّتي ليست من نفس الكلمة، وكاف التَّشبيه، واللام، الَّتي للإضافة، ورُبَّ .

ولا يُجرُّ بمُذْ[2] ومُنْذُ[3] إلا الزَّمان[4] نحو: "ما لقيته مُذْ يومنا"، و:ما جاءني مُنْذُ[5] ثلاثة أيام .

ويرتفع ما بعدهما فيكونان اسمين[6] مبتدأين[7]، تقول: ما (8/أ) رأيتُه مُذ يومان، تقديره: مدةُ ذلك يومانِ. وتقول: ما رأيتَه مُذْ يومُ الجمعة، تقديره: أوَّل مدة ذلك يومُ الجمعة[8] .

---

[1] في(م): "حاشى" .

[2] ذكر المرادي، في الجنى الداني، 304، أنَّ مذهب جمهور النُحاة في"مُذْ" أنَّها محذوفة النُّون، وأصلها "مُنذُ". ومن أدلتهم على ذلك: أنَّ تصغير"مُذْ" مُنيْذ، برد النُّون، كما أنَّ ذال مُذْ يجوز فيها الضمُّ والكسر عند ملاقاة ساكن ، نحو: مُذِ اليوم، والضمُّ أعرف .
وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 441 .

[3] قال الأنباري، في الإنصاف، 1/382-383، المسألة 56: "يرى الكوفيُّون أنَّ "مُذْ" و"مُنْذُ" مركبتان من "مِنْ وإذْ". ويرى الفرَّاء أنَّهما مركبتان من" مِنْ ونو" الَّتي بمعنى الَّذي" .

[4] ذهب الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 62، إلى أنَّ: "الأجود أن تجرَّ بـ"مُنْذُ" ماضي الزَّمان وحاضره، وأن تجرَّ بـ"مُذْ" حاضر الزَّمان وترفع ماضيه، فتقول: ما رأيته مُذْ اليوم، و: لم أره مُذْ يومان. وإذا جررت بها فالكلام كلُّه جملة واحدة، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين" .

[5] تحدث ابن هشام، في مغني اللبيب، 441، عن مُذْ ومُنْذُ، وذهب إلى:"أنَّهما حرفا جرٍّ بمعنى "مِن" إن كان الزَّمان ماضياً، وبمعنى "في" إن كان حاضراً، وبمعنى مِنْ وإلى إن كان معدوداً، نحو: ما رأيتُه مُذْ يوم الخميس، أو مُذْ يومنا، أو عامنا، أو مُذْ ثلاثة أيام" .

[6] ذهب الأنباري، في أسرار العربية، 147، إلى أنَّ مُذْ ومُنْذُ يكون كلُّ واحد منهما اسماً، ويكون حرفاً جاراً، وأنَّ الأغلب على"مُذْ" الاسمية، وعلى"مُنْذُ" الحرفية؛ لأنَّ "مُذْ" دخلها الحذف، والحذف إنَّما يكون في الأسماء.

[7] عرض الأنباري، في الإنصاف، 1/383، المسألة 56، اختلاف النُّحاة في إعراب الاسم الواقع بعد "مُذْ" و"مُنْذُ"، فقال: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ "مُذْ" و"مُنْذُ" إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء إلى أنَّه يرتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب البصريُّون إلى أنَّهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما؛ لأنَّه خبر عنهما" .
وانظر، المبرد، المقتضب، 3/30-31. وابن السرَّاج، الموجز في النَّحو، 59. والزَّجَّاجيّ، أمالي الزَّجَّاجيّ، 144-145، وفيه حديث ظريف حول "مُذْ" إذا رُفع بها أو جُرَّ بها، وقد دار الحديث بين الرِّياشيّ والأخفش "سعيد بن مسعدة" وعلَّق عليه المازنيُّ والزَّجَّاجيُّ وغيرهما. وابن يعيش، شرح المفصل، 2/117 .

[8] قال سيبويه، في الكتاب، 4/226: "وأمَّا "مُذْ" فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان" .

وحاشا[1] وخلا[2] وعدا[3] معناها الاستثناء، وينجرُّ ما بعدها فتكون حروفاً، نحو: قام القوم حاشا زيدٍ، وخلا عمرٍو، وعدا بكرٍ. وينتصب أيضاً فتكون أفعالاً مسندة إلى ضمير ما تقدَّم.والمنصوب بعدها مفعول به، تقول: قام القوم حاشا زيداً، تقديره: جاوزوا زيداً، وكذلك التَّقدير في: قام القوم خلا زيداً، و: عدا عمراً.

---

[1] قال الأنباري، في الإنصاف، 278/1 ، المسألة37 : "ذهب الكوفيون إلى أنّ "حاشى" في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنّه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرّ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّه يكون فعلا، ويكون حرفا" .

وزاد ابن هشام، في مغني اللبيب، 165، أنّ "حاشا" في قوله تعالى: ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ سورة يوسف، من الآية 31،: "اسم مرادف للبراءة من كذا ، بدليل قراءة بعضهم: ﴿حاشاً لله﴾ بالتّنوين" .

وأضاف بأنّها تأتي على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون فعلا متعديا متصرّفا، تقول:"حاشيته" بمعنى: استثنيته. والثّاني: أن تكون تنزيهية، (نحو: حاشَ لله)، والثّالث: أن تكون للاستثناء .

وذكر المرادي، في الجنى الدّاني، 567، أنّ: "في "حاشى" التي يُستثنى بها لغتان: "حاشى" بإثبات الألفين، و"حَشَى" بحذف الألف الأولى، .... وأمّا التي للتنزيه: ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و"حاشَ" بحذف الألف الثّانية. وزاد في التّسهيل "حاشْ" بإسكان الشّين" .

ومن النُحاة من ذهب إلى أنّه إذا دخلت عليها "ما" المصدريّة خُصّت بالفعلية، في حين ذهب آخرون إلى جواز الجرّ بها مع دخول"ما" المصدرية عليها .

وللفائدة انظر، الفرّاء، معاني القرآن 42/2. وابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 288/1-289. وابن جنّي، المحتسب، 341/1، واللمع، 125. وابن يعيش، شرح المفصّل، 47/8. وابن مالك، التّسهيل، 105. والمالقي، رصف المباني، 187. والعيني، المقاصد النّحوية، 129/3/3. والسّيوطي، شرح شواهد المغني، 368/1، وهمع الهوامع، 232/1. والبغدادي، خزانة الأدب، 182/4 .

[2] ذكر المرادي، في الجنى الدّاني، 436-438، أنّ "خلا": "لفظ مشترك، يكون حرفا من حروف الجرّ، وفعلا متعديا، وهي في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفا جرّت الاسم المستثنى بها ..... وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المُستثنى بها ..... وتتعين فعليتها بعد "ما" المصدرية ..... لأنّ "ما" المصدرية لا توصل بحرف الجرّ، وإنّما توصل بالفعل، وذهب الجرمي والكسائي والفارسي ..... والرّبعي إلى إجازة الجرّ بها بعد "ما" فتكون "ما" زائدة لا مصدرية و"خلا" حرف جرّ" .

وانظر، ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، 724/2. وشرح عمدة الحافظ، 271. والأشموني، شرح الأشموني، 11/1، والأزهري، شرح التّصريح، 29/1. وابن هشام، مغني اللبيب، 164، وأوضح المسالك، 6/3.

[3] قال الأنباري، في أسرار العربيّة، 121: "وأمّا سيبويه، فلم يذكر بعد "عدا" إلا النّصب لا غير". وقال المرادي، في الجنى الدّاني،: "والكلام على"عدا" في جميع ما ذُكر كالكلام على"خلا" .

وأمّا "رُبَّ"[1] فلا تكون إلا في صدر الكلام[2] نحو: رُبَّ رجل لقيته. ولا تجرُّ إلا نكرة[3]، وقد تجرُّ مضمرا على شريطة التّفسير بمميَّز بعده، نحو: رُبَّه رجلاً مررت به .

---

(1) أورد ابن هشام، في مغني اللبيب، 184، في "رُبَّ" ستَّ عشرة لغة. في حين جعلها المرادي، في الجنى الدّاني، 447-448، "سبع عشرة لغة. وهي: "رُبَّ" بضمّ الرّاء وفتحها، وكلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها، مفتوحة، فهذه أربع لغات.و:"رُبَتّ" بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث السّاكنة. و:"رُبَت" بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث المتحركة.و:"رُبْ" بضمّ الرّاء وفتحها، مع إسكان الباء.و:"رب" بضمّ الرّاء والباء معاً، مشدّدة، ومخفّفة. و:"رُبّتا".

ولتمام الفائدة حول "رُبَّ" وما يتصل بها ، انظر، الجاحظ، البيان والتبيين، 293/1. والمبرد، المقتضب، 15/3، 139/4-140. الرّماني، معاني الحروف، 107. ابن جني، الخصائص، 333/2. و الهروي، الأزهية، 259. ابن عصفور، المقرّب، 199/1 .

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَرُبَّ تأتي أبَداً مُصَدّرَة ... ولا يَلِيها الاسْمُ إلا نَكِرة

وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الواوِ ... كَقَولِهم: وَرَاكِبٍ بُجَاوي

(3) وهو مذهب سيبويه، في الكتاب، 427/1، 54/2-56، 274، 281، قال في ذلك، 54/2-55: "وأمّا: رُبَّ وأخيه منطلقين، ففيهما قبح حتّى تقول: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران، من قبل أنّ قوله: وأخيه في موضع نكرة؛ لأنّ المعنى إنّما هو: وأخٍ له. فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنّك قائل إلى معرفة، ولكنّها أُجريت مجرى النّكرة، كما أنّ "مثلك" مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النّكرة، وتقع مواقعها. ألا ترى أنّك تقول: رُبَّ مثلك. ويدلّك على أنّها نكرة أنّه لا يجوز لك أن تقول: رُبَّ رجلٍ وزيد، ولا يجوز لك أن تقول: رُبَّ أخيه حتّى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة" .

وقد أورد ابن هشام، في شرح شذور الذهب، 133-134، شواهد دخلت فيها "رُبَّ" على بعض الضّمائر، لكنّه بين أنّ هذه الضّمائر الواردة ذكرها في تلك الشّواهد ليست معارف، بل نكرات .

وقد تجرُّ "رُبَّ"(1) مضمرة بعد الواو(2)، نحو(3):-

[1] ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَىسُدُولَهُ .... [الطَّويل]

تقديره: رُبَّ ليلٍ(4).

والباء(5) للإضافة(6)، نحو: مررتُ به، وللاستعانة(7)، نحو(8): كتبت

---

(1) ساقطة من (ل) .

(2) ذكر ابن مالك، في التَّسهيل، 148: أنّ "رُبَّ" تجرُّ بعد الواو، والفاء، وبل .

(3) هذا صدر بيت من الطَّويل، وهو من معلقة امرىء القيس، وتمامه:-

.... عليَّ بأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

اللُّغة: سدوله: ستوره، جمع"سُدُل"، وسدل ثوبه إذا أرخاه. يبتلي: يختبر وينظر ما عندي من صبر أو جزع.

المعنى: يقول: رُبَّ ليلٍ يحاكي أمواج البحر في توحشه وهوله، وقد أرخى عليَّ ستور ظلامه مع أنواع الحزن ليختبرني أأصبر أم أجزع .

الشَّاهد فيه قوله: "وليلٍ" إذ جُرَّت "ليل" برُبَّ المحذوفة بعد الواو .

انظر البيت في:-

امرىء القيس، الديوان، 18. والزَّجَّاجي، مجالس العلماء، 273. وابن مالك، شرح عمدة الحافظ، 272. وابن النَّاظم، شرح الألفيَّة، 377. وابن هشام، أوضح المسالك، 68/3. وشرح شذور الذَّهب، 321. ومغني اللَّبيب، 473. والعيني، المقاصد النَّحويَّة، 388/3. والأشموني، شرح الأشموني، 300/2. والأزهري، شرح التَّصريح، 22/2. والسُّيوطي، شرح شواهد المغني، 574/2، 782. والبغدادي، خزانة الأدب، 326/2، 271 .

(4) ذكر ابن الشَّجري، في أماليه،243/2: أنّ"ما" تدخل على"رُبَّ" فتكفّها عن العمل-غالباً-وقد تدخل عليها ولا تكفّها. وانظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 32/2-33. و"أبو حيان"، ارتشاف الضَّرب، 815/3 .

(5) قال الرُّمَّاني، في معاني الحروف، 36: "وهي من العوامل، وعملها الجرُّ، وهي مكسورة؛ وإنَّما كُسِرَتْ لتكون على حركة معمولها، وحركة معمولها الكسر" .

(6) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ثُمَّ تَجُرُّ الاسْمَ بَاءُ القَسَمِ وَوَاوُهُ والتَّاءُ أيْضاً فاعْلَمِ

لكِنْ تُخَصُّ التَّاءُ باسْمِ اللهِ إذا تَعَجَّبْتَ بِلا اشْتِباهِ

(7) في النُّسختين "للسَّبَبيَّة"، والصَّواب ما أثبت؛ لاستقامة المعنى .

(8) كلمة: "نحو"، ساقطة من (ل) .

بالقلم، وللقسم[1]، نحو: بالله أفعل، وتالله قد كان كذا[2]، وتُبدل منها الواو[3]؛ لأنّها من مخرجها وألين منها، وذلك (8/ب) نحو: والله ليكوننّ كذا.

---

[1] جعل الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 67، جعل الباء أصل حروف القسم، وعلل ذلك بقوله: "لدخولها على كلّ مقسم به مظهر، كقولك: أقسم بالله العظيم، ومضمر، كقولك: أقسم بك لأفعلنّ". وانظر، الرّمّاني، معاني الحروف، 36 .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 217/4: "وباء الجرّ إنّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسّوط، ألزقت ضربك إيّاه بالسّوط، فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله". في حين ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 137-151، أنّها تأتي لأربعة عشر معنى. وقد ذكر الشّارح ثلاثة منها، والرّابع: الإلصاق، والخامس: التّعدية، وتُسمّى باء النّقل أيضاً، نحو: ذهبت بزيد، والسّادس: السّببيّة، نحو:﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾، سورة البقرة، الآية، 54، والسّابع: المصاحبة، نحو:﴿ قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ ﴾، سورة هود، الآية،48، والثّامن: الظّرفية، نحو:﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾، سورة آل عمران، الآية، 123، والتّاسع: البدل، نحو: ما يسرّني بها حُمْرُ النّعم، والعاشر: المقابلة، نحو: اشتريت الفرس بألف، والحادي عشر: المجاوزة، نحو:﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾، سورة الفرقان، الآية، 25، والثّاني عشر: التّبعيض، نحو:﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾، سورة المائدة، الآية،6، والثّالث عشر: الغاية، نحو﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ ﴾، سورة يوسف، الآية، 100، والرّابع عشر: التّوكيد، وهي الزّائدة. ويشار إلى أنّ المزني، في كتابه الحروف، 54، قد ذكر أنّ:"الباءات إحدى وعشرون باء" . ولإتمام الفائدة انظر، الرّمّاني، معاني الحروف، 36-41. والمالقي، رصف المباني، 142. والمرادي، الجنى الداني، 36-56 .

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 17/4: "والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل". وأضاف في، 496/3، أنّها أكثر حروف القسم استعمالا، ثمّ الباء، ثمّ التّاء .
وتحدث عنها الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 67، بقوله: "وأمّا الواو فهي فرع على الباء، فلهذا حُطّتْ رتبةً، فلم تدخل على المضمر، وإنّما أُبدلت منها ؛ لأنّ معنى الباء الإلصاق، ومعنى الواو الجمع، فلمّا تقارب معنياهما وقع الإبدال فيهما". وانظر، السّكّاكي، مفتاح العلوم، 47 .

وأبدلت الواو تاءً[1] مع الله خاصّة[2]، نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[3] .

---

[1] ذكر النُّحاة أنّ الواو تبدل تاء في كلما ت كثيرة، نحو: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة........، انظر، سيبويه، الكتاب، 464/3، 465، 554، 3/4، 223، 234، 239، 240. والمبرِّد، المقتضب، 63/1، 91، 230/2. والحريري، شرح ملحة الإعراب، 67. والأنباري، أسرار العربية، 149 .

[2] هذا مذهب سيبويه، في الكتاب، 496/3. وانظر، المبرد، المقتضب، 320/2 .

وعلل الأنباري،في أسرار العربية، 149، ذلك بقوله: "فإن قيل: فلم اختصّت التّاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنها لمّا كانت فرعا للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمر؛ لأنّها فرع انحطّت عن درجة الواو؛ لأنها فرع فاختصّت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى" .

قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 157:"وربّما قالوا: تَربّي، و: تَربِّ الكعبة، وتالرّحمن". وأضاف المرادي، في الجنى الداني، 57: "تحياتك" ثمّ حكم على ذلك بالشّذوذ .

[3] سورة يوسف، الآية، 85 .

وقد أورد ابن زيد، في القضبة المضيئة، 181-182، حروف قسم أخرى ، إضافة إلى هذه الحروف الثلاثة، وهي: الهاء، وتكون عوضا عن الواو، نحو: ها الله لأفعلنّ، والهمزة، نحو: ألله لأفعلنّ، والميم، نحو مُ الله لأفعلنّ. وانظر،السكّاكي، مفتاح العلوم، 47. "أبو حيان" ، ارتشاف الضرب، 481/2. الخوارزمي، شرح المفصل، 251/4، 617 .

الإضــافــــــة

الإضافة[1] أن تضمَّ اسماً مضمَّنًا معنى "اللام" أو"من"[2]، إلى اسم آخر، وتصله بــه، نحــو: غلام زيدٍ، وخاتم فضَّةٍ[3]. والإضافة إمَّا بمعنى "من"[4]، إن صحَّ أن يُخبر بالمضاف إليه عــن المضاف باعتبار مُسمَّاه، نحو: خاتم فضَّةٍ[5]، ولــو قلــت: الخــاتمُ فضَّــةٌ، صــحَّ؛ فإضـــافته بمعنى{"من". وإمَّا بمعنى}[6] "اللام" إن لم يكن كذي، نحو: غلام زيدٍ، ورأس الشَّــاةِ، ويــوم[7] الخميس[8]. فإن قلت: لم كانت إضافة: يوم الخميس، بمعنى اللام؟ مع أنَّه يصحُّ أن يُقال: اليــوم الخميس، فتخبر بالمضاف إليه عن المضاف، قيل: لأنَّ الإخبار به ليس باعتبار مُسمَّى المضاف، بل باعتبار تسميته. ألا ترى إذا قلت: اليوم الخميس، كيف هو في تقدير اسم هذا اليوم الخميس، فليس الإخبار في نحو: اليوم الخميس، علــى حــدِّ الإخبار في: الخاتم فضَّة. فهذا يوضِّح لــك الفرق بين {إضافة يوم الخميس (9/أ)، وشبهها، وبين}[9]: خاتم فضَّةٍ، وباب ساجٍ، ونحو ذلك .

---

(1) قال المبرِّد، في المقتضب، 143/4: "فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأوَّل نكرة ومعرفــة بالذي بعده. فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صــار الثَّانــي مــن تمــام الأوَّل، وصـــارا جميعا اسما واحدا، وانجرَّ الآخر بــ"إضافة الأوَّل إليه ..... ولا تدخل في الأوَّل ألفاً، ولا لاماً، وتحــذف منــه التَّنوين؛ وذلك لأنَّ التَّنوين زائد في الاسم، وكذلك الإضافة والألف واللام، فلا يحتمل الاسم زيادتين" .

(2) قال الرَّضي، في شرحه على الكافية، 206/2: "وتكون الإضافة على معنى "في"، وضابطها في هذه الحالة، أن يكون الثَّاني ظرفاً للأوَّل، نحو :﴿ يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾، سورة يوسف، الآية، 39" .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وقــدْ يُجــرُّ الاِســمُ بالإضـــافَةْ	كَقَولِــــهِمْ: دارُ أبــي قُحَــافَــةْ
فتَــــارةً تأتِــي بمعنَــى الــــلام	نَحــو: أتَــى عَبْــدُ بَنِــي تَمَــام
وتَــارةً تأتــي بمعنَـــى "مِــنْ" إذا	قُلــتَ "مَنَا زَيْـتٍ" فَقِسْ ذاكَ وذا

(4) قال ابن هشام، في شرح قطر النَّدى، 214: "وذلك إذا كان المضاف إليه كلاًّ للمضاف، ويصحُّ الإخبار به عنه" .

(5) ذكر البرماوي، في شرح الصُّدور، 148، وجهين آخرين في "خاتم حديد"، الأوَّل: نصب الجزء الثَّاني مــع تنوين الأوَّل. وأضاف بأنَّ نصبه عند بعض النُّحاة على التَّمييز، وعند غيرهم على الحال. والوجه الثَّانــي: أن ترفعه إمَّا صفة بتأويله بمشتق، أي: خاتم مصنوع من حديد، وإمَّا بدلا، أو بيانا .

(6) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ك) .

(7) في (ك): "ورأس الشَّاة يوم الخميس" .

(8) ذكر الرَّضي، في شرحه على الكافية، 206/2، وما بعدها، أنَّ الإضافة هنا – أي عندما تكون بمعنى اللام، أو في، أومن– تُسمَّى إضافة معنوية؛لأنَّها أفادت أمرا معنويا. ومحضة، أي: خالصة من تقديــر الانفصـــال. وأضاف أنَّ هناك نوعا آخر من الإضافة، وهي الإضافة اللفظية؛ لأنَّها تفيد أمراً لفظياً. أو غير المحضة؛ لأنَّها في تقدير الانفصال. وهو كلُّ اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال والاستقبال، أو صفة مشــبهة، ولا تكــون إلا بمعنى الحال، نحو: هذا ضارب زيدٍ غداً، وهذا مَرْوُعُ القلبِ، وهذا حسنُ الوجهِ .

(9) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ك) .

فصـــــل

ومن الأسماء ما لازم الإضافة، وهـــي علـــى ضـــــربين: الأوّل، مـــا لازم الإضافة لفظاً ومعنـــى، نحـــو: لَـــدُن[1]، وهـــي لأوّل الغايـــة زمـــاناً ومكـــاناً، و"لَدَى" وهي بمعـــى "عنـــد"[2] وســـبحان الله[3] وذو[4] ومثل، ومع، وعنـــد،

---

[1] تحدث ابن الناظم، في شرحه على الألفية، 398–399، عن"لدن" بقوله: "اسم لأول الغاية:زماناً، أو مكاناً، ولا يُستعمل إلا ظرفاً، أو مجروراً "بمن" وهو الغالب فيه، ويلزم الإضافة إلى ما يفسّره، سوى "غُدْوَة" فله معـــها حالان: الإضافة، نحو: لقيته لدن غدوة. والإفراد، ونصب "غدوة" على التّمييز، نحو: لدن غدوة. وهو مبني للزوم الظّرفية، عدم تصرّفه تصرّف غيره من الظّروف، بوقوعه: خبراً، وحالاً، ونعتاً، وصلـــة، وأعـــربه قيس، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى:﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾، سورة الكهف، الآية،2".

[2] ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 207–209، أنه تُعاقبُ "عند" كلمتان: "لدى" مطلقاً، ..... و"لدن"، ويفترقن من وجوه، أوّلها: أنْ: لدن" مُقيّدة بابتداء الغاية، نحو: جئت من لدنهُ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى:﴿ ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾، سورة الكهف، من الآية، 65، ولو جيء بعنـــد فيـــهما لصحّ، ولكن تُرك دفعاً للتكرار. ثانيها: أنّ "لدن" لا تكون إلا فضلة. ثالثها: هو أنّ جرّ "لدن" بمن أكثر مـــن نصبها، حتّى إنّها لم تَجيء في التّنزيل منصوبة، وجرّ "عند" كثير، وجرّ "لدى" ممتنع. رابعـــها: أنّ "لـــدى" و"عند" معربان و"لدن" مبنية في لغة الأكثرين. خامسها: أنّ "لدن" قد تُضاف للجملة .
و"عند" أمكن من"لدى" من وجهين:" أحدهما: أن تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: هـــذا القـــول عنـــدي صواب، و: عند فلان علم به، ويمتنع ذلك في "لدى". والثّاني: أنّك تقول: عندي مال وإن كان غائباً، ولا تقول: لدي مال، إلا إذا كان حاضراً .
وذكر الحريري، في درة الغوّاص في أوهام الخواص، 31–32، أنّ "عند" لا يدخل عليها من حروف الجرّ إلا "منْ"، وعلل ذلك بأنّ "منْ" هي أمُّ حروف الجرّ؛ لذا فإنّها تتفرد بأمور خاصّة بها. وانظر، ابن عقيـــل، في شرحه، 59/2 .

[3] تحدث سيبويه، في الكتاب، 222/1–226، عن "سبحان" فذكر أنّها من المصادر التي "وُضعت موضعا واحدا لا تتصرّف في الكلام تصرّف ما ذكرنا من المصادر. وتصرّفها أنّها تقع في موضع الجرّ والرّفع وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله، ..... كأنّه حيث قال: سبحان الله، قال: تسبيحاً ...... وأمّا ترك التّنوين في "سبحان" فإنّمـــا تُـــرك صـــرفُهُ لأنّـــه صـــار عندهـــم معـــرفة، وانتصـــابه كانتصـــاب "الحمدَ لله" .... وقد جاء "سبحان" منوّناً مفرداً في الشّعر" .

[4] ذكر سيبويه، في الكتاب، 118/3، 121، 158، أنّ "ذو" تضاف للأفعال أيضاً، نحو: لا أفعلُ بذي تَسْلَمُ. "فذو ههنا الأمر الذي يسلّمك وصاحب سلامتك ". وانظر، ابن السراج ، الأصول في النحو، 15/2 .

وأُولو[1] وسوى[2] .

نحو: جئت من لدن زيدٍ، ولقيته لدى الباب، وسبحان الله، وزيدٌ ذو مالٍ،وجلست مع زيدٍ، وعنده، وهم أولو فضل، وقام القوم سوى زيدٍ .

الثّاني ما لازم الإضافة معنى لا لفظاً، نحو: الجهات السّت، وهي: فوق، وتحت، وأمام، ووراء[3]، ويمين، وشمال. ونحو:غير، وبعض، وكلّ، تقول: جلست فوق السّطح، وتحتَ السّقف، وأمامَ زيدٍ، ووراءه، ويمينه، وشماله .

وقد تُقطع عن الإضافة لفظا وهي مرادة، وتُبنى على الضّمّ، نحو: جلست فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، ووراءُ، ويمينُ، وشمالُ، وكذا غير، تقول: ما فيها غيرُهُ، وقد تُقطع وتُبنى فتقول: عندي دراهم لا غيرُ (9/ب)، وكذا بعض وكلُّ، إلا في البناء، تقول: جاء كلُّهم وبعضُهم، وقد تقول: جاء كلٌّ وبعضٌ[4] .

---

[1] في (م): "ألو" .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وفي المُضَافِ ما يَجُرُّ أبدا ... مثلُ لَدُنْ زيدٍ وإن شئتَ لَدَى

ومنهُ سُبحانَ وذُو ومِثلُ ... ومَعْ وعندَ وأُولُو وكلُّ

ثُمَّ الجِهاتُ السّتُّ فوقُ وَوَرَا ... ويَمنَةٌ وعكسُها بلا مِرا

وهكذا غيرُ وبعضٌ وسِوَى ... في كَلِمٍ شتّى رَوَاهَا مَن رَوَى

[3] في (ل): "ورى" .

[4] قال الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 72-73: "اعلم أنّ من الأسماء ملازمة للإضافة، فلا يُرى ما بعدها إلا مجروراً، وهي كثيرة، ونذكر ما يُستعمل منها. فمن ذلك: سبحان، ومَعَاذَ، وعِياذَ، ومَعَ، مفتوحة العين وقد تُسكّن، وكلُّ، وبعض، وأيُّ، وكلا، وكلتا، ومِثل، ومَثَل، وشِبه، وشَبيه، ونحو، وشطر، وعند، ودون، وسوى، وغير، وبَيْدَ، بمعنى "غير" وقُبَيْل، وقُبالة، وحِذاء، وإزاء، وتُاه، وتِلقاء، وقبل، وبعد، والجُهات السّت التي هي: قُدّام، وخلف، وفوق، وتحت، ويَمْنَة، ويَسْرة، وما يجري مجراهما، مثل: يَمين، وشِمال، وأعلى، وأسفل، وأمام، ووراء. ومن ذلك "سائر" وهو بمعنى باقٍ، وليس بمعنى جميع، و"لَعَمْرُ اللهِ" في القسم، معناه: بقاءُ الله، لأنه يُقال: عَمْرٌ، و: عُمُرٌ، بفتح العين وضمّها، فاختير في القسم الفتح لخفّته. ومن ذلك: ذو، وذوات، وتثنيتهما وجمعهما ، وأولو، التي معناها :ذوو، و:أولاتُ، التي معناها:ذَوات،وبين، وعند، ولدى، ولدن، ووسَط، بسكون السّين وفتحها، والفرق بينهما، أنّ المُسكّنة السّين تحلُّ محلَّ "بين" والمفتوحة السّين تقع فيما لا يتجزأ، كقولك في الأوّل: جلس وسط القوم، وفي الثّاني: جلس وسط الدّار" .

كـــم الخبـريّة

كم[1] اسم لعدد مبهم وهي على ضربين: استفهاميّة[2]، وخبريّـة[3]. فالاستفهاميّة[4] مميّزها مفرد منصوب، نحو: كم رجلاً رأيت؟ وجرّه بعد"كم" إذا دخل عليها حرف جـرّ جائز، نحو: بكم رجلٍ مررت[5]، [6]؟ وأمّا "كم" الخبريّة، فمعناهـا التّكثيـر، ومميّزهـا مجرور[7] بالإضافة مفرداً، نحو: كم مالٍ أفادته يدي. أو جمعاً، نحو: كم إماءٍ ملكت. وكم أعبُدٍ أعتقت[8].

---

(1) ذهب سيبويه، في الكتاب، 158/2، إلى أنّ "كم" لها الصّدارة: "لأنّها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخّر فاعلة ولا مفعولة". وأضاف، 274/2، بأنّها لا تعمل إلا في نكرة .

وذكر الأنباري، في الإنصاف، 298/2، المسألة 40، وما بعدها، أنّ نحاة الكوفة يجعلون "كم" مركبة من :"الكاف" و"ما"، فأصلها "كما" وحُذفت الألف وسكنت الميم؛ لكثرة الاستعمال. وذهب نحاة البصرة إلى أنّها مفردة؛ لأنّ هذا هو الأصل. وانظر، أسرار العربيّة، 121 .

(2) ذهب الزّجّاجي، في الجمل، 134، إلى أنّ "كم" إذا كانت استفهامية فبمنزلة "عشرين" وما أشبهه من الأعـداد التي فيها نون، تنصب ما يُفسّرها، تقول: كم درهماً لك؟ كما تقول: عشرون درهماً لك .

(3) قال ابن السّرّاج، في الموجز في النّحو، 44 : "كم التي تكون خبراً، فهي في التّكثير نظير "رُبّ" في التّقليل، وهـي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منوّن، نحو: مائتي درهم. وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب" .

(4) جعلها سيبويه، في الكتاب، 228/4، للسؤال عن العدد .

(5) قال الزّجّاجي، في الجمل، 135: "ويكون الخفض بـ"من" مضمرة ، والتّقدير: بكم من رجلٍ مررت؟".

(6) ذكر سيبويه، في الكتاب، 159/2- 160، أنّ مميّز "كم" قد يكون مرفوعاً، فقال : "وإذا قلت: كـم عبـدُ الله ماكثٌ؟ فكم أيام، وعبد الله فاعل. وإذا قلت: كم عبدُ الله عندك؟ فكم ظرف من الأيام، وليس يكون عبـد الله تفسيراً للأيام؛ لأنّه ليس منها. والتّفسير: كم يوماً عبدُ الله ماكثٌ؟ أو: كم شهراً عبدُ الله عندك؟ فعبد الله يرتفع بالابتداء، كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضربَ عبدُ الله .... وإن شئت قلت: كـم غلمـانٌ لـكَ؟ فتجعل "غلمانٌ" في موضع خبر كم ، وتجعل "لك" صفة لهم" .

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

واجرُرْ بكمْ مـا كنتَ عنـهُ مُخبـرا	مُعظّمـاً لِقَـدرِهِ مُكثّـرا
تقـولُ كَـمْ مـالٍ أفـادَتْـهُ يَـدي	وكـم إمـاءٍ مَلَكْـتُ وأعبُـدِ

(8) قال ابن جنّي، في اللمع، 207: "إذا فُصل بين "كم" وما تعمل فيه، لم يجز فيه إلا النّصب، نحو: كم عبداً لي". وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 130/4، وأضاف الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 74، أنّ نصبـه هنا يكون على التّمييز .

المبتـــدأ وخبـــره

المبتدأ[1] هو الاسم المُخبر عنه بما بعده مُجرَّداً من عامل لفظـــيٍّ[2]، وهـــو مرفـــوع بالابتداء[3] .

والخبر[4] ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ، نحو: زيدٌ عاقـــلٌ،﴿ وَٱلصُّلۡحُ {خَيۡرٞ}[5]﴾ [6]، والأميرُ عادلٌ[7] .

والـــخبـــر علـــــى أربعـــــة أضـــــــــرب[8]: مفـــــــــرد[9]

---

[1] عرَّف الأنباري، المبتدأ، في أسرار العربية، 55، بقوله :"كلُّ اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً و معنى".

[2] أورد الرَّضي، في شرحه على الكافية، 224/1، أنَّ من النُّحاة من فسَّر العوامل اللفظية فـــي حـــدِّ المبتـــدأ، بنواسخ المبتدأ، وهي: كان، وإنَّ، وظنَّ، وأخواتها، وما، ولا، جاعلين الأولوية للإطلاق دون التَّخصيص .

[3] هذا ما ذهب إليه البصريُّون، وقد ذكر الأنباري، فـــي الإنصـــاف، 44/1، المســـألة 5، مخالفـــة الكـــوفيين للبصريين، فقال: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبـــر يرفـــع المبتـــدأ ، فـــهما يتـــرافعان". وانظر، سيبويه، الكتاب،2/1،122/24،78.وابن مالك، شرح التَّسهيل،44/1. وشرح الكافية الشَّافية، 334/1.

[4] عرَّف ابن جنّي، الخبر، في اللمـــع، 72، بقوله: "وهو كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ، أو حدَّثت عنه". وأضـــاف ابن السَّرّاج، في الأصول في النَّحو: "وهو الذي يستفيده السَّامع ويصير به المبتدأ كلامـــاً، وبالخبـــر يقـــع التَّصديق والتَّكذيب".

[5] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[6] سورة النِّساء، من الآية، 128 .

[7] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ فَتَحـــتَ النّطـــقَ باسمٍ مُبتَـــدا | فارْفَعْـــهُ والأخبـــارَ عنـــهُ أبـــدا
تقـــولُ مـــن ذلـــكَ زيـــدٌ عاقـــلُ | والصلـــحُ خيـــرٌ والأميـــرُ عـــادلُ
ولا يَحُـــولُ حُكمُـــهُ متـــى دَخَـــلْ | لكـــنْ علـــى جُملَتِـــهِ وهَـــلْ وبَـــلْ

[8] جعل الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 78-79، خبر المبتدأ عشرة أقسام: 1_ يكون معرفة، 2_ ويكون نكرة، 3_ ويكون فعلاً ماضياً، 4_ ويكون فعلاً مضارعاً، 5_ ويكون الخبر جارّاً ومجروراً، 6_ ويكـــون الخبر ظرف زمان، 7_ وقد يكون الخبر ظرف مكان، 8_ وقد يكون الخبر جملة مركَّبة من مبتدأ وخبـــر، 9_ ومن فعل وفاعل، 10_ أو من شرط وجزاء .

[9] تحدَّث ابن النَّاظم، في شرحه على الألفيَّة، 110، عن الخبر المفرد، فبيَّن أنَّه لا يخلو إمَّا أن يكون جامداً، أو مشتقّاً، فإن كان جامداً لم يحتمل ضمير المبتدأ، وذلك كقولك: زيدٌ أخوكَ. وإن كان مشتقّاً: فـــإن لـــم يـــرفع ظاهراً، رفع ضمير المبتدأ، لأنَّ المشتقَّ بمنزلة الفعل في المعنى، فلا بدَّ من فاعل: إمَّا ظاهر، كما في زيـــدٌ ضاربٌ غلامه. وإمَّا مضمر، كما في نحو: زيدٌ منطلقٌ، فالتَّقدير: زيدٌ هو منطلقٌ .

مرفوع[1] كعاقل، وخير، وعادل. وجملة[2] فيها ذكر المبتدأ،نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ، وعمرٌو عبدُ اللهِ يحبُّه. وظرف:

{وهو}[3] كلُّ اسم زمان[4] أو مكان مُضمَّن (10/أ) معنى "في"، نحو: اللقاء غداً، وزيدٌ أمامكَ[5]. وجارٌ ومجرور، نحو:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[6]، ولكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى، وجب في الظَّرف، والجارِّ والمجرور الواقعينِ خبراً أن يتعلَّقا[7] باستقرار يصدق على المبتدأ، فيُقال في إعراب نحو: اللقاء غداً: اللقاءُ: مبتدأ، وغداً: ظرف معلَّقٌ باستقرار محذوف خبر للمبتدأ[8]، والتَّقدير: اللقاء كائنٌ، أو مُستقرٌّ غداً. وفي نحو: "الحمد لله" الحمد: مبتدأ، والتَّقدير: الحمد ثابتٌ، أو مُستقرٌّ[9] لله .

---

(1) قال الأنباري، في الإنصاف، 44/1 ، المسألة 5 : "ذهب الكوفيُّون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان ... وذهب البصريُّون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمَّا الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء" .

(2) قال ابن عقيل، في شرحه، 175/1-176: "فأمَّا الجملة فإمَّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا. فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بدَّ من رابط يربطها بالمبتدأ، ..... والرَّابط: إمَّا ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد قام أبوه، وقد يكون الضَّمير مُقدَّراً، نحو: "السَّمن مَنَوان بدرهم" التَّقدير: مَنَوان منه بدرهم. أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾، سورة الأعراف، من الآية، 26، في قراءة من رفع"اللباس". أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في موضع التَّفخيم، كقوله تعالى:﴿ ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ سورة الحاقَّة، الآيتان 1-2. أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: زيدٌ نِعم الرَّجل. وإن كانت الجملة الواقعة هي المبتدأ في المعنى لم تَحتَجْ إلى رابط". وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 268/1-274. المكناسي، شرح ألفية ابن مالك، 284/1-290 .

(3) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(4) اشترط الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 79، أن يكون ظرف الزَّمان "خبراً عن الأحداث دون الأشخاص".

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ يكُنْ بعضُ الظُّرُوفِ الخَبَرَا ... فأولِهِ النَّصبَ ودَعْ عنكَ المِرَا
تقولُ زيدٌ خَلْفَ عمرٍو قَعَدَا ... والصومُ يومَ السبتِ والمسِيْرُ غَدَا

(6) سورة الفاتحة، الآية، 1 .

(7) في (م): "تعلَّقا" .

(8) في (ل) : "وغداً ظرف متعلِّق باستقرَّ غداً" .

(9) في (ل) : "أو استقرَّ لله" .

فصـــــــــل

وإذا كان مع المبتدأ اسم[1] يصلح أن يكون خبراً، وكـان معـه[2] ظـرفٌ أو جـارٌ ومجرور بظرف فإن كان الظَّرف أو الجارُّ والمجرور يصلح للخبريَّة، جـاز أن يُجعـل الاسم خبراً، فترفعه ويُعلَّق به الظَّرف، أو الجارُّ والمجرور[3] فتقول: أين الأميرُ جـالسٌ، فالأميرُ، مبتدأ، وجالسٌ خبره، وأينَ، ظرف متعلِّق بالخبر. ومثله: {في}[4] فناء الدَّار بشرٌ مائس[5]. وجاز أن تجعل الظَّرف والجارَّ والمجرور خبرا وتنصب الاسم على الحـال[6]، فتقول: أين (10/ب) الأميرُ جالساً، و: في الدَّار بشرٌ[7] ماشياً.

والأصـــل فـي الخبـر التَّأخيـر[8] وقـد يُقـدَّم[9]، نـحــــو: قـــائم

---

[1] ذكر الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 81، أنَّ هذا الاسم يكون نكرةً.

[2] في (ل): "مع".

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ تَقُـلْ أيـنَ الأميـرُ جالِـسُ ... وفـي فنـاءِ الـدَّارِ بِشْـرٌ مَائِـسُ

فجَالِـسٌ ومَائِـسُ قـدْ رُفِعَـا ... وقد أُجيـزَ الرَّفـعُ والنَّصـبُ مَعَـا

[4] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

[5] قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة "مأس": "ورجل مائِسٌ ومَئُوسٌ ومِمْأسٌ ومِـمْأَسٌ: نمام، وقـيل: هو الذي يسعى بـين الناس بالفساد".

[6] اشترط المبرد، في المقتضب، 256/3-257، 132/4، 166-167، في جواز النَّصب أن يتأخَّر الاسم النَّكرة عن الظَّرف أو الجارِّ والمجرور، فإن تقدَّم عليهما لم يجز إلا الرَّفع.

[7] في (م ول): "بشراً"، وهو ربمَّا من سهو النَّاسخين.

[8] يجب تأخير الخبر في حالات، وقد ذكر منها ابن مالك، في شرح الكافية الشَّافية، 366/1، وما بعدها:- إحداها: أن يُخاف التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين ومتسـاويين، ولا قرينـة، نحـو: زيـدٌ أخـوكَ. الثَّانية: أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيد قام. الثَّالثة: في أسلوب الحصر. الرَّابعة: أن يكون المبتدأ مُستحقَّاً للصَّدارة. الخامسة: أن يكون الخبر طلباً، نحو: زيداً اضربْهُ. السَّادسة: أن يكـون المبتـدأ دعـاءً، نحو: سلامٌ عليكَ. السَّابعة: أن يكون المبتدأ بعد "أمَّا" نحو: أمَّا زيدٌ فعالم.

وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 285/1، وما بعدها. والسُّيوطي، همع الهوامع، 32/2.

[9] قال الأنباري، في الإنصاف، 65/1، المسألة 9: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتـدأ عليـه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد، نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، والجملة، نحو: أبوه قائم زيد، وأخـوه ذاهـب عمرو. وذهب البصريُّون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة".

زيـــدٌ[1]، ويجب تقديمه[2] إذا تضمّن ما لـــه صــــدر الكـــلام[3]، كالاســـتفهام[4]، كمـــا يجـــب تقديم المبتدأ لمثل ذلك[5]، [6] .

---

(1) في النُسختين "قام زيد" وربَّما هو من سهو النُسَّاخ.وصوابه ما أثبت في المتن تمشّياً مع الشّرح.

(2) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 291/1، وما بعدها، أنّه يجب تقديم الخبر في حالات:-
إحداها: أن يُوقِع تأخيره في لبس ظاهر، نحو: في الدّار رجلٌ، وعندك مالٌ. الثّانية: أن يقترن المبتدأ بـــ"إلا" لفظاً، نحو: ما لنا إلا اتّباعُ أحمدَ، أو نحو: إنّما عندك زيدٌ. الثّالثة: أن يكون لازم الصَّدْريَّة، نحو: أينَ زيدٌ؟ أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: صَبيحةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟ الرّابعة: أن يعـــود ضميـــر متّصل بالمبتدأ علـــى بعض الخبـــر، كقولـــــه تعالـــى: ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ ســـورة محمّد، الآية، 24 .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وقَـــدِّم الأخبـــارَ إذ تَستَفهِـــمُ	كقولِهِم أينَ الكَـــريمُ المُنعِـــمُ
ومثلُهُ كيفَ المريضُ المُـــدْنَفُ	وأيّها الغَادي متَى المُنصرَفُ

وهنا لم يلتزم الشّارح بترتيب الحريري لأبيات الملحة، إذ قدّم الحريري الحديث عن "تقديم الخبـــر" على "أقسام الخبر" .

(4) ذكر النُحاة أنّ الأسماء التي لها حقُّ الصَّدارة هي: ما التّعجُّبيّة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشّـــرط، وكم الخبريّة، والاسم المضاف إلى اسم استفهام، أو إلى اسم شرط، أو إلى كم الخبريّـــة، والاســـم المقترن بلام الابتداء. انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 289/1 "الهامش" حاشية رقم "1" .

(5) لم يتحدّث الشّارح عن حالات تقديم المبتدأ على الخبر في هذا الكتاب، إلا أنّه قد ذكرها في شرحه على ألفيّة والده، 114، وما بعدها .

(6) أورد النُحاة بعض الحالات التي يجوز فيها التّقديم والتّأخير، كقولك: زيدٌ قائمٌ، فيترجّح تأخيره علـــى الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع. للاستزادة، انظر، ابن يعيش، شـــرح المفصّـــل، 93/1. وابـــن عقيل، شرحه 195/1 .

مسـألة [الاشـتغال][1]

يجوز في المبتدأ إذا كان خبره فعلاً ناصباً لضميره[2] الرّفع بالابتداء، والنّصب بأنّه مفعول فعل مضمر يفسّره الفعل الظّاهر، ويسمّى هذا اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[3] وذلك نحو:زيدٌ لمته، وخالدٌ ضربته[4]، فالرّفع فيه على الابتداء، والإخبار بالجملة الفعليّة، والنّصب على أنّه مفعول فعل مضمر، والتّقدير: لمتُ زيداً {لمته}[5]، وضربت خالداً ضربته[6] .

---

[1] زيادة للإيضاح .

[2] في (ل): "لضمير" .

[3] عرّفه ابن هشام، في شرح شذور الذّهب، بقوله: "وحقيقته: أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكلٌّ من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً، نحو: زيداً ضربته، أو محلاً، نحو: زيداً مررت به، أو لما لابس ضميره، نحو: زيداً ضربت غلامه، أو: مررت بغلامه" .

وانظر، البرماوي، شرح الصّدور، 154 .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وهكذا إنْ قُلتَ زيدٌ لُمتُهُ وخالدٌ ضربْتُهُ وضِمتُهُ

فالرّفعُ فيهِ جائزٌ والنّصبُ كلاهُما دلّتْ عليهِ الكُتُبُ

[5] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[6] أضاف ابن هشام، في شرح شذور الذّهب، 426، قوله: "وتكون الجملة بعده لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها مفسّرة" .

الفاعـــــل

الفاعل هو الاسم المسـند[1] إليـه فعـل مقـدّم سـالم البنـاء، واسـم يشبهه[2]، وهو مرفوع[3] بما أُسند إليـه[4]، نحـو: قـام زيـدٌ، و: ينطلـق عمـرٌو، و: مررتُ بالقائم أبوهُ .

واعلم أنَّ الفعل على ضربين: ضرب[5] سالم البناء[6]، وهو المبني للفاعل، وضرب (11/أ) مُغيَّر البناء، وهو فعل ما لم يُسمّ[7] فاعله. ولا يكون للفعل[8] إلا فاعلٌ[9] واحدٌ؛ فلذلك لم يجز

---

[1] قال السكّاكي، في مفتاح العلوم، 42: "الإسناد: هو تركيب الكلمتين، أو ما جـرى مجراهمـا علـى وجـه يفيد السّامع، نحو: عرف زيد، ويُسمّى هذا جملة فعليّة، أو: زيدٌ عـارفٌ، ويُسـمّى هـذا جملـة اسـميّة، و: إنْ تكرمني أكرمك،ويُسمّى هذا جملة شرطيّة، أو: في الدّار ،أو: أمامك، بمعنى: حصل فيها، ويُسمّى هذا جملة ظرفيّة دون نحو:عارفُ زيدٍ، إذ أضفت، أو: زيدٌ العارفُ، إذا وصفت، فإنّك لا تفيد" .

[2] أي يشبه الفعل في العمل، وقد ذكر ابن السرّاج، في الأصول ، 76/1، وما بعدها، هذه الأسماء، وهي: اسـم الفاعل الجاري على فعله، نحو: قام، يقوم، فهو قائم. والصّفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُه. والمصدر، نحو: عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرو، وتأويله: من أن ضَرَبَ زيداً عمـرو. وأسـماء الأفعـال، نحو: هَلُمَّ الثّريد. وأفعل التّفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه .

[3] قال المبرّد، في المقتضب، 8/1: "وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ". بينما علل الأنباري، في أسرار العربيّة، 60-61، رفع الفاعل بقوله: "فرقاً بينه وبين المفعول" .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكـلُّ مـا جــاءَ مـنَ الأسـماءِ ... عَقيْـبَ فعـلٍ سالـمِ البِنـاءِ
فارفَعْهُ إذْ تُعـرِبُ فَـهْوَ الفاعـلُ ... نحوُ جَرَى الماءُ وجَارَ العَاذِلُ

[5] في (ل) : "ضر" .

[6] قال الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 84: "الفاعل – عند النّحويين – كلُّ اسم تقدّمه فعـل مُقَـرٌ علـى صيغته، وجُعل الفعل حديثاً عنه، .... وإنّما شرط في الفعل أن يكون مقرّاً على صيغته، وهو معنى قولنا في الملحة:سالم البناء؛ ليفصل بينه وبين ما لم يُسمَّ فاعله".

[7] في (ل) :"يسمّى" .

[8] في (ل) :"الفعل" .

[9] في (ل) :"فاعلاً" .

أنْ يُقال: قاموا الجماعةُ[1]؛ لأنَّ الواو ضمير الفاعل، والجماعة فاعل أيضاً، فلا بدَّ من تفريغ الفعل كقولك:قامَ الجماعةُ، وانطلقَ الرِّجالُ[2] .

واعلم أنَّ الفعل المُسند إلى مؤنَّث، تلحقه علامة للتَّأنيث؛ لشدَّة اتِّصاله بالفاعل،

---

[1] وافق الشَّارح هنا جمهور النُّحاة في أنَّه إذا أُسند الفعل إلى ظاهر مثنًّى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدلُّ على التَّثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد. وبعض العرب يقولون: قاما الزَّيدان، و: قاموا الزَّيدون، و: قُمنَ الهنداتُ، ويُسمَّى هذا التَّركيب: لغة أكلوني البراغيث. فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل- من الألف، والواو، والنون - حُرُوف تدلُّ على تثنية الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعلُ المتقدمُ وما اتصل تصل به اسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخِّر.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون ما اتُّصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم، وما بعده بدلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة أعني الألف، والواو، والنون-.

ومذهبُ طائفةٍ من العرب- وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفَّار في شرح الكتاب- أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر- مثنى، أو مجموع أتي فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع، فتقول: «قاما الزيدان، وقامُوا الزيدون، وقُمنَ الهنداتُ»، فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاءُ في «قامت هندٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب، والاسمُ الذي بعد الفعل المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند بقامت».

وقد وقف النُّحاة عند هذه اللغة، ومنهم من أخذ بها، ومنهم من رفضها وأوَّلها . وكان ابن مالك على رأس من انتصر لها، والتمس أدلة صوابها من القرآن الكريم، والحديث الشَّريف، وأشعار العرب. أمَّا من القرآن، فقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾-المائدة، 71- وقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾-الأنبياء،3. ومن الحديث الشَّريف استدلَّ بقوله-صلَّى الله عليه وسلَّم - :يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنَّهار.

وأمَّا سنده من الشِّعر فقول الشَّاعر:

رأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بعارِضي فأعرَضْنَ عنِّي بالخُدُود النَّواضِرِ

وقول الشَّاعر:

تَولّى قِتالَ المارِقينَ بنَفْسِه وقَدْ أسلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَميمُ

وقول الشَّاعر:

يَلُومُونَني في اشتراءِ النَّخيـ ـلِ أهْلي فكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

انظر، ابن عقيل، شرحه، 1/389-393.

ولإتمام الفائدة، انظر: سيبويه، الكتاب،1/19، 20، 78، 2/40، 41. الفراء، معاني القرآن،1/316-317. ابن جني،سرّ صناعة الإعراب، 2/629 .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ووَحِّدِ الفعلَ مَعَ الجَماعَة كقولِهِم سَارَ الرِّجالُ السَّاعة

فإن كان التّأنيث مجازيّاً جاز الوجهان[1] نحو: طلعت الشّمسُ، وإن شئت: طلع الشّمس. وإن كان تأنيثه حقيقيّاً، وهو ما له فرجٌ، وجبت العلامةُ[2] نحو: قامتْ المرأةُ[3]، و: انطلقتْ النّاقةُ .

وهذه التّاء ساكنة ما لم يلقها ساكن فتكسر؛لالتقاء السّاكنين[4]، وتقول: قامتِ الرِّجال، فيؤنّث الفعل؛ لأنّه مسند إلى جمع تكسير، وهو المجازي للتّأنيث؛ لأنّه مؤوّل بالجماعة، والله أعلم .

---

[1] يعني: إثبات التّاء، وحذفها، وقد ذكر ناظم الملحة، في شرحه عليها، 87-89، أنّه: "يجوز إثبات التّاء وحذفها في خمسة مواضع: أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان الفاعل غير حيوان، كقولك: اشتعلت النّار،و: اشتعل النّار ......، والموضع الثّاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل، ......، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن، فقال سبحانه وتعالى:﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾-سورة هود، الآية، 67-، وفي موضع آخر:﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾-سورة هود، الآية، 94-. والموضع الثّالث: ما جمع بالألف والتّاء، كقولك: جاء المسلمات، و: جاءت المسلمات. والرّابع: ما جمع على جمع التّكسير، كقولك: جاءت الرّجال، و :جاء الرّجال. والخامس: مع الأفعال التي لاتتصرّف، وهي: نعم، وبئس، وليس، وعسى...".

في حين قال بحرق، في شرحه على ملحة الإعراب، 145: "أطلق النّاظم – رحمه الله تعالى – جواز إلحاق التّاء بفعل الجماعة، وذلك مقيّد بجمع التّكسير، كما مثّل النّاظم" .

وللفائدة، انظر،المبرّد، المقتضب، 148/2، 349/3. ابن جنّي، الخصائص، 414/2. ابن الشّجري، الأمالي الشّجريّة، 55/2، 153. ابن يعيش، شرح المفصّل، 92/5. العيني، المقاصد النّحويّة، 468/2. الأشموني، شرح الأشموني، 52/2 .

[2] قال الأنباري، في الإنصاف، 758/2، المسألة، 111 : "ذهب الكوفيّون إلى أن علامة التّأنيث إنّما حُذفت من نحو: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ لاختصاص المؤنّث به. وذهب البصريّون إلى أنّه إنّما حذفت منه علامة التّأنيث؛ لأنّهم قصدوا به النّسب، ولم يُجْرُوه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنّهم إنّما حذفوا علامة التّأنيث منه؛ لأنّهم حملوه على المعنى، كأنّهم قالوا: شيء حائض". وقد أجاز بعض النّحاة حذف التّاء من الفعل المسند إلى فاعل مؤنّث في الضرورة الشّعريّة، وقد أوردت المصادر النّحويّة على ذلك شواهد عدّة، وللفائدة، انظر، الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، 72، معاني القرآن، 55/1. ابن جنّي، المحتسب، 112/2. المرتضى، أمالي المرتضى، 199/2. الشّنتمري، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، 154/1، 462. ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، 330، 460. ابن عصفور، المقرّب، 303/1. ابن مالك، شرح التّسهيل، 112/2. ابن هشام، تلخيص الشّواهد، 482. العليمي، حاشية ياسين، 32/2. البغدادي، خزانة الأدب، 45/1، 46، 50، 430/11، 431، 432، 433 .

[3] في (ل): "المرات" .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ تَشَأْ فَزِدْ عليه التّاءْ   نحوُ اشتكَتْ عِزَّتُنا الشَّتاءْ
وتُلْحَقُ التّاءُ على التّحقيقِ   بكلِّ ما تأنيثُهُ حقيقي =

مــا لــم يُســمَّ فاعلـــه

واقضِ قضاءً لا يُــرَدُّ قائِلُـــهُ   بالرّفعِ فيما لم يُسَــمَّ[1] فاعِـــله[2]

قوله تقديره: في مفعول ما لم يُسمَّ فاعله[3]. فإنّه يريد (11/ب) بيان أنَّ المفعول به حقُّه النَّصب، نحو:ضربَ زيدٌ عمراً[4]، فإذا أُقــيم مقــام الفاعـــل[5] صـــار مرفوعـــاً[6]، نحو: ضُرِبَ زيدٌ .

وبناء ما لم يُسمَّ فاعله من الماضي، بضمِّ أوّله وكســر ما قبـل آخره[7]، نحو: عُلِمَ، و: استُخْرِجَ، إلا أن يكون ثلاثيًا ثانيه ألفٌ، فبناؤه بكسر أوّله، كقولك فـــي

= كقولـــهم جـــاءَتْ سُـعادُ ضاحِكـةْ   وانطلقــتْ ناقــةُ هنـــد راتكـــةْ

وتُكســـرُ التّـــاءُ بـــلا مَحالـــةْ   فـــي مثـــلِ قـــدْ أقبلَـتِ الغزالـــةْ

(1) في (ل): "يسمّى" .

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

واقــضِ قضـــاءً لا يُــرَدُّ قائِلُـــهُ   بالــرفعِ فيمـــا لــم يُسَــمَّ فاعِلُــهْ

مِـــن بعـــدِ ضَـــمِّ أوّلِ الأفعـــالِ   كقولِـــهم يُكتَـــبُ عهــدُ الوالـــي

وإن يكُــن ثانـــي الثُّـــلاثيِّ ألـــفْ   فاكسِــرْهُ حيــنَ تبتَــدي ولا تقِــفْ

تقـــولُ بيـــعَ الثّـــوبُ والغُـــلامْ   وكيـــلَ زَيـــتُ الشّـــامِ والطّعـــامْ

(3) تحدّث عنه سيبويه، في الكتاب، 41/1، بقوله: "هذا باب المفعول الذي تعـدّاه فعلـه إلـى مفعـول، وذلـك قولك: كُسِيَ عبدُ الله الثّوبَ، وأُعطِيَ عبدُ الله المالَ ....." .

(4) في(ل) "عمرواً" .

(5) لم يتحدّث الشّارح في شرحه هذا عن الأسباب الّتي يُحذف الفاعل من أجلها، إلا أنّه كان قد ذكر بعضاً منها في شرحه على الألفيّة، 231، فقال: "كثيراً ما يُحذف الفاعل؛ لكونه معلوماً، أو مجـهولاً، أو عظيمـاً، أو حقيراً، أو غير ذلك" .

(6) في (ل): "مرفوع" .

وقد علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 66، رفعه ههنا بقوله: "وإنّما استحقّ المفعول به الرّفع ههنا؛ لأنّـهم لما حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما يرتفع الفاعل" .

(7) وأضاف، 67، قوله: "إنّما ضمّوا الأوّل؛ ليكون دلالة على المحذوف، الذي هو الفاعـل، إذ كـان مـن علاماته.وإنّما كسروا الثّاني؛ لأنّهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصـوغوه علـى بنـاء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصّيغة، فكسروا الثّاني؛ لأنّهم لو ضمّوه لكان على وزن "جُمـل"؛ ولو فتحوه، لكان على وزن "صُرَد"؛ ولو أسكنوه، لكان على وزن "قُفْل"، فلم يبق إلا الكسر فحرّكوه به" .

"قال، وباع، وهات": قِيْلَ[1]، و:بِيْعَ[2]، و: هِيْتَ .

وبناؤه من المضارع بضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره، نحو: يُعلَم، و: يُسْتَخْرَج. وإذا بُني الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ناب [عن][3] الفاعل[4] – في الرّفع والإفادة – المفعول به، نحو: ضُرِبَ {زيدٌ}[5]، و: بِيْعَ الثّوبُ، و: كِيْلَ الزّيتُ. فإن لم يوجد[6] ناب عن الفاعل: ظرف، نحو: رُحِلَ يومُ الجمعة، أو: جارٌ ومجرورٌ، نحو: غُضِبَ على زيد، أو: مصدر، نحو: غُضِبَ غَضَبٌ شديدٌ[7] .

---

[1] ذهب ابن جنّي في المنصف 251/1–252، إلى أنّ الأصل في هذه الأفعال أن تكون مضمومة الفاء، مكسورة العين، على وزن "فُعِلَ"، فتقول: قُوِلَ، و: بُيِعَ، إلا أنّ الكسرة تُستثقل في الواو، والياء، فمنهم من يحذفها، فيسكن الواو، فتصير "قُوْلَ"، ويسكن الياء، فتصير ساكنة بعد ضمّة، فتقلب واواً، فيقول: "بُوْعَ" وجُعلت العين في هذا الوجه تابعةً لحركة الفاء، كما كانت في الفعل. ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فيقول: "بِيْعَ"، وأمّا "قُوِلَ" فينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فتصير الواو ساكنة بعد كسر، فتقلب ياءً، فيقول "قِيْلَ" ".

انظر، الزّجّاجي، الجمل في النّحو، 76. ابن جنّي، المنصف، 248/1. ابن عصفور، الممتع في التّصريف، 451.

[2] قال سيبويه في الكتاب، 342/4: "وبعض العرب يقول: خِيْفَ، و:بِيْعَ، و: قِيْلَ، فيُشمّ إرادةَ أن يبيّن أنّها "فُعِلَ". وبعض من يضمّ يقول: بُوْعَ، و: قُوْلَ، و :خُوْفَ، و: هُوْبَ، يتبع الياء ما قبلها، كما قال "مُوْقِن". وهذه اللغات دواخل على: قِيْلَ، و: بِيْعَ، و: خِيْفَ، و: هِيْبَ، والأصل الكسر، كما يكسر في "فَعِلْتُ" ". وللفائدة، انظر، العيني، المقاصد النّحويّة، 524/2. الأشموني، شرح الأشموني، 323/1. الأزهري، شرح التّصريح، 295/1 .

[3] زيادة يقتضيها السّياق .

[4] ذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 66، أنّه: "في حال حذف الفاعل وجب أن يُقام اسم آخر مقامه؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل؛ لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير مُحدَّث عنه، فلمّا حُذف الفاعل ههنا، وجب أن يُقام هذا الاسم مقامه؛ ليكون الفعل حديثاً عنه" .

[5] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[6] أي: المفعول به .

[7] قال ابن عقيل، في شرحه، 423/1: "مذهب البصريين – إلا الأخفش – أنّه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسمّ فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجارٌ ومجرور، تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرْباً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأميرِ في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مؤوّل. ومذهب الكوفيين أنّه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدّم أو تأخّر، فتقول: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، و: ضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شديدٌ، وكذلك في الباقي" .

المفعـــول بــــه

المفعولات خمسة: المفعول المطلق، وقد تقدّم[1]، والمفعول به، والمفعول فيه، وهو الظّرف، والمفعول معه، كالذي في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، و: جلستُ والسّاريةَ. والمفعول له[2]، وهو المصدر المعلّل به فعلٌ شاركه في (12/أ) الزّمان والفاعل، نحو: أتيتُه إكراماً، و: فعلتُ ذلك مخافة الشّرِّ .

وكلُّ مفعولٍ حقُّه النّصب[3]. وعلامة المفعول به[4] أن يصدق عليه اسم مفعول قام من لفظ الفعل، كما تقول في نحو: ركب زيدٌ الفرسَ، الفرس مركوبٌ. وفي نحو: جمع عمروٌ المالَ، المال مجموعٌ. فالفرس، والمال مفعولان؛لأنّه صدق عليهما المفعول من لفظ الفعل .

وقوله:

"صاد الأميرُ أرنباً"[5].

إعرابه: صادَ: فعل ماضٍ، والأمير: فاعل، والأرنب: مفعول؛ لأنّه يصدق عليه اسم مفعول من لفظ الفعل، كقولك: الأرنب مَصِيدٌ[6] .

---

(1) لم يتحدّث الشارح عن المفعول المطلق، في ما سبق، وسيأتي الحديث عنه في قسم التّحقيق، 137.

(2) في(ل): "والمفعول به" .

(3) اتّفق العلماء حول نصب المفعول، واختلفوا في ناصبه، وقد فصّل الأنباري هذا الخلاف في الإنصاف، 78/1، المسألة 11، وما بعدها، فقال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ العامل في المفعول النّصبَ، الفعل والفاعل جميعاً، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً. وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، ونصّ هشام ابن معاوية صاحب الكسائي على أنّك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً. تنصب "زيداً" بالتّاء، و"قائماً" بالظّن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة، والعامل في الفاعل معنى الفاعليّة. وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً" .

وانظر، الكورانيّ، الذّهب المذاب، 176/ب .

(4) عرّفه الزّمخشري، في المفصّل، 34، بأنّه هو "الذي يقع عليه فعل الفاعل" .

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

والنّصبُ للمفعولِ حُكمٌ وَجَبَا كقولِهم صَادَ الأميرُ أرنَبَا

(6) ذكر ابن عصفور، في الممتع في التّصريف،455، أنّ أصلها "مَصْيُود" على وزن"مفعول"، نقلت الضمّة من الياء إلى ما قبلها، ثمّ قُلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء. فيلتقي ساكنان: الياء، و: واو مفعول، فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياءً، فتقول: "مَصِيد" .=

والأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول به؛ لأنّه فضلة في الكلام، وقد يُتوسَّع في المفعول فيُقدَّم على الفاعل[1] على شرطِ من أمن اللبس بظهور الإعراب، كما في: ضرب عمراً[2] زيدٌ، وبغيره، نحو: أكل الكمثرى موسى، و: وضربتْ موسى سعدى. ولو التبس الفاعل حال تقديمه وجب تأخيره كما في :كلم موسى يعلى[3] فالمتقدّم من الاسمين في مثل هذا فاعل اعتباراً[4] بأولى (12/ب) الحالين عند الإلباس[5] .

واعلم أنّ الفعل ينقسم إلى متعد[6]، ولازم[7]؛ لأنّه إمّا أن يقتضي مزيداً على الفاعل معبّراً عنه باسم مفعول تامٌ من لفظ الفعل، أو لا يقتضي ذلك. فالأوّل هو المتعـدّي، نحو: ضَرَبَ، كَتَبَ[8]، والثّاني هو اللازم، نحو: قَامَ، وقَعَدَ، وانطلق، وما [9] أشبه ذلك .

والفعل المتعدّي ثلاثة أقسام: متعدٍّ إلى واحد، ومتعدٍّ إلى اثنين، على ضربين: أحدهما ما يتعدّى إلى مفعولين ليس أحدهما خبراً عن الآخر، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً،

= وانظر، المبرد، المقتضب، 100/1. ابن جني، المنصف، 288/1 .

[1] ذكر ابن النّاظم، في شرحه على ألفيّة والده، 227، أنّ: "تقديم المفعول على الفاعل ثلاثة أقسام: جائز، وواجب، وممتنع". وانظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 123/2. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 430/1 .

[2] في (ل): "عمرواً" .

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وربّما أخّر عنه الفاعل نحوُ قد استوفى الخَرَاجَ العاملُ

وإنْ تقلْ كلّمَ موسى يعلَى فقدّمِ الفاعلَ فهْوَ أولَى

[4] في(ل): "اعتبار" .

[5] في النّسختين "الالباس"، وربّما هو من سهو النُّسّاخ .

[6] عرّف ابن يعيش، في شرح المفصل، 124/1، التّعدّي بقوله: "ومعنى التّعدّي أنّ المصدر الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل على ضربين: ضرب منهما يلاقي شيئاً ويؤثّر فيه فيسمّى متعدّياً، وضرب منهما لا يلاقي شيئاً فيسمّى غير متعد، فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدّية ....." .

[7] قال ابن السّرّاج، في أصوله، 169/1: "فأمّا الفعل الذي هو غير متعد، فهو الذي لم يلاقِ مصدره مفعولاً....، والأفعال التي لا تتعدى، هي ما كان منها خلقة، أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلاً من أفعال النّفس غير متشبّث بشيء خارج عنها". وانظر، الشلوبين، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، 693/2 .

[8] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكُلُّ فعلٍ متعدٍّ ينصبُ مفعولَهُ مثلُ سَقَى ويشرَبُ

[9] في(ل): "وانطلق ما أشبه ذلك" .

و: كسوتُ عمراً جبَّةً، و: سقيتُ خالداً ماءً[1] .

والضَّرب الآخر: ما يتعدَّى إلى مفعولين[2] أحدهما خبر عن الآخر[3] وهي[4] كلُّ فعل يفيد في الخبر شكّاً[5]، أو يقيناً[6]، أو تحويلاً[7]، فالأوّل، نحو: ظننْتُ[8] زيـداً رفيقـاً. و: خلْتُ[9] الهلال طالعاً. و: حسِبتُ[10] زيداً أخاكَ مُقيماً. و: زعمتُ[11] أبـاكَ رجـلاً.

---

(1) ذكر ابن يعيش، في شرح المفصّل، 7/63-64، أنّ المفعول الأوّل في مثل هذا النّوع من الأفعال هو الفاعل في المعنى، فعندما تقول: كسوت عمراً جبّة، فعمرو هو اللابس للجبّة. كما يجوز في هذه الأفعال الاقتصـار على أحد المفعولين، فتقول: أعطيت زيداً، وأعطيت درهماً .

(2) جعلها الحريري، في شرحه على الملحة، 96، سبعة، وهي: ظننتُ، وحسبتُ، وخلْتُ، وزعمْتُ، ووجـدْتُ، ورأيتُ، وعلِمتُ .

(3) بيّن ابن السّرّاج، في أصوله، 1/181، أنّه لا يجوز في هذه الأفعال الاقتصار على أحد المفعولين؛ لأنّـها تدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك هذه الأفعال، لا تعمل في المفعـول الأوّل بغير مفعول ثانٍ. وانظر، المبرد، المقتضب، 3/95. والورّاق ، علل النّحو، 288 .

(4) قال ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 195: "وهي ثلاثة أنواع: الأوّل: ما يفيد في الخبر يقيناً. الثّاني: مـا يفيد فيه رجحان الوقوع. الثّالث: ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه" .

(5) سمّاها ابن عقيل، في شرحه على الألفيّة، 1/348-349، بأفعال الرُّجحان، وهي: خَـالَ، وظَـنَّ، وحَسِـبَ، وَزَعِمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وجَعَلَ، وهَبْ .

(6) جعلها ابن هشام، في أوضح المسالك، 2/30، أربعة، وهي: وَجَدَ، وألْفَى، وتَعَلَّمْ - بمعنى اعلَـمْ - و دَرِيَ . وأضاف إليها ابن عقيل، في شرحه، 1/348، فعلا خامساً، وهو: رَأى .

(7) ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 2/51، بأنّها" أفعال التّصيير، كجَعَلَ، وردَّ، وتَـركَ، واتَّخَـذَ، وتَخِـذَ، وصَيَّرَ، ووَهَبَ" .

(8) اشترط ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 197، ألا تكون "ظنّ" بمعنى "اتّهَمَ". وانظر، الزّجّاجي، الجمـل في النّحو:30.

(9) اشترط ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 197، ألا تكون "خال" بمعنى "تكبّر، أو ظلع" .

(10) ذكر ابن النّاظم ، في شرحه على الألفيّة، 197، أنّ"حَسِبَ"يجب ألا تكون بمعنى "صـار أحْسَـب، أي: ذا شقرة، أو حمرة وبياض، كالبرص .

(11) منع ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 198، أن تكون "زعم" بمعنى "كَفَلَ، أو سَمِنَ، أو هَزِلَ" .

والثَّاني: نحو: علمتُ[1] زيداً فاضلاً. و: وَجَدْتُهُ[2] عاقلاً. و: رَأَيْتُهُ[3] جواداً .

قوله: نحو: اتَّخذتُ زيداً صديقاً، و: جعلته عالماً[4] (13/أ) .

والمتعدّي إلى ثلاثة[5] أعلَم،و أرَى، وما ضمن معناهما نحـو: أعلَـمَ اللهُ زيـداً عمراً[6] فاضلاً، و: أرَى اللهُ زيداً عمراً خيرَ النَّـاسِ، و: نبَّـأتُ زيـداً أبـاكَ كـريماً، و: حَدَّثتُ أخاكَ بِشْراً صالحاً. فالمنصوب الأوّل من هـذه المثُـل مفعـولٌ {أوّلٌ}[7]، والثَّاني مفعولٌ ثانٍ[8]، والثّالث مفعول ثالث. وعلى هـذا مجـرى جميـع الأفعال المتعدِّية، فاعرفه .

---

[1] قال ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 196: "ومنه "عَلِمَ" لغير عرفان، أو كلمة، وهـي: انشـقاق الشَّفة العليا" .

[2] ذكر ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 196، أنّ "وَجَدَ" لا تكون "بمعنى: أصاب، أو اسـتغنى، أو حقد، أو حزن" .

[3] اشترط ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 195، ألا تكـون "رأى" بمعنـى: ابصـر، أو أصـاب. وانظر، الزّجّاجي، الجمل في النّحو،30.

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

لكـنَّ فعـلَ الشـكِّ واليَقيـنِ	ينصِـبُ مفعوليـنِ فـي التّلقيـنِ
تقـولُ قـدْ خلـتُ الهِـلالَ لائحا	وقـدْ وجَـدتُ المُستَشَارَ ناصحَـا
ومـا أظـنُّ عـامِـرًا رفيقَــا	ولا أرَى لـي خـالـدًا صَديقَـا
وهكـذا تَصنَـعُ فـي عَلِمْـتُ	وفـي حَسِبْـتُ ثـم في زَعَمْـتُ

[5] أي: ثلاثة مفاعيل. وقال ابن السّرّاج، في أصوله، 187/1: "اعلم أنّ المفعول الأوّل في هذا البـاب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله – يعني: ظنّ وأخواتها – فنقلته من "فَعَلَ" إلى "أفْعَلَ" فصار الفاعل مفعولاً ...." .

[6] في (ل): "عمرواً" .

[7] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[8] في(ل): "ثاني" .

اســـم الفاعـــــل

اسم الفاعل: ما دلّ على حدث وصاحبه، جارياً على المضارع، من أفعاله، كضارب، ومُكْرِم، بخلاف: حَسَن، وظريف[1]، ومضروب[2] .

ويعمل اسـم الفاعـل عمـل فعلـه[3] فيرفـع الفاعـل مطلقـاً، وينصـب المفعـول به إنْ كان متعدّياً[4] بشرط أن يكون صلة الألف واللام[5] أو مجرّداً منهمـا[6]. والمراد به الحال والاستقبال[7]، تقول: هذا الضَّارب أبوه زيداً، فأبوه: فاعـل الضَّـارب،

---

[1] علّل ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة،423، خروج أفعل التّفضـيل، كأفضـل مـن زيد،والصّـفة المشبهة،كحَسَن، وظَريف،بقوله:" فإنّهما لا تفيـدان الحدوث" .

[2] قال ابن النّاظم، في شرحه على الألفية 423 :"خرج منه اسم المفعول؛ لأنّه لا يدل علـى صـاحب الحدث".

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ ذَكَـرْتَ فاعـلًا مُنوّنَـا فَهْـوَ كمـا لو كـانَ فِعـلًا بيِّنَـا
فارفَـعْ بـهِ فـي لازمِ الأفعـالِ وانصِـبْ إذا عُـدِّي بكـلِّ حَـالِ
تقـولُ زيـدٌ مُسْـتوٍ أبـوهُ بالـرّفعِ مثـلُ يستَـوي أخـوهُ
وقُـلْ سَـعيدٌ مُكـرِمٌ عثمانَـا بالنصـبِ مثـلُ يُكـرِمُ الضّيْفانَـا

[4] انظر، سيبويه، الكتاب، 21/1، 175،108، 176 .

[5] قال ابن هشام، في شرح قطر النّدى، 230: "فإن كان بأل عمل مطلقاً، ماضيـاً كـان أو حـالاً أو مسـتقبلاً" .

[6] تحدّث ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 423، عن عمل اسم الفاعل المجرّد من الألـف والـلام، فقال :"والغالب: أنّ اسم الفاعل المجرّد من الألف واللام لا يعمـل حتّـى يعتمـد علـى اسـتفهام، نحو: أضاربٌ أخوك زيداً؟ أو نفي، نحو: ما مُكرِمٌ أبوكَ عمراً. أو يجيء صفـة: سـواء كـان نعتـاً لنكرة، نحو: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً، أو حالاً لمعرفة، نحو: جـاء زيـدٌ طالبـاً أدبـاً، أو يجـيء مسنداً، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه رجُلاً. ويدخل في المسند خبر المبتدأ، وخبر "كان"، و"إنّ"، والمفعول الثّاني في باب "ظنّ" ". وانظر، ابن هشام، شرح شذور الذّهب، 385 .

[7] قال أبو حيّان، في تذكرة النُحاة، 259: "إنّ الضّرب الذي يعمل من اسم الفاعل إنّما هو الذي بمعنى الحال والاستقبال، وما عداه غير عامل، كالذي بمعنى المضي" .

وزيداً: مفعوله[1]. وصحَّ عمله عمل الفعل[2]؛ لأنَّه بمعناه، كأنَّك قلت: هو الذي يضرب {أبوه زيداً}[3]، أو تقول: مررت برجل مُكرِمٍ أخوه زيداً الآن أو غداً، فترفع به (13/ب) الفاعل، وتنصب المفعول، كما تفعل بالفعل[4]. ولو كان اسم الفاعل مجرَّداً من الألف واللام، وهو ماضي المعنى لم يعمل عمل الفعل، وإن ذُكِرَ معه المفعول، وجب جرُّه بالإضافة، كقولك: مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ أمسِ .

قوله:

"وإنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً[5] مُنَوَّنا"

تقديره: وإن ذكرت اسم فاعل. ثمَّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وقيَّده بكونه منوَّناً تعريضاً بأنَّه إذا كان غير صالح للعمل مجرَّداً من الألف واللام، وهو بمعنى الماضي، وذكر معه مفعوله، أضيف إليه، كما في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ .

---

[1] في (ل): "مفعول" .

[2] يقصد: الفعل المضارع. وعلَّل الورَّاق، في علل النَّحو، 301، وجوب عمل اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال، وعدمه إذا أريد به المضي، بقوله: "لأنَّ أصل الأسماء ألا تعمل إلا الجرّ، وأصل الأفعال أن تعمل في المفعول، إلا أنَّ الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه ...... أوجبت له الإعراب بعد أن كان مستحقَّاً للبناء على السُّكون، فكذلك الاسم أيضاً، حُمِلَ على الفعل المضارع، فعمل عمله". وانظر، المبرد، المقتضب، 149/4 .

[3] ما بين المعقوفين {} مكرَّر في (ل) .

[4] في (ل): "بالتَّفعيل" .

[5] في (ل): "فاعل" .

المصـــــــــدر

اسم المعنى الصَّادر عن الفاعل[1]، كالضَّرب، أو القائم بذاته، كالعلم. وهو أصل الفعل في الاشتقاق[2]؛ لدلالة الفعل على معناه مع زيادة من غير عكس، وينتصب مفعولاً[3] مطلقاً[4] إن عمل فيه فعله ولم ينب عن الفاعل كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْباً، وأكرَمت إكراماً[5]، وهو على ثلاثة أضرب:

مؤكِّد : وهو ما لم يدلَّ على (14/أ) مزيد على معنى فعله[6]، ومبين للنَّوع، نحو: ضَرَبتُ ضَرباً شديداً، ومنه المسوق للتَّشبيه نحو: ضَرَبته ضَرْبَ الأمير، ومبين للعدد، نحو: ضَرْبتين[7] .

---

(1) عرَّف ابن جنّي، في اللمع، 101، المصدر بقوله: "كلّ اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول" .

(2) هذه مسألة خلافية، في النَّحو العربي، وقد تناولها الأنباري، في الإنصاف، 235/1 ، المسألة 28، فقال: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبَاً، وقام قياماً. وذهب البصريُّون إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه" .

وانظر، المبرد، المقتضب، 14/1. ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو، 159/1. الورَّاق، علل النَّحو، 305. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 9/1. العكبري، مسائل خلافية في النَّحو، 72 .

(3) يطلق النُّحاة على المفعول المطلق كلمة "المصدر"، ويرون أنَّ المصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين. وقد علَّل الأشموني ذلك، في شرحه، 208/1. وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 110/1. الرَّضي، شرح الرَّضي على الكافية، 295/1 .

(4) علَّل الرَّضي، في شرحه على الكافية، 296/1، سبب تسمية المفعول المطلق بهذا الاسم ، بقوله: "لأنَّه ليس مقيَّداً – لكونه مفعولاً حقيقيَّاً – بحرف جرٍّ كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه". وانظر، ابن شقير، المحلَّى في وجوه النَّصب، 6 .

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

والمَصْدرُ الأصلُ وأيُّ أصلِ ... ومنه يا صاح اشتقاقُ الفعلِ
وأوجَبَتْ لهُ النّحاةُ النَّصبَا ... كقولهم ضربتُ زيداً ضربَا

(6) قال ابن جنّي، في اللمع، 102: "نحو: قمت قياماً، وجلست جلوساً" .

(7) قال ابن جنّي، في اللمع،101: "وإنَّما تذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء، وهي: توكيد الفعل، وبيان النَّوع، وعدد المرات" .

وجعلها الصَّيمري، في التَّبصرة والتَّذكرة، 254/1، أربعة، وهي ما ذكرها الشَّارح، مع اختلاف في التَّسمية.

وقد يُقام مقام المفعول المطلق: الوصف، والآلة، والعدد[1] فتُنصب نصبَ المصدر[2]، تقول: ضرَبته شديداً، و: سار زيدٌ طويلاً[3] فشديداً، وطويلاً، منتصبان انتصاب المصدر على حذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه، تقديره: ضرَبته ضَرْباً شديداً، وسار زيدٌ سيراً طويلاً[4]. وتقول: ضرَبته سوطاً، تقديره: ضرْباً بسوط، ثمَّ حُذف المصدر، وأُقيمت الآلة مقامه، فتنصب مفعولاً مطلقاً، وتقول: ضرَبته خمسَ ضَرَبات، تقديره: ضَربته ضَربات خمساً، ثمَّ حُذفَ المصدر، وأُقيم العدد الموصوف به مقامه، وقد نُصب المصدر بفعل في معناه وإن لم يكن من لفظه، نحو: قَعَدَ جُلوساً، ومنه: جاء الأميرُ ركضاً[5].

وقد يُضمر عامل المصدر اتّكالاً على قرينة، فمن ذلك قولهم: سمعاً لك وطاعةً، التّقدير: سمعت سَمْعاً (14/ب)، و: أطعت طاعةً. ومنه قولهم في الدُّعاء له: سُقياً ورعياً، تقديره: سقاه الله سقياً، ورعاه رعياً. وفي الدُّعاء عليه: جَدْعاً له وكيًّا، تقديره: جدع الله أنفه جدعاً، وكوى أنفَه كيًّا. كلٌّ من هذه المصادر يسمَّى مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل مضمر[6].

---

[1] يقوم مقام المصدر أمور أخرى غير التي ذكرها الشّارح، وقد أشار إليها ابن عقيل في شرحه، 1/466-467، وهي: ما أضيف إليه، نحو: "كلّ" و"بعض"نحو: " «جدَّ كُلَّ الجدّ»، و«ضربتُهُ بَعْضَ الضَّرْب» واسم إشارة، نحو: «ضَربْتُهُ ذلك الضَّرْبَ»، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: «قَعَدْتُ جُلوساً، وأفرَح الجذل»، وضميره، نحو: «ضَرَبْتُهُ زيداً» أي: ضربْتُ الضرب.

الشّرطيّة، و"ما" الاستفهاميّة .

وانظر، ابن مالك، التّسهيل، 87 .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وقدْ أُقيمَ الوصفُ والآلاتُ مقامَهُ والعددُ الإثباتُ
نحوُ ضربتُ العبدَ سوطًا فهَرَبْ واضربْ أشدَّ الضربِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ
واجلِدْهُ في الخمرِ اربعينَ جلدَهْ واحبِسهُ مثلَ حبسِ زيدٍ عبدَهْ

[3] ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 729، أنّ في نصب "طويلاً" ثلاثة أوجه، تبعاً لتقدير المحذوف، فإذا كان تقدير المحذوف "سيراً"، نصبت "طويلاً" على المصدريّة، وإن قدّر المحذوف بـ"زمناً" نصبت "طويلاً" على الظّرفيّة، وإن كان التّقدير "سارهُ، أو سرته" كان النّصب على الحاليّة .

[4] في (ل): "صويلاً" .

[5] أجاز ابن هشام، في مغني اللبيب، 729، في "قعد جلوساً" و"جاء زيد ركضاً" النّصب على المصدريّة، والنّصب على الحاليّة .

[6] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وربَّما أُضمرَ فعلُ المصدرِ كقولِهم سَمعًا وطَوعًا فاخبُرِ
ومثلُهُ سَقيًا لهُ ورَعيًا وإن تَشأ جَدْعًا لهُ وكيًّا
ومنهُ قد جاءَ الأميرُ رَكْضًا واشتَمَلَ الصمَّاءَ إذْ تَوَضَّا

المفعـول لــــــه[1]

المفعول له[2] هو المصدر[3] المقدّر معـــه لام التّعليــل، نحــو:

زُرْتُهُ خَوْفَ الشّرِّ، و: غُصْتُ في البحر ابتغاءَ الدُّرِّ[4].

فخوف: مفعول له ومضاف إليه؛ لأنّه مصدر مقدَّرٌ معه لام التّعليل. ألا ترى أنّ التّقدير: زُرْتُهُ لخوف الشّرّ؟ .

وشرط نصب[5] المفعول له[6] أن يشارك عامله في الفاعل والزّمان[7]، فــإن وُجِــدت الشّروط جاز نصبه، وجرّه باللام، وإن فُقد شرط منها وجبت اللام، نحو: جئــت أمــسِ لإكرامك الآن، وفعلته لرضى زيد .

---

[1] ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك ، 231/2 ، أنّه يُسمّى كذلك: المفعول لأجله، ومن أجله .

[2] تحدّث عنه سيبويه، في الكتاب، 367/1، تحت عنوان: "هذا ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذر لوقــوع الأمر". وتبعه في هذه التّسمية الصّيمري، في التّبصرة والتّذكرة، 255/1.

[3] ذكر الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 105، أنّه "لا يكون إلا مصدراً" .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن جَرى نُطقُكَ بالمفعولِ لــهْ ... فانصبْــهُ بالفعلِ الــذي قد فَعلَــهْ

وهْوَ لَعَمري مصــدرٌ في نفسِهِ ... لكنَّ جنسَ الفعــلِ غيــرُ جنسِــهِ

وغالــبُ الأحــوالِ أن تَــراهُ ... جــوابَ لِــمْ فعلْــتَ مــا تَهــواهُ

تقولُ قــد زُرتُكَ خوفَ الشّــرّ ... وغُصْــتُ في البحــرِ ابتغاءَ الدُّرّ

[5] علّل سيبويه، في الكتاب، 367/1، نصبه، فقال: "فانتصب؛ لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسير لما قبلــه".

[6] اشترط النُّحاة شروطاً عدة لنصب المفعول لأجله، وقد ذكرها ابن هشام، فــي أوضــح المســالك، 231/2-232، فقال: "وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور: الأول: كونه مصدراً فلا يجوز "جئتُــك السّمنَ والعسلَ" ...... الثّاني: كونه قلبيّاً كالرغبة – والمراد بالمصدر "القلبي أو الفعل القلبــي مــا تتعلّق بالنّفس لا بالجوارح – ، فلا يجوز "جئتك قراءةَ للعلم" ...... والثّالث: كونه علّةً، غَرَضاً كان كرغبَة، أو غير غَرَض ك" قعدَ عن الحربِ جُبْناً"، والرّابع: اتّحاده مع المعلّل به وقتاً، فلا يجــوز "تأهّبتُ السّفرَ" ...... والخامس: اتّحاده بالمعلّل به فاعلاً، فلا يجوز "جئتك محبّتَك إيّاي" ".

[7] يوافق الشّارح في ذلك والده، الذي اشترط مشاركة المصدر لفعله، في الوقت والفاعل.

انظر، ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، 671/2. وقال السّيوطي فــي همــع الهوامع، 132/3: "ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدّمين" .

المفعـــول معــــه

هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى"مع"[1] قبلها فعل أو معنـــى فعـــل[2]، نحو: سرتُ والنيلَ، و: حسبُكَ وزيداً درهمٌ، كأنَّه قـــال: كفـــاكَ وزيـــداً (15/أ). ولا يجوز النَّصب في: كلُّ رجلٍ وضيعته؛ لأنَّه لم يتقدَّم فعل ولا معناه، وكذا لا يجـــوز النَّصب في نحو: اشترك زيدٌ وعمرٌو[3]؛ لأنَّه غير فضلة .

---

[1] قال عنه الصيمري، في التبصرة والتذكرة، 256/1 : "ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبة" .

[2] فسَّر ابن النَّاظم، في شرحه على الألفيَّة، 279، "معنى الفعل" بقوله: "ما يشبه الفعل من الأسماء كاسم الفاعل، وغيره" .

[3] علَّل ابن هشام، في شرح قطر النَّدى، 193، عدم جواز النَّصب هنا بقوله: "فإنَّه عمدة؛ لأنَّ الفعـــل لا يُستغنى عنه، لا يُقال: اشترك زيدٌ؛ لأنَّ الاشتراك لا يأتي إلا بين اثنين" .

الحـــال والتّمييـــز[1]

قوله:

..........منصوبان   على اختلاف الوضع والمباني"[2]

يعني أنّ النّصب يلزم الحال والتّمييز على اختلاف تراكيب الكلام، فلا يُخصُّ نصبها بموضع دون موضع. قوله: "كلا النّوعين جاء فضلة". الفضلة عبارة عمّا يتمّ الكلام بدونه، والحال"[3] عند النّحويين، هو[4] كلُّ نكرة فضلة مشتقّة أو[5] مؤوّلة بمشتقّ، وعلامتها أن تقع في جواب "كيف"[6] إمّا ظاهرة، كقولك: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ أو مقدّرة، كقولك: انطلقت مسرعاً، قدّرت أنّه يُقال لك: كيف انطلقت؟ فذكرت مسرعاً جواباً للسؤال المقدّر .

وقولي "فضلة" مُخرجٌ لخبر كان، في قولك: كان زيدٌ راكباً. وقولي: مشتقّة أو مؤوّلة بمشتقّ، مخرجٌ للتّمييز[7]. وكلُّ حال لا بدّ له من عامل، ومن صاحب، فالعامل[8]: فعل أو

---

[1] أطلق ابن جنّي، في اللمع، 116، على: الحال، والتّمييز، والاستثناء، وأسماء "إنّ" وأخواتها، وأخبار "كان" وأخواتها، المشبّه بالمفعول .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والحالُ والتّمييزُ منصوبانِ   على اختلافِ الوضعِ والمباني
ثُمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَةْ   منكّراً بعدَ تمامِ الجُملَةْ
لكن إذا نظرتَ في اسمِ الحالْ   وجدْتَهُ اشتُقَّ منَ الأفعالْ
ثُمَّ تَراهُ في اعتبارِ مَنْ عَقَلْ   جوابَ "كَيْفَ" في سؤالِ مَنْ سَألْ
مثالُهُ: جاءَ الأميرُ راكباً   وقامَ قسٌّ في عُكاظَ خاطباً

[3] قال الملك المؤيد، في الكنّاش، 62: "وسمّيت حالاً؛ لعدم ثبوتها؛ لأنّها من حال يحول، إذا تغيّر" .

[4] الحال يذكّر ويؤنّث، والغالب تأنيثه. انظر، ابن جنّي، اللمع في العربيّة، 116. ابن عقيل، شرحه، 519/1.

[5] في (م): "و"، وربّما هي من سهو النّاسخ .

[6] اشترط الحريري، - في شرحه على الملحة، 109 - في الاسم المنصوب على الحال أن يجمع "ستّ" شرائط، وهي: أن يكون نكرة، مشتقّاً من فعل، يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً أو معنى فعل، ويُرى جواب "كيف" " .

[7] قد يكون التّمييز مشتقّاً، إذ أورد ابن عقيل، في شرحه على الألفيّة، 519/1، "لله درّه فارساً" ، وعلّق عليه بقوله: "فإنّه تمييز لا حال على الصّحيح؛ إذ لم يُقصد به الدّلالة على الهيئة، بل التّعجّب من فروسيته" .

[8] تحدّث الأنباري، في أسرار العربيّة، 112، عن العامل في نصب الحال، مناقشاً آراء بعض النّحاة، كالفرّاء، وغيره. وانظر، له، الإنصاف، 250/1، المسألة 31 .

معنى {فعل}[1]، فالفعل، نحو: جاء الأميرُ راكباً (15/ب)، وقام قِسٌّ خاطباً. ومعنى الفعل[2]، كذا في قولك: ذا بالفناء قاعداً[3]، فذا: مبتدأ، وبالفناء: خبره، وقاعداً: حال، والعامل فيها ما في "ذا" من معنى أشير[4]، ونحو ذلك: كأن طالعاً، حال من الكاف، والعامل فيها ما في "كأنّ" من معنى أُشبِّه[5] .

ويكون عامل الحال مضمراً[6] كما يكون مظهراً، وذلك في نحو قولك: بعته[7] بدرهم فصاعداً[8]، تقديره: فذهب الثّمن صاعداً، حالٌ العامل فيها مضمر كما ترى .

وأمّا صاحب الحال[9] فهو الموصوف بالحال في المعنى في قولك: جاء زيد راكباً، وكعمرو، في قولك: جاء عمرٌو مسلماً، وتقول: هذا خاتمك حديداً[10]، وهذه جبّتك خزّاً،

---

[1] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[2] قال الحريري، في شرحه على الملحة، 111، :"العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً، ... ويكون في معنى فعل، كالظّرف، وحرف التّنبيه، واسم الإشارة، والجارُّ والمجرور" .

[3] قال الحريري، في ملحة الأعراب:–

ومنه: مَنْ ذا بالفناء قاعدا   و: بعتُه بدرهم فصاعدا

[4] قال ابن جنّي في اللمع، 117، في"هذا زيد قائماً": "فتنصب "قائماً" على الحال بما في "هذا" من معنى الفعل؛ لأنّ "ها" للتنبيه، و"ذا" للإشارة، فكأنّك قلت: أنبّه عليه قائماً، و:أشير إليه قائماً" .

[5] ذهب الشّارح هنا إلى أنّ "كأنّ" هنا تفيد التّشبيه، في حين ذهب الزّجّاجيّ، في كتاب حروف المعاني، 28–29، إلى غير ذلك، إذ ذكر أنّ :"كأنّ لها ثلاثة أوجه: تكون تشبيهاً، وشكّاً، وتكون مخفّفةً، فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبيهاً، كقولك: كأنّ زيداً أخوك، وإذا كان خبرها مشتقّاً من الفعل كانت شكّاً، كقولك: كأنّ زيداً منطلق، وكأنّي أنطلق، فهذا شكٌّ، وذلك؛ لأنّه لا يُشبَّهُ بالفعل ... والمخفّفة، يجوز رفع اسمها ونصبه" .

[6] أشار ابن زيد، في الفضّة المضيئة، 152، إلى أنّ الإضمار يكون جوازاً، كما يكون وجوباً .

[7] في (م): "بعه" .

[8] تحدث النّحاة عن التّسعير حديثاً مسهباً، ذاكرين فيه أوجه عدّة، رغبت عن ذكرها خشية الإطالة. ولإتمام الفائدة، انظر سيبويه، الكتاب، 392/1–397. المبرّد، المقتضب، 255/3–257. الورّاق، علل النّحو، 375. ابن جنّي، الخصائص، 268/2. ابن الشّجري، الأمالي الشّجريّة، 283/2. الأعلم الشّنتمري، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، 217/1. ابن يعيش، شرح المفصّل، 68/2 .

[9] يكون صاحب الحال معرفة، ويجوز أن يكون نكرة شريطة وجود مسوّغ لذلك، وقد ذكر السّيوطي تلك المسوّغات، في المطالع السّعيدة، 351–352 .

[10] ذكر المبرّد، في المقتضب، 272/3، أنّ سيبويه أجاز في "هذا خاتمك حديداً" نصب "حديداً" على الحاليّة. وقد رفض المبرّد ذلك، وذهب إلى أنّ "حديداً" منصوبة على التّمييز، فقال: "وإذا قال: هذا خاتمك حديداً، فالحديد لازم. فليس للحال هاهنا موضع بيّن، ولا أرى نصب هذا إلا على التّبيين" .

فتنصب حديداً وخزّاً[1] على الحال؛ لأنّهما في تأويل المشتقّ، كأنّك قلت: هذا خاتمك قويًّا، وهذه جبّتك ناعمة .

وأمّا التّمييز[2] فهو النّكرة[3] الفضلة المضمّنة معنى "مِنْ" الجنسيّة[4]. فقولي: نكرة، احترازاً من المنصوب على التّشبيه بالمفعول به، وهو الحسن[5] الوجه. وقولي: فضلة، احترازاً من اسم "لا" التي (16/أ) لنفي الجنس، نحو قولك: لا رَجُلَ في الدّار. وقولي: مضمّنة معنى"مِنْ" الجنسيّة؛ ليخرج الحال. والتّمييز في الكلام على ضربين: تمييز في {المفرد، وتمييز في}[6] الجملة .

أمّا التّمييز في المفرد فأكثر ما يقع بعد العدد[7]، نحو: عشرون درهماً، والكيل، نحو: مَنَوَانِ[8] زيتاً، و: قفيز[9] بُرّاً، والوزن، نحو: رطلٌ

---

[1] في (ل): "حديد وخز" .

[2] أطلق عليه المبرد، في المقتضب، 272/3، "التّبيين". وقال ابن هشام، في شرح شذور الذّهب، 254، بعد أن ذكر التّمييز: "وهو التّفسير، والتّبيين، ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحاً" .

[3] قال الملك المؤيد، في الكناش، 68: "إنّما هو على المختار، وهو مذهب البصريين، فإن التّمييز عندهم لا يكون إلا نكرة، والكوفيّون يجيزون أن يكون التّمييز نكرة ومعرفة" .

[4] تحدّث المرادي، في الجنى الدّاني، 308، وما بعدها، عن "مِنْ"، وذكر لها عدّة معانٍ ، منها: بيان الجنس، نحو قوله تعالى:﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ سورة الحجّ الآية 30. وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 419، وما بعدها .

[5] يشير إلى الصّفة المشبّهة، وأنّها ليست تمييزاً .

[6] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[7] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمييزِ ... لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمييزِ
فَهْوَ الَّذي يُذْكَرُ بَعْدَ العَدَدْ ... والوَزْنِ والكَيْلِ ومَذْرُوعِ اليَدْ
و"مِنْ" إذا فَكَّرتَ فيهِ مُضمَرَهْ ... مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وتُضمِرَهْ
تَقُولُ: عِنْدي مَنَوانِ زُبْدَا ... وَخَمْسَةٌ وأَرْبَعُونَ عَبْدَا
وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصاعٍ خَلَّا ... وَما لَهُ غَيْرُ جَريبٍ نَخْلا

[8] مَنَوانِ، مثنّى "مَنٌّ"، قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (منن): "والمَنُّ لغة في المَنَا الذي يوزن به. الجوهري: والمَنُّ المَنَا، وهو رطلان، والجمع أمْنانٌ، وجمع المَنَا أمْناءٌ. ابن سيده: المَنُّ كيل أو ميزان، والجمع أمْنانٌ" .

[9] القفيز، من المكاييل، قال ابن منظور في لسان العرب، مادة (قفز): "والقَفِيزُ من المكاييل: معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً، وقيل: هو مكيال تتواضعُ الناسُ عليه، والجمع أقْفِزةٌ وقُفْزانٌ" .

سـمناً[1]، والمسـاحة، نحو: جَرِيْبٌ[2] نخلاً. وقد يقع بعد "مِثْل" و"غَيْر"، ونحوهما، نحو: لي مثْلُهُ[3] رَجلاً، و: له غَيْرُها إبلاً[4] .

وأمّا التّمييز في الجملة[5]فهو الفضلة المبيّنة إجمـالا فـي الإسناد، نحـو: طـاب زيدٌ نفساً[6]، طاب: فعل ماض، وزيدٌ: فاعـل، ونفسـاً: نُصِـبَ علـى التّمييـز؛ لأنّه بيان لما في "طاب زيد" من الإجمال. وذلك لأنّـك إذا قلـت: طـاب زيـد، احتمل أنّ الطّيب لنفس زيد، أو لأصله، أو غير ذلك. فإذا قلت: طـاب زيـدٌ نفسـاً، بيّن"نفساً" ذلك الإجمال. ومنه نعم[7] رجلاً زيدٌ، و:

بِئْـس عبـد الله بـدلاً[8]،

وكـذا قولك: حبّذا[1] زيدٌ رجلاً، و:حبّذا أرض البقيع أرضاً[2] .

---

[1] أشار الحريري، في شرحه على الملحة، 114، إلى أنّهُ في مثل "عندي رطلٌ زيتاً"، جاز أن تنصب "زيتاً" على التّمييز، وأن تجرّه بالإضافة، أن ترفعه على أنّه بدل من الرّطل" .

[2] قال ابن منظور، في لسان العرب: "والـجَرِيبُ من الطعام والأرضِ: مقْدار معلوم. الأزهري: الـجَرِيبُ من الأرض مقدار معلومُ الذِّراع والمساحة، وهو عَشَرَةُ أقْفِزةٍ، كل قَفِيز منها عَشَرَةُ أَعْشِـراء، فالعَشِـيرُ جُزءٌ من مائة جُزْءٍ من الجَرِيب. وقيل: الجَرِيبُ من الأَرض نصف الفَنْجان. ويقال: أَقْطَعَ الوالـي فلاناً جَرِيباً من الأَرض أَي مَبْزَرَ جريب، وهو مكيلة معروفة، وكذلك أعطاه صاعاً مـن حَـرَّة الـوادي أَي مَبْزَرَ صاع، وأَعطاه قَفِيزاً أَي مَبْزَرَ قَفِيز. قال: والجَرِيبُ قَدْرُ ما يُزْرَعُ فيه من الأَرض" .

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 172/2: "وزعم الخليل – رحمه الله – أنّ المجرور بدل من التّنوين، ومـع ذلك أنّك إذا قلت: لي مثله، فقد أبهمتَ، كما أنّك إذا قلت: لي عشرون، فقد أبهمتَ الأنواع، فإذا قلت: درهمـاً، فقد اختصصت نوعاً، وبه يُعرف من أيّ نوع ذلك العدد. فكذلك "مثله" هو مبهم يقع على أنـواع: علـى الشّجاعة، والفروسيّة، والعبيد، فإذا قال: عبداً، فقد بيّن من أيّ أنواع المِثْل، والعبد ضرب من الضّـروب التي تكون على مقدار المِثْل" .

[4] في (ل): "بلاً" .

[5] أطلق عليه ابن هشام، في أوضح المسالك، 260/2 "تمييز النّسبة" .

[6] ذكر السيوطي، في المطالع السّعيدة، 366، أنّ هذا النّوع من التّمييز يُسمّى تمييزاً منقولاً أو محوّلاً، وهو إمّا أن يكون منقولاً أو محوّلاً عن فاعل، أو مفعول. وفي "طاب زيدٌ نفساً"، فإنّ التّمييز هنا منقـول أو محـوّل عن فاعل، إذ التّقدير: طابت نفس زيد .

[7] سبق الحديث عن "نعم"، انظر قسم التّحقيق،98، وذكر الزّجّاجيُ، في كِتَاب حروف المعاني،16، أنّ:" نِعْمَ للحمد والثّناء المستحقّ الشّائع في الجنس كقولك: نعم الرّجل زيدٌ، إنّما هـو مـدح لـه بالحـقّ المسـتحقّ فـي جنس الرّجال" .

[8] ذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 73، أنّ المخصوص بالذّمّ هنا محـذوف تخفيفـاً، يُفسّـره المذكـور، والتّقدير: بئس البدل عبد الله بدلاً، ونصبت النّكرة على التّمييز .

واعلم أنّ "حبّذا" في باب المدح قريب من "نِعْمَ"، إلا أنّ فاعل "حبَّ" لا يكون غير "ذا"[3]، وإن أُفرِد المقصود بها أو ثُنّيَ أو جُمِعَ[4]، تقول (16/ب): حبَّذا زيدٌ، و: حبَّذا هندٌ، و: حبَّذا الزَّيدانِ، و: حبَّذا الزَّيدون .

وكثير ما يجيء معه التَّمييز، {نحو: حبَّذا زيدٌ رجلاً[5]. وممَّا يقع فيه}[6] التَّمييز، الكلام المصدَّر بكم[7] الاستفهاميَّة[8]؛ وذلك لأنّ "كم" كناية عن العدد، فينتصب التَّمييز بعدها، كما ينتصب بعد الأعداد[9]، وذلك قولك: كم درهماً لك؟ فهذا على حدِّ: عشرون درهماً لك[10] .

---

(1) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (حبب): "حبّذا كذا وكذا، بتشديد الباء، فهو حَرْفُ مَعْنًى، أُلِّفَ من حَبَّ وذا. يقال: حبّذا الإمارةُ، والأصل حَبُبَ ذا، فأُدْغِمَتْ إحدى الباءَين في الأُخْرى وشُدِّدَتْ، وذا إشارةٌ إلى ما يَقْرُبُ منك" .

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ومنْهُ أيضاً: نِعْمَ زيدٌ رجلا	وبئسَ عبدُ الدَّارِ منهُ بدلا
و: حبَّذا أرْضُ البقيعِ أرضَا	و: صالحٌ أطهرُ منكَ عِرْضَا
و: قد قَرِرْتُ بالإيابِ عَيْنَا	و: طِبْتُ نفساً إذ قَضَيْتُ الدَّيْنَا

(3) أمّا فاعل "نعم" فقد ذكر الأنباري في أسرار العربيّة، 73، أنّه يجب أن يكون فاعل "نعم، وبئس "اسم جنس. وقال الحريري، في شرح ملحة الإعراب، 114: "ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، وما أُضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام" .

(4) علّل ابن جنّي، في اللمع، 224، ذلك بقوله: "وحبّذا، مع الواحد، والواحدة، والاثنين، والاثنتين، والجميع، بلفظٍ واحد؛ لأنّه جرى مجرى المثل" .

(5) للاستزادة، انظر، العيني، المقاصد النّحويّة، 26/4. السّيوطي، همع الهوامع، 89/2. البغدادي، خزانة الأدب، 197/11 .

(6) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(7) سبق الحديث عن "كم" واختلاف النُّحاة فيها، انظر، قسم التَّحقيق، 120.

(8) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكمْ إذا جئْتَ بها مُسْتَفْهِمَا	فانصِبْ وقُلْ كمْ كوكبًا تَحوي السَّمَا

(9) قال سيبويه، في الكتاب، 157/2: "وإذا قال لك رجل: كم لك؟ فقد سألك عن عدد؛ لأنّ "كم" إنّما هي مسألة عن عدد ههنا، فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء، ممّا هو أسماء لعدّة. فإذا قال لك: كم لك درهماً؟ أو: كم درهماً لك؟ ففسّر ما يسأل عنه، قلت: عشرون درهماً، فعملت "كم" في الدّراهم، و"لك" مبنيّة على"كم". واعلم أنّ "كم" تعمل في كلّ شيء حسُنَ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قَبُحَ للعشرين أن تعمل في شيء قَبُحَ ذلك في "كم"؛ لأنّ العشرين عدد منوّن، وكذلك "كم" هو منوّن عندهم" .

(10) سبق الحديث عن "كم" الاستفهاميّة والخبريّة، انظر، قسم التَّحقيق، 125.

الظَّـــرف[1]

هو: كلُّ اسم زمان[2] أو مكان مضمَّن معنى"في"[3]. أي: مذكور لواقع فيه[4] ومبهم الزَّمان[5] ومختصّه لك صالح، تقول: صام خالدٌ أياماً، وغاب شهراً، وأقام عاماً، فهذا من المبـــهم. والمختصُّ كقولك: صام زيدٌ يوم الجمعة، وغاب شهر رمضان، وأقام سنة كذا[6] .

وأمّا المكان، فإنّما يصلح للظَّرفيَّة، وهو ما لا يشعر بصورة مسمّاه[7]، نحو الجهـــات السّتّ، وهي: أمام، ووراء، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال[8]، ونحــو: عنــد، ولــدى[9]، ودون، تقول: هبَّت الرِّيح يمنة المصلِّي، فيمنة: ظرف مكان معلَّقٌ بهبَّتْ. وكــذا الــزَّرع (17/أ) تلقاء الحيا. وتقول: قيمة الفضَّة دون الذَّهب، كما تقول: الذَّهب فوق قيمة الفضّة.

---

[1] ذكر ابن السَّرَّاج، في أصوله، 190/1، أنّه يُسمَّى أيضاً: المفعول فيه .

وعلّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 106، تسميته بالظّرف، بقوله: "فإن قيل: فلم سمّيَ ظرفاً؟ قيل: لأنّــه كان محلاً للأفعال، سمّي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها؛ ولهذا سمّى الكوفيّــون الظّــرف "محال" لحلول الأشياء فيه" .

[2] قال ابن جنّي، في اللمــع، 111: "اعلم أنّ الزّمان مرور الليل والنّهار، نحــو: اليــوم والليلــة والسّــاعة والشّهر والسّنة" .

[3] عرّف ابن هشام، في شرح قطر النّدى، 191، الظّرف بقوله: "وهو كلُّ اسم زمان أو مكان سُــلّط عليــه عامل على معنى"في" " .

[4] أضاف الشّارح، في شرحه على الألفيّة، 273، بعد "فيه" قوله: "من فعل أو شبهه" .

[5] عرّف السّيوطي، في المطالع السّعيدة، الزّمنيّة المبهمة بقوله: "بأن تقع على قدر من الزّمان غير معيــن، كوقت وحين وزمان" .

[6] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والظرفُ نوعــانِ فظــرفُ أزمِنــهْ	يجــري مَعَ الدّهرِ وظرفُ أمكِنَــهْ
والكلُّ منصوبٌ علــى إضمــارِ فــي	فاعتبــرِ الظّــرفَ بهــذا واكتَــفِ
تقــولُ صــــامَ خالــــدٌ أيّامَـــا	وغــــابَ شهــــرًا وأقــامَ عامَــا
وباتَ زيــدٌ فــوقَ سطــحِ المسجــدِ	والفَــرَسُ الأبلَـــقُ تحــتَ مَعبَــدِ
والرّيــحُ هبّــتْ يمنَــــةَ المُصلّــي	والــزّرعُ تلقَــــاءَ الحَيَــا المُنهــلِّ
وقيمــــةُ الفضّـــــةِ دونَ الذّهــــبِ	وثَمّ عمــرٌو فــادْنُ منــهُ واقــرُبِ
ودارُهُ غربــيُّ فيــضِ البصــــرَهْ	ونخلُـــهُ شرقــيُّ نهــــرِ مُــــرّهْ

[7] قال ابن السّرّاج، في: الموجز في النّحو، 36: "وأعني بالمبهم: ما ليس له حدود معلومة تحصره" .

[8] ذكر الملك المؤيّد، في الكنّاش، 58، أنّ من المكان المبهم، ما كــان بمعنــى الجــهات السّــتّ، أو: "ملحقــاً بها كالميل، والفرسخ، وحُمِلَ على المكان المبهم، عند، ولدى، وشبههما، نحو: دون، و: مع. وحُمِــلَ أيضــاً على المكان المبهم: لفظ مكان في قولك: جلست مكانك" .

[9] في (م): "لدا" .

وتقول: ثَمَّ عمرٌو، فثَمَّ: إشارة إلى المكان البعيد، وهو ظرف قياسي؛ لأنّه يُشعر بصورة مُسمّاه، وهو هنا معلَّقٌ باستقرار محذوف خبراً عن عمرو .

وقد تُقام الصِّفة مقام المكان[1] فتنصب على الظَّرفيّة[2] كقولك: داره غربيّ فيض البصرة[3]، تقديره: داره مكاناً غربيّ فيض البصرة، وكذا: نخله شرقي نهر مرّة[4] .

ومن الظُّروف ما يتصرّف[5] فيكون ظرفاً تارة، وغير ظرفٍ أُخرى، كيوم، ومكان. ومنها ما لا يتصرَّف، كقبل، وبعد، وعند[6]، فهذه لا تُستعمل غير ظرفٍ إلا مجرورة بمِنْ خاصّةً .

قوله[7]:

وأينما صادفتَ في لا تُضمَرُ فارفعْ وقُلْ يومُ الخميسِ نيِّرُ

مُراده به أنّه لا ينصب اسم الزَّمان أو المكان على الظَّرفيّة، إلا إذا ضمِّن بمعنى: في "وهذا صحيح لكن العبارة لا تؤدّيه .

---

(1) أورد الحريري، في شرحه على الملحة، 119، أنّ الصِّفة تُقام مقام الزَّمان أيضاً، وذلك، نحو: أقمت عنده قليلاً من النَّهار، فتنصب "قليلاً" نصب الظَّرف، وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً .

(2) اكتفى الشَّارح بالإشارة إلى قيام الصِّفة مقام الظَّرف، إلا أنّ سيبويه، قد ذكر في الكتاب، 222/1، أن اسم الزَّمان قد يُحذف ويُقام مقامه المصدر اتِّساعاً، وذلك نحو: "متى سيرَ عليه؟ فيقول: مقْدَم الحاجّ، وخفوقَ النَّجم، وخلافة فلان، وصلاةَ العصر، فإنّما هو: زمن مقدم الحاجّ، وحين خفوق النَّجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار" .

وانظر، المبرِّد، المقتضب، 343/4. ابن يعيش، شرح المفصَّل، 44/2. السُّيوطي، همع الهوامع، 170/3 .

(3) قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (فيض): "فَـيْضُ البصرة: نَهرها، غلب ذلك عليه لعِظَمه. التهذيب: ونهرُ البصرةِ يسمى الفَيْضَ، والفَيْضُ نهر مصر. ونهرٌ فَيّاضٌ أي كثير الماء. ورَجل فَيّاضٌ أي وهّاب جوادٌ. وأرض ذاتُ فُيوضٍ إذا كان فيها ماء يَفيضُ حتى يعلو" .

(4) هكذا أوردها الحريري، في الملحة. وفي (م): "نهره شرقي نخل مرّة"، وربّما هو من سهو النَّاسخ .

(5) عرّف السُّيوطي، في المطالع السَّعيدة، 313-314، الظَّرف المتصرِّف، بقوله: "وهو ما جاز أن يُستعمل غير ظرف، كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو ينتصب مفعولاً به، أو ينجرّ بغير "منْ" " .

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 223/1. ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، 199/1 .

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وقدْ أكلتُ قبلَهُ وبعدَهْ وإثرهُ وخلفَهُ وعندَهْ

وعندَ فيها النَّصبُ يستمرُّ لكنَّها بمِنْ فقطْ تُجرُّ

وأينما صادفتَ في لا تُضمَرُ فارفَعْ وقلْ: يومُ الخميسِ نيِّرُ

[الاســــتثناء][1]

حروف[2] الاستثناء: إلا[3]،وحاشا، وخلا، وعدا[4]. والمستثنى (17/ب) هو المخــرج بإلا، أو ما في معناها، من مذكور[5]، نحو: قام القومُ إلا زيداً، أو مقدَّم، نحو: ما قــام إلا زيدٌ. والمستثنى على ضربين: متّصل، ومنقطع، فالمتّصل: هو أن يكون المستثنى بعضــاً من المستثنى منه. {والمنقطع}[6]: ما ليس[7] بعضاً منه، نحو: الوتد، في قولك: مــا فيهــا إنسانٌ إلا وتداً .

---

[1] زيادة للإيضاح .

وقد أطلق عليه الحريري، في شرحه على الملحة، 107 "المفعول دونه" .

قال ابن جنّي، في اللمـع، 121: "ومعنى الاستثناء: أن تُخرج الشّيءَ ممّا أدخلـت فيــه غيــره، وتدخلــه فيما أخرجت منه غيره" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 309/2: "فحرف الاستثناء "إلا" ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا: فغيرٌ، وسوًى. وما جاء من الأفعال فيه معنى "إلا" فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنــى مــن حــروف الإضافة وليس باسم، فحاشى وخلا، في بعض اللغات" .

[3] جعل النُّحاة "إلا" الأصل في أدوات الاستثناء، وقد صرّح بذلك، الخوارزمي، في شرح المفصّل، 455/1، فقال: "الأصل في كلمة الاستثناء "إلا"؛ لأنها لا تخرج عن معناه، ولا تفيد غيره. ومــا ســواها ممّــا لا يُستثنى به فيخرج عن الاستثناء، ويزيد عن معناه، فتكون "إلا" مفردة، وما سواها من كلم الاستثناء بمنزلة المركّب، ولا شبهة في أنّ المفرد أصلٌ للمركّب" .

[4] تمّ الحديث عن هذه الحروف - حاشا، وخــلا، وعــدا – فــي سـياق الحــديث عــن حــروف الجــرّ، انظر، قسم التّحقيق، 116-117.

ويُلاحظ أنّ المؤلف قد اقتصر على ما ذكره والده في شرح عمدة الحافظ، 270، مــن أدوات الاســتثناء. في حين ذكر النُّحاة أدوات أخرى، قال الزّجّاجي، في الجمل في النّحو، 230: "وحروف الاســتثناء: إلا، وغير، وسِوَى، وسُوَى، وسَوَاء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، وليــس، ولا يكــون، وإلا أن يكون، وزاد بعضهم هذه الأدوات: لا سِيّما، وبَلْهَ" .

وانظر، ابن عصفور، شرح جمل الزُّجّاجي، 248/2. ابن هشام، شرح جمل الزُّجّاجي، 309 .

[5] عرّف ابن مالك، في التّسهيل، 101، المستثنى، بقوله: "وهو المخرج تحقيقــاً أو تقديــراً مــن مذكــور أو متروك بــ"إلا" أو ما معناها، بشرط الفائدة" .

[6] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[7] في (ل): "ليسا" .

والاستثناء ينقسم إلى: مفرغ، وتامٌ. فالمفرغ: الذي لم يُذكر معه المستثنى منه، كما في قولك: ما قام إلا زيدٌ. والتَّامُ[1]: هو الذي ذُكر معه المستثنى منه، كما في: قام القوم إلا زيداً، وإذ قد عرفت هذا فتقول: الاستثناء التَّامُ ينتصب فيه المستثنى بإلا[2]، نحو: جاء القومُ إلا سعيداً، و: قام القومُ إلا زيداً، و: ما في الدَّار إنسان إلا وتداً[3].

ويُختار البدل[4] في المستثنى[5] المتَّصل الواقع بعد {نفي}[6] أو شبه نفي، إن لم يتقدَّم على المستثنى منه، كقولك: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، و: وهل أتى الصِّبيان إلا

---

[1] ذكر سيبويه، في الكتاب، 2/310-311، نوعين من أنواع الاستثناء التَّام: الاستثناء التَّام الموجب، والاستثناء التَّام المنفي.

[2] قال الأنباري، في الإنصاف، 1/260- 261 ، المسألة 34: "اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النَّصب، نحو: قام القومُ إلا زيداً، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه "إلا"، وإليه ذهب أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرّد، وأبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين. وذهب الفرَّاء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أنّ "إلا" مركَّبة من "إنّ" و"لا"، ثمّ خُفِّفت "إنّ" وأُدغمت في "لا"، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارَ بإنّ، وعطفوا بها في النَّفي اعتباراً بلا، وحُكي عن الكسائي أنَّه قال: إنَّما نُصب المستثنى؛ لأنّ تأويله: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم، وحُكي عنه أيضاً أنَّه قال: ينتصب المستثنى؛ لأنَّه مشبَّه بالمفعول. وذهب البصريُّون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط إلا".
وانظر، المبرّد، المقتضب، 4/389-391. ابن يعيش، شرح المفصَّل، 2/75. الأزهري، شرح التَّصريح، 1/347، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 2/208.

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وكلُّ ما استثنيتَهُ من مُوجَبِ ... تمَّ الكلامُ عندَهُ فلْيَنتصِبِ
تقولُ جاءَ القومُ إلا سَعدا ... وقامتِ النِّسوةُ إلا دَعدا

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وإنْ يكنْ فيما سوى الإيجابِ ... فأولِهِ الإبدالَ في الإعرابِ
تقولُ ما الفخرُ إلا الكرَمُ ... وهلْ محلُّ الأمنِ إلا الحَرَمُ

[5] قال ابن جنّي، في اللمع، 122: "ويجوز النَّصب على أصل الباب".
وأشار ابن السَّرَّاج، في أصوله، 1/292، إلى أنّ البدل هنا بدل بعض من كل.
وذكر ابن هشام، في شرح قطر النَّدى، 205، أنّ البدل مذهب البصريين، أمَّا الكوفيُّون فقد اختاروا عطف النَّسق.

[6] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

خالدٌ، و: لا يقم أحدٌ إلا عمرٌو[1]، ولو تقدَّم المستثنى، تعيَّن النَّصب[2]، كقوله[3]: [الطَّويل]

[2] وَمَا لِيَ إلا آلَ أحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وأمَّا الاستثناء المفرغ[4] فللاسم الواقع فيه بعد "إلا" ما له مع سقوطها، تقول: ما قام إلا

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن تقُلْ لا ربَّ إلا اللهُ فارفَعْهُ وارفَعْ ما جرى مَجْراهُ

وانصبْ إذا ما قُدِّمَ المُستثنى تقولُ هل إلا العِراقَ مَغْنى

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 337/2: "حدثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحدٌ، فجعلوه بدلاً. وإن شئت قلت: ما لي إلا أبوك صديقاً ......" .

[3] البيت للكميت بن زيد الأسدي .

اللغة: آل أحمد: أي: آل رسول الله – ﷺ – . شيعة: أنصار وأعوان. مذهب الحقِّ: طريق الحقِّ .

وللبيت رواية أخرى:-

فما لي إلا آل أحمد شيعةٌ وما لي إلا مشعب الحقِّ مشعبُ

المعنى: ليس لي من أحب وأنصر إلا آل أحمد، وليس لي مذهب إلا اتِّباع الحقِّ .

الشَّاهد: فيه قوله: ما لي إلا آل أحمد شيعة. وكذلك قوله: وما لي إلا مذهب الحقِّ. فقد تقدَّم المستثنى، وهو "آل أحمد، مذهب الحقِّ" على المستثنى منه، وهو "شيعة، مذهب"، فوجب نصبه، وأصل نظم الكلام: وما لي شيعة إلا آل أحمد، و: ما لي مذهب إلا مذهب الحقِّ، وإنَّما وجب نصبه؛ لأنَّه لا يصلح أن يكون بدلاً ولا صفة؛ لامتناع تقدُّم البدل على المبدل منه، وتقدُّم الصِّفة على الموصوف. وكان حكم المستثنى قبل أن يتقدَّم على المستثنى منه جواز الوجهين: النَّصب، والبدل .

انظر البيت في:-

الكميت،هاشميات الكميت ، 50. المبرِّد، المقتضب، 398/4. والزَّجَّاجي، الجمل في النَّحو، 234. وثعلب، مجالس ثعلب، 62. والأصفهاني، الأغاني، 119/5. والسِّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 135/2. وابن جني، اللمع، 124. والحريري، شرح ملحة الإعراب، 127. والأنباري، الإنصاف، 275/1. والخوارمي، شرح المفصَّل، 275/1. وابن النَّاظم، شرح الألفيَّة، 298. وابن منظور، لسان العرب، مادة (شعب). وابن هشام، أوضح المسالك، 269/2، وتلخيص الشَّواهد، 82، وشرح شذور الذَّهب، 263، وشرح قطر النَّدى، 207. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 499/1. والعيني، المقاصد النَّحويَّة، 111/3. والسُّيوطي، شرح الشَّواهد، 82. والأزهري، شرح التَّصريح، 355/1. والأشموني، شرح الأشموني، 230/1. والبغدادي، خزانة الأدب، 314/4، 319،138/9. والشِّنقيطي، الدُّرر اللوامع، 161/3 .

[4] علَّل الملك المؤيَّد، في الكنَّاش، 77، تسمية الاستثناء المفرغ بهذا الاسم، بقوله: "وسمِّي مفرغاً؛ لكون العامل فرغ له بحذف المستثنى منه" .

زيدٌ، و: ما رأيت إلا زيداً، و: ما مررت إلا بزيدٍ[1]، فترفع زيداً بالفاعليَّـة[2]، وتنصبه بالمفعوليَّة، وتخفضه بحرف الجرِّ، كما[3] إذا أسقطت "إلا"، نحو: ما قام زيدٌ،و: ما رأيت زيداً، و: ما مررت بزيدٍ، و:إلى هذه المسألة أشار بقـولـــــه:-

وإن تقُـــلْ لا ربَّ إلا اللهُ ‏ ‏ ‏ ‏ فَارفَعْهُ وارفَعْ ما جَرَى مَجـرَاهُ

يعني: في مثل هذا لا يصحُّ النَّصب على الاستثناء؛ لأنَّ الكلام مفرغ، فيُعطى فيه ما بعد "إلا" من الإعراب ما يستحقُّه مع سقوطها،وهو الرَّفع خبر "لا" النَّافيَّة[4] للجنس، كما إذا قلت: لا رجلَ قائمٌ[5] .

وأمَّا "حاشى" فيقع بعدها المستثنى مجروراً أو منصوباً، وكذا: عدا وخلا، وقد تقدَّم هذا في حروف الجرِّ[6]، وتقول: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً[7]، بالنَّصب لا غير[8]؛ لأنَّ "ما" مصدريَّة، بمعنى أنَّه يؤوَّل منها وهو معها مصدر[9] (18/ب). و"ما" المصـــدريَّة لا توصل[10] إلا بالفعل، فيتعين على"خلا و عدا" بعدها أن يكونا فعلين، ويتعيَّن فيما بعدها النَّصب حينئذٍ؛ لأنَّ الأفعال لا يليها عمل الجرِّ.

---

[1] يكون هذا النَّوع من الاستثناء في الكلام غير الموجب – غالباً –، وقد علَّل ذلك الملك المؤيِّد، في الكنَّاش، 77، بقوله: "وإنَّما كان في كلام غير موجب؛ ليفيد أنَّ المستثنى منه المحذوف عامٌّ؛ لأنَّ النَّكرة تعمُّ في سياق النَّفي، فإنَّ التَّقدير في نحو: ما ضربت إلا زيداً: ما ضربت أحداً إلا زيداً" .

[2] في (ل): "على الفاعليَّة" .

[3] في (ل): "لمَّا" .

[4] في (ل): "نافية" .

[5] هذا ما ذهب إليه الشَّارح، إلا أنَّ من النُّحاة من جعل ما بعد "إلا" بدلاً من المحلِّ، يعني: محلّ "لا مع اسمها". قال سيبويه، في الكتاب، 317/2: "وممَّا أُجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله، فلا أحدَ في موضع اسم مبتدأ ......". ووافقه ابن السَّرَّاج، في أصوله، 297/1. وانظر، الحريري، شرح ملحة الإعراب: 126، وقد أجاز نصب ما بعد "إلا" على الاستثناء .

[6] انظر قسم التَّحقيق،113 .

[7] في (ل): "عمرواً" .

[8] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإن تكـنْ مُستثنِيًـا بمـا عـدا ‏ ‏ ‏ ‏ أوْ مـا خَلا أو ليسَ فانصبْ أبـدَا

تقولُ جـاؤوا مـا عَـدَا محمَّـدَا ‏ ‏ ‏ ‏ ومـا خَلا عمـرًا وليـسَ أحمَـدَا

[9] في (ل): "مصدريَّة" .

[10] في (م): "يوصل" .

وأمّا: ليس"، ففعل ماضٍ لا يتصرّف[1] وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، وقد يجيء في الكلام مضمّناً معنى الاستثناء[2] نحو: قاموا ليس زيداً [3]قاسم[4] ليس: ضمير بعض القوم، وزيداً: خبرها، تقديره: قاموا ليس بعضُهم زيداً، والمعنى على الاستثناء لو جعلت مكانه قاموا إلا زيداً لم يتغير المعنى .

وقد يقع"غير "[5] موقع "إلا"[6] فيُجرّ المستثنى بها، وتُعرب هي بما يُعرب هو بعد

---

[1] تحدّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 386-387، عن ليس، فقال: "كلمة دالّة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة ...... وزعم ابن السّرّاج أنّه حرف بمنزلة "ما" وتابعه الفارسي في الحلبيات، وابن شقير، وجماعة، والصّواب: الأوّل - يعني الفعل - ؛ بدليل: لستُ، ولستُما، ولستُنّ، وليْسَا، وليْسوا، وليْسَتْ، ولسْنَ" .

غير أنّ ابن السّرّاج، قال في أصوله، 1/294- 287: "اعلم أن قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه معنى "إلا". أمّا الأوّل من ذلك: فما جاء من الأسماء ...... وأمّا الثّاني: فما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء، وهي: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا" .

وانظر، له كذلك، الموجز في النّحو، 40 .

[2] ذهب ابن هشام، في مغني اللبيب، 387، إلى أنّ "ليس" المضمّنة معنى الاستثناء، هي "ليس" النّاسخة نفسها، قال عنها: "وتلازم نصب الاسم ورفع الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع: أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة "إلا"، نحو: أتوني ليس زيداً، والصّحيح أنّها النّاسخة، وأنّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدّم، واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب " .

[3] قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 387: "وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النّحو، وذلك أنّه جاءه حمّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله - صلّى الله عليه وسلّم -: "ليس من أصحابي أحدٌ إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدّرداء"، فقال سيبويه: ليس أبو الدّرداء، فصاح به حمّاد: لحنت يا سيبويه، إنّما هذا استثناء، فقال سيبويه:والله لأطلُبنّ علماً لا يلحنني معه أحد . ثمّ مضى ولزم الخليل وغيره" .

[4] في النُّسختين:"قاموا ليس زيداً قائم"، والصّواب ما أُثبت؛لاستقامة السّياق.

[5] قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 209: "غير، اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فُهم المعنى وتقدّمت عليه ليس" .

[6] قال المبرّد، في المقتضب، 4/422، عن غير: "وغير، اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته إلا" .

إلا[1]، تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ[2]، و: ما فيها إنسان غيرُ زيدٍ، و: ما قام غيرُ زيدٍ أحدٌ، فتنصب غيراً كما تنصب الاسم الواقع بعد "إلا" .

ويُختار البدل مجوّزاً للنَّصب في نحو: ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ، كما صنعت حين قلت: إلا زيدٌ، وإلى هذا أشار بقوله[3]:-

ورَاؤُهَا[4] تحكمُ في إعرابِهَا   مثلَ اسمِ إلا حينَ يُستثنَى بهَا

---

[1] قال المبرّد، في المقتضب، 422/4: "اعلم أنَّ كلَّ ما جاز أن تستثني فيه بـ"إلا" جاز الاستثناء فيه بغير، ...... وكلُّ موضع وقع فيه بعد "إلا" على ضرب من الإعراب كان ذلك حلّاً في "غير" إلا أن يكون نعتاً، فيجري على النعوت الذي قبلها" .

وانظر، ابن السَّرَّاج، الأصول في النّحو، 284/1 .

[2] تحدّث الحريري، في شرحه على الملحة، 128، عن حكم الاسم الواقع بعد "غير" في الاستثناء، فقال: "...... أن تأتي استثناء فتجرّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كلّ حال" .

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وغيرُ إنْ جئتَ بها مُستثنِيَهْ   جَرَّتْ على الإضافةِ المُستوليَهْ

ورَاؤُهَا تحكمُ في إعرابِهَا   مثلَ اسمِ إلا حينَ يُستثنَى بهَا

[4] في (ل): "ورادها" .

"لا" فــــي النَّفــــي

يعمل عمل "إنَّ"، "لا"[1] النَّافية للجنس[2] (19/أ) في نكرة[3] متَّصلة بها، نحو: لا رجلَ ظريفٌ، فلا مشبَّهة[4] بــ"إنَّ"[5] في نصبها الاسم[6] ورفعها الخبــر، ورجــل: اســم "لا"، وظريف: خبرها .

---

[1] تحدَّث المرادي، في الجنى الدَّاني، 290، وما بعدها، عن "لا"، إذ بيَّن أنَّها "حرف يكــون عامــلاً، وغير عامل. وأصول أقسامه ثلاثة: لا النَّافية، ولا النَّاهية، ولا الزَّائدة، فأمَّا "لا" النَّافية، فلها ثلاثــة أقسام: الأوَّل: العاملة عمــل "إنَّ" وهـــي "لا" النَّافيــة للجنــس، ...... الثَّانـــي: العاملــة عمــل ليس ...... الثَّالث: النَّافية غير العاملة" .

[2] وضَّح المبرِّد، في المقتضب، 357/4، معنى نفيها للجنس بقوله: "إذا قلت: لا رجلَ فــي الــدَّار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنَّما نفيت عن الدَّار صغير هذا وكبيره، فهذا جواب قولك: هــل مــن رجل في الدَّار؟ لأنَّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره" .

[3] علَّل المبرِّد، في المقتضــب، 375/4، كــون اســمها نكــرة بقولــه: "ألا تــرى أنَّ المعــرفة لا تقــع هاهنا – يعني: اسماً لـــ"لا" – لأنَّها لا تدلُّ على الجنس" .

وقال ابن هشام، في شرح قطر النَّدى، 133: "يجري مجرى "إنَّ" في نصب الاســم ورفــع الخبــر "لا" بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون نافيةً للجنس، والثَّاني: أن يكون معمولا ها نكرتين، والثَّالث: أن يكــون الاسم مقدَّماً والخبر مؤخَّراً" .

[4] ذكر محقِّق كتاب، أوضح المسالك، 5/2، في الهامش، أنَّ "لا" تشبه "إنَّ" في أربعة أمور:-

أ_ أنَّ كلاًّ منهما يختصُّ بالدُّخول على الجمل الاسميَّة .

ب_ أنَّ كلاًّ منهما للتأكيد، فـ "إنَّ" لتأكيد الإثبات، و"لا" لتأكيد النَّفي .

جـ_ أنَّ كلاًّ منهما له صدر الكلام، فلا يقع حشواً .

ء _ أنَّ "لا" نقيضة "إنَّ" والعلماء يحملون الشَّيء على ضدِّه، كما يحملونه على نظيره .

[5] قال الأنباري، في أسرار العربيَّة، 136-137: "تختلف"لا" عن "إنَّ" في العمل في أمور:-

الأوَّل: أنَّ "إنَّ" تعمل في المعرفة والنَّكرة، و"لا" لا تعمل إلا في النَّكرة خاصَّة .

الثَّاني: أنَّ "إنَّ" لا تُركَّب مع اسمها؛ لقوَّتها، و"لا" تُركَّب في اسمها؛ لضعفها .

الثَّالث: أنَّ "إنَّ" تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظَّرف وحرف الجرِّ، و"لا" لا تعمل في الفصل .

الرَّابع:أنَّ "إنَّ" تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و"لا" تعمل في الاسم دون ا لخبر" .

[6] قال سيبويه، في الكتاب، 274/2: "و "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبــها لمــا بعدهــا كنصب "إنَّ" لما بعدها. وترك التَّنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنَّها لا تشبه سائر ما يَنصب ممَّا ليس باسم، وهو الفعل وما أُجري مجــراه؛ لأنَّها لا تعمل إلا في نكرة، و"لا" وما تعمل فيه في موضع ابتداء" .

وإذا قلت: لا لأبيك مبغض[1]، فلا سبيل إلى عمل "لا"؛ لأنّ اسمها مفصول بـالخبر، وليس متّصلاً بها[2] .

والنّكرة الواقعة بعد "لا" إمّا مفردة، أو مضافة، أو شبيهة بالمضاف، في كون ما بعدها من تتمّة معناها. فإن كانت مفردة بُنيتْ على الفتح[3]، نحو: لا بخيلَ محمودٌ. وإن كانت مضافة أو شبيهة بالمضاف نُصبتْ، نحو: لا صاحبَ بـرٍّ محقـور، و: لا قبيحـاً فعلـه محبوب. ويجوز رفع النّكرة إن عطفت عليها وكررت[4] نحو: لا حولٌ ولا قوّةٌ إلا بـالله، فإنْ لم ترفعه جاز لك في المعطوف: البناء على الفتح، والرّفع عطفاً على محلّ "لا" مـع اسمها، والنّصب عطفاً على اسم "لا"، وذلك قولك: لا حولَ ولا قوّةَ، ولا قوّةً إلا بالله، وإنْ رفعته، جاز لك في المعطوف: البناء على الفتح، والرّفع ، وامتنع النّصب؛ لعـدم تقـدُّم منصوب اللفظ أو المحلّ[5] .

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب: –

وانصب بلا في النّفي كلّ نكـرة ... كقولهـم لا شـكَّ فيمـا ذكـرَهْ
وإنْ بـدا بينهُمـا مُعتـرضُ ... فارفـعْ وقُـلْ لا لأبيكَ مُبغِضُ

[2] تحدّث الحريري، في شرحه على الملحة، 132، عن ذلك بقوله: "من شرط انتصاب الاسـم النّكـرة الواقـع بعد "لا" أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدلّ من قال: إنّه مبني معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصـل، ارتفع الاسم النّكرة على الابتداء" .

[3] علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 136، بناء اسـم "لا" علـى الفتـح فـي هـذه الحالـة بقولـه: "إنّمـا بنيت – أي: النّكرة – مع "لا"؛ لأنّ التّقدير في قولك: لا رجلَ في الدّار: لا من رجل في الدّار؛ لأنّه جـواب قائل قال: هل من رجل في الدّار، فلمّا حُذفت من اللفظ ورُكّبت مع "لا" تضمّنت معنى الحرف، فـوجب أن تبنى، وإنّما بُنيت على حركة؛ لأنّ لها حالة تمكّـن قبـل البنـاء، وإنّمـا كـانت الحركـة فتحـة؛ لأنّـها أخفُّ الحركات" .

[4] ذكر ابن جنّي، في اللّمـع، 97–100، أنّه إذا عطفت على "لا" وتكررت، "جاز في ذلك عدّة أوجه: تقول: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله ...... ويجوز: لا حـولَ ولا قـوّةٌ إلا بالله ...... ويجـوز: لا حـولٌ ولا قـوّةٌ إلا بالله ...... ويجوز: لا حولَ ولا قوّةً إلا بالله ...... ويجوز: لا حولٌ ولا قوّةَ إلا بالله" .
وانظر، ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 386/1. ابن شقير، المحلّـى، 140. الزّجّاجـي، الجمـل فـي النّحـو، 238 .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وارفـعْ إذا كرّرتَ نفيًا وانصـب ... أو غايرِ الإعـرابَ فيـه تُصِـبِ
تقـولُ لا بيـعٌ ولا خِـلالُ ... فيــه ولا عيـبَ ولا إخـلالُ
والـرّفعُ في الثّـاني وفتـحُ الأوّلِ ... قـد جـازَ والعكسَ كـذاكَ فافعلِ
وإنْ تشـأْ فافتحهُمَـا جميعَـا ... ولا تخَفْ ردًّا ولا تقريعَـا

التَّعجُّـــــب

له في الأمر العام (19/ب) صيغتان[1]: الأولى: ما[2] أفعله، نحو: ما أحسَـــنَ زيــداً. ما: نكرة تامَّة بمعنى شيء في موضع رفع بالابتداء[3]، وأحسَنَ: فعل[4] ماضٍ[5]، وفاعله ضمير مستتر عائد على"ما"، وزيداً: مفعول به .

والثَّانية: أَفْعِلْ به، نحو: أحْسِنْ[6] بزيدٍ، لفظه أمر، ومعناه تعجُّب[7]، ولا يكون فاعلــه إلا مجروراً بالباء الزَّائدة .

---

(1) اقتصر الشَّارح هنا على صيغتي التَّعجُّب القياسيتين، بينما ذكر ابن هشام، في شرح قطر النَّدى، 276، أنَّ التَّعجُّب له ألفاظ كثيرة غير مبوَّب لها في كتب النَّحو، كقوله تعالى:﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾- سورة البقرة، الآية،28- .... وسبحان الله! ...... وقولهم: لله درُّه فارساً ......" .

(2) علَّل الأنباري، في أسرار العربيَّة، 76، زيادة "ما" في التَّعجُّب دون غيرها بقوله: "لأنَّ "ما" فــي غايــة الإبهام، والشَّيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النَّفس؛ لاحتماله أموراً كثيرةً، فلهذا كانت زيادتها في التَّعجُّب أولى من غيرها" .

(3) هذا ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 1/72-73، وأكثر البصريين، في"ما"، غير أنَّ من النُّحاة من يرى أنَّ "ما" بمعنى: الذي،وهو موضع رفع بالابتداء، و"أحسن" صلته، وخبره محذوف، وتقديــره: الــذي أحســن زيداً شيءٌ .

ذكره الأنباري، في أسرار العربيَّة، 67-77، مرجِّحاً ما ذهب إليه سيبويه. وقد ردَّ المبرِّد، في المقتضــب، 1/177، على من زعم أنَّ "ما" موصولة، مفنِّداً آراءهم .

(4) قال الأنباري، في الإنصاف، 1/126، المسألة 15: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ "أفعل" في التَّعجُّب نحو: ما أَحسَنَ زيداً!، اسم. وذهب البصريُّون إلى أنَّه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بــن حمــزة الكســائي مــن الكوفيين" .

وانظر، المبرِّد، المقتضب، 4/177. ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو، 1/101. الرَّضي، شرح كافية ابــن الحاجب، 2/285. الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 1/22 .

(5) في (ل): "ماضي" .

(6) قال ابن يعيش، في شرح المفصَّل، 7/147: "اعلم أنَّ هذا الفعل منقول من "أفعل" التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم: أنحَزَ الرَّجل، إذا صــار ذا مــال فيــه النُّحــاز، وأجربَ، إذا كان ذا إبل فيها الجربُ، وأغدَّ البعير،إذا صار ذا غدَّة" .

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 4/97: "وما لم يكن فيه ما أفعله، لم يكن فيه أفعِلْ به رجلاً، ولا هو أفعَلُ منه؛ لأنَّك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنَّك إذا قلت: ما أفعله! فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدُّنيا. والمعنى في أَفعِلْ به، وما أَفْعَلَهُ واحد، وكذلك أفعلُ منه" .

ولا يُبنى فعل التّعجُّب – غالباً – إلا من: فعل[1]، ثلاثيّ[2]، متفاوت المعنى[3]، وليس لوناً ولا خلقة[4]، وإذا أُريد التّعجُّب من شيء من ذلك، تُعجِّب منه بـ"أشدّ" وما جرى مجراه [5]، نحو: ما أشدَّ استخراجَه! وما أفجعَ موتَه! وما أنقى بياضَ الثّوب! وما أقبحَ عوَرَ[6] زيدٍ[7]!

---

[1] وأضاف، في الكتاب، 100/4: "هذا باب ما تقول العرب في: ما أفعله، وليس له فعل، وإنّما يُحفظ ذلك حفظاً ولا يُقاس عليه. قالوا: أحنَكُ الشّاتين، و: أحنكُ البعيرين، كما قالوا: آكَلُ الشّاتين .... وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل، ليس القياس فيها أن يُقال: أفْعَل منه، ونحو ذلك" .

[2] أورد ابن هشام، في شرح قطر النّدى، 280، أنّ سيبويه أجاز بناءه من "أفْعَلَ"، نحو: أكْرَمَ، وأحْسَنَ، وأعْطى . غير أنّني لم أجد في سيبويه ما يثبت صحّة ما ذهب إليه ابن هشام، ورأي سيبويه في ذلك يظهر بوضوح في الحاشية "5".

[3] وقال ، في شرح قطر النّدى، 280: "فلا يُبنيان – أي: فعل التّعجُّب، واسم التّفضيل – من نحو: مات، و: فَني" .

[4] وأورد، في شرح قطر النّدى، 280، شرطاً آخر، وهو "ألا يكون مبنيّاً للمفعول، فلا يبنى من نحو، ضُرِبَ، وقُتِلَ" .

[5] قال سيبويه، في الكتاب، 97/4: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان "أفْعَلَ" وكان لوناً أو خلقة. ألا ترى أنّك لا تقول: ما أحمَرَه، ولا: ما أبيَضَه؟ ولا تقول: ما أعرَجَه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنّما تقول: ما أشدَّ حُمْرَتَه! وما أشدَّ عَشاه!" .

[6] العور، من العيوب الخلقيّة؛ لذا منع سيبويه أن يُصاغ منه فعل التّعجُّب بشكل مباشر. بينما أجاز – سيبويه – ذلك، في الكتاب، 98/4–99، في القبح المعنوي، فأجاز أن يُقال" في الأحمق: ما أحمَقَه، وفي الأرعن: ما أرعنه، ......، وفي الألَدّ: ما ألدّه، ...... وصارت ما أحمقه، بمنزلة: ما أبلَدَه، وما أشجَعَه، وما أجنَّه؛ لأنّ هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده، وإنّما هو كقولك: ما ألسَنَه، وما أنكَرَه، وما أعرَفَه، وأنظَرَه، تريد: نظرَ التّفكُّر، وما أشنَعَه، وهو أشنع ؛ لأنّه عندهم من القُبح، وليس بلون، ولا خلقة من الجسد، ولا نقصان فيه، فألحقوه بباب القبحَ، كما ألحقوا ألدَّ وأحمق بما ذكرت لك؛ لأنّ الأصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء "أفعلَ" نحو بليدٍ، وعليمٍ، وجاهلٍ، وعاقلٍ، وفَهِمٍ، وحَصِيفٍ، وكذلك الأهوج، تقول: ما أهوَجَه، كقولك: ما أجنَّه" .

[7] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وتنصَبُ الأسماءُ في التّعجُّبِ	نصبَ المَفاعيلِ فلا تستعجبِ
تقولُ ما أحسنَ زيداً إذ خطَا	وما أحدَّ سيفَهُ حينَ سَطَا
وإنْ تعجّبتَ مِنَ الألوانِ	أو عاهةٍ تَحدُثُ في الأبدانِ
فابنِ لها فعلاً مِنَ الثّلاثي	ثمّ ائتِ بالألوانِ والأحداثِ
تقولُ ما أنقى بَياضَ العَاجِ	وما أشدَّ ظُلمَةَ الدَّياجي

الإغـــــراء [والتَّحذيـــــر][1]

اعلم أنَّ المفعول به كثيراً ما يُنصب بفعل مضمر، كما إذا كان مغرّى[2] بـــــه أحــــد، أو محذَّراً[3]، منه، فالأوّل: كقولك لمن يطلب صديقاً: بِشْراً، ولمن يطلب مـــا يضـــرب به: السَّيْفَ. والثَّاني: كقولك لمن تُحذِّره من الأسد: {الأسدَ}[4]، ولـــن تُجنِّبـــه سقوط الحائط: الحائطَ (20/أ) .

والنَّصب في هذا الباب على ضربين: ضرب يجب إضمار ناصبه، وهو إذا {كان}[5] عطف أو تكرار، وذلك نحو: ماز[6] رأسكَ والسَّيفَ، والأسدَ الأسدَ، بإضمار:نحِّ رأسكَ اتَّقِ السَّيفَ، و: احذرِ الأسدَ. ومنه:

اللهَ اللهَ عبادَ اللهِ[7] بإضمار[8]

اتّقوا. ولا يجوز{لك}[9] الإظهار؛ لأنَّ التَّكرار صار كالبدل من اللفظ بالعامل، وإذا لم يكن عطـــفٌ ولا تكرار جاز الإضمار والإظهار، نحو: دونَك بِشْراً، أي: خُذْهُ، و: عليكَ عمراً، أي: الزمهُ[10] .

---

(1) زيادة للإيضاح .

(2) عرَّف ابن هشام، الإغراء، في شرح شذور الذَّهب، 222، بقوله: "الإغراء: تنبيه المُخاطَــب علــى أمــر محمود ليلزمه". وانظر، البرماوي، شرح الصُّدور، 113 .

(3) قال السُّيوطي، في المطالع السَّعيدة، 272: "وهو إلزام المُخاطَب الاحتراز مـــن مكـــروه بـــ"إيَّا" أو مــا يجري مجراه" .

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ن) .

(5) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ن) .

(6) في النُّسختين "مارق" .

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والنَّصبُ في الإغراءِ غيـــرُ مُلتبِـــسْ	وهْوَ بفعلٍ مُضمَـــرٍ فافهَـــمْ وقِـــسْ
تقـــولُ للطَّالـــبِ خِـــلّاً بَـــرّا	دُونَـــكَ بِشـــراً وعليـــكَ عَمْـــرا
وتَنصِـــبُ الاســـمَ الـــذي تُكـــرِّرُهْ	عن عِوَضِ الفعلِ الذي لا تُظهِـــرُهْ
مثْـــلُ مَقـــالِ الخاطِـــبِ الأوَّاهْ	اللَّـــهَ اللَّـــهَ عِبـــادَ اللَّـــهْ

(8) قال سيبويه، في الكتاب، 275/1: "وإنَّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنَّوا – أي: ذكـــروا بعدهـــا شيئاً ثانياً – ؛ لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، وبما جرى مـــن الذِّكـــر، وصـــار المفعول الأوَّل بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ: إيّاكَ، ولم يكن مثلَ: إيَّاكَ لـــو أفردتـــه؛ لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرة إيّاك، فشُبِّهت بإيَّاكَ حيث طال الكلام ، وكان كثيراً في الكلام" .

(9) ما بين المعقوفين {} ساقط من (م) .

(10) قال سيبويه، في الكتاب، 275/1: "لو قلت: نفسَكَ، أو رأسَكَ، أو الجدارَ، كان إظهار الفعل جائـــزاً، نحو قولك: اتَّقِ رأسَكَ، واحفظْ نفسَك، واتَّقِ الجدارَ" .

إنّ وأخواتـــــها[1]

الحـــــروف التــــــي تنصـــب الاســـــم وترفـــــع[2] الخبـــــر[3]: إنَّ للتّـــوكيـــــد[4] ولَـيتَ[5] للتّمنّــــي[6]، وكـــأنَّ للتّـشـــبيه[7]، ولـكـــــنّ[8]

---

[1] تحدّث سيبويه، في الكتاب، 131/2، عن هذه الحروف بقوله: "هذا باب الحروف الخمسة التـي تعمـل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلـة الفعـل، لا تصـرّف تصرّف الأفعال، كما أنّ عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي أُخذت من الفعل، وكانت بمنزلته" .

وسمّاها المبرّد، في المقتضب، 107/4 بـ"الأحرف المشبّهة بالأفعال" .

[2] ذكر ابن جنّي، في اللمـع، 92، أنّ هذه "الحروف كلّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتـدأ ويصيـر اسمها، وترفع الخبر، وتصيّره خبرها، واسمها مشبّه بالمفعول المقدّم، وخبرها مشبّه بالفاعل" .

وقال الصبّان، في حاشيته، 396/1: "ذهب جماعة من العلماء – منهم ابن سيده – إلى أنّ قوماً من العـرب ينصبون بإنّ وأخواتها الاسم والخبر جميعاً" .

[3] ذكر الأنباري، في الإنصاف، 176/1، المسألة 22، أنّ النُّحاة قد اختلفوا في رافع الخبر بعد "إنّ" المؤكِّـدة، فقال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: إنّ زيداً قائمٌ، وما أشـبه ذلـك. وذهـب البصريّون إلى أنّها ترفع الخبر" .

وقد ذهب سيبويه، في الكتاب، 148/2، إلى أنّهنّ، أي: إنّ وأخواتها "قد عمِلْن فيما بعدهنّ عمليـن: الرّفـع، والنّصب" .

وانظر، الأزهري، شرح التّصريح، 253/1. الصبّان، حاشيته، 396/1 .

[4] ذكر ابن هشام، في مغني اللبيب، 55-56، في معرض حديثه عن "إنّ" المكسورة المشـدّدة أنّـها: "علـى وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر .... الثّاني: أن تكون حرف جواب بمعنى: نعم" .

وزاد المرادي، في الجنى الدّاني، 400-402، على ما ذكره ابن هشام، وجوهاً عشرة. يُرجع إليـها لمـن أراد الاستزادة .

[5] أورد المالقي، في رصف المباني، 139، أنّه يُقال: "لَوتَ" بالواو قليلاً .

وقال المرادي، في الجنى الدّاني، 492: "وذكر بعضهم أنّه يُقال فيها "لتّ" بالإدغام" .

[6] قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 375: "وهي حرف تمنٍّ يتعلّق بالمستحيل غالباً" .

[7] قال سيبويه، في الكتاب، 151/3: "وسألت الخليل عن "كأنّ" فزعم أنّها "إنّ" لحقتها الكاف للتّشبيه، ولكنّـها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة" .

وانظر، ابن جنّي، الخصائص، 317، وسـرّ صناعـة الإعـراب، 304/1. الرّضـي، شـرحه علـى الكافية، 321/2 .

[8] ذكر الأنباري، في الإنصاف، في معرض حديثـه عـن "لكـنّ"، 1/ 209، المسـألة 25، أنّ الكـوفيّين قالوا: "الأصل في "لكنّ" إنّ ، زيدت عليها: لا، والكاف" .

للاستدراك[1]، ولعلَّ[2] للتَّرجِّي[3]، ويُقال فيها[4] على نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، و: ليْتَ عمراً مُقيمٌ، و: كأنَّ خالداً أسدٌ، و: لكنَّ عمراً جبانٌ، و: لعلَّ بكراً ظافرٌ[5].

وإنْ حَسُنَ في موضع "إنَّ" وما عملت فيه مصدر، فُتحتْ[6] همزتها[7]، نحو: بلغني أنَّ[8] زيداً فاضلٌ، كأنَّك قلت: بلغني فضلُ زيدٍ، وإن لم يحسنْ في موضعها مصدرٌ كُسرتْ[9]، كما إذا ابتدىء بها الكلام، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، وإذا حُكي (20/ب) بها قول، نحو: قال زيدٌ: إنَّ عمراً ذاهبٌ، أو أجبْتَ بها قسماً[10]، نحو: واللهِ إنَّكَ فاضلٌ، أو وَصِلَ بها موصول، نحو: ﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ ﴾[11]، أو وليتْ واو الحال، نحو: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ

---

(1) ذكر الزجّاجي، في الجمل، 51، أنَّها تأتي للتوكيد أيضاً. أمّا ابن عصفور، في المقرّب، 106/1، فقد جعلها للتّوكيد دائماً.

(2) قال الأنباري، في الإنصاف، 218/1، المسألة 26: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام الأولى في "لعلّ" أصليّة. وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة".

وانظر، سيبويه، الكتاب، 332/3. المبرّد، المقتضب، 73/3. الزّجّاجي، اللامات، 146، وما بعدها.

(3) ذكر سيبويه، في الكتاب، 148/2، أنّها تفيد الخوف والرّجاء، وفي 233/4، تدلّ على الطّمع والإشفاق. أمّا المبرّد، في المقتضب، 108/4، فقد ذكر أنّ "لعلّ" معناها: التّوقّع لمرجوّ أو مخوف". وذهب ابن عصفور، في المقرّب، 106/1، إلى "أنّها تفيد التّرجّي في المحبوبات، والتّوقّع في المحذورات".

(4) في (ل): "فيه".

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وسِتَّـةٌ تَنْتَصِبُ الأسماءُ	بها كما تَرْتَفِعُ الأنباءُ
وَهْيَ إذا رَوَيْتَ أو أمليتَا	إنَّ وأنَّ يا فتى وليتَا
ثم كأنَّ ثُمَّ لكنَّ وعلّ	واللُّغةُ المشهورةُ الفُصحى لعلّْ

(6) في النّسختين: "فتحت"، والصّواب ما أثبت؛ لاستقامة النّصّ.

(7) قال المبرّد، في المقتضب، 340/4: "فإذا قلت: "أنّ" مفتوحة، فهي وصلتها في موضع المصدر، ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال؛ لأنّها مصدر، والمصدر إنّما هو اسم".

(8) يلاحظ أنّ الشّارح لم يتعرّض لـ"أنّ"، خلال حديثه عن "إنّ" وأخواتها، ولعلّ السّبب في ذلك ما ذكره المبرّد، في المقتضب، 107/4، إذ قال: "إنّ، وأنّ، مجراهما واحد؛ فلذلك عددناهما حرفاً واحداً".

(9) قال ابن جنّي، في اللمع، 94: "وتُكسر "إنّ" في كلّ موضع لو طرحتها منه كان ما بعدها مرفوعاً بالابتداء".

(10) في (م، و: ل): "قسمٌ".

(11) سورة القصص، من الآية، 76.

﴿بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾[1]، أو اقترن بما تأخّر من معموليها[2] لام[3] الابتداء[4]، نحو[5]علمت إنّكَ لمقيمٌ[6]، [7] و: حسبتُ إنّ في الدّار لزيداً[8]. ولا يجوز في هذا الباب من التّقديم إلا تقديم الخبر على الاسم إن كان ظرفاً[9]، أو جاراً أو مجروراً، نحو: إنّ لزيدٍ مالاً، فإنّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، ولزيد: جارٌ ومجرور

---

[1] سورة الأنفال، الآية، 5 .

[2] في (م): "معمولها" .

[3] يرى كثير من النّحاة أنّ هذه اللام لا تدخل إلا على معمولي "إنّ" دون غيرها من أخواتها، وقد تناول الأنباري، في الإنصاف، 208/1 ، المسألة 25، هذه القضيّة، فذكر أنّ نحاة الكوفة أجازوا دخول هذه اللام في خبر "لكنّ" بينما منع البصريّون ذلك .

وقد علّل الحريري، في شرحه على الملحة، 143، عدم جواز دخول هذه اللام على معمولي أخوات "إنّ" بقوله: "اعلم أنّ لكلّ نوع من أنواع العوامل عاملاً يختصّ بخصائص دون نظائره، ويُسمّى "أمّ الباب"، وأمّ هذه الحروف السّتّة "إنّ" بكسر الهمزة" .

وانظر، الزّجّاجي، اللامات، 69، وما بعدها .

[4] تحدّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 300، وما بعدها، عن اللامات غير العاملة جاعلاً إيّاها سبعاً" إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلقوها في باب "إنّ" عن صدر الجملة كراهيّة ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنّ بالكسرةِ أمُّ الأحرُفِ ... تأتي مَعَ القولِ وبعدَ الحَلِفِ

واللّامُ تختصُّ بمعمُولاتِهَا ... ليَستَبِينَ فَضلُها في ذاتِهَا

مثالُهُ إنّ الأميرَ عادلُ ... وقد سمعتُ أنّ زيداً راحلُ

وقيلَ إنّ خالداً لَقَادِمُ ... وإنّ هنداً لأبُوهَا عالِمُ

[6] في (ل): "مقيم" .

[7] ذكر المرادي، في الجنى الدّاني، 131، أنّ أبا يوسف يعقوب بن إسحاق، الفيلسوف المشهور، قال لأبي العباس ثعلب: "إنّي أجد في كلام العرب حشواً؛ يقولون: عبد الله قائمٌ، ثمّ يقولون: إنّ عبدَ الله قائمٌ، ثمّ يقولون: إنّ عبدَ الله لقائمٌ. والمعنى واحد! فقال – أبو العباس – : بل المعاني مختلفة؛ فعبدُ الله قائمٌ: إخبارٌ عن قيامه. إنّ عبدَ الله قائمٌ: جوابٌ عن سؤال سائل. و إنّ عبد الله لقائمٌ :جواب عن إنكار منكر قيامه" .

وبخصوص دور"لام الابتداء" و"إنّ" في توكيد الخبر، انظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 14 .

[8] ذهب الحريري، في شرحه على الملحة، 144، إلى أنّ هذه اللام تدخل على خبر إنّ، كما تدخل اسمها، وتدخل كذلك على ما يفصل بين اسم "إنّ" وخبرها، كالظّرف، أو الجارّ والمجرور" .

[9] علّل المبرّد، في المقتضب، 109/4–110، السّبب في جواز تقديم خبر "إنّ" إذا كان ظرفاً، بقوله: "وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ الظّروف ليس ممّا تعمل فيه "إنّ"؛ لوقوع غيرها فيه" .

متعلِّقٌ باستقرار محذوف في موضع رفع خبر[1] لإنَّ، و: مالاً: اسم إنَّ. وجاز تقديم الخبر على الاسم؛ لأنَّه جارٌ ومجرور.

ولو قلت: إنَّ قائمٌ زيداً، لم يجز؛ لأنَّه[2] لا يُقدَّم الخبر [إلا][3] إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً [4].

وتدخل[5] "ما" الزَّائدة[6] على هذه الأحرف فيبطل عملها ويرجع إلى (21/أ) الابتداء، تقول: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[7]، {و: كأنَّما خالدٌ}[8] أسدٌ، و: لكنَّما عمرٌو جبانٌ، و: لعلَّما أخوك ظافرٌ، ويجوز في "ليت" الوجهان[9] فيُقال: ليتما أبوك حاضرٌ، وإنْ شئت: ليتما أباك حاضر.

---

[1] في (م): "خبراً"، وهو خطأ بيِّن.

[2] علَّل المبرِّد، في المقتضب، 109/4، عدم تجويز قولنا: إنَّ منطلق زيداً، بقوله: "لأنَّها – أي: إنَّ – حرف جامد لا تقول فيه: فَعَلَ ولا فاعل، كما كنت في "كان" يكون وهو كائن، وغير ذلك من الأمثلة".

[3] زيادة يقتضيها السِّياق.

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

ولا تُقدِّمْ خَبَرَ الحُروفِ	إلا مَعَ المجرورِ والظُّرُوفِ
كقولِهِم إنَّ لزيدٍ مالا	وإنَّ عندَ عامرٍ جمالا

[5] في (م): "ويدخل".

[6] وتُسمَّى "ما" بـ"ما الكافَّة" وقد تحدَّث عنها ابن هشام، في مغني اللبيب، 403- 409، فقال: "والكافَّة ثلاثة أنواع: أحدها: الكافَّة عن عمل الرَّفع، ولا تتَّصل إلا بثلاثة أفعال: قلَّ، وكثر، وطال، .... والثَّاني: الكافَّة عن عمل النَّصب والرَّفع، وهي المتَّصلة بإنَّ وأخواتها .... وتُسمَّى المتلوَّة بفعل مُهيِّئة، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنَّ "ما" مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشَّأن في التَّفخيم والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسِّرة له ومخبر بها عنه، .... والثَّالث: الكافَّة عن عمل الجرّ".

[7] سورة النِّساء، من الآية، 171.

[8] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ت).

[9] ذهب الحريري، في شرحه على الملحة، 145، إلى أنَّ جواز الوجهين لا يقتصر على"ليت" بل يتعدَّاها إلى "إنَّ" وأخواتها جميعاً، مع اختيار النَّصب في: كأنَّما، وليتما، ولعلَّما. واختيار الرَّفع في: إنَّما، وأنَّما، بكسر الهمزة وفتحها،وفي لكنَّما.

ويُنشد هذا البيت(1): [البسيط]

[3] قَالَتْ : ألا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أونِصفُهُ فَقَدِ

---

(1) البيت للنّابغة الذّبياني .

اللغة: فقد: لغة من فقط، اسم فعل بمعنى يكفي، أو اسم بمعنى كافٍ .

المعنى: يذكر النّابغة هنا زرقاء اليمامة، وما كان من أمرها حين نظرت إلى سرب القطا طائراً، وكان عدده ستّاً وستّين ، فإذا ضمّ إليها نصفه في العدد، وأُضيف إلى الحمامة تمّ الحمام مائة .

الشّاهد فيه قوله: "ليتما هذا الحمامُ" وهو شاهد على جواز إعمال "ليت" التي اتّصلت بها "ما" وعدم إعمالـــه. فمن قرأ بالنّصب "الحمامَ" قرأ على تقدير إعمال "ليت" عمل "إنّ"، وأنّ "ما" المتّصلة بها زائدة غير كافـــة لعملها. ومن قرأ برفع "الحمامُ" قرأ على تقدير إهمال "ليت" وإبطال عملها، وتقدير "ما" كافـــة لـــها عـــن العمل مع بقاء اختصاصها بالجملة الاسميّة .

وهذا البيت بروايتيه يدلّ على أنّ "ما" غير الموصولة إذا اتّصلت بـــ"ليت" لم يلزم أن تكفّها عن عملهـــا، بل يجوز فيها ذلك ، كما يجوز بقاء العمل .

قال محمود مصطفى حلاوي، محقّق كتاب، أوضح المسالك، 440/1: "وأمّا سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق "ما" بليت، فإنّه لا يعتبر "ما" هذه كافّة، بل يعتبرها اسماً موصولاً في محلّ نصب اســـم لـــيت، أي: ليت الذي هو هذا الحمام، وأنّ اسم الإشارة خبر لهو المحذوفة، وهذا الاحتمال مرجـــوح؛ لأنّ حـــذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير "أيّ" مع عدم طول الصّلة قليل، ...... وجملة المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها صلة الموصول، و"لنا" الجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر ليت تقديره: حاصل لنا".

غير أنّني لم أجد في كتاب سيبويه ما يثبت صحّة ما ذكره هذا المحقّق، وكلّ ما قاله سيبويه، في الكتـــاب، 137/2-138: "وأمّا ليتما زيداً منطلقٌ، فإنّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة ابن العجّاج ينشد هـــذا البيت رفعاً، وهو قول النّابغة الذبياني: "...... البيت" فرفعه على وجهين: على أن يكـــون بمنزلـــة قـــول مـــن قال: "مثلاً ما بعوضةٌ" أو يكون بمنزلة قوله: إنّما زيد منطلقٌ" .

انظر البيت في:

النّابغة الذبياني، الدّيوان، 24. سيبويه، الكتاب، 137/2. الأصفهاني، الأغاني، 31/11. ابن جنّي، الخصائص، 142/2، و اللمع،303. الهروي، الأزهية، 89، 114. ابن الشّجري، أمالي ابن الشّجري، 142/2. الأنباري، الإنصاف، 479/2. ابن يعيش، شرح المفصّل، 58/8. ابن عصفور، المقرّب، 110/1. ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، 480/1، وشرح عمدة الحافظ، 233. المالقي، رصف المباني، 299، 316، 318. ابـــن منظور، لسان العرب، مادة (قدد). الملك المؤيّد، الكنّاش، 340. أبو حيّان، تذكرة النّحاة، 353. ابن هشام، أوضح المسالك، 439/1، وتلخيص الشّواهد، 362، وشرح شذور الذّهب، 280، وشرح قطر النّدى، 122، ومغني اللبيب، 89، 376، 406. العيني، المقاصد النّحويّة، 254/2. الأزهري، شرح التّصريح، 225/1. الجرجاني، شرح أبيات المفصّل والمتوسّط، 575. السيوطي، شرح شواهد المغني، 75/1، 200، 690/2، وهمع الهوامع، 65/1. الأشموني، شرح الأشموني، 143/1. البغدادي، خزانة الأدب، 157/6، 251/10، 253. الشّنقيطي، الدّرر اللوامع، 121/1 .

بنصب "الحمامُ" ورفعه[1].

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ تَزِدْ ما بعدَ هذي الأحـــرُفِ ... فالرّفعُ والنّصبُ أُجيزَا فاعرِفِ

والنّصبُ في لَيتَ لعَـــلَّ أظهَـــرُ ... وفي كأنَّ فاستمِعْ مـــا يُؤثَـــرُ

كـــان وأخواتــــــها[1]

هذه الأفعال[2] تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع[3] المبتدأ، ويُســمَّى: اســمها، وتنصــب الخبر، ويُسمَّى: خبرها [4]، وهي: كانَ، وأصبحَ، وأمسى، وظلَّ، وباتَ، وأضحى، وصــارَ، وليسَ، ومنها: زالَ، وانفكَّ، وفتيء، وبرحَ. ولا بدَّ مع هذه من نفي، نحــو: مَــا زَالَ زيــدٌ فاضلاً، ولن يبرحَ عمرٌو كريماً .

ومنها: دام، مقرونة بما المصدريَّة النَّائبة عن الظَّرف، نحو: لا أُكلِّمه ما دام قائماً[5]، تقديره: مدَّة دوامه قائماً[6] .

قــولـــــــه[7]:

---

[1] ويُسمَّى: الأفعال النَّاسخة، وقد تحدَّث ابن عقيل، في شرحه، 224/1، عن نواسخ المبتدأ والخبــر، وجعلــها قسمين" أفعال، وحروف، فالأفعال:كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظنَّ وأخواتها. والحروف:ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها" .

[2] وبه قال الأنباري، في أسرار العربيَّة، 85: "وذهب بعض النَّحويين إلى أنَّها حروف وليست أفعالاً؛ لأنَّــها لا تدلُّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلَّ على المصدر، ولما كانت لا تدلُّ على المصدر، دلَّ على أنَّها حروف. والصَّحيح أنَّها أفعال، وهو مذهب الأكثرين" .
وقال ابن عقيل، في شرحه،224/1: "وكلُّها أفعال إلا "ليس" فذهب الجمهور إلى أنَّها فعل، وذهــب ابــن فارس – في أحد قوليه – وأبو بكر بن شقير – في أحد قوليه – إلى أنَّها حرف" .

[3] أورد الصبَّان، في حاشيته، 332/1، رأي الكوفيين في ذلك، فقال: "قال الكوفيُّون: هو باقٍ على رفعه الأوَّل".

[4] قال الأنباري، في الإنصاف، 821/2، المسألة 119: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ خبر "كان" والمفعول الثَّاني لـــ"ظننت" تنصب على الحال. وذهب البصريُّون إلى أنَّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال" .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وعكسُ إنَّ يا أُخيَّ فــي العمَــلْ ... كان وما انفكَّ الفتى ولم يَــزَلْ
وهكــذا أصبـــحَ ثـــمَّ أمســـى ... وظــلَّ ثم بَــاتَ ثـــمَّ أضحـــى
وصـــارَ ثـــم ليــسَ ثم مــا بَرِحْ ... وما فتي فاقِقَـــهُ بَيَاني المُتَّضِـــحْ
وأُختُهــا مـــا دام فاحفظنَّهـــا ... واحذَر هُدِيتَ أن تَزيــغَ عنهَـــا
تقــولُ قد كانَ الأميــرُ راكبــاً ... ولـــم يـــزلْ أبـــو عليّ عاتِبَـــا
وأصبـــحَ البـــردُ شديـــداً فاعلَـــمِ ... وباتَ زيــدٌ ساهــراً لــم ينَــمِ

[6] قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 400: "فحُذفَ الظَّرف وخلفته "ما" وصلتها، كما جاء في المصدر الصَّريح، نحو: جئتك صلاةَ العصر" .

[7] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

ومَن يُــرِدْ أن يجعــلَ الأخبـــارَا ... مُقدَّمَــاتٍ فليَقُــلْ مـــا اختــارَا
مثالُـــهُ قـــد كانَ سمْحًا وائـــلُ ... وواقفًا بالبابِ أضحى السَّائـــلُ

ومَن يُـردْ أن يجعـلَ الأخبـارَا مُقدَّمَـاتٍ فليَقُـلْ مـا اختَـارَا

معناه أنَّه يجوز في هذا الباب التَّصرُّف بتقديم الأخبار[1]، فقد يُقدَّم على الاسـم تـارة، نحو: كان قائماً زيدٌ (21/ب)، و: أصبح مقيماً عمرٌو. وعلى الفعل أخرى، نحـو: قائمـاً كان زيدٌ، و: مقيماً أصبح عمرٌو. ويجب ذلك في ما له صدر الكلام، نحو: كيـف كـان زيداً؟ و: أنائمٌ كان عمرو، ويمتنع في نحو: ما زال[2] زيـدٌ عالمـاً، و: أُصـادقك مـا دمتَ صادقاً .

قـولـه:

مثالُـهُ قـد كـانَ سَـمْحًا وائـلُ وواقفًا بالبابِ أضحَى السّائلُ

إعرابه: قد حرف[3] تقريب[4] وكان: فعلٌ ماضٍ[5] يرفع الاسم وينصب الخبر، وسـمحاً: خبر كان مقدَّماً على اسمها، ووائل: اسم كان، وجاز تقديم الخبر كما يجوز تقديم المفعول

---

[1] وهذا الحكم ليس حكماً عامّاً يشمل "كان" وأخواتها جميعاً، إذ اختلف النّحاة في تجـويز تقديـم أخبـار بعض أخوات "كان" كخبر "ليس". وقد ناقش ذلك الأنباري، في إنصافه، 1/160-164، المسألة 18، فقال: "ذهـب الكوفيُّون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد مـن البصـريِّين، وزعـم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصَّحيح أنَّه ليس له في ذلك نصٌّ. وذهب البصريُّون إلى أنَّـه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها" .

غير أنَّ المبرّد، في المقتضب، 4/195، ذكر أنَّ "ليس يُقدَّم فيها الخبر" .

وإتماما للفائدة، انظر، ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، 1/89-90. الأشموني، شرح الأشـموني، 1/355. الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 1/334 .

[2] ذكر الأنباري، في الإنصاف، 1/155، المسألة 17، أنَّ تقديم خبر ما زال، قضيَّة خلافيَّـة، فقـال: "ذهـب الكوفيُّون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر"ما زال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبـو الحسـن بن كيسان. وذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بـن زيـاد الفـرّاء مـن الكوفيِّين، وأجمعوا على أنَّه لا يجوز تقديم خبر"ما دام" عليها" .

[3] تحدَّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 226- 233، عن "قد" وذكر أنَّها على وجهين: حرفيَّة، واسميَّة، وذكر أنَّ الحرفيَّة لها خمسة معانٍ: التَّوقُّع، وتقريب الماضي من الحال، والتَّقليل، والتَّكثير، والتَّحقيق .

[4] قال ابن يعيش، في شرح المفصَّل، 8/147: "قد حرف معناه التَّقريب، وذلك أنَّك تقول: قام زيد ، فتخبـر بقيامه فيما مضى من الزَّمن، إلا أنَّ ذلك الزَّمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزَّمان الذي أنت فيه، فإذا قرَّبته بقد، فقد قرَّبته ممَّا أنت فيه، ولذلك قال المؤذِّن: قد قامت الصَّلاة، أي: قد حان وقتها فـي هـذا الزَّمان؛ ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال، إذا كان معه" .

[5] في (ل): "ماضي" .

في قولك: ضرب عمراً زيدٌ[1]، وواقفاً: خبر أضحى مقدَّماً عليها؛ لأنَّها فعلٌ فقُدِّم عليها كما يُقدَّم المفعول في نحو: زيداً ضربتُ، وبالباب {أضحى السَّائل: اسمها .

واعلم أنَّ "كان" لمطلق الوجود، وتأتي في الاستعمال، إمَّا منسوبة المعنى إلى مضمون جملة فتسمَّى ناقصة، وهي الَّتي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وسُمِّيت ناقصة[2]؛ لعدم اكتفائها بالفاعل، وذلك نحو: كان المطرُ، كما تقول: وقع المطرُ، ووُجِدَ المطرُ[3] .

وقوله:

"إذا جاءت ومعناها حدث"

(23/أ)، يعني أنَّ: كان "لا تحتاج إلى خبر[إذا][4] جاءت بمعنى حدث، من حيث الدّلالة، ومن حيث الاستعمال[5]، وهو الإسناد إلى مفرد، فإذا قلت: كان زيدٌ أخاك، فليس

---

[1] في (م): "ضرب زيدٌ عمراً" .

[2] قال ابن النَّاظم، في شرحه على الألفيّة، 137: "ومذهب سيبويه وأغلب البصريين أنَّها سُمِّيت ناقصة؛ لأنَّها سلبت الدّلالة على الحدث، وتجرَّدت للدلالة على الزَّمان، وهو باطل؛ لأنَّ هذه الأفعال مستوية في الدّلالة على الزَّمان وبينها فرق في المعنى، فلا بدَّ فيها من معنى زائد على الزَّمان؛ لأنَّ الافتراق لا يكون بما به الاتِّفاق، وذلك المعنى هو الحدث؛ لأنَّ لا مدلول للفعل غير الزَّمان إلا الحدث" .

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ تقُلْ يا قوم قد كانَ المطَرْ ... فلستَ تحتاجُ لها إلى خَبَرْ
وهكذا يصنَعُ كلُّ من نَفَثْ ... بها إذا جاءَتْ ومعناها حَدَثْ

(4) زيادة يقتضيها السِّياق.

[5] قال ابن جنِّي، في اللمع، 88: "وتكون "كان" دالة على الحدث، فتستغني عن الخبر، تقول: قد كان زيدٌ، أي: قد حدث، وخلق ......" .

وذكر الحريري، في شرحه على الملحة، 148،: "أنَّ "كان" تأتي على أربعة معان:-

أحدها: أن تكون ناقصة، وهي الَّتي تحتاج إلى خبر، كقولك: كان زيدٌ قائماً، وتُسمَّى "المُفْتَقِرَة" و"الزَّمانيَّة" .

والثَّاني: أن تكون تامَّة، وهي الَّتي تأتي بمعنى "حَدَثَ"، أو "وُجِدَ"، فلا تحتاج إلى خبر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾- سورة البقرة، من الآية 280- أي: إنْ وُجد ذو عُسْرَةٍ .

والثالث: أن تأتي بمعنى "صار" كقوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَـٰثَةً ﴾، سورة الواقعة، من الآية 7-.

والرَّابع: أن تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾سورة مريم، من الآية 29- فـ"كان" ههنا زائدة، إذ التَّقدير: كيف نكلِّم من في المهد صبيًّا، وإلا فكلُّ إنسان كان في المهد صبيًّا، وانتصاب "صبيًّا" في الآية على الحال، لا أنَّه خبر كان" .

وانظر، المرتضى، أمالي المرتضى، 255/1. وابن هشام، تلخيص الشَّواهد، 242. والسُّيوطي، همع الهوامع، 116/1.

"كان" فيه بمعنى "حَدَثَ"؛ لأنّها وإن أفهمت مطلق الحدوث، وهو الخروج من العدم إلى الوجود، إلا أنّها أُجريت مجرى الأدوات في نسبة معناها إلى الجمل.

قوله:

"والباء تختصُّ بـ"ليس" في الخبر[1]"

تُزاد في خبر ما بقي من أخوات[2] "ليس" {كقول الشّاعر}[3]: [الطّويل]

[4] وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ}[4]

---

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والبَاءُ تختَصُّ بليسَ في الخَبَرْ كقولِهِم ليسَ الفَتَى بالمُحتَقَرْ

(2) جوّز الحريري، في شرحه على الملحة، 149، زيادة الباء في خبر "كان" من أخوات "ليس" شريطة أن تدخل عليها "ما"، فقال: "اعلم أنّ "ليس" لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثيٌّ ثانيه ياء ساكنة سواها، وقد خُصّت بأن تُزاد الباء في خبرها ...... وقد تُزاد هذه الباء أيضاً في خبر "كان" إذا دخل عليها "ما" كقولك: ما كان زيدٌ بخارجٍ".

(3) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل).

والبيت للشّنفرى الأزدي، من لاميّة العرب الشّهيرة.

اللغة: الزّاد: الطّعام. أجشع القوم: أشدّهم جشعاً. الجَشَع: شدّة الطّمع. أعجل: أكثرهم عجلة وسرعة.

المعنى: يقول: إنّه لا يكون أوّل من يبادر إلى تناول الطّعام؛ لأنّ من يحدث منه مجرّد العجلة إلى الطّعام هو الجشع.

الشّاهد فيه قوله "لم أكنْ بأعجلهم" إذ دخل حرف الجرّ الزّائد "الباء" على خبر "أكُنْ". إذ لم تختصّ الباء بليس كما ذكر النّاظم. وذهب بعض النّحاة إلى أنّها تدخل على خبر النّاسخ المنفي، وجعله ابن عقيل في مضارع "كان" المنفيّة دون غيرها، في حين أباح الحريري، في شرحه على الملحة، 149، دخولها على زيادتها في خبر "كان" المسبوقة بـ"ما" في حالة الماضي.

انظر البيت في:

الشّنفرى، الدّيوان، 59. والمرادي، الجنى الدّاني، 54. وابن هشام، أوضح المسالك، 375/1، وتلخيص الشّواهد، 285، وشرح قطر النّدى، 152، ومغني اللبيب، 728. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 263/1. والعيني، المقاصد النّحويّة، 117/2، 4/ 51. والأزهري، شرح التّصريح، 202/1. والسّيوطي، شرح شواهد المغني، 899/2، والأشباه والنّظائر، 124/3، وهمع الهوامع، 127/1. والأشموني، شرح الأشموني، 123/1. والبغدادي، خزانة الأدب، 340/3. والسّويدي، شرح لاميّة العرب، 13/ب.

(4) ما بين المعقوفين {} جاء في (م) في الورقة 23/أ، وفي (ل) في الورقة 143/أ، في معرض حديثه عن موضوع التّصغير، وقد أثبتّه في هذا الموضع؛ لاستقامة المعنى.

التَّصغيــــر[1]

يُصغَّر الاسم[2] صيغة في قدره، أو تحقيراً لمقداره[3]. وكيفيّـة التَّصغيــــر (22/ب) ضمُّ أوّل الاسم[4] وزيادته ياء مفتوح ما قبلـها ثالثـة[5]، كقــولك فــي فلْــس[6]: فُلَيْس، وفي كَعْب: كُعَيْب، وإن كــان المصغَّــر ثلاثيّــاً مؤنّثــاً لحقتـــه[7] الــــهاء فـــي

---

[1] يسمّيه كثير من النُّحاة: التَّحقير. انظر، سيبويه، الكتاب، 456/3،419،417. المبرّد، المقتضب،247/2. ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، 36/3. ابن جنّي، الخصائص، 354/3 .

وقد عرّفه ابن السَّرَّاج، في أصوله، 36/3، بأنّه: "شيء اجْتُزِيءَ به عن وصف الاسم بالصغر، وبُني أوّلــه على الضمّ، وجُعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 477/3-478: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَهُ. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنّ الفعل لا يُحقّر، وإنّما تُحقّر الأسماء لأنّها توصف بما يعظّــم ويَـــهُون، والأفعـــال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة، ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ، وإنّما يعنون الّذي تصفه بالمَلَح، كأنّك قلت: مُلَيِّح، شبهوه بالشّيء الّذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر .... وليس شيء من الفعل ولا ممّا سُمّي به الفعل يُحقّر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: ما أُفَيْعَلَهُ" .

وانظر، السُّهيلي، نتاج الفكر في النَّحو، 70. الملك المؤيّد، الكنّاش، 217 .

[3] تحدّث الحريري، في شرحه على الملحة، 166، عن معاني التَّصغير، وذكر أنّه: "يأتي على أربعة معان: أحدها للتَّحقير، كقولك في "رجل": رُجَيْل. والثّاني، لتقليل العدد، كقولهم في تصغير "دراهــم": دُرَيْـــهِمَات. والثّالث، لتقريب المسافة، كقولهم: داري قُبَيْلَ المسجد، و: جلست دُوَيْنَ الباب. والرّابــع، للتّحنّــن ولطــف المنزلة، كقولهم: يا بُنَيَّ ، ويا أُخَيَّ" .

[4] ذكر الزَّجّاجي، في كتابه: الجمل في النَّحو، 246، أنّه قد يجوز كسر أوّل الاسم المصغَّر في حالات .

[5] علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 184، زيادة الياء دون غيرها من الحروف، بقوله: "فإن قيل: فلمَ كــانت الزّيادة ياءً؟ ولمَ كانت ساكنةً؟ ولمَ كانت ثالثةً؟ قيل: إنّما كانت ياءً؛ لأنّهم لمّا زادوا الألــف فــي التَّكســير، والتَّصغير والتَّكسير من واد واحد، زادوا فيه الياء؛ لأنّها أقرب إلى الألف من الواو. وإنّما كانت ساكنة ثالثة؛ لأنّ ألف التَّكسير لا تكون إلا كذلك" .

[6] قال المبرّد، في المقتضب، 236/2: "زعم المازني عن الأصمعي أنّه قال: قال الخليل بن أحمــد: وضـــعت التَّصغير على ثلاثة أبنية، على: فَلْس، ودِرْهَم، ودِينَار؛ وذلك أنّ كلّ تصغير لا يخرج من مثــال: فُلَيْــس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير ...." .

وأورد ابن يعيش، في شرح المفصّل، 116/5، أنّه: "قيل للخليل: لمَ بنيت التَّصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدت معاملة النّاس على: فلس، ودرهم، ودينار، فصار "فلس" مثالا لكلّ اسم على ثلاثــة أحــرف، و"درهم" مثالاً لكلّ اسم على أربعة أحرف، و"دينار" مثالاً لكلّ اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علّة" .

[7] في (ل): "الحقته" .

التَّصغير[1]، كقولك في نار: نُوَيْرَة. إلا أن يكون مصدراً في الأصل، كقولهم في حَــرْب: حُرَيْب، وفي قَوْس: قُوَيْس[2] .

وإن كان قبل ياء التَّصغير ألفٌ قُلِبتْ واواً، وإن كانـت زائـــدة، كقـــولك فـــي ضارِب: ضُوَيْرِب[3]. وإلا رُدَّت إلى أصلها، كقولك: في نابٍ: نُيَيْب[4]، وفي بـــاب: بُوَيْب[5]

تَردّ الألف إلى الياء؛ لأنَّها بدل[6] عنها بدليل { قولهم في الجمع[7] :أنْيَابٌ، ولو كانت ألفها بدلاً

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وإن تُرِدْ تصغيـرَ الاسـم المُحتَقَـرْ ... إمــا لتَهَـاونٍ وإمــا لصِغَــرْ

فضُمَّ مبــدَاهُ لهـــذي الحادثــــة ... وزِدهُ يـــاءً تليهـــا ثالثــــة

تقــولُ فــي فَلْـسٍ فُلَيْـسٌ يا فتــى ... وهكــذا كــلُّ ثُلاثــي أتـــى

وإنْ يكـــن مؤنَّثـــــا ألحقتـــهُ ... هاءً كما تَلْحَــقُ لــو وَصَفتَــهُ

تصغِّــرِ النَّــارَ علـــى نُوَيْـــرَهْ ... كمـــا تقــولُ نـــارُهُ مُنيــرَهْ

وصغِّــرِ القِـــدْرَ فقُــلْ قُدَيْـــرَهْ ... كمـــا تقــولُ قِــدرُهُ كبيـــرَهْ

[2] قال الحريري، في شرحه على الملحة، 167: "وإلحاق الهاء به مطَّرد إلا في سبعة أسماء جُوِّز إلحاق الهاء بها، وحذفها منها، وإن كان الحذف أفصح، وهي: الحَرْبُ، والقَوْسُ، والفَرَسُ، والعَرَبُ، والعِرْسُ، والــدِّرْعُ الحديد، والنَّاب من الإبل".

[3] ذكر ابن عقيل، في شرحه، 412/2، أنَّه: "إذا كان ثاني الاسم المصغَّر ألفاً مزيدة ومجهولة الأصل، وجــب قلبها واواً ......" .

[4] قال سيبويه، في الكتاب، 462/3: "وإن جاء اسمٌ نحو: النَّاب، لا تدري أمِنَ الياء هو أم من الواو، فاحملــه على الواو، حتَّى يتبيَّن لك أنَّها من الياء؛ لأنَّها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتَّى يتبيَّــن لــك. ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْب، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم". وقال المبرِّد، في المقتضب، 280/2: "فأمَّا ناب، فتصغيره نُيَيْبٌ، فإن قلت: نِيَيْب، فإنَّ ذلك لا يجوز في كلِّ ما كان ثانيه ياء في التَّصغير؛ لأنَّه من نيَّبت" .

[5] قال الأنباري، في أسرار العربيَّة: "ألا ترى أنَّهم قالوا في تصغير "باب: بُوَيْب"، وفي تصغير "ناب: نُيَيْب" فردُّوا الألف إلى أصلها، وأصلها في "باب" الواو؛ لأنَّك تقول في تكسيره: أبواب، وبوَّبتُ باباً. وأصلها في "ناب" الياء؛ لأنَّك تقول في تكسيره: أنياب، ونيَّبتُ ناباً، وفي الأمر منه: نيِّبْ،وفي الأمر من الأوَّل: بوِّبْ".

[6] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وصغِّــرِ البـــابَ فقُــلْ بُوَيْـبُ ... والنَّـــابُ إن صغَّرتَـــهُ نُيَيْــبُ

لأنَّ بـــابًــا جمعُـــــهُ أبـــوابُ ... والنَّـــابُ أصلُ جمعــهِ أنيـــابُ

[7] وافق الشَّارح، سيبويه وغيره من النُّحاة في الرَّبط بين التَّصغير، وجمع التَّكسير، وجعلهما مــن وادٍ واحــد. انظر، سيبويه، الكتاب، 417/4. المبرِّد،المقتضب، 237. ابن جنِّي، الخصائص، 354/1، وفيه تعليل لحمل التَّصغير على التَّكسير .

الأنباري، أسرار العربيَّة، 184، وقد علَّل حمل التَّصغير على التَّكسير، فقال: "فإن قيل: فلِمَ حُمِل التَّصغيــر

من واو[1] قلت: أنواب، وتَرُدُّ ألف"باب" إلى الواو؛ لأنَّها بدل عنها، بدليل"أبواب". وإن كانت الألف بعد ياء التَّصغير، قُلبت ياءً، كقولك في"فتًى: فُتَيّ[2]وفي غَزَال:غُزَيِّل[3]. وكذا إن كانت بعد ما اتَّصل بياء التَّصغير، كقولك في دِينار: دُنَيْنِير[4]، وفي سِرْحَان[5]: سُرَيْحِين[6]، إلا في تصغير "حمراء"[7] و"سكران" و"أجْمَال"، فإنَّه يُقال: حُمَيراء[8] و:

---

[1] وضَّح الحريري، في شرحه على الملحة، 168، كيفيَّة معرفة أصل الألف، فقال: "والطَّريق إلى معرفة أصلها، أن تُصرِّف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو، فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت في تصريفها الياء، حكمت على ألفها بأنَّها من ذوات الياء، فعلى هذا تقول في تصغير: مال، وباب: مُوَيْل، وبُوَيْب، بدليل قولك في جمعها: أموال، وأبواب، وفي تصريف الفعل منهما: تموَّلت، وتبوَّبت . وتقول في تصغير، ناب، وعار: نُيَيْب، وعُيَيْر؛ لأنَّهما من: نيَّبتُ، وعيَّرتُ. فأمَّا: ريح، وديمة، فيُصغَّران على: رُوَيْحة، ودُوَيْمة؛ لأنَّك تقول في الفعل: رَوَّحتُ، ودام، يدوم" .

[2] قال ابن السَّرَّاج، في أصوله، 38/3، إنَّ: "ما لامه معتلَّة من الثُّلاثي: ك قولك في قفًا: قُفَيٌّ، وفي فتى: فُتَيٌّ، وفي جَرْوٍ: جُرَيٌّ، وفي ظَبْيٍ: ظُبَيٌّ، فيصير جميع ذلك إلى الياء" .

[3] قال الحريري، في شرحه على الملحة، 170: "إذا كان ثالث الرُّباعي حرفاً معتلاً قلبته ياءً مشدَّدة" .

[4] ذكر الحريري، في شرحه على الملحة، 170، أنَّ الاسم: "إن كان خماسيًا ورابعه معتلٌّ، قلبتها في التَّصغير ياءً، كقولك في تصغير"سِربَال" و"دينار" سُرَيْبِيل، ودُنَيْنِير" .

[5] السِّرْحَان: هو الذِّئب .

[6] قال المبرِّد، في المقتضب، 266/2: "فأمَّا الملحق فمثل قولك "سِرحَان" تقول في تصغيره: سُرَيْحِين؛ لأنَّك تقول في الجمع: سَرَاحِين" .

ووضَّح الحريري، ذلك، في شرحه على الملحة، 171، فقال: "إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر ما قبلها: فإن كان أربعة أحرف صغَّرت الأربعة ثمَّ ألحقت بها الألف والنُّون، كقولك في تصغير "زَعْفَرَان" و"عقربا" وثُعلُبان": زُعَيْفِرَان، وعُقَيْرِبَان، وثُعَيْلِبَان. وإن كان قبلها ثلاثة أحرف نحو: سِرْحَان، وسُلْطَان، وسكران، وعثمان، فانظر في الاسم: هل جُمِع جمعَ تكسير أم لا؟ فإن لم يكن جُمِعَ جَمْعَ تكسير، فصغِّر الصَّدر منه ثمَّ ألحقْ به الألف والنُّون، فتقول في تصغير "عثمان" و"سكران": عُثَيْمَان، وسُكَيْرَان؛ لأنَّهم لم يقولوا في جمعها: عثامين، ولا: سكارين. وإن كان ممَّا يُجمع جمعَ التَّكسير، وقُلبتْ ألفه ياءً، قلبتها أيضاً في التَّصغير، كقولك في تصغير"سِرحَان" و"سُلْطَان" سُرَيْحِين، وسُلَيْطِين؛ لقولهم في جمعها: سَرَاحِين، وسَلاطِين، وهذا أصل يُقاس عليه" .

[7] في (م): "أحمر"، وهو خطأ والصَّواب ما أثبت؛ لملاءمته للسِّياق .

[8] قال سيبويه، في الكتاب، 419/3-420: "هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التَّأنيث بعد ألف، فصار مع الألفين خمسة أحرف. اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التَّأنيث، لا تكسر الحرف الَّذي بعد ياء التَّصغير، ولا تُغيِّر الألفان عن حالهما قبل التَّصغير؛ لأنَّهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حُمَيْرَاءُ، وصُفَيْرَاءُ، وفي طَرْفَاء: طُرَيْفَاءُ" .

سُكَيْران[1]، وأجيمَال[2]. وإلى هذا أشار بقوله: "ولا تُغيِّرْ في عُثيمانَ الألِف[3]". وضابط هذا أنَّ الألف الَّتي بعد المكسور لياءِ التَّصغير، إن قُلبتْ في (26/ب) التَّكسير ياءً، قُلبتْ كذلك في التَّصغير، وإلا خُلِّيتْ، {فتقول}[4]: سُرَيْحِين؛ لأنَّهم قالوا: سَراحِين. وتقول[5]: عُثَيْمَان؛ لأنَّهم لم يقولوا: عثَامِين، وتقول في زَعفَران: زُعَيْفَران؛ لأنَّهم ما قالوا: زَعَافرين .

ويُردُّ في التَّصغير ما حُذف من الثَّاني[6]، {كقولك}[7] في شَفة: شُفَيْهَة[8]،

---

[1] ذكر المبرِّد، في المقتضب، 266/2: "أنَّك إذا حقَّرت غَضْبَان، وسَكْرَان، ونحوهما، قلت: غُضَيْبَان، وسُكَيْرَان، وكذلك إن حقَّرت "عُثْمَان" أو "عُرْيَان"، قلت: عُثَيْمَان، وعُرَيَّان؛ لأنَّ حقَّ الألف والنُّون أن يسلما على هيئتهما بعد تحقير الصَّدْر، إلا أن يكون الجمع ملحقاً بالأصول. فتفعل ذلك بتصغير الواحد، فيجري في التَّصغير مجرى الجمع" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 496/3: "وإذا حقَّرت "أفْعَال" اسم رجل، قلت: أُفَيْعَال، كما تُحقِّرها، قبل أن تكون اسماً، فتحقير "أفْعَال" كتحقير عَطْشَان، فرَّقوا بينها وبين "إفْعَال"؛ لأنَّه لا يكون إلا واحداً، ولا يكون "أفْعَال" إلا جمعاً ...... وتحقير "أفْعَال" مطَّرد على "أُفَيْعَال" " .

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وفاعِلٌ تصغيرُهُ فُوَيعِلُ ... كقولِهم في راجِلٍ رُوَيْجِلُ

وإن تجِدْ من بعد ثانيه ألِفْ ... فاقلِبْهُ ياءً أبداً ولا تقِفْ

تقولُ كمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتْ ... وكمْ دُنَيْنِيرٍ به سَمَحْتْ

وقل سُرَيْحِينٌ لسِرحانٍ كما ... تقولُ في الجمعِ سَرَاحينُ الحِمَى

ولا تُغيِّرْ في عُثيمانَ الألفْ ... ولا سُكَيْرَانَ الَّذي لا ينصرِفْ

وهكذا زُعَيفرانُ فاعتبِرْ ... به السُّداسيَّاتِ وافقهْ ما ذُكِرْ

[4] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[5] في (م): "ويقول" .

[6] علَّل ذلك سيبويه، في الكتاب، 322/3، بقوله: "لأنَّه ليس في الدُّنيا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنَّهم قد يحذفون ممَّا كان على ثلاثة حرفاً، وهو الأصل، ويردُّونه في الجمع والتَّحقير" .

[7] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[8] ذهب سيبويه، في الكتاب، 451/3، إلى أنَّ المحذوف من "شَفَة" هو اللام،فقال:"هذا باب ما ذهبت لامه ...... ومن ذلك أيضاً "شَفَة"، تقول: شُفَيْهَة، يدلُّك على أنَّ اللامَ هاءٌ "شِفَاه". وهي دليل أيضاً على أنَّ ما ذهب من "شَفَة" اللام، وشافهتُ" .

وفـــي يَد: يُدَيَّة[1]، وفي عِدة: وُعَيْدَة[2]؛ لأنّه لا بدّ لك في التّصغير من مثال "فُعَيْــل"، ولا سبيل إليه إلا بردّ المحذوف[3] .

وأمثلة التّصغير ثلاثة، فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل. فإذا لم يصحّ تصغير اسم عليها؛ لكثرة حروفه، أو لثقل بعضها، حُذف منه {ما}[4] يحصل بحذفه الغرض، وذلك قولك في مُسْتَخْرِج: مُخَيْرِج[5]، وفي مُنْطَلِق: مُطَيْلِق[6] فحذفت بعض الزّوائد لمّـــا لـــم يأت المثال مع وجودها .

وأحرف الزّوائد عشرة[7]، وهي: الـــهمزة، والألف، والياء، والـــواو، والهاء، والنّون، والتّاء، والسّين، والميم، واللام،وهي مجموعـــة فـــي قولـــه: "ســـايل وانتهم"[8] وأحـــسن

---

(1) علّل المبرّد، في المقتضب، 244/2، تصغير "يد" على "يُدَيَّة" بقوله: "لأنّ الذّاهب منه كان ياء، يـــدلّك علـــى ذلك قولهم: يَدَيْتُ إليه يداً، وكذلك: أيادٍ" .

(2) ذكر سيبويه، في الكتاب، 449/3، أنّ المحذوف من "عِدَة" هو فاء الكلمة، وهي الواو، فقال: "هذا بـــاب مـــا ذهبت منه الفاء. نحو: عِدَة، وزِنَة؛ لأنّهما من وَعَدْتُ، ووَزَنْتُ، فإنّما ذهبت الواو وهي فـــاء فعلْـــتُ، فـــإذا حقّرت، قلت: وُزَيْنَة، ووُعَيْدَة" .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

واردُدْ إلى المحذوف ما كان حُـــذِفْ	من أصله حتى يَعودَ مُنْتَصِـــفْ
كقولهـــم فـــي شَفَـــة شُفَيْهَـــة	والشّـــاةُ إنْ صغّرتَهـــا شُوَيْهَـــة

(4) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ب) .

(5) ويجوز: مُخَيْرِيج، قال المبرّد في المقتضب، 251/2: "فإذا حقّـــرت مثـــل "مُسْتَضْـــرِب" قلـــت: مُضَيْـــرِب، ومُضَيْرِيب، تحذف التّاء والسّين، ولا تحذف الميم؛ لما ذكرت لك" .

وكان قد قال في الصّفحة نفسها: "فإن حقّرت مثل "مُنْطَلِق" قلت: مُطَيْلِق، تحذف النّون، ولا تحذف الميم، وإن كانتا زائدتين؛ لأنّ الميم للمعنى، ألا ترى أنّك إذا جاوزت الثّلاثة أدخلت الميم على كـــلّ فاعـــل ومفعـــول، وتدخل على المفعول من الثّلاثة، واسم الزّمان، والمكان، والمصدر" .

وانظر، ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 3/42-45 .

(6) قال سيبويه، في الكتاب، 427/3: "وتقول في مُنْطَلِق: مُطَيْلِق، ومُطَيْلِيق؛ لأنّك لو كسرته، كان بمنزلة "مُغْتَلِم" في الحذف والعوض" .

وكان قد تحدث، في الكتاب، 426/3، عن مُغْتَلِم، بقوله: "هذا باب ما يُحذف في التّحقير من بنات الثّلاثة من الزّيادات. لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها، فكذلك تُحذف في التّصغير. وذلك قولك في مُغْتَلِم: مُغَيْلِـــم، كمـــا قلت: مَغَالِم، فحذفت حين كسّرت للجمع. وإن شئت قلت: مُغَيْلِيم، فألحقت الياء عوضاً ممّا حذفت، كما قـــال بعضهم: مَغَالِيم" .

(7) أفرد لها المبرّد، في المقتضب، 56/1، باباً، سمّاه: "هذا باب معرفة الزّوائد ومواضعها" .

(8) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وألقِ في التّصغيـــر مـــا يستثقَـــلُ	زائـــدُهُ أو مَـــا تَـــرَاهُ يثقُـــلُ
والأحرفُ اللاتي تُزادُ فـــي الكَلـــمْ	مجموعُها قولُكَ يا هَولُ استَنِـــمْ
تقـــولُ فـــي مُنْطَلِـــقٍ مُطَيْلِـــقُ	فافهَـــمْ وفي مُرتَـــزِقٍ مُرَيْـــزِقُ

ما جُمعت فيه :

هناء وتسليم.............. ....[1] .

والخماسيُّ الأصول، كسفَرْجَل، يُصغَّر بحذفٍ على "فُعَيْعِل" تحذف آخره؛ ليتوصَّل إلى المثال، {كقولك}[2]: سُفَيْرِج، وقد يُعوَّض من المحذوف ياء قبل الآخر نحو: سُفَيْرِيْج[3]، كما تقول {في تصغير}[4] مُنْطَلِق: مُطَيْلِيْق[5] .

وشذَّ تصغيرهم"ذا" في الإشارة[6]،والَّذي على ذَيَّا، واللُّذَيَّا[7]، لما كانا[1]لا يتمكّنان صُغِّرا[2]} [3].

---

[1] هذا جزء من بيت لابن مالك، وتمامه:

.... تـــــلا أُنـــسٍ بـومـه نهايــة مسؤول أمانٍ وتسهيــلُ

انظر، الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل،2/ ......والمقّري، نفح الطّيب،203/6،وقد ذكر من تراكيبها مائة وأربعة وثلاثين تركيباً.

وقال النّقرة كار في شرحه على الشّافية، 136/2: "والزّيادة وحروفها العشرة "اليوم تنساه، أو سألتمونيها، أو السّمّان هويت" أو يا أوس هل نمت؟ أو لم يأتنا سهو، وإنّما اختصّت تلك الحروف العشرة بالزّيادة؛ لأنّ أولى ما زيد من حروف المدّ واللين؛ لأنّها أخفُّ الحروف وأقلّها كلفة" .

[2] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 448/3: "زعم الخليل أنه يقول في سفَرْجَل: سُفَيْرِج، حتّى يصير على مثال "فُعَيْعِل"، وإن شئت قلت: سُفَيْرِيج. وإنّما تحذف آخر الاسم؛ لأنّ التّحقير يسلم حتّى يُنْتَهى إليه، ويكون على مثال ما يُحقّرون من الأربعة" .

وتحدّث المبرّد، في المقتضب، 49/2، عن تصغير الخماسي، بقوله: "اعلم أنّك إذا صغّرت شيئاً على خمسة أحرف كلّها أصلٌ، فإنّك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنّه يجري على مثال التّحقير، ثُمّ ترتدع عنده".

[4] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[5] قال الحريري، في ملحة الإعراب:

وقيـلَ فـي سفرجـلٍ سُفيـرِجُ وفي فتًـى مُستخـرِجٍ مُخَيـرِجُ

وقـد تُـزادُ اليـاءُ للتّعويـضِ والجَبـرِ للمصغَّـرِ المهيـضِ

كقولهـم إنّ المُطَيليـقَ أتـى واجبًا السُّفَيريجَ إلى فصلِ الشِّتـا

[6] تحدّث سيبويه، في الكتاب، 487/3، وما بعدها، عن تحقير هذه الأسماء في باب سمّاه: "هذا باب تحقير الأسماء المبهمة"، فقال: "اعلم أنّ التّحقير يضمُّ أوائل الأسماء، إلا هذه الأسماء، فإنّه يترك أوائلها على حالها قبل أن تُحقّر؛ وذلك لأنّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها ...... فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها. وذلك قولك في هذا: هذَيّا، وذاك: ذَيّاك، وفي أُلا: أُليّا. وإنّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها؛ لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على غير ذلك، قلت: فما بال ياء التّصغير ثانية في "ذا" حين حقّرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنّهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات، وإنّما حذفوها من "ذَيَيّا". وأمّا "تَيّا" فإنّما هي تحقير "تا" وقد استُعمل ذلك في الكلام" .

وانظر، المبرّد، المقتضب، 287/2، وما بعدها .

[7] قال الجاربردي في شرحه على الشّافية، 97/1: "وخولف بالإشارة والموصول، فألحقت قبل آخرهما ياء وزيدت بعد آخرهما ألف، فقيل: ذَيّا وتيّا، واللذَيّ واللتَيّا، واللذَيّان واللذيّون واللتيّات" .

تصغيـــر المتمكّــن[4]

وقد يُصغّر الاسم على غير لفظه، فيُقال في إنسان: أُنَيْسِـيان[5]، وفـــي تصغيـــر مغرب: مُغَيْرِبَان[6] وفي أصيل: أُصيلان[7]. وهو شاذٌّ[8] لا يُقاس عليه[9] .

---

[1] في (ل): "كان" .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وشـذّ ممـــا أصلـوه ثَنيـا　　　تصغيـــرُ ذا ومثلــه تلُنَيّـا

[3] ما بين المعقوفين {} جاء في المخطوط في الورقة 26/ب، في معرض حديثه عن موضوع عطف النّســق، وقد أثبتّه في هذا الموضع؛ لاستقامة المعنى .

[4] الحديث عن تصغير الاسم المتكّن جاء في النّسختين بعد الانتهاء من الحديث عن "ما النّافية"، وعن "النّــداء"، وقد قدّم في هذا الموضع؛ لأنّه متمّم لموضوع "التّصغير" .

[5] في (م): "أُنَيْسان"، وفي (ل): "وأنيسان"، وهو خطأ، والصّواب ما أثبت؛ لأنّ أُنَيْسان لا شذوذ فيــها، وإنّمــا الشّذوذ في زيادة الياء الثّانية .

وقال الرّضي، في شرحه على الشّافية، 274/1: "قياس إنسان، أُنَيْسين، كسُرَيْحين في سرحان، فزادوا اليــاء في التّصغير شــاذًا ...... ومــن قــال: إنســان أفعــان مــن نســي فأُنَيْسِـيَان قيــاس عنــده ......".

وانظر، الجاربردي، شرحه على الشّافية: 94/1 .

[6] قال سيبويه، في الكتاب، 484/3: "فمن ذلك قول العرب في مغرب الشّمس: مُغَيْرِبَانُ الشّمس" .

وأضاف المبرّد، في المقتضب، 278/2: "مُغَيْرِبانات" .

[7] قال سيبويه، في الكتاب، 484/3: "وسألت الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلالاً، فقال: إنّما هو أُصَيْلانٌ، أبدلــوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أُصَيْلاناً" .

وأضاف المبرّد، في المقتضب، 278/2: "أُصَيْلالٌ، وأُصَيْلانٌ، وأُصَيْلانات" .

وقال الرّضي، في شرحه على الشّافية، 276/1: "ولم يُصغّر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أُصَيْلانٌ جمع أصيل تشبيهاً بعثمان، فيقال: أُصَيْلانٌ وقد يعوّض من نونه اللام، فيُقال: أُصَيْلالٌ، وهو شاذٌّ على شاذٍّ".

[8] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وقولُهُــم أيضـــاً أُنَيْسِيَـــانُ　　　شــذّ كمــا شـــذّ مُغَيْرِبَــانُ

وليـسَ هــذا بمثــال يُحـــذَى　　　فاتّبــعِ الأصــلَ ودَعْ مــا شــذّا

[9] هذا ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 457/3، قال: "ومن قال: "هُوَيْئِر" فإنّه لا ينبغي أن يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال: أُبَيْنُون، وأُنَيْسِيان، إلا أن تسمع من العرب شيئاً فتؤدّيه وتجــيء بنظائــره ممّــا ليـس على القياس".

[مـــا النَّـــافيــــــــة][1]

قوله "وَمَا الَّتِي تَنْفِي"[2]، اعلم أنّ "ما" يكون اسماً، وتكون حرفاً، فإذا كانت اسماً فهـــي استفهاميَّة، أو شرطيَّة، أو موصولة، أو نكرة موصوفة، أو غيرَ موصوفة[3]. وإن كانت حرفاً فهي: نافية، نحو: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ [4]، أو زائدة، نحـــو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [5]، أو مصدريَّة،نحو: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [6].

وأمّا النَّافية يعملها الحجازيُّون عمل "ليس"[7] حملاً على المعنـــى، فيقولـــــون: مـــا (23/ب) زيــدٌ قائمــاً[8]، ونحـــوه: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [9]. والتَّميميُّـــون يُلغونـــها وهـــو

---

[1] زيادة للإيضاح .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وما التي تنفي كليـــسَ النَّـــاصبـــهْ	في قــولِ سُكّانِ الحــجَازِ قَاطبَـــهْ
فقولُهُـــم مـــا عامِـــرٌ مُوافِقَـــا	كقولِهِـــم ليـــسَ سعيـــدٌ صَادقَـــا

[3] أورد الحريري، في شرحه على الملحة، 150، أمثلة على "ما" الاسميَّة، فمثَّل على الاستفهاميَّة – وهي بمعنى الَّذي – بقوله تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾- سورة النَّحل، من الآية 69 –، وعلـــى الاستفهاميَّة بقوله تعالى: ﴿ مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴾، سورة يوسف، من الآية 71- ، وعلى التَّعجُّبيَّة، بقولـــه تعالى: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾، سورة البقرة، من الآيـــة 175- ، وعلـــى الشَّـــرطيَّة، بقولـــه تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾، سورة البقرة، من الآية 197-، وعلى النَّكرة الموصوفة ب: مررتُ بِمَا مُعْجِبٍ لكَ، أي: بشيءٍ مُعْجِبٍ لكَ .

[4] سورة المؤمنون، من الآية 91 .

[5] سورة آل عمران، من الآية 159 .

[6] سورة التَّوبة، من الآية 25 .

[7] علَّل المبرِّد، في المقتضب، 188/4، إعمالها عندهم بقوله: "وذلك أنَّهم رأوها في معنى "ليس" تقع مبتـــدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلمَّا خلصت في معنى "ليس" ودلَّت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتَّة حتَّى صارت كلُّ واحدة تُغني عن الأخرى، أجروها مجراها" .

[8] ذكر الأنباري، في إنصافه، 165/1، المسألة 19، أنّ النُّحاة قد اختلفوا في العامل في الخبر بعد "ما" النَّافية النَّصب، فقال: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحـــذف حرف الخفض. وذهب البصريُّون إلى أنَّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها" .

[9] سورة يوسف، من الآية 31 .

القياس[1]؛ لأنّها غير مختصّة، وحق العامل أن يكون مختصّاً .

ولإلحاق "ما" بـ"ليس" في العمل عند الحجازيين ثلاثة شروط[2]: تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفقد إن، فلا يجوز النّصب في نحو: ما[3] قائمٌ زيدٌ إلا قائم، و: ما إن زيد قام .

---

(1) وهو ما ذهب إليه سيبويه، في الكتاب، 57/1، فقال: "هذا باب ما أجري مجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله. وذلك الحرف "ما"، تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيُجرونها مجرى "أمّا"، و: "هلْ"، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل، وليس "ما" كـ"ليس"، ولا يكون فيها إضمار" .

(2) ذكر ابن مالك، في التّسهيل، 56، أنّ شروط إلحاق "ما" بـ"ليس" خمسة، فقال: "ألحق الحجازيّون بـ"ليس" "ما" النّافية، بشرط: تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفقد إن، وعدم تقدّم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر، ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافاً للأخفش" .

وزاد ابن عقيل، في شرحه، 260/1، شرطاً سادساً، وهو: "ألا تكرر "ما" فإن تكررت بطل عملها" .

وللفائدة انظر، ابن جنّي، الخصائص، 167/1، 125، 260/2. ابن الشّجري، الأمالي الشّجريّة، 238/3. الصبّان، حاشية الصبّان، 363 .

(3) في (ل): "وما" .

النّــــــداء[1]

حروف النّداء[2]: يَا[3]، وأيَا[4] وهيا[5] وأيْ، والهمزة[6]، كقولك[7]: [الطّويل]

[5] أَزَيْدُ أخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا ... فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

وجميع هذه الأحرف إلا الهمزة يُنادى بها البعيد، والمنزّل منزلته، كالنّائم، والغافل[8].

---

[1] عرّف الصبّان، في حاشيته، 197/3، النّداء، بقوله: "هو لغةً: الدّعاء بأيّ لفظ كان، واصطلاحاً: طلب الإقبال بحرف نائب مناب "أدعو" ملفوظ به أو مقدّر، والمراد بالإقبال، ما يشمل الإقبال الحقيقيّ والمجازيّ، المقصود به الإجابة" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 229/2، تحت عنوان "هذا باب الحروف الّتي ينبّه بها المدعوّ": "فأمّا الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء: بيَا، وأيا، وهَيَا، وأيْ، وبالألف" .

[3] قال ابن يعيش، في شرح المفصّل، 117/1: "وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أنّ "يا" ليس بحرف، وإنّما هو اسم من أسماء الفعل" .

[4] في (م، و : ل): "يا"، والصّواب ما أثبت .

[5] في (م): "ها يا" .

[6] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وناد مَن تدعو بيَا أو بأيَا ... أو همزة أو أيْ وإنْ شئتَ هيَا

[7] البيت من أبيات سيبويه الخمسين الّتي لم يعرف لها قائل .

اللغة: ورقاء: حيٌّ من قيس، وقيل: اسم امرأة. الثّائر: الّذي يطلب القصاص والانتقام. عرضت: تقدّمت. الأحناء: الجوانب، وهي جمع حنو. فخاصم: أمر من المخاصمة .

المعنى: يقول: إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه، وخاصم فيه .

الشّاهد فيه قوله: "أزيدُ أخا ورقاء، وفيه شاهدان: الأوّل: استخدام الهمزة في النّداء. والثّاني: نصب "أخا ورقاء" وهو بدل من زيد المنادى المبني على الضمّ في محلّ نصب، فقد أجرى البدل على المحلّ. بمعنى أنّ تابع المنادى المبني على الضمّ إذا كان مضافاً نُصب .

انظر البيت في:

سيبويه، الكتاب، 183/2. وابن جنّي، اللمع، 171، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/2. والشّنتمري، النّكت، 303/1. وابن منظور، لسان العرب، مادة (حنا). والجرجاني، شرح أبيات المفصّل والمتوسّط، 164. والسّيوطي، همع الهوامع، 141/2. والشّنقيطي، الدّرر اللوامع، 196/2 .

[8] قال سيبويه، في الكتاب، 229/2–230، بعد أن ذكر حروف النّداء: "إلا أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشّيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الّذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النّائم المستثقل" .

وأمّا الهمزة[1]، فلا يُنادى بها إلا القريب .

والمنادى، مفعول في المعنى[2]؛ لأنّه مدعوٌّ، فحقّه النّصب[3]، وكذلك ينصب إذا كان نكرة[4]، كقول[5] الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي؛ لأنّه لم يقصد رجلاً بعينه، وإذا كان مضافاً، نحو: يا غلامَ زيدٍ، وإذا كان شبيهاً بالمضاف[6]، نحو: يا حسناً وجهه[7]. وإن كان مفرداً

---

(1) قال المرادي، في الجنى الدّاني، 35: "وأمّا همزة النّداء فهي حرف مختصٌّ بالاسم كسائر أحرف النّداء، ولا يُنادى بها إلا القريب مسافة وحكماً" .

وأضاف ابن هشام، في مغني اللبيب، 29، أنّه إذا كانت الهمزة بالمدّ"آ" فهي حينئذٍ حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، وقال: "لم يذكره سيبويه، وذكره غيره" .

(2) ذهب الملك المؤيّد، في الكنّاش، 44، إلى أنّ: "المنادى هو القسم الثّاني من أقسام المفعول به الّذي حُذف فعله النّاصب له بضابط قياسي ...... فهو مفعول به بفعل مقدّر لا يجوز إظهاره من ووجب الحذف؛ للقرينة الدّالة، ولوقوع حرف النّداء موقع الفعل، أو تقديراً ......" .

(3) قال المبرّد، في المقتضب، 202/4: "اعلم أنّك إذا دعوت مضافاً، نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَ الله؛ لأنّ "يا" بدل من قولك: أدعو عبدَ الله، وأريد؛ لأنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً. فإذا قلت: يا عبدَ الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فعلك" .

وذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 127، أنّ النّحاة قد اختلفوا في ناصب المنادى: "فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه النّصب فعل مقدّر، والتّقدير فيه "أدعو" أو "أنادي" زيداً، وذهب آخرون إلى أنّه منصوب بـ"يا" نائب عن "أدعو" أو "أنادي" " .

إلا أنّ ابن يعيش، في شرح المفصّل، 117/1، ذكر أنّ المبرّد قد ذهب إلى أنّ "يا" هي النّاصبة. فقال: "وكان أبو العبّاس المبرّد يقول: النّاصب نفس "يا"؛ لنيابتها عن الفعل، قال: ولذلك جازت إمالتها" .

(4) يعني: نكرة غير مقصودة .

(5) في (م): "كقولك" .

(6) فسّر ابن هشام، في أوضح المسالك، 12/4، الشّبيه بالمضاف بأنّه: "ما اتّصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد" .

قال ابن السّرّاج، في أصوله، 344/1: "وقال الخليل: إذا أردت النّكرة فوصفت أو لم تصف، فهي منصوبة؛ لأنّ التّنوين لحقها فطالت فجُعلت بمنزلة المضاف، لمّا طال نُصب ورُدّ إلى الأصل، كما تفعل ذلك بقبل وبعد" .

(7) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وانصبْ ونوّنْ إنْ تُنادي النّكرَهْ كقولهم يا أيّها دَعِ الشّرَّهْ

وإنْ يكن معرفةً مُشتهرَه فلا تنوّنْهُ وضُمَّ آخرَهْ

تقولُ يا سعدُ أيا سعيدُ ومثلُهُ يا أيّها العميدُ

وتَنصِبُ المُضافَ في النّداءِ كقولهم يا صاحبَ الرّداءِ

معرفة، بُني[1] على الضمّ[2]، لكمال شبهه بالضّمير (24/أ) المنفصل، فيُقال: يا زيدُ، و: يا عمرُو؛ لوقوعه موقع: يا أنتَ وإيّاكَ .

قوله:

"ونحو: يا أيُّها العميدُ"

يعني أنّ حكم المفرد المعرَّف بما يُقصد في النِّداء، حكم المفرد المعرّف بالعلميّة[3]، تقول: يا رجلُ، ويا غلامُ، إذا أقبلت على رجلٍ أو غلامٍ بعينه، فتبنيه على الضمّ[4] كما يُبنى العلم، نحو: يا سعدُ، و: يا سعيدُ .

ومن ذلك "أي"[5]، وهو اسم جنس مبهم، ويلزم في غير النِّداء الإضافة لفظاً،

---

[1] تساءل الأنباري، في الإنصاف، 323/1، المسألة 45:عن "المنادى المفرد العلم، أمعرب أم مبني؟"، وأجاب بقوله: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد مرفوع بغير تنوين، وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّه مبنيٌّ على الضمّ، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريّون إلى أنّه مبنيٌّ على الضمّ، وموضعه النّصب؛ لأنّه مفعول" .

[2] علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 126، بناء المنادى المفرد المعرفة على الضمّ، رادّاً ذلك إلى ثلاثة: "أوجه: الوجه الأوّل: أنّه لو بُني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النّفس، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعيّن بناؤه على الضمّ .

والوجه الثّاني: أنّه بُني على الضمّ فرقاً بينه وبين المضاف؛ لأنّه إن كان المضاف مضافاً إلى النّفس، كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً، فبُني على الضمّ؛ لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنّ الضمّ لا يدخل على المضاف .

والوجه الثّالث: أنّه بُني على الضمّ، لأنّه لمّا كان غاية يتمّ بها الكلام، وينقطع عندها، أشبه"قبل" و"بعد" فبنوه على الضمّ كما بنوهما على الضمّ" .

[3] ذكر ابن السّرّاج، في أصوله، 330/1، أنّ: "الاسم المفرد في النّداء ينقسم على ضربين: معرفة، ونكرة. فالمعرفة: هو المضموم في النّداء، والمعرفة المضمومة في النّداء على ضربين: أحدهما: ما كان اسماً علماً قبل النّداء، نحو: زيد، وعمرو، فهو على معرفته .

وضرب كان نكرة فتعرّف بالنّداء، نحو: يارجلُ أقبل، صار معرفة بالخطاب، وأنّه في معنى: يا أيُّها الرّجل" .

[4] علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 126، بناء المنادى المفرد المعرفة، بقوله: "لوجهين: أحدهما: أنّه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتّعريف، والإفراد؛ لأنّ كلّ واحد منهما يتّصف بهذه الثّلاثة، فلمّا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بُني كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة .

والوجه الثّاني: أنّه أشبه الأصوات؛ لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصّوت، والأصوات مبنيّة، فكذلك ما أشبهها".

[5] تحدّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 107-109، عن "أي" فقال: "اسم يأتي على خمسة أوجه: شرطاً ...... واستفهاماً ...... وموصولاً ...... والرّابع: أن تكون دالّة على معنى الكمال، فتقع صفة للنّكرة، نحو: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ ...... وحالاً للمعرفة، ك: مررت بعبد الله أيَّ رجل، والخامس: أن تكون وُصلةً إلى نداء ما فيه "ال" نحو: يا أيُّها الرّجلُ ...... وزاد قسماً، وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو: مررت بأيٍّ معجب لك، كما يُقال: بمن معجب لك، وهذا غير مسموع" .

نحو: أيُّهم أخوك[1]، ومعنًى، نحو: بأيٍّ مررت؟ وينقطع في النِّداء عن الإضـــافة، ويُبنـــى على الضمّ؛ لأنَّه منادى[2] مفرد معرفة، وتوصل بها التَّثنية عوضاً عن الإضافة، ثمَّ يتبـــع بما يوضِّح معناه نعتاً إنْ كان مشتقّاً، نحو: يا أيُّها العميد، وعطف بيان، إنْ كان جامـــداً، نحو: يا أيُّها الرَّجلُ .

وتقول في المضاف إلى ياء المتكلِّم[3]: يا غُلامِيْ، وقد تفتح الياء؛ تخلُّصاً من المـــدّ، فيُقال: يا غُلامِيَ[4] أقبلْ، وقد تُحذف في النِّداء؛ لكثرة الاستعمال، فيُقال: يا غُلامِ، فتحذف

---

[1] في (م، و: ل): "أخاك"، وهو خطأ ، والصَّواب ما أُثبت .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 2/188-189: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعـــه غير المفرد. وذلك قولك: يا أيُّها الرَّجل، ويا أيُّها الرَّجلان، ويا أيُّها المرأتان، فأيُّ ههنا- فيما زعم الخليل- رحمه الله - كقولك: يا هذا، والرَّجل وصف له، كما يكون وصفاً لهذا. وإنَّما صار وصفه لا يكون فيـــه إلا الرَّفع؛ لأنَّك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ، ولا: يا أيُّها، وتسكت؛ لأنَّه مبهم يلزمه التَّفسير، فصار هو والرَّجل بمنزلة اسم واحد، كأنَّك قلت: يا رجلُ. واعلم أنَّ الأسماء المبهمة الَّتي تُوصَف بالأسماء الَّتي فيـــها الألـــف واللام، تُنَزَّل بمنزلة "أي" وهي: هذا، وهؤلاء، وأولئك،وما أشبهها، وتُوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هـــذا الرَّجل، ويا هذان الرَّجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد" .

وذهب المبرّد، في المقتضب، 4/216، إلى أنَّ الاسم المعرَّف بعد أي: "المنادى في الحقيقـــة، و"أي" مبـــهم متوصَّل به إليه" .

[3] ذكر ابن زيد في الفضَّة المضيئة، 127-128، أنَّ: "المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم ينقسم أربعة أقسام:
أحدها: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتلُّ، فإنَّ ياءه واجبة الثُّبوت والفتح، نحو: يا فتاي ....
الثَّاني: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبَّه للفعل، فإنَّ ياءه ثابتة لا غير، لكن يجوز إســكانـــها، وفتحـــها، نحو: يا صاحبي ....
الثَّالث: ما فيه ستُّ لغات ...... نحو: يا غلامي ....
الرَّابع: ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأمّ ......" .

[4] ذكر ابن زيد في الفضَّة المضيئة، 127-128، أنَّ: "يا غُلامي، فيها ستُّ لغات: فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ...... والثَّانية: إثبات الياء ساكنة ...... والثَّالثة: إثبات الياء مفتوحة...... والرَّابعة: قلب الكســـرة فتحة والياء ألفاً ...... والخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ...... السَّادسة: ضمُّ الاسم قطعاً عن لفظ الإضافة ......" .

الياء ويبقى الكسر بدلاً[1]، وقال بعضهم: يا غُلامَا [2]، فهذا على تخفيف الياء وفتح ما قبلها؛ لتصل إلى الخفّة[3] .

قوله:

"والوقف {بعد فتحها بالهاء[4]"

من يفتح ياء الإضافة، يجوز له في الوقف عليها لحاقها}[5] للوقف؛ محافظة على بقاء الفتحة، فتقول[6]: يا غُلاميَه[7]، وهذا يجوز في الوقف على كلّ مبنيّ على حركة، إلا في

---

[1] أي:بدلاً من الياء المحذوفة. قال سيبويه، في الكتاب، 209/2: "اعلم أنّ ياء الإضافة لا تثبت مع النّداء، كما لم يثبت التّنوين في المفرد؛ لأنّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التّنوين؛ لأنّها بدل من التّنوين، ولأنّه لا يكون كلاماً حتّى يكون في الاسم، كما أنّ التّنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحُذف وتُرك آخر الاسم جراًّ؛ ليُفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا؛ لكثرة النّداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليُثبتوا حذفها إلا في النّداء، ولم يكن لَبْسٌ في كلامهم لحذفها، وكانت الياء حقيقيّة بذلك لما ذكرت لك، إذ حذفوا ما هو أقلّ اعتلالاً في النّداء، وذلك قولك: يا قومِ لا بأس عليكم" .

وانظر، "أبو حيّان"، البحر المحيط، 26/8. الآلوسي، روح المعاني، 98/25 .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 210/2: "وقد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنّها أخفّ ...... وذلك قولك: يا ربّا تجاوزْ عنّا، ويا غُلامَا لا تفعلْ" .

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 209/2:" وبعض العرب يقول: "يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا" .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وجائزٌ عند ذوي الأفهامِ … في يا غُلامُ قولُ يا غُلامي

وجوّزوا فتحة هذي الياءِ … والوقفَ بعد فتحها بالهاءِ

والهاءُ في الوقفِ على غُلاميَهْ … كالهاءِ في الوقفِ على سُلطانيَهْ

وقالَ قومٌ فيه يا غلامَا … كما تلوا يا حسْرتَا على ما

وحذفُ يا يجوزُ في النّداءِ … كقولهم ربِّ استجبْ دُعائي

وإنْ تقلْ يا هذهِ أو يا ذا … فحذفُ يا مُمتنِعٌ يا هذا

[5] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[6] في (ل): "فيقول" .

[7] قال سيبويه، في الكتاب، 210/2–211: "فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وإنّما ألحقت الهاء؛ ليكون أوضح للألف؛ لأنّها خفيّة. وعلى هذا النّحو يجوز: يا أباهْ، ويا أماهْ. وسألت الخليل – رحمه الله – عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبتِ لا تفعلْ، ويا أبتاهْ، ويا أمّتاهْ، فزعم الخليل – رحمه الله – أنّ هذه الهاء مثلُ الهاء في عمّة وخالة. وزعم الخليل – رحمه الله – أنّه سمع من العرب من يقول: يا أُمّةُ لا تفعلي. ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة، أنّك تقول في الوقف: يا أُمّهْ، ويا أبَهْ، كما تقول: يا خالهْ. وتقول: يا أُمّتاهْ، كما تقول: يا خالتاهْ. وإنّما يلزمون هذه الهاء في النّداء إذا أضفت إلى نفسك خاصّة، كأنّهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يُخلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنّهم لا يكادون يقولون: يا–

نحو: لا رجلَ، ويا زيدُ، وفي الفعل الماضي. ويجب فيما كان على حرفٍ واحد، نحو: قِه،وعِه[1]، آمرين من: وَقَيْتُ، ومن: وَعَيْتُ[2] .

ويجوز حذف حرف النِّداء على خلاف[3] {.إن لم يكن المنادى اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرداً، ولا مستغاثاً به، ولا مندوباً، فيُقال: زيداً أقبلْ، و: ربِّ ارحمني، ولا يُقال: هذا أقبلْ، ولا: رجلُ اسمعْ، ولا لزيد: زيداه}[4] .

=أباه، ويا أُمّاه، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم لِمَا دخل النّداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين ...... فلمّا ألحقوا الهاء في: أبة وأمّة، صيّروها بمنزلة الهاء الّتي تلزم الاسم في كلّ موضع، نحو: خالة وعمّة. واختصّ النّداء بذلك؛ لكثرته في كلامهم، كما اختصّ النّداء بيا أيّها الرّجل" .

[1] أصلهما: وقى، ووعى. قال المبرّد، في المقتضب، 241/1: "وإنّما لحقها ذلك، لذهاب الواو من أولها الّتي تذهب في "عِدْ"، وذهاب الياء من آخرها الّتي تذهب في "ارمِ"، ولا يلزم ذلك في تصرُّف الفعل إذا قلت: وعيتُ ......" .

[2] قال ابن عقيل، في شرحه، 437/2: "ويجوز الوقف بهاء السّكت على كلّ فعل حُذف آخره للجزم أو الوقف ...... ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الّذي حُذف آخره قد بقي على حرف واحد، أو على حرفين، أحدهما زائد" .

[3] انظر، سيبويه، الكتاب، 203/2. المبرّد، المقتضب، 233/4، 285. الأنباري، أسرار العربيّة، 128. ابن يعيش، شرح المفصّل، 15/2 .

[4] ما بين المعقوفين {} جاء في (م) في الورقة 22/أ، وفي (ل) في الورقة 146/أ، في معرض حديثه عن موضوع كان وأخواتها، وقد أثبتّه في هذا الموضع؛ لاستقامة المعنى .

التّـرخيـــم[1]

يجوز في النّداء ترخيم الاسم[2] إن كان (22/أ) مفرداً[3] معرفة[4] مؤنّثاً بالهاء، كقولك في مسلمة وهبة: يا مسلمَ ويا هبَ، أقبلا، أو علماً رباعيّاً[5] فصاعداً، كقولك في عــامر، وسعاد: يا عَامِ، ويا سُعَا .

والتّرخيم[6] حذف آخر الاسم وترك ما قبله على حاله، وقد يُضَمّ آخــر مــا بقــي كأنّه اسم برأسه[7]، وهي لغة من لم ينوِ[8] المحذوف[9] كقولك في حارث: يا حارُ، وفــي

---

[1] الحديث عن "التّرخيم" جاء في النّسختين قبل الحديث عن موضوع "التّصغير"، وقد أخّر ههنا؛ لارتباطه بالنّداء.

[2] ذكر ابن يعيش، في شرح المفصّل، 19/2، أنّ التّرخيم يجوز في النّداء، ويندر في غيره، وهو مــن قبيــل الضّرورة .

[3] يعني به غير مضاف، ولا شبيهاً بالمضاف .

[4] وردت في(م) هكذا: "معغروفة"، وهو من سهو النّاسخ. وقال المبرّد، في المقتضب، 264/4: "والتّرخيم داخل على المعارف؛ لأنّها مثبتةٌ مقصودٌ إليها مبيّنة من غيرها، والنّكرات شائعة غير معلوم واحدها" .

[5] سأل الأنباري، في الإنصاف، 356/1، المسألة 49: "هل يجوز ترخيم الاسم الثّلاثي"؟، وأجاب بقوله: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز ترخيم الاسم الثّلاثي، إذا كان أوسطه متحرّكاً، وذلك نحو قولك في "عُنُق": "يا عُنُ"، وفي "حَجَر": "يا حَجَ"، وفي "كَتِف": "يا كَتِ" وذهب بعضهم إلى أنّ التّرخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق. وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن على بــن حمزة الكسائي من الكوفيين" .

[6] عرّف ابن النّاظم التّرخيم، في شرحه على الألفيّة، 596، بقوله: "التّرخيم في اللغة: ترقيق الصّوت وتليينــه، يُقال: صوت رخيم، أي: رقيق. وعند النّحويين: هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص" .
وانظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 243/2-244 .

[7] ذكر ابن السّرّاج، في أصوله، 359/1، أنّ: "التّرخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن تــرخّم الاسم فتدع ما قبله على ما كان عليه، وتقول في حارث: يا حارِ أقبل. فتترك الرّاء مكسورة كمــا كــانت. وفي مسلمة: يا مسلمَ، أقبل، وفي جعفر: يا جعفُ، أقبل، تدع الفتحة على حالها، وفي يعفر: يا يعفُ، أقبــل، وفي برثن: يا برثُ، أقبل، تترك الضّمّة على حالها، وفي هرقل: [يا هرقْ] أقبل، تدع القاف على ســكونها. والوجه الآخر: أن تحذف أواخر الأسماء، وتدع ما بقي اسماً على حياله، نحو: زيد وعمرو" .

[8] في (م، و: ل): "ينوي"، وهو خطأ بيّن، ولعلّه من سهو النّاسخ .

[9] ذهب ابن عقيل، في شرحه، 248/2، إلى أنّه "يجوز في المرخّم لغتان: إحداهما: أن يُنْوى المحذوف منــه، والثّانية: أن لا يُنْوى، ويُعبّر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثّانية بلغة من لا ينتظر الحرف".

عامرٍ: يا عامْ[1] .

وإن كان ما قبل آخر الاسم الخماسيِّ فصاعداً حرف مدٍّ زائد، وليس الآخر هاء التأنيث حُذف هو والآخر، كقولك في مروان: يا مروُ، وفي منصور: يا منصُ، وتقول في مختار، يا مختا؛ لأنّ الألف بدل عين الكلمة، وفي كنهور[2]: يا كنهوا؛ لأنّ الواو زائدة غير مدّة، وفي علْقاة[3]: يا علْقا؛ لأنّ الآخر هاء التأنيث .

ويشذُّ ترخيم صاحبُ، في قولهم: يا صاحِ، منْ قِبَل أنّه اسم جنس غير مؤنّث بالهاء[4]، والمعنى الّذي شذّ لأجله هو كثرة الاستعمال[5] .

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وإن تشأ التّرخيم في حال النّدا ... فاخصُصْ به المعرفةَ المُنفردا
واحذفْ إذا رخّمتَ آخرَ اسمِه ... ولا تُغيِّرْ ما بقي عن رسمِه
تقولُ يا طلْح ويا عام اسمعَا ... كما تقولُ في سعادَ يا سُعَا
وقد أُجيزَ الضمُّ في الترخيم ... تقولُ يا عامُ بضمِّ الميم

[2] قال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (كنهر): "الكَنَهْوَرُ: من السحاب: المتراكبُ الثخين؛ قال الأصمعي وغيره: وهو قِطعٌ من السحاب أمثالُ الجبال؛ قال أبو نُخيلة: كَنَهْوَرٌ كان من أعقاب السُّمِيّ واحدتُه كَنَهْوَرَة، وقيل: الكَنَهْوَر السحاب المتراكم ...... وفي حديث علي، عليه السلام: ومَيضُه في كَنَهْوَرِ رَبابِه؛ الكَنَهْوَرُ: العظيم من السحاب، والرَّبابُ الأبيضُ منه، والنون والواو زائدتان. وناقةٌ كَنَهْوَرَةٌ: مُسِنَّة. وقال في موضع آخر: كَنَهْرَةُ موضع بالدَّهناء بين جبلين فيها قِلاتٌ يملؤها ماءُ السماء، والكَنَهْوَرُ منه أُخذ" .

[3] قال ابن منظور، في اللسان، مادة (علق): "عَلْقاة، قال ابن جني: الألف في عَلْقاة ليست للتأنيث، لمجيء هاء التأنيث بعدها، وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب، فإذا حذفوا الهاء من عَلْقاة قالوا عَلْقًى، غير منون، لأنها لو كانت للإلحاق لنونت كما تنون أرْطًى، ألا ترى أن مَنْ ألحق الهاء في عَلْقاة اعتقد فيها أن الألف للإلحاق ولغير التأنيث؟ فإذا نزع الهاء صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث، فلم ينوِّنها، كما لم ينونها، ووافقهم بعد نزعه الهاء من عَلْقاة على ما يذهبون إليه من أن ألف عَلْقَى للتأنيث. وبعير عالِقٌ: يرعى العَلْقَى. والعالِقُ أيضاً: الذي يَعْلَقُ العِضاه أي ينتف منها، سمي عالقاً لأنه يَعْلَق العضاه لطوله. وعَلِقَت الإبل العضاه تَعْلُق، بالضم، عَلْقاً إذا تسنّمتها أي رعتها من أعلاها وتناولتها بأفواهها، وهي إبل عَوالِقُ" .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وألحِقْ حرفين بلا غفول ... من وزن فَعْلانَ ومن مفعول
تقولُ في مروانَ يا مروَ اجلسِ ... ومثلُه يا منْصُ فافهمْ وقِسِ
ولا ترخِّمْ هندَ في النّداء ... ولا ثلاثيّاً خلا من هاء
وإنْ يكن آخرُهُ هاءً فَقُلْ ... في هبةٍ يا هبَ مَن هذا الرجُلْ
وقولُهم في صاحبٍ يا صاحِ ... شذَّ لمعنًى فيه باصطلاح

[5] قال سيبويه، في الكتاب، 256/2: "إلا أنهم قد قالوا: يا صاحِ ، وهم يريدون يا صاحبُ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لمْ أُبَلْ، ولَمْ يَكُ، ولا أَدْرِ" .

النَّســــــب(1)

[ينسب إلى](2) الاسم بزيادة ياء(3) مشدَّدة(4)، مكسور ما قبلها، بحذف ما فيه من هاء(5)، كقولك في النَّسب إلى مكَّة: مكِّيٌّ، وإلى البصرة: بصريٌّ، وإلى القلعة: قلعيٌّ .

---

(1) سمَّاه سيبويه، في الكتاب، 335/3، بـ"الإضافة"، فقال: "هذا باب الإضافة، وهو باب النِّسبة" .

وتبعه المبرِّد، في المقتضب، 133/3 .

وقد وضَّح الجاربردي، في شرحه على الشَّافية، 99/1، الغرض من النِّسبة بقوله: "الغــرض مــن النِّسـبة أن يُجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة، أو الصَّنعة، وفائدتها فائدة الصِّفة" .

(2) زيادة يقتضيها السِّياق .

(3) قال سيبويه، في الكتاب، 335/3: "اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرَّجـل، ألحقت ياءي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكــذلك إن أضــفت ســائر الأســماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة" .

وتزاد ياء النَّسب في آخر المنسوب إليه، وعلَّل الجابردي في، شرح الشَّــافية، 99/1، زيــادة اليــاء دون غيرهــا بقوله:" وإنَّما افتقرت إلى علامة؛ لأنَّها معنى حادث ولا بدَّ لها من علامة، وكانت من حروف اللين؛ لخفَّتــها وكثرة زيادتها، وإنَّما لحقت بالآخر؛ لأنَّها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، فوضع زيادتــها هــو الآخر، وإنَّما لم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعراب تقديرياً، ولا الواو؛ لأنَّها أثقل".

(4) علَّل المبرِّد، في المقتضب، 133/3، تشديد ياء النَّسب بقوله: "ولم تخففها؛ لئلا يلتبس بياء الإضافة الَّتي هــي اسم المتكلِّم" . وانظر، الجاربردي، شرح الشَّافية، 99/1 .

(5) قال الأنباري، في أسرار العربيَّة، 187: "فإن قيل: فلمَ حذفوا تاء التَّأنيث في النَّسب، نحو قولهم في النَّســب إلى مكَّة: مكِّيٌّ، ونحو ذلك؟ قيل: لخمسة أوجه:

أحدها: أنَّها إنَّما حُذفت؛ لئلا تقع في حشو الكلمة، وتاء التَّأنيث لا تقع في حشو الكلمة .

والثَّاني: أنَّها إنَّما حُذفت؛ لئلا يؤدِّي إلى الجمع بين تاءي التَّأنيث في النَّســب إلــى المــؤنَّث إذا كــان المنســوب مؤنَّثاً، ألا ترى أنَّك إذا قلت في النَّسب إلى الكوفة والبصرة في المذكَّر: رجل كوفتيٌّ، وبصــرتيٌّ، لقلــت فــي المؤنَّث: امرأة كوفتيَّة، وبصرتيَّة، فلمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في المؤنَّث نحو: كوفتيَّــة، وبصرتيَّة، والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التَّــاء مــن المــذكَّر؛ لئــلا يجمعــوا بيــن علامتي تأنيث في المؤنَّث .

والثَّالث: أنَّها إنَّما حُذفت؛ لأنَّ ياءي النَّسب قد تنزَّلتا منزلة تاء التَّأنيث في الفرق بيــن الواحــد والجمــع، ألا ترى أنَّهم قالوا: روميٌّ وروم، وزنجيٌّ وزنج، ففرَّقوا بين الواحد والجمع بيــاء النَّســب، كمـــا فرَّقـــوا بتـــاء التَّأنيث بين الواحد والجمع، في قولهم: نخلة ونخل، وتمرة، وتمر، فلمَّا وُجدت المشابــهة بينــهما مــن هــذا الوجه، لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث .

والرَّابع: أنَّها إنَّما حُذفت؛ لأنَّ هذه التَّاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً، فلمَّا كــانت تتغيَّــر، ولا يمكــن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاءً، وتارة هاءً، كان حذفها أسهل عليهم .=

وما آخره ألف[1]، فإن كانت ثالثة قُلبت واواً، كقولك في فتى: فَتَوِيٌّ، وفي رَحَى: رَحَوِيٌّ[2]، وإن كانت رابعة، فالحذف[3] والقلب ما لم يتقدّمها ثلاث حركات فالحذف، فتقول في حُبْلَى ودُنْيا[4]: حُبْلِيّ، ودُنْيِيّ. وإن شئت: حُبْلَوِيّ[5]، ودُنْيَوِيّ، وتقول في جَمَزَى[6]: جَمَزِيّ، بالحذف لا غير[7]. وإن كانت خامسة فصاعداً، فليس إلا الحذف، كقولك في حُبَارَى:[حُبَارِيّ][8]، وفي سماء: سَمَائِيّ .

=والخامس: أنّ تاء التّأنيث بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضُمّ إلى اسم، لحذفت الثّاني، فكذلك ههنا تحذف تاء التّأنيث" .

[1] قال المبرّد، في المقتضب، 136/3: "اعلم أنّ ما كان من ذلك على"فَعَل" فإنّ الألف مبدلة من يائه أو واوه" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 342/3: "وإنّما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنّهم لم يكونوا ليُظهروها إلى ما يستخفّون، إنّما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريباً من أُمَيّ، فلم يكونوا ليردّوا الياء إلى ما يستثقلون إذا كانت معتلّة مبدلة فراراً ممّا يستثقلون ......" .

وانظر، المبرّد، المقتضب، 136/3. الأنباري، أسرار العربيّة، 188 .

[3] في (ل): "فالحرف" .

[4] تحدّث المبرّد، في المقتضب، 147/3-148، عن "النّسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف مقصورة"، بقوله: "فإذا كانت الألف للتّأنيث ففيها ثلاثة أقاويل:

أجودها وأحقّها بالاختيار وأكثرها وأصحّها، وأشكلها لمنهاج القياس، حذف الألف، فتقول في النّسب إلى حُبلى: حُبْلِيٌّ، وإلى دنيا: دُنْيِيٌّ، وكذلك: بُشْرَى، وسكْرَى، ودِفْلَى، وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واواً زائدة؛ لأنّك إذا فعلت ذلك فإنّما تُخرجه إلى علامة التّأنيث اللازمة له، وذلك قولك: دُنْيَاوِيٌّ، ودِفْلاوِيٌّ، حتّى يصير بمنزلة: حَمْرَاوِيّ وصَحْرَاوِيّ، فهذا مذهب وليس على الحدّ، ولكنّه وكّدته؛ لتحقّق منهاج التّأنيث .

والقول الثّالث: أن تقلب الألف واواً؛ لأنّ الألف رابعة، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألفُ من أصله، تقول: حُبْلَوِيّ، ودِفْلَوِيّ ......" .

[5] في (م، و، ل): "حُبْلَيّ" .

[6] قال ابن منظور، في اللسان، مادة(جمز):"جمز: جَمَزَ الإنسانُ والبعيرُ والدابةُ يَجْمِزُ جمزاً وجَمَزَى: وهو عَدْوٌ دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق، وهو الجَمْز، وبعير جَمّاز منه. والجَمّاز: البعير الذي يركبه المُجَمِّز؛ قال الراجز :

أنا النّجاشِيُّ على جَمّازِ ... حدا ابنُ حَسّان عن ارتجازي

وحمار جَمَزَى: وثّاب سريع" .

[7] علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 189، وجوب الحذف في مثل "جمزى" بقوله: "لأنّه لمّا توالت فيه ثلاث حركات متواليات، تنزّل منزلة ما كان على خمسة أحرف؛ لأنّ الحركة قد تُنزّل منزلة الحرف" .

[8] زيادة يقتضيها السّياق .

قوله:" تقولُ هذا عَلَوِيٌّ مُعْرِق[1]"،إذا نسبت إلى اسم في آخره ياء مشدَّدة، فإن كان ثلاثيًا، لم يُغيَّر إلا أن يكون عينه واواً، فيُقال (25/أ) في، حَيٍّ: حَيَوِيّ، وفي، طَيٍّ: طَوَوِيّ، وإن كان رباعيًا، حُذِفت[2] الياء الأولى؛ تخفيفاً من الأمثال[3] مع كثرة الحروف في عديّ:عَدَيِيّ، بياء مكسورة مخففة، وأُخرى مشدّدة، ثمَّ يجب قلب الكسر على الدَّال فتحة؛ تخلُّصاً من الكسر قبل ياء النَّسب، فيصير: عَدَيّ، فيجب قلب الياء واواً كما قُلِبَت في: رَحَى: رَحَوِيّ، فتقول في عَدَيّ: عَدَوِيّ، وفي عليّ: عَلَوِيّ .

وإن كان ما آخره ياء مشدَّدة خماسيًّا فصاعداً، حُذف منه في النَّسب الياء المشدَّدة، كقولك في النَّسب إلى الشَّافعيّ: شافِعِيّ، وفي النَّسب {إلى}[4] مَرْمَى: مَرْمِيّ[5]، وربَّما قُلِبت إحدى الياءين إن كانت أصليَّة، كقول بعضهم: مَرْمَوِيّ .

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وكلُّ منسوبٍ إلى اسمٍ في العربْ ... أو بلدةٍ تَلحَقُهُ ياءُ النَّسَبْ

فشدِّدِ الياءَ بلا توقُّفِ ... مِنْ كلِّ منسُوبٍ إليهِ فاعرِفِ

تقولُ قد جاءَ الفتى البَكرِيُّ ... كما تقولُ الحَسَنُ البصريُّ

وإنْ يكُن في الأصلِ هاءٌ فاحذِفِ ... كمثلِ مكّيٍّ وهذا حَنَفي

وإنْ يكُنْ ممّا على وزنِ فتَى ... أو وزنِ دُنيَا أو على وزنِ متَى

فأبدِلِ الحرفَ الأخيرَ واوا ... وعاصِ مَنْ مارَى ودَعْ مَنْ ناوَى

تقولُ هذا علَوِيٌّ مُعْرِقُ ... وكلُّ لهوٍ دُنيَوِيٌّ مُوبِقُ

وانسُبْ أخا الحِرفةِ كالبقّالِ ... ومَنْ يُضاهيهِ إلى فَعّالِ

[2] في (م): "حُذف" .

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 370/3-371: "هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ولي آخرُه ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى. وذلك نحو: أُسَيِّد، وحُمَيِّر، ولُبَيِّدفإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء السَّاكنة، وحذفت المتحرِّكة؛ لتقارب الياءات مع الكسرة الَّتي في الياء، والَّتي في آخر الاسم، فلمَّا كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات الَّتي في الياء والدَّال استثقلوه، فحذفوا، وكان حذف المتحرِّك هو الَّذي يخفِّفه عليهم؛ لأنَّهم لو حذفوا السَّاكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات الَّتي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثِّقل، مثل: أُسَيِّد، لكراهيتهم هذه المتحرِّكات. فلم يكونوا ليفرُّوا من الثِّقل إلى شيء هو في الثِّقل مثله، وهو أقلُّ في كلامهم منه، وهو أُسَيْدِيّ، وحُمَيْرِيّ، ولُبَيْدِيّ" .

[4] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[5] ذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 269/4، أنَّ: "أصلها: مَرْمُوِيّ، ثمّ قُلبت الواو ياءً، والضمَّة كسرة، وأُدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمِيّ، وبعض العرب يحذف الأولى؛ لزيادتها، ويُبقي الثَّانية؛ لأصالتها ويقلبها ألفاً، ثمّ يقلب الألف واواً فيقول: مَرْمَوِيّ" .

مـــا يتبـــع الاســـم فـــي إعرابـــه (التّوابـــــع)

هي ما يتبع غيره في إعرابه، وهي خمسة[1]: النّعت، والتّوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النّسق[2]. فالنّعت[3]: وصف للاسم بوصف هو بمسمّاه، نحو: لقيت رجلاً ظريفاً، أولمتعلّق بمسمّاه، نحـــو: لقيـت رجـــلاً طـــويلاً ثوبـــه. والصّفـــة تتبــع الموصـــوف في: التّعريف، والتّنكير، فصفة المعرفـــة معـــرفة، وصـــفة النّكرة نكرة[4] .

والتّوكيد[5]:على ضربين: لفظيٌّ، ومعنويٌّ. فاللّفظيُّ: إعادة اللّفـظ؛ خوفـــاً مـــن النّسيان، أو عدم الاعتناء، نحو: قامَ زيدٌ زيدٌ، و: رأيتُ زيداً زيداً .

والتّوكيـــــــــــد المعنـــــــــــويُّ (25/ب): اتبــــــــاع[6] الاســــــم

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والعَطفُ والتّوكيـدُ أيضـاً والبَـدَلْ	توابـعٌ يُعرَبْـنَ إعـرابَ الأوّلْ
وهكذا الوَصفُ إذا ضاهـى الصِّفَـةْ	مَوصوفَهـا مُنَكَّـرًا أو معرفَـةْ
تقـولُ خَـلِّ المَـــزحَ والمُجُونَـا	وأقبَـلَ الحُجّـــاجُ أجمَعونَــــا
وامـــرُرْ بزيـــدٍ رجُـلٍ ظريـفِ	واعطِفْ على سائلِكَ الضّعيـفِ
والعطفُ قـدْ يدخُـلُ فـي الأفعـالِ	كقولِهِـم ثِـبْ واسـمُ للمَعَالـي

[2] قال ابن السّرّاج، في أصوله، 19/2: "فجميع هذه تُجري على الثّاني ما جرى على الأوّل من الرّفـــع والنّصب والخفض" .

[3] ذكر الملك المؤيّد، في الكنّاش، 101، أنّ: "النّعت، والصّفة، والوصف، ألفاظ مترادفة" .

[4] ذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 155-156، أنّ الصّفة تتبع الموصوف في عشرة أشـــياء: فـــي رفعه، ونصبه، وجرّه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وتعريفه، وتنكيره .

[5] قال ابن يعيش، في شرح المفصّل، 39/3: "اعلم أنّه يُقال له تأكيـد، و توكيـد، بالـهمزة والـواو الخالصة، وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر؛ لأنّهما يتصرّفان تصرّفاً واحداً، ألا تراك تقول: أكّد يؤكّد تأكيداً، ووكّد يوكّد توكيداً؟ ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيُجعل أصـلاً؛ فلـذلك قلنا: إنّهما لغتان" .

[6] قال ابن جنّي، في اللّمـع، 141: "اعلم أنّ التّوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد؛ لرفع اللّبس، وإزالـة الاتّساع، وإنّما تؤكّد المعارف دون النّكرات، مظهرها ومضمرها" .

المعرفة[1] بالنَّفسِ، أو العينِ، أو كلٍّ، أو أجمع[2]، على هذا النَّحو من قولك: جاءَ زيدٌ نفسُه، أو عينُه، و: الجيشُ كلُّه أجمَعُ، و: الكتيبةُ كلُّها جَمْعَاءُ، و: الزَّيدانِ كلاهُمَا، و: الهندانِ كلتَاهُما، والزَّيدون كلُّهُم أجْمَعُونَ، والهنداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ .

---

[1] يُفهم من كلام الشَّارح أنَّ الاسم النَّكرة لا يؤكَّد توكيداً معنويًّا، وقد اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في ذلـك .

قال الأنباري، في الإنصاف، 451/2، المسألة 63: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ توكيد النَّكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقَّتة، نحو قولك: قعدتُ يوماً كلَّهُ، و: قمتُ ليلةً كلَّها. وذهب البصريُّـون إلـى أنَّ تأكيد النَّكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جـواز تأكيـدها بلفظهـا، نحـو: جاءنـي رجلٌ رجلٌ، و: رأيتُ رجلاً رجلاً، و: مررتُ برجلٍ رجلٍ، وما أشبه ذلك" .

وانظر، الرَّضي، في شـرحه علـى الكافيـة، 310/1. ابـن يعيـش، شـرح المفصَّـل، 42/3. ابـن عقيـل، فـي شرحه، 177/2. الصَّبَّان، في حاشيته، 108/3 .

[2] ذكر ابن جنّي، في اللمـع، 141، أنَّ: "الأسماء المؤكَّد بها تسعة، وهي: نفسه، وعينه، وكلّه، وأجمع، وأجمعـون، وجمعاء، وجُمَع، وكلا، وكلتا" .

وأضاف الزَّمخشري، في المفصَّل، 111: "أكتع، وأبتع، وأبصع" .

البـــــــدل(1)

وهو التَّابع {المنسوب إليه}(2) بعد توطئة ذكره(3). وينقسم إلى: بدل كلٍّ(4)، وهو الدَّالُّ على مُسمَّى متبوعه، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ﴾(5)، وقوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا﴾(6). وبدل بعضٍ: وهو الدَّالُّ على بعض متبوعه، نحو: أكلتُ الرَّغيفَ نصفَهُ. وبدل اشتمال: وهو الدَّالُّ على معنًى في متبوعه أو في ما يستلزم معنى متبوعه، نحو: أعجبتْني الجاريةُ حُلِيُّها. وبدل غلطٍ ونسيانٍ، نحو: رأيتُ رجلاً حماراً(7) .

---

(1) قال المبرِّد، في المقتضب، 399/4: "وإنَّما سُمِّي البدل بدلاً؛ لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشَّركة" . وذكر ابن زيد،في الفضة المضيئة، 301، أنَّه: "سُمِّي بدلاً؛ لأنَّه لو حُذف المبدل منه، وأُقيم البدل مقامه ...... لصحَّ الكلام" .

(2) ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

(3) قال ابن النَّاظم، في شرحه على الألفيَّة، 553: "اعلم أنَّ الغرض من الإبدال أن يُذكر الاسم مقصوداً بالنِّسبة، كالفاعليَّة، والمفعوليَّة والإضافة، بعد التوطئة لذكره بالتَّصريح بتلك النِّسبة إلى ما قبله، لإفادة توكيد الحكم، وتقريره؛ لأنَّ الإبدال في قوَّة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النَّحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل" .

(4) أفاد ابن زيد، في الفضة المضيئة، 301، أنَّه: "يُسمَّى بدل الشَّيء من الشَّيء، ويُسمَّى أيضاً بدل المطابقة" .

(5) سورة العلق، من الآيتين 15،16 .

(6) سورة النَّبأ، الآيتان 31،32 .

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 439/1: "هذا باب المُبدل من المبدل منه، والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجهٍ محالٍ، وعلى وجهٍ حسنٍ. فأمَّا المُحال، فأن تعني أنَّ الرَّجل حمارٌ. وأمَّا الَّذي يحسن، فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثمَّ تُبْدِلُ الحمارَ مكان الرَّجُلِ، فتقول: حمارٍ، إمَّا أن تكون غَلِطْتَ أو نَسِيتَ فاستدركتَ، وإمَّا أن يبدو لك أن تُضْرِبَ عن مرورك بالرَّجُلِ وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك. ومثل ذلك قولك: لا بلْ حمارٍ" .

عطـف البيـــان

هو[1] الموضّح متبوعه، غير مشتقٍّ ولا يؤوّل به[2]، نحـو: لقيـتُ أخــاكَ زيــداً[3]، وقوله: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾[4] .

---

[1] قال ابن جنّي، في اللمـع ،148: "ومعنى عطف البيان: أن تُقيم الأسماء الصّريحة غير المأخوذة من الفعـل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل" .

وذكر ابن يعيش، في شرح المفصّل، 71/3، أنّ: "عطف البيان يكون بالأسماء الصّريحة غير المأخوذة من الفعل، كالكنى والأعلام" .

[2] تساءل الأنباري، في أسرار العربيّة، 156، قائلاً: "إن قال قائل: ما الغرض في عطف البيـان"؟، وأجـاب بقوله: "قيل: الغرض فيه رفع اللّبس، كما في الوصف؛ ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخـر في كون الشّخص معروفاً به ليخصّه من غيره؛ لأنّه لا يكون إلا بعد اسـم مشـترك، ألا تـرى أنّـك إذا قلت: مررتُ بولدك زيد، قد خصصت ولداً واحداً من أولاده؟ فإن لم يكن له إلا ولد واحد، كان بدلاً، ولـم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك" .

[3] قال المبرّد، في المقتضب، 211/4: "اعلم أنّ البدل في جميع العربيّة يحـلّ محـلّ المبـدل منـه. وذلـك قولك: مررتُ برجل زيدٍ، وبأخيكَ عبد الله، فكأنّك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله. فعلـى هـذا تقول: يا زيدُ أبا عبد الله، فتنصب "أبا عبد الله" نعتاً كان أو بدلاً؛ لأنّك إذا أبدلته منه فكأنّك قلت: يا أبا عبـد الله. وتقول: يا أخانا زيداً أقبلْ؛ لأنّ التبيان يجري مجرى النّعت. فكأنّك قلت: يا أخانا الظّريفَ أقبلْ. لا يكون في الظّريف إلا النّصب. ولا في زيد إذا كان تبييناً" .

قال الحريري، في شرحه على الملحة، 188: "ثمّ اعلم أنّ كلّ ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلاً......" .

وقال الأنباري، في أسرار العربيّة، 156-157: "وعطف البيان يشبه البدل من وجه، ويُشبه الوصف مـن وجه، فوجه شبهه للبدل أنّه اسم جامد، كما أنّ البدل يكون اسماً جامداً، ووجه شبهه للوصف أنّ العامل فيـه هو العامل في الاسم الأوّل، والدّليل على ذلك أنّك تحمله تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، فتقول: يـا زيدُ زيدٌ زيداً، فالرّفع على اللفظ، والنّصب على الموضع ..... وهـذا بـاب يترجمـه البصـريّون ، ولا يترجمه الكوفيّون" .

[4] سورة النّور، من الآية 35 .

عطـــف النَّســـــــق[1]

هو المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العاطفة، وهي[2]: الواوُ، والفاءُ، وثُـمَّ، وحتّى، وأمْ، وأوْ، وبلْ، ولكن، ولا، وإمّا[3] .

فيُعطف[4] بالواو[5] سابق بالحكم ولاحق ومصاحب، تقول: قامَ زيدٌ وعمرٌو قبلهُ .

ويُعطف[6] بالفـــاء[7] لا حـــقٌ متّصـــلٌ، نحـــــو: طلـــعَ الفجـــرُ فابيـــضَّ الأفـــقُ.

---

(1) قال ابن يعيش، في شرح المفصّل، 74/3: "هذا هو الضّرب الخامس من التّوابع، ويُسمّى عطفــاً بحــرف، ويُسمّى نسقاً، فالعطف من عبارات البصريين، والنّسق من عبارات الكوفيين. ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل كأنّه أميل به إلى حيّز الأوّل، وقيل له: نسق؛ لمساواته الأوّل فــي الإعــراب، يقال: ثغر نسق، إذا تساوت أسنانه ......" .

(2) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وأحرفُ العطفِ جميعَــا عشَــرة محصــورةٌ مأثــورةٌ مُسَطّــرة

الــواوُ والفـــاءُ وثـــمَّ للمَهَــلْ ولا وحتّـــى ثـــمَّ أوْ وأمْ وبَـــلْ

وبعدَهَـــا لكـــنْ وإمّـــا إنْ كُســـرْ وجاءَ في التّخييرِ فاحفَظْ ما ذُكِـرْ

(3) زاد سيبويه، في الكتاب، 435/1، 440، حرفاً آخر هو "لا بل". وتبعه الزّجّاجي، في كتاب الجمـل فـي النّحو، 17. في حين جعلها الأنباري، في أسرار العربيّة، 159، تسعة، وذلك بإسقاط "إمّا" .

أمّا العينيُّ فقد أورد في فرائد القلائد، 98/أ-ب، قول الشّاعر:-

أيـــنَ المفـــرُّ والإلـــه الطّالـــبُ والأشـــرمُ المغلـــوبُ ليـــسَ الغالـــبُ

وعلّق عليه بقوله: "الشّاهد في "ليس الغالب"، فإنّ الكوفيّة والبغاددة احتجّوا بأنّ "ليس" تجيء عاطفة بمنزلة "لا"، والتّقدير "ولا الغالب".

(4) في (م): "فتعطف" .

(5) ذكر الأنباري، في أسرار العربيّة، 159 أنّ الواو، هي أصل حروف العطف، وعلّل ذلك بقوله: لأنّ الواو لا تدلّ على أكثر من الاشتراك فقط، وأمّا غيرها من الحروف فيدلّ على الاشتراك وعلى معنــى زائــد ...... وإذا كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشّيء المفرد، والباقــي بمنزلة المركّب، والمفرد أصل للمركّب" .

وانظر، ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 632/2 .

وذكر المزني، في كتابه: الحروف، 98: "أنّ الواوات إحدى وثلاثون" .

(6) في (م): " تعطف" .

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 438/1: "ومن ذلك قولك: مررت بزيدٍ فعمرو، و: مررت برجلٍ فامرأةٍ، فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأوّل مبدوءاً به" .

وقال ابن جنّي، في اللمـع، 149: "ومعنى الفاء التّفرّق على مواصلة،أي: الثّاني عقيب الأوّل بلا مهلة" .

وبثمّ[1] لاحق منفصل، نحو: غابَ ثُمَّ حضرَ. وبحتّى[2] بعض على كلّ، {نحو: أكلت السَّمكةَ حتّى رأسَها. وبأم[3] مستفهم عنه، نحو: أزيدٌ عندكَ أمْ عمرٌو؟}[4] وهي منقطعة[5] إن عطفت جملة[6] ليست في حكم

---

[1] قال سيبويه، في الكتاب، 438/1: "ومن ذلك: مررتُ برجلٍ ثُمَّ امرأةٍ، فالمرور ههنا مروران، وجعلتَ ثُمَّ الأوّلَ مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجرّ" .

وقد تحدّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 158، عن ثُمّ، فقال: "ويُقال فيها "فُمّ" ...... حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التّشريك في الحكم، والتّرتيب، والمهلة" .

[2] سبق الحديث عن "حتّى" وآراء النّحاة حولها. انظر، قسم التّحقيق ، 92 .

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 169/3: "أمّا أمْ فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيّهما، وأيّهم، على أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأوّل ...... وذلك قولك: أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو؟ و: أزيداً لقيتَ أمْ بشراً؟ فأنت الآن مدّعٍ أنّ عنده أحدهما؛ لأنّك إذا قلت: أيّهما عندك؟ و: أيّهما لقيت؟ فأنت مدّعٍ أنّ المسئول قد لقي أحدهما أو أنّ عنده أحدهم، إلا أنّ علمك قد استوى فيهما فلا تدري أيّهما هو. والدّليل على أنّ قولك: أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو؟ بمنزلة قولك:أيّهما عندك؟ أنّك لو قلت: أزيدٌ عندك أمْ بشراً؟ فقال المسئول: لا، كان مُحالاً، كما أنّه إذا قال: أيّهما عندك؟ فقال:لا، فقد أحال" .

وانظر، المبرّد، المقتضب، 286/3، وما بعدها. السُّهيلي، نتائج الفكر في النّحو، 205 .

[4] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[5] تحدّث المبرّد، في المقتضب، 288/3-289، عن "أمْ" المنقطعة بقوله:"والموضع الثّاني: أن تكون منقطعة ممّا ما قبلها، خبراً كان أو استفهاماً، وذلك قولك فيما كان خبراً: إنّ هذا لزيدٌ أمْ عمرٌو يا فتى. وذلك أنّك نظرت إلى شخص، فتوهمته زيداً، فقلت على ما سبق إليك. ثُمّ أدركك الظّنّ أنّه عمرٌو. فانصرفت عن الأوّل، فقلت: أمْ عمرٌو، مستفهماً. فإنّما هو إضراب عن الأوّل على معنى "بل" إلا أنّ ما يقع بعد "بل" يقين، وما يقع بعد "أمْ" مظنون مشكوك فيه، وذلك أنّك تقول: ضربتُ زيداً، ناسياً أو غالطاً، ثمّ تذكّر أوتنبّه، فتقول: بل عمراً، مستدركاً مثبتاً للثّاني، تاركاً للأوّل، فـ"بل" تخرج من غلط إلى استثبات، ومن نسيان إلى ذكر، و"أمْ" معها ظنٌّ أو استفهام، وإضراب عمّا كان قبله. ومن ذلك: هل زيدٌ منطلقٌ أمْ عمرٌو يا فتى قائماً؟ أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد، وجعل السُّؤال عن عمرو، فهذا مجرى هذا، وليس على منهاج قولك: أزيدٌ في الدّار أمْ عمرٌو؟ وأنت تريد: أيّهما في الدّار؛ لأنّ "أمْ" عديلة الألف، و"هل" إنّما تقع مستأنفة" .

[6] تحدّث ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 531، عن "أمْ" المنقطعة، فقال: "وأمّا "أمْ" المنقطعة: فهي الواقعة بين جملتين، ليستا في تقدير المفردين، بل كلٌّ منهما مستقلٌّ بفائدته، وذلك إذا لم تكن بعد همزة التّسوية، أو همزة تحسن في موضعها "أيّ"" .

واشترط الرّضي، في شرحه على الكافية، 374/2، أن تعطف "أمْ" المنقطعة جملة، فقال: "فإنّه لا يليها إلا جملة ظاهرة الجزأين ...... أو مقدّراً أحدهما ......" .

قال المرادي، في الجنى الدّاني، 206: "فإن قلت: فـ"أمْ" المنقطعة هل هي عاطفة أم ليست بعاطفة؟=

المفـــرد،نحو(1): إنّها لإبلٌ أمْ شـــاءٌ(2). وإلاّفمتّصلـــة(3) نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَـدُونَ ﴾(4)، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ (5)،

=قلت: المغاربة يقولون:إنّها ليست عاطفة،لا في مفرد،ولا في جملة.وذكر ابن مالك أنّها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ شاءٌ؟ قال: فـ"أمْ" هنا لمجرّد الإضراب، عاطفة ما بعدها على مـــا قبلـــها، كمــا يكون بعد "بل" فإنّها بمعناها. ومذهب الفارسي، وابن جنّـي، فـــي ذلـــك أنّـــها بمنزلـــة "بـــلْ" والـــهمزة، وأنّ التّقدير: بلْ أهي شاءٌ؟ وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه" .

(1) في (م): "ونحو" .

(2) قال سيبويه، في الكتاب، 172/3: "هذا باب "أمْ" منقطعة. وذلك قولك: أعمرٌو عندك أمْ زيدٌ؟ فـــهذا ليـــس بمنزلة: أيّهما عندك؟ ألا ترى أنّك لو قلت: أيّهما عندك، لم يستقم إلا على التّكرير والتّوكيد. ويدلّك على أنّ هذا الآخر منقطعٌ من الأوّل قول الرّجل: إنّها لإبلٌ، ثمّ يقول: أمْ شاءٌ يا قوم ...... إنّما أدركه الشّكُّ حـــيث مضى كلامه على اليقين" .

وقال ابن جنّي، في اللمـــع، 153: "مضى صدر كلامه على اليقين، ثمّ أدركه الشّكّ، فاستثبت فيمـــا بعـــد، فقال: أمْ شاء، أي: بل أهي شاء...".

وانظر، الأنباري، أسرار العربيّة، 160. والزّمخشري، المفصّل، 305. وابن يعيش، شرح المفصّل، 98/8. وابن النّاظم، شرح الألفيّة، 532. وابن هشام، مغني اللبيب، 66. وابن عقيل، شرح ابـــن عقيـــل، 195/2. والمرادي،الجنى الدّاني،206. والرّضي، شرح الرّضي على الكافية،374/2 .

(3) بيّن ابن النّاظم، في شرحه على الألفيّة، 527، معنى المتّصلة، فقال: "فالمتّصلة هي الّتي ما قبلها وما بعدها لا يستغني عن الآخر؛ لأنّهما مفردان تحقيقاً، أو تقديراً، ونسبة الحكم عند المتكلّم إليهما معاً، أو إلـــى أحدهمـــا من غير تعيين، وتُسمّى عادلة؛ أي: معادلة للهمزة في الاستفهام بها. وشرط استعمالها كـــذلك: أن يقـــرن مـــا يُعطف بها عليه: إمّا بهزة التّسوية، وهي الّتي مع جملة يصحّ تقدير المصدر في موضعها. وأكثر مـــا تكـــون فعليّة ...... وقد تكون اسميّة ...... وإمّا بهمزة يُقصد بها و"بأمْ" ما يُقصد "بأيّ" المطلوب بـــها تعييـــن أحـــد الشّيئين بحكم معلوم الثّبوت".

(4) سورة الأنبياء، من الآية 109 .

(5) سورة الجنّ، الآية 25 .

وقول الشّاعر[1]: [البسيط]

[6] .... فَقُلْتُ أهْيَ سَرَتْ أمْ عَادَنِي حُلُمُ

{أم هنا متّصلة؛ لأنّ المعنى: فقلت: أهي[2] سارية، أم عائد حلمها[3]؟

وأو[4]: للشّك[5]، والتّخيير[6]، والإباحة[7]، والإبهام[8]، والتّفصيل[9].

---

[1] هذا عجز بيت من قصيدة للمرار الحنظلي العدوي "زياد بن منقذ"، وقيل: لزياد بن حمل، وقيل: إنّه لبدر أخي المرار بن سعيد، وصدره ، قوله:

فَقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأرّقَني

وروي صدره: وقمت للزّور ....

اللغة: مرتاعاً: خائفاً. أرّقني: أصابني بالأرق .

المعنى: يقول الشّاعر: فقمت من مضجعي للطّيف الزّائر خائفاً، وطار النّوم عنّي، وأخذني القلق ووساوس النّفس، فميّلت الفكر بين شيئين: أحدهما: زيارتها بنفسها، والثّاني: حلم نائم اعتادني فأرانيها.

الشّاهد فيه قوله: "أهي سَرَتْ أمْ عادَنِي حلُمُ"، إذ إنّ "أمْ" هنا عاطفة متّصلة مسبوقة بهمزة الاستفهام، الّتي يطلب بها، بـ"أمْ" التّعيين، وواقعة بين جملتين .

انظر البيت في:

ابن جنّي، الخصائص، 305/1، 330/2. والمرزوقيّ، شرح ديوان الحماسة، 1396. والتّبريزيّ شرح ديوان الحماسة، 324/3. وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 456/1. وابن يعيش، شرح المفصّل، 139/9. وابن هشام، أوضح المسالك، 260/3، ومغني اللّبيب، 62، 495. والجرجاني، شرح أبيات المفصّل والمتوسّط، 671. والعينيّ، المقاصد النّحويّة، 259/1، 137/4. والأزهريّ، شرح التّصريح، 143/2. والسّيوطي، الأشباه والنّظائر، 127/2، وشرح شواهد المغني، 143/1، 798/2، وهمع الهوامع، 132/2. والبغداديّ، خزانة الأدب، 244/5، 245. والشّنقيطيّ، الدّرر، 190/1 .

[2] في (ل): "هي" .

[3] في (ل): "حكمها" .

[4] قال المرادي، في الجنى الدّاني، 227–228: "أو، حرف عطف. ومذهب الجمهور أنّها تُشرك في الإعراب، لا في المعنى؛ لأنّك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرٌو، فالفعل واقع من أحدهما. وقال ابن مالك: إنّها تُشرك في الإعراب والمعنى؛ لأنّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الّذي جيء بها لأجله، ألا ترى أنّ كلّ واحد منهما مشكوك في قيامه. قلت: وكلاهما صحيح، باعتبارين" .

[5] نحو: قام زيدٌ أو عمرٌو .

[6] نحو: خُذْ ديناراً أو ثوباً .

[7] نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. وبيَّن المرادي، في الجنى الدّاني، 228، الفرق بين التّخيير والإباحة، فقال: "والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التّخيير" .

[8] نحو: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾، سورة، سبأ ، الآية 24 .

[9] ذكر المرادي، في الجنى الدّاني، 228–232، أنّ لـ"أو" ثمانية معانٍ، وقد ذكر ما أورده الشّارح من=

وبلْ: للإضراب[1]، ولكــــن: للاســـتدراك[2] بعـــد الإيجـــاب[3]، تقـــول: جاءنـــي

=معـــانٍ مستثنياً "التفصيل"، وأضاف إليها: التقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. و"الإضــراب، نحـــو: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، سورة الصافات، الآية 147. وأن تكون بمعنى الواو، كقول الشاعر:

جاء الخلافــة أو كانت له قدرا

أراد: وكانت. وأن تكون بمعنـــى "لا"، نحـــو: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾، سورة الإنسان، الآية 24.

وجعل ابن هشام، في مغني اللبيب، 78-95، معاني "أو" اثنـــي عشـــر معنًـــى، فـــزاد علـــى مـــا ذكـــره المرادي: الجمع المطلق، نحو قول الشاعر:

قالتْ: ألا ليتما هذا الحمـــام لنـــا   إلى حمامتنـــا أو نصفه فقـــدِ

وأن تكون بمعنى "إلا" في الاستثناء، نحو، أقتلَه أو يُسلم. وأن تكون بمعنى "إلـــى"، نحـــو: لألزمنَّـــك أو تقضيني حقّي. ومن معانيها التقريب، نحو: ما أدري أسلّمَ أوْ ودّعَ. والشّرطيّة، نحو: لأضربنّـــه عاشَ أوْ ماتَ. والتّبعيض، نحو: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾، سورة البقرة، من الآية 135.

[1] قال سيبويه، في الكتاب، 434/1: "ومنه أيضاً: مررت برجلٍ صالحٍ بلْ طالحٍ، و: ما مررت برجلٍ كريمٍ بلْ لئيمٍ، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى، وأشركتْ بينهما بلْ في الإجراء على المنعوت، وكذلك: مررت برجلٍ صالحٍ بلْ طالحٍ، ولكنّه يجيء على النسيان أو الغلط، فيُتدارك كلامه؛ لأنه ابتدأ بواجب".

وقال المبرّد، في المقتضب، 12/1: "بل، ومعناها: الإضراب عن الأوّل، والإثبات للثاني، نحو: ضـــربت زيداً بل عمراً، و: جاءني عبدُ الله بل أخوه".

وانظر، المرادي، في الجنى الداني، 235-237. وابن هشام، مغني اللبيب، 151-153.

[2] قال الصبّان، في حاشيته، 1/: "(الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات مـــا يتوهم منه نفـــيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقـــيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفاً على ضمير ثبوته هذا. وذكر شيخنا الســـيد عـــن الدماميني وبس أن رفع التوهم ليس لازماً للكن بل هو أغلبي فقط لأنها قد لا تكون لرفع التوهم نـــحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب، وفسر بعضهم الاستدراك كما فـــي الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولاً وهذا أعم".

[3] قال المبرّد، في المقتضب، 107/4-108: "ولكنْ، للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها، وهي مخفّفة كما ذكرت لك في باب العطف. وإنّما يُستدرك بها بعد النّفي، نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو. ويقول القائل: ما ذهب زيدٌ، فتقول: لكنْ عمراً قد ذهب.ويجوز في الثّقيلة والخفيفة أن يُستدرك بهما بعد الإيجـــاب ما كان مستغنياً، نحو قولك: جاء زيدٌ، فأقول: لكنّ عمراً لم يأتِ، و: تكلّم عمرٌو لكنْ خالـــدٌ ســـكت. فأمّـــا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يُستدرك بها إلا بعد النّفي. لا يجوز أن تقـــول: جاءنـــي عمرٌو لكنْ زيدٌ، ولكنْ: ما جاءني عمرٌو لكنْ زيدٌ. فإن عطفت بها جملة – وهي الكلام المستغنى – جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب، كما ذكرت لك، تقول: قد جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يأتني".

وذهب ابن السّرّاج، في أصوله، 57/2، إلى أنّها: "للاستدراك بعد النّفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصّة إلى قصّة تامّة، فأمّا مجيئها للاستدراك بعد النّفي فنحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، و: ما-

زيـــدٌ لا عمـــرٌو، وإمَّا[1] حرف تفصيلٌ لا غير[2]، } [3] .

= رأيت رجلاً لكنْ امرأةً، و: مررت بزيدٍ لكنْ عمرو، لم يجز" .

وأمّا ابن النّاظم، فقال في شرحه على الألفيّة، 538-539: "فأمّا لكن، فيُعطف بها مثبت بعد نفي، كقولك: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضربْ زيداً لكنْ عمراً. وتدخل الواو على لكن، كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، سورة الأحزاب، الآية 40 - فتُعَرَّى عن العطف؛ لامتناع دخول العاطف على العاطف. ويجب تقدير ما بعد "لكنّ" جملة معطوفة "بالواو" على ما قبلها؛ لأنّ كونه يستلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو، بخلاف عطف جملة على جملة، كقولك: قامَ زيدٌ، ولم يقمْ عمرٌو، و:أكرمت خالداً، وأهنت بشراً. وزعم ابن خروف: أنّ المعطوف "بلكن" لم يُستعمل إلا مع الواو ...... ولم يمثّل سيبويه العطف بها إلا بعد الواو، فقال: ما مررت بصالحٍ، ولكنْ طالحٍ، ويُسمّى المعطوف بها وبـ"بَلْ" بدلاً" .

وذكر المرادي، في الجنى الدّاني، 588، أنّ يونس ذهب: "إلى أنّ "لكن" ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد على مفرد. ووافقه ابن مالك في التّسهيل، على أنّها غير عاطفة، لكنّه ذكر في شرحه أنّ الواو قبلها عاطفة جملة على جملة، وتُضمرُ لما بعدها عاملاً، فإذا قلت: ما قامَ سعدٌ ولكن سعيدٌ، فالتّقدير: ولكن قامَ سعيدٌ. وإنّما جعله من عطف الجمل؛ لما يلزم، على مذهب يونس، من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقّه أن يوافقه" .

[1] قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 84: "إمّا المكسورة المشدّدة. قد تُفتح همزتها، وقد تُبدل ميمها الأولى ياءً، وهي مركبة عند سيبويه، من: إنْ" و"ما" " .

[2] ذكر ابن النّاظم، في شرحه على ألفيّة والده، 535-538، أن "إمّا" تفيد معانٍ أخرى غير التّفصيل، فقال: "وغالب الاستعمال أن تكون مكررة؛ لتشعر من أوّل وهلة بقصد التّخيير، أو الإبهام، أو الشّكّ" .

وأضاف ابن هشام، في مغني اللبيب، 86، معنًى خامساً، وهو: الإباحة .

[3] ما بين المعقوفين {} جاء في المخطوط في الورقة 27/أ في معرض حديثه عن موضوع التّصغير، وقد أثبتّه في هذا الموضع؛ لاستقامة المعنى .

الأســــماء التــي لا تنصــــرف

الاسم المعرب ينقسم إلى: منصرف، وهو ما يُنوَّن[1] ويُجرُّ بالكســرة. وإلــى غيــر منصرف، وهو ما لا يُنوَّن، وينوب في جرِّه الفتحة عن الكسرة[2] نحو: مــررتُ بأحمــدَ وإبراهيمَ وعُمَرَ، واعلم أنَّ الفعل فرع الاسم[3] من وجهين: أحــدهما فــي اللفــظ، وهــو الاشتقاق من لفظ المصدر. والآخر في المعنى، وهو الدّلالة على الزّمان، فــإذا اتَّفــق أن يكون في الاسم فرعيَّتان مرجع (27/ب) إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنــى كمــل بذلك شبهه بالفعل، فثقل ولم يدخله التَّنوين، ولا الجرُّ؛ تبعاً لاستثقال التَّنوين[4] .

وجميع ما لا ينصرف أحد عشر نوعاً[5]، خمسة لا تنصــرف مــع أنَّــــها نكــرة، وهي: "أَفْعَل" صفةٌ لا يلحقه تاء التَّأنيث، نحو: أَحْمَر، وأَفْضَل منــك، بخــلاف: أَرْمَــل. و"فَعْــــلان" صفـــــةٌ لا تلحقــــه التَّــــاء، نحــــــو: سَــــكْرَان، وغَضْبَـــــان، بخــلاف: شَــبْعَان، وندمان. ومــا فيــه ألــف التَّــأنيث الممــــدودة والمقصــــورة،

---

(1) في النُّسختين : "وما هو" .

(2) علّل ذلك سيبويه، في الكتاب، 21/1، بقوله: "واعلم أنَّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فــي الكــلام ووافقه في البناء، أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفُّون. وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر،فهذا بناء أذْهَبُ وأعلمُ، فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، استثقلوه حين قــارب فــي الكــلام ووافق في البناء".

وقال المبرّد في المقتضب، 309/3: "اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضــارع بــه الفعــل، وإنَّمــا تأويــل قولنا: لا ينصرف، أي: لا يدخله خفض ولا تنوين؛ لأنَّ الأفعال لا تُخفض ولا تُنوَّن، فلما أشبهها جــرى مجراها في ذلك" .

(3) هذه قضيَّة خلافيَّة، وقد سبق الحديث عنها، انظر، قسم التَّحقيق ، 137.

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

هذا وفي الأسماء ما لا ينصَــرِفْ	فجَــرُّهُ كنَصبِــــه لا يَختلِـــفْ
وليــسَ للتّنويــنِ فيــــه مَدخَـــلُ	لشِبْهِـــه الفِعــلَ الــذي يُستَثقَــلُ

(5) أكثر النُّحاة يرون أنَّ الأسباب المانعة من الصَّرف تسعة، وهي:العلميَّة، والتَّأنيث، ووزن الفعل، والوصف، والعدل، والجمع، والتَّركيب، والعجمة،والألف والنُّون الزَّوائد .

انظر، ابن جنّي اللمــع، 209. وابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحــو، 80/2، والموجــز فــي النَّحــو، 67. والحريري، شرح ملحة الإعراب، 195. والأنباري، أسرار العربيَّة، 161. وابن يعيش، شرح المفصَّل، 59/1. وقد قسَّمها الزَّجَّاجي، في كتابه الجمل في النَّحو، 218–223، إلى سبعة عشر جنساً .

وذلك نحو: أَحْمَر، وسكْرَى[1]. والجمع الذي لا يوازنه واحد[2]، نحو: دَرَاهِم، ودَنَانِير. والصِّفَة المعدولة[3] وذلك في قولهم: أُخَر[4]. وفي الأعداد المعدولة، وهي: الأُحادُ ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنَى[5]، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباعَ ومَرْبَع، وعشَار ومَعْشَر، عدلت عن: واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وعشرة عشرة[6]، وأمَّا أُخَر، فمعدولة عن

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:

مثالُهُ أفعلُ في الصِّفاتِ	كقولِهِم أحمرُ في الشِّياتِ
أو جاءَ في الوزنِ مثالَ سَكْرَى	أو وزنِ دُنيا أو مثالَ ذِكْرَى
أو وزنِ فَعلانَ الذي مُؤنَّثُهْ	فَعْلَى كسكرانَ فخُذْ ما أنفُثُهْ

[2] تحدَّث عنه سيبويه، في الكتاب، 227/3، تحت عنوان "هذا باب ما كان على مثال مَفاعِل، ومَفاعيل" فقال: "اعلم أنَّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنَّه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدُّ تمكُّناً، وهو الأوَّل، فلمَّا لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكُّناً، تركوا صرفه؛ إذْ خرج من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكُّناً".

ويسمِّيه النُّحاة "صيغة منتهى الجموع". قال ابن السرَّاج، في أصوله، 90/2: "وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يُجمع، وإنَّما مُنع من الصَّرف؛ لأنَّه جمعٌ جمعٍ لا جمعَ بعده".

وقد أشار المبرِّد، في المقتضب، 327/3، إلى أنَّه إذا "لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النَّكرة".

[3] عرَّف ابن السرَّاج، في أصوله، 82/2، العدل بقوله: "ومعنى العدل: أن يُشتقَّ من الاسم النَّكرة الشَّائع اسم ويغيَّر بناؤه؛ إمَّا لإزالة معنى إلى معنى، وإمَّا لأن يُسمَّى به".

أمَّا ابن جنِّي، في اللمع، 217، فقد عرَّفه بقوله: "معنى العدل أن تلفظ ببناء، وأنت تريد بناء آخر، نحو: عمر، وأنت تريد عامراً".

[4] قال سيبويه، في الكتاب، 224/3– 225: "قلت: فما بال أُخَرَ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال لأنَّ أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها، وإنَّما هي بمنزلة الطُّول والوُسَط والكُبَر، لا يكن صفة إلا وفيهنَّ ألف ولام، فتوصف بهنَّ المعرفة. ألا ترى أنَّك لا تقول: نسوةٌ صُغَرٌ؟ ولا: هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ؟ ولا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغرُ. فلمَّا خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها ......".

وقال المبرِّد، في المقتضب، 367/3: "فأمَّا أُخَر، فلولا العدل لصرفت؛ لأنَّها جمع أُخْرَى".

وانظر، ابن الشَّجري، الأمالي الشَّجرية، 108/2. "أبو حيَّان"، البحر المحيط، 34/2.

[5] في (م): "مثنا".

[6] وقال سيبويه، في الكتاب، 225/3: "وسألته عن: أُحاد وثُناء، ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أُخَرَ، إنَّما حدُّه: واحداً واحداً واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرِكَ صرفه".

أُخْرَيات. والمراد بالعدل: تغيير (28/أ) اللفظ بدون تغيير معناه[1].

وستّة لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النّكرة، وهي: ما فيه التّعريف مع عُجمة العلميّة[2] نحو: إبراهيم، وإسماعيل[3] بخلاف فريد، اسم رجل. أو التّأنيث باللفظ[4] كطلحة، وبالمعنى[5] كسعاد. أومع[6] زيادة الألف والنّون[7] كعُثمان،

---

[1] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

أو وزنِ فَعلانَ الذي مُؤنّثهْ ... فَعْلى كَسَكرانَ فخُذْ ما أنفُثهْ

أو وزنِ فَعلاءَ وأفعلاءَ ... كمثلِ حسناءَ وأنبياءَ

أو وزنِ مثنى وثُلاثَ في العَدَدْ ... إذ ما رأى صرْفَهُما قطُّ أحدْ

وكلُّ جمعٍ بعدَ ثانيه ألِفْ ... وهْوَ خُماسيٌّ فليسَ ينصرِفْ

وهكذا إنْ زادَ في المِثالِ ... نحوُ دنانيرَ بلا إشكالِ

فهذهِ الأوزانُ ليستْ تُصرفْ ... في موطنٍ يَعرِفُ هذا المُعتَرِفْ

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 235/3: "وأمّا إبراهيمُ، وإسماعيلُ، وإسحاقُ، ويعقوبُ، وهُرمُزُ، وفيرزُ، وقارونُ، وفِرْعَونُ، وأشباه هذه من الأسماء، فإنّها لم تقع في كلامهم إلا معرفة، على حدّ ما كانت في كلام العجم،ولم تُمكّن في كلامهم كما تمكّن الأوّل، ولكنّها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربيّة فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربيّة".

[3] قال ابن جنّي، في اللمع، 222:" ومنعت هذه الأسماء الأعجميّة وأمثالها من الصّرف؛ لأنّها لا تقبل الألف واللام، وإذا كان العلم الأعجمي ممّا يدخله الألف واللام صُرِف".

[4] وهو ما سمّاه ابن جنّي، في اللمع، 212، بـ"مؤنّث بعلامة"، وقسّم العلامة إلى قسمين: تاء التّأنيث، والألف. و"الألف على ضربين: ألف مفردة، مثل: حُبلى ......، وألف وقعت بعد ألف زائدة، فحُرّكت فانقلبت همزة، وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وأصدقاء ......".

[5] وهو ما أطلق عليه النّحاة "المؤنّث بغير علامة"، وقد جعله ابن جنّي، في اللمع، 213، على ضربين: ثلاثي، وما فوق الثّلاثي. وانظر، ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 82/2-83.

أمّا الحريري، في شرحه على الملحة، 201، فقد قال عنه بأنّه "مؤنّث بالصيغة".

[6] مكرّرة في (ل).

[7] وضّح الحريري، في شرحه على الملحة، 204-205، كيفيّة معرفة ما إذا كان الألف والنّون زائدتين أم أصليّتين، فقال: "والطّريق إلى معرفة زيادة الألف والنّون أنّه إن كان الاسم على ستّة أحرف أو سبعة، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان، وإن كان الاسم رباعيّاً انصرف الاسم لكونهما غير زائدتين، مثل: أبان ،وعنان، وإن كان الاسم خماسيّاً، فظاهره زيادة الألف والنّون في آخره إلا أن يدلّ دليل على كونها أصليّة".

قال المبرّد، في المقتضب، 336/3: "فأمّا حسّان، وسمّان، وتبّان، فأنت في هذه الأسماء مخيّر".

وقد أورد حولها حديثاً مفصّلاً، وللفائدة، انظر، المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، 109/1. ابن يعيش، شرح المفصّل، 155/9.

وغَطفان. أو مع العدل كعمر ، وزُفر[1] ومــــع التّركــيب، كبعلبــك[2]، ومَعْديكَــرِب[3]. أو مع وزن الفعل، كأحمدَ ، ويزيدَ[1]،[2] .

---

[1] ذكر ابن جنّي، في اللمـــع، 217، أنّ عمر "معدول به عن عامر، وزُفر، معدول به عن زافر" .

[2] قال الحموي، في معجم البلدان، 453/I، وما بعدها: "بَعْلَبَكّ: بالفتح ثم السكون، وفتح اللام، والباء الموحــدة، والكاف مشددة: مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرّخـام لا نظيــر لــها فــي الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل .... وهو اسم مركب مــن بَعْـل اسم صنم وبكّ أصله من بكّ عُنُقَه أي دقّها، وتَباكّ القومُ أي ازدحموا، فإما أن يكون نُسـب الصنـم إلــى بـكّ وهو اسم رجل، أو جعلوه يَبُكّ الأعناق، هذا إن كان عربياً، وإن كــان عجميّــاً فــلا اشــتقاق، ولــهذا الاســم ونظائره من المركبات أحكامٌ، فإن شئتَ جعلت آخر الأول والثاني مفتوحاً بكــل حــال كقولــك: هــذا بَعلبــكُّ ورأيتَ بَعلبكّ ومررتَ بَعلبَكّ وجئت من بَعلبَكّ، فهذا تركيب يقتضي بناءَه؛ فكأنك قلتَ: بَعْلَ وبَكَّ، فلمــا حذفــت الواو أقمتَ البناءَ مقامه ففتحت الاسمَين كما قلت خمسة عشرَ، وإن شئت أضفت الأول إلى الثاني فقلت: هــذا بَعلبَكُّ ورأيت بعلبَكَّ ومررت بِبَعلبكٍّ، أعربت بعلاً وخفضتَ بكّاً بالإضافــة، وإن شــئتَ بنيتَ الاســم الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف فقلتَ: هذا بَعلبَكُّ ورأيت بعلبَكَّ ومــررت ببَعلبــكَّ، وهــذا هو التركيب الداخل في باب ما لا ينصرف الذي عدّوه سبباً من أسباب منع الصرف، فإنــهم أجــروا الاســم الثاني من الاسمين اللذين رُكبا مجرى تاء التأنيث في أن آخر حرف قبلها مفتوح أبداً ومنزّلٌ تنــزيل الفتحــة كالألف في نواة وقطاة، وآخر الثاني حرفُ إعراب، إلا أن الاسم غير مصــروف للتعــريف والتــركيب لأن التركيب فرعٌ على الإفراد وثانٍ له، كما أن التعريف ثانٍ للتنكير، فعلى هــذا الوجــه تقــول: هــذا بَعلبَــكُّ ورأيت بَعلبَكَّ ومررت ببَعلَبكَّ، فلو نكّرتَه صرفتَ لبقاء علّةٍ واحدةٍ فيه هي التركيب" .

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 260/I .

[3] في (م): "معدي كرب" .

قال سيبويه، في الكتاب، 296/3-297: "وأمّا مَعْدِيكَرِب، ففيه لغات: منهم من يقول: مَعْدِ يكَرِبٍ، فيضيف، ومنهم من يقول: مَعديكَرِبَ، فيضيف ولا يصرف، يجعل "كَرِب" اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول: مَعْديكَرِبُ، فيجعله اسماً واحداً، فقلت ليونس: هلا صرفوه إذْ جعلوه اسماً واحداً وهو عربيٌّ؟ فقال : ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعل اسماً سُمّي به واحدٌ إلا لم يُصرف" .

وعلّل سيبويه، في الكتاب، 297/3، عدم صرف "معديكرب" بقوله: "وإنّما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء. يدلُّك على هذا قلّته في كلامهم، في الشّيء الذي يلزم كلٌّ من كان أمّته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكّناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل" .

وذكر الحريري، في شرحه على الملحة، 204، "أنّ أكثر العرب تفتح آخر الاسم الأوّل منهما، إلا أن يكون ياءً فتُسكّن، ويجري آخر الاسم الثّانيمجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف، فتضمُّه في الرّفع، وتفتحه في النّصب والجرّ، وتسلبه التّنوين في الأحوال الثّلاثة، فتقول:هذه حَضْرَمَوْتُ، و:رأيتُ حَضْرَمَوْتَ، و:مررتُ بحَضْرَمَوْتَ، ...... وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حَضْرَمَوْتٍ، و: رأيتُ حَضْرَمَوْتٍ، و: مررت بحَضْرَمَوْتٍ، ...... وفيهم من قال: هذا مَعْديكَرِبَ، فلم يصرفه. فقد وضح بذلك أنّك إذا قلت: هذا معديكرب، جاز فيه ثلاثة أوجه:-

_ أحدها، وهو الأظهر، هذا مَعْديكَرِبُ، بتسكين الياء وضمّ الباء .

_ والثّاني: هذا مَعْديكَرِبٍ، بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة وتنوينه .

_ والثّالث: هذا مَعْديكَرِبَ، بتسكين الياء وترك صرف "كَرِب" " .

والاسم إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط، يُصرف إذا كان فيه التّعريف والعجمة، كنوح[3]، ويجوز فيه الصَّرف إن اجتمع فيه التّعريف والتّأنيث والعجمة، نحو: حِمْص[4]، ومـاه[5]،

---

[1] قال سيبويه، في الكتاب، 198/3: "وإذا سمّيت رجلاً بفعل في أوّله زائدة، لم تصرفه، نحو: يزيدَ، ويَشْكُرَ، وتَغلِبَ، ويَعْمَرَ، وهذا النّحو أحرى أن لا تصرفه، وإنّما أقصى أمره أن يكون كتَنْضُبٍ ويَرْمَعٍ".
وقد أشار سيبويه، إلى أنّ هذه الأسماء تُصرف في النّكرة، فقال، في الكتاب، 198/3 – في الباب الذي عنونه بـ"هذا باب أَفْعَل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزّوائد": "وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النّكرة".

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وكــلُّ مــا تأنيثُــهُ بــلا ألــفْ — فَهْوَ إذا عُرِّفَ غيــرُ منصــرِفْ
تقــولُ هــذا طلحَــةُ الجَــوادُ — وهــلْ أتَــتْ زينَــبُ أَمْ سعــادُ
وإن يكــنْ مُخفَّفــاً كدَعــدِ — فاصرِفْهُ إنْ شئتَ كصَرْفِ سَعــدِ
وأجرِ ما جــاءَ بــوزنِ الفعــلِ — مُجراهُ في الحكــمِ بغيــرِ فصــلِ
فقولُهُــم أحمــدُ مثــلُ أذهَــبُ — كقولِهــم تغلــبُ مثــلُ تَضــرِبُ
وإن عدَلْتَ فاعــلاً إلــى فُعَــلْ — لم ينصرِفْ مُعرَّفــاً مثــلُ زُحَــلْ
والأعجمــيُّ مثــلُ ميكائيــلا — كــذاكَ فــي الحُكــمِ وإسماعيــلا
وهكذا الاسمــانِ حيــنَ رُكِّبَــا — تركيــبَ مَزْجٍ نحــوُ مَعدِ يكرِبَــا
ومنهُ ما جــاءَ علــى فَعلانَــا — على اختــلافِ فائِــهِ أحيانَــا
تقــولُ مــروانُ أتــى كرمانَــا — ورحمــةُ اللّــهِ علــى عُثمانَــا
فهذهِ إنْ عُرِّفَتْ لــم تنصَــرِفْ — وما أتى مُنكَّــراً منهَــا صُــرِفْ

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 235/3: "وأمّا نوحٌ، وهودٌ، ولوطٌ، فتنصرف على كلّ حال؛ لخفّتها".
وذكر المبرّد، في المقتضب، 353/3، أنّ "نوحاً، ولوطاً، أعجميّان، وهما مصروفان".

[4] قال الحموي، في معجم البلدان، 302/2، وما بعدها: "حِمْصُ: بالكسر ثم السكون، والصاد مهملة: بلد مشهور قديم كبير مسوّر، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة على تلّ عالٍ كبيرة، وهي بين دمشق وحلب فـي نصـف الطريق، يذكر ويؤنث، بناه رجل يقال له حمص بن المَهْر بن جان بن مكنف، وقيل: حمص بـن مكـنف العمليقي؛ وقال أهل الاشتقاق: حَمَصَ الجُرْحُ يَحْمُصُ حُمُوصاً وانحمص ينحمص انحماصاً إذا ذهب وَرَمُه".
وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 468/2، وقد منع صرفها مطلقاً، فقال: "مدينة بالشّـام مشـهورة، ولا يجوز صرفها كما يجوز في "هند"؛ لأنّه اسم أعجميّ ......".

[5] قال الحموي، في معجم البلدان، 48/5، وما بعدها: "الماه، بالهاء خالصة: قصبة البلد، ومنه قيل ماه البصرة وماه الكوفة وماه فارس .... وللنحويين ههنا كلام وذلك أنهم يقولون إن الاسم إذا كان فيه علّتان تمنعان الصرف وكان وسطه ساكناً خفيفاً قاومت الخفّة إحدى العلتين فيصرفونه وذلك نحو هند ونوح لأن في هند التأنيث والعلمية وفي نوح العجمة والعلمية فإذا صاروا إلى ماه وجور وسموا به بلدة أو قصبـة أو بقعة منعوه الصرف وإن كان أوسطه ساكناً لأن فيه ثلاث علل وهي التأنيث والتعـريف والعجمـة فقاومت خفته بسكون وسطه إحدى العلل الثلاث فبقي فيه علّتان منعتاه من الصّرف".–

ومـــور[1] .

والسّتة المذكورة كلّها تنصرف في النّكرة. ويمنع الصّرف في المعرفة. وجميع ما لا ينصرف إذا أُضيف أو دخله الألف واللام جرّ بالكســرة[2] تقــول: مــررتُ بــأحمرِكم، وبالأبيضِ، فتجرّها بالكسرة، وأن كان ممّا لا ينصرف؛ لأنّ الإضـــافة والألـــف والـــلام يمنعان من (28/ب) جرّ الاسم بالفتحة[3] .

المواضع والبلدان يجوز فيهما اعتباران: التّذكير، والتّأنيث، إلا أنّ الأكثر اعتبارُ التّأنيـث؛ للتّأويل بالبقعة أو بالمدينة، فيُمنع الاسم من الصّرف؛ للتّعريف والتّأنيث، وذلك نحو: حَلَـب[4]،

=وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 1176/4-1177، وقد ذكر أنّ "الماه بالفارسيّة: قصبة البلـد،أيّ بلـد كان". وبه قال الحميري، في الرّوض المعطار، 519 .

(1) قال الحموي، في معجم البلدان، 220/5، وما بعدها: "مَوْرٌ: بالفتح ثم السكون، وآخره راء .... ومَوْرٌ أحد مشارف اليمن الكبار وهو من رأس تهامة الأعظم ويتلوه في العظم وبُعد الماتى زبيد وإليه يصب أكثر أودية اليمن" .

(2) علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 164، جرّ ما لا ينصرف - مع الألف واللام، أو الإضافة - بالكسرة، بقوله: "لثلاثة أوجه:-

_ الوجه الأول: أنّه أُمِن فيه التّنوين؛ لأنّ الألف واللام والإضافة لا تكون مع التّنوين، فأينما وُجدتُ أُمِـن فيه التّنوين، فدخله الجرُّ في موضع الجرّ .

_ والوجه الثّاني: أنّ الألف واللام والإضافة، قامت مقام التّنوين، ولو كان التّنوين فيه لجاز فيه الجـرُّ، فكذلك مع ما قام مقامه .

_ والوجه الثّالث: أنّه بالألف واللام والإضافة بَعُد عن شبه الفعل" .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ عَرَاهَـــا ألِـــفٌ ولامُ   فمـــا علـــى صارِفِهَـــا مَـــلامُ

وهكذا تُصرفُ في الإضَافَـــة   نحوُ سَخَى بأطيـبِ الضِيَافَـــة

(4) قال الحموي، في معجم البلدان، 282/2، وما بعدها: "حَلَبُ: بالتحريك: مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء، وهي قصبة جند قنّسرين ...... سمّيت حلب لأن إبراهيم، عليه السلام، كان يحلب فيها غنمه في الجمعات ويتصدّق به فيقول الفقراءُ حلبَ حلبَ، فسمي به .... وقال قـوم: إن حلب وحمص وبرذعة كانوا إخوة من بني عمليق فبنى كلُّ واحد منهم مدينة فسمّيت به، وهم بنو مهر بـن حيص بن جان بن مكنّف" .

وذكر الحميري، في الرّوض المعطار، 196، أنّها:"مدينة بالشّام، بينها وبين قنّسرين اثنا عشر ميلاً" .

ودمَشْق(1)، وبَغْداد(2)، وقد يُؤوّل بالمكان، أو بالبلد، فيبقى على التّذكير والصّرف، وذلك نحو: حُنَيْن(3) ومِنًى(4)، وبَدْر(5)، ودابِق(6)،

---

(1) وقال الحموي، في معجم البلدان، 463/2 ،وما بعدها: "بكسر أوله، وفتح ثانيه، هكذا رواه الجمهور ، والكسر لغة فيه، وشين معجمة، وآخره قاف، ...... قيل: سميت بذلك لأنهم دَمْشَقوا في بنائها أي أسرعوا، ...... وقال أهل السير: سميت دمشق بدماشق بن قاني بن مالك بن أرفخشد بن سام بن نوح، عليه السلام، .... وقال آخرون: سميت بدمشق بن إرم بن سام بن نوح، عليه السلام، وهو أخو فلسطين وأيلياء وحمص والأردُنّ، وبَنى كل واحد موضعاً فسمي به" .

وانظر البكري، معجم ما استعجم، 556/2. الحميري، الرَّوض المعطار، 237 .

(2) قال الحموي، في معجم البلدان، 456/1، وما بعدها: "بَغْداذُ: أم الدنيا وسيدة البلاد، .... وفي بغداد ست لغات: بغداد وبغدان، ...... وخُرْداذ، ...... وحكى أيضاً مغداذ ومغداد ومغدان، وحكى الخارزنجي: بغداد بدالين مهملتين، وهي في اللغات كلها تذكّر وتؤنث، وتسمى مدينة السلام أيضاً" .

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 261/1. الحميري، الرَّوض المعطار، 109-112 .

(3) قال الحموي، في معجم البلدان، 313/2: "سمي بحنين بن قانية بن مهلائيل، قال: وأظنه من العماليق، ...... وهو قريب من مكة، وقيل: هو وادٍ قبل الطائف، وقيل: واد بجنب ذي المجاز، وقال الواقدي: بينه وبين مكة ثلاث ليالٍ، وقيل: بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وهو يذكر ويؤنث، فإن قصدتَ به البلد ذكّرته وصرفته ...... وإن قصدتَ به البلدة والبقعة أنّثته ولم تصرفه" .

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 471/2. الحميري، الرَّوض المعطار، 202 .

(4) قال الحموي، في معجم البلدان، 198/5-199: "مِنًى: بالكسر، والتنوين، في درج الوادي الذي ينزله الحاجّ ويرمي فيه الجمار من الحرم، سمّي بذلك لما يُمنَى به من الدماء أي يُراق، ...... وقيل: لأن آدم، عليه السلام، تمنّى فيها الجنّة، ...... وقال ابن شُمَيْل: سمي منى لأن الكبش مُنِيَ به أي ذبح".

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 1262/4-1263 .

(5) قال الحموي، في معجم البلدان، 357/1-358: "بَدْرٌ: بالفتح ثم السكون، ...... وبَدْرٌ: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصَّفْراء بينه وبين الجار، وهو ساحل البحر، ليلة، ويقال: إنه ينسب إلى بدر ابن يَخْلُد بن النضر بن كنانة، وقيل: بل هو رجل من بني ضَمْرة سكن هذا الموضع فنسب إليه ثم غلب اسمه عليه". وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 231/1. والحميري، الرَّوض المعطار، 84 .

(6) قال الحموي، في معجم البلدان، 416/2: "دَابِقٌ: بكسر الباء وقد روي بفتحها، وآخره قاف: قرية قرب حلب من أعمال عَزاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ، ...... دابق اسم بلد والأغلب عليه التذكير والصرف لأنه في الأصل اسم نهر وقد يؤنث" .

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 531/2. الحميري، الرَّوض المعطار، 231 .

وواسِـطٍ[1]، وحَجْرٍ[2]،[3] .

وصرف ما لا ينصرف من الضَّرورات المُستحسنة[4]، ولذلك قال:

وجائزٌ في صَنْعَةِ الشِّعرِ الصَّلِفْ　　　أنْ يَصرِفَ الإنسانُ ما لايَنصَرِفْ

---

[1] قال الحموي، في معجم البلدان، 347/5، وما بعدها: "واسِطٌ: في عدة مواضع: نبدأ أولاً بواسط الحجاج لأنه أعظمها وأشهرها ثم نتبعها الباقي، فأوّل ما نذكر لمَ سميت واسطاً ولمَ صرفت: فأمّا تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة لأن منها إلى كل واحدة منهما خمسين فرسخاً ...... واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ولا يصرف، وأمّا واسط البلد المعروف فمذكّر لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال والدليل على ذلك قولهم واسطاً بالتذكير ولو ذُهب به إلى التأنيث لقالوا واسطَ، ...... وواسط الحجاز ...... وواسط الجزيرة ...... وواسط اليمامة ...... وواسطُ أيضاً: قرية متوسطة بين بطن مَرّ ووادي نخلة ...... وواسطُ أيضاً: قرية مشهورة ببلخ ...... وواسطُ أيضاً: قرية بالخابور قرب قرقيسيا؛ ...... وواسطُ أيضاً: بدجيل على ثلاثة فراسخ من بغداد؛ ...... وواسط أيضاً: بمكة ......" .

وانظر، البكري، معجم ما استعجم، 1363/4. الحميري، الرَّوض المعطار، 599 .

[2] قال الحموي، في معجم البلدان، 221/2، وما بعدها: "حَجْرٌ: بالفتح، يقال: حجَرْت عليه حجْراً إذا منعته فهو محجور، والحِجر، بالكسر، بمعنى واحد. وحَجْر: هي مدينة اليمامة وأُم قراها، وبها ينزل الوالي، وهي شركة إلا أن الأصل لحنيفة، وهي بمنزلة البصرة والكوفة" .

[3] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وليسَ مصروفاً مِنَ البِقاعِ　　　إلا بِقاعٌ جِئْنَ في السَّماعِ
مثلُ حُنَيْنٍ ومِنًى وبَدْرِ　　　وواسطٍ ودابِقٍ وحِجْرِ

[4] تحدث سيبويه، في الكتاب، 26/1، وما بعدها، عن الضَّرورة ، فقال، تحت عنوان "هذا باب ما يحتمل الشِّعر": "اعلم أنّه يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يُشبّهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنّها أسماء، كما أنّها أسماء، وحذف ما لا يُحذف ، يُشبّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً".

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن عصفور الإشبيلي قد ألّف كتاباً بعنوان "ضرائر الشِّعر"، تناول فيه الضَّرورات الشِّعريّة، موضّحاً أنواعها، إذ قسّمها إلى أربعة أنواع، قال في "الصَّفحة الثّامنة – تحت عنوان "ذكر أنواع الضَّرائر" –: "اعلم أنّها مختصرة في: الزِّيادة، والنّقص، والتّأخير، والبدل" .

العــــــــدد

يُستعمل من ثلاثة إلى عشرة بالتّاء في المذكّر، وتركها في المؤنّث[1]، نحـو: عنـدي ثلاثة أعبُد [2]، وخمسُ جوارٍ، وكذا: لي خمسةُ أبوابٍ، وتسعُ من النُّـوق. وتُركّـب مـع العشرةِ من الواحدِ إلى التّسعة[3]، ويُبنيان[4]على الفتح[5]، إلا اثنا واثنتا، فيبقى إعرابهما[6] فيُقال في التّذكير: أحَدَ عشَرَ، واثْنَا عشَر[7]، وثلاثة عشَرَ، وفي التّأنيث: إحـدى عشْـرَةَ،

---

(1) قال سيبويه، في الكتاب، 557/3: "اعلم أنّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة ممّا واحده مذكّر، فإنّ الأسماء التي تبيّن بها عدّته مؤنّثة، فيها الهاء التي هي علامة التّأنيث ...... وكذلك جميع هذا تثب فيه التّاء، حتّى تبلـغ العشرة. وإذا كان الواحد مؤنّثاً، فإنّك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنّثة ليست فيها علامة التّأنيث ...... وكذلك جميع هذا حتّى تبلغ العشرة" .

وقال الأنباري، في أسرار العربيّة، 123: "إن قال قائل: لِمَ أُدخلت الهاء من الثّلاثة إلى العشرة في المذكّر، نحو: خمسة رجال؟ ولم تدخل في المؤنّث، نحو: خمس نسوة؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك للفـرق بينـهما. فـإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق حاصلاً؟ قيل: لا؛ لأربعة أوجه ......" .

(2) في (ن): "عبد" .

(3) وهو ما أسماه النُّحاة "العدد المركّب"، قال ابن عقيل، في شرحه، 348/2: "فيركّب عشرة مع ما دونها إلى واحد".

(4) قال الأنباري، في الإنصاف، 309/1، المسألة 42: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إضافة النّيف إلى العشرة، نحو: خمسةَ عشرٍ. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز" .

وانظر، الأزهري، شرح التّصريح، 346/2. الصّبّان، حاشية الصّبّان، 96/4، وما بعدها .

(5) علّل المبرّد، في المقتضب، 161/2، بناء جزئي العدد المركّب على الفتح، بقوله: "بُنيت "أحد" مـع "عشـر" وغيّرت اللفظ للبناء، وذلك أنّك جعلتها اسماً واحداً، وكان الأصل: أحداً وعشرة، فلمّا كان أصـل العـدد أن يكون اسماً واحداً يدلُّ على جميع، نحو: ثلاثة، وأربعة، وخمسة، بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً، وألزموهما الفتح؛ لأنّه أخفُّ الحركات، كما قالوا: هو جاري بيتَ بيتَ، و: لقيته كفّةَ كفّةَ يا فتى" .

وانظر، الزّجّاجي، الجمل في النّحو، 126. الأنباري، أسرار العربيّة، 123 .

(6) قال سيبويه، في الكتاب، 307/3: "وأمّا اثْنا عشَرَ، فزعم الخليل أنّه لا يُغيّر عن حاله قبل التّسمية، وليس بمنزلة "خمسة عشر"؛ وذلك أنّ الإعراب يقع على الصّدر فيصير "اثْنا" في الرّفع، و"اثْني" فـي النّصـب والجرّ، وعشر بمنزلة النّون ولا يجوز فيها الإضافة، كما يجوز في مسلمين، ولا تُحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين فيكون علم العدد قد ذهب" .

(7) قال سيبويه، في الكتاب، 557/3–558: "فإذا جاوز المذكّر العشرَة فزاد عليها واحداً قلت: أحَدَ عشَرَ، كأنّك قلت: أحَدَ جمَلَ، وليست في عشَرَ ألفٌ، وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً، ضمّوا أحَدَ إلى عشَرَ، ولم يُغيّـروا أحَدَ عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت: أحَدٌ وعشرون عاماً، وجاء الآخر على بنائه حين كان منفرداً والعدد لم يجاوز عشَرَة ...... فإن زاد المذكّر واحداً على أحَدَ عشَرَ، قلت: له اثْنَا عشَرَ، و: إنّ لـه اثْنَـيْ عشَرَ، لم تُغيّر الاثنين عن حالهما إذا ثنّيت الواحد، غير أنّك حذفت النّون؛ لأنّ عشَرَ بمنزلة النّـون، والحرف الذي قبل النّون في الاثنين حرف إعراب، وليس كخمسة عشَرَ" .

واثنتا عَشْرَةَ[1]، وثلاثَ عشْرَةَ ، إلى تسعةَ عَشَرَ ذكراً[2]،وتسعَ عشْرَةَ أنثى[3] .

---

[1] قال سيبويه، في الكتاب، 3/557-558: "وإن جاوز المؤنثُ العَشْرَ فزاد واحداً، قلت: إحدى عَشِرَةَ بلغة بني تميم، كأنّما قلت: إحدى نَبِقَة. وبلغة أهل الحجاز : إحدى عشْرَةَ، كأنّما قلت: إحدى تَمْرَةَ. وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً ضمّوا إحدى إلى عَشْرَةَ، ولم يغيّروا إحدى عن حالها منفردة حين قلت: له إحـدى وعشـرون سنة ...... وإذا زاد المؤنثُ واحداً على إحدى عَشرَةَ قلت: له ثِنْتَا عَشِرَةَ واثْنَتَا عَشِـرة، وإنّ لـه ثِنْتَـيْ عَشِرَةَ واثْنَتَيْ عَشِرَةَ. وبلغة أهل الحجاز: عَشْرَةَ، ولم تغيّر الثّنْتين عن حالهما حين ثُنِّيَت الواحـدة، إلا أنّ النّون ذهبت هنا كما ذهبت في الاثنين" .

وتحدّث ابن هشام، في أوضح المسالك، 4/202، عن "العشرة" بقوله: "...... وإذا كانت بالتّـاء سـكّنت شينها في لغة الحجازيين، وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها" .

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

وإنْ نَطقـتَ بالعقـودِ فـي العـددْ   فانظُرْ إلى المَعدودِ لُقِّيتَ الرَّشَـدْ
فأثبـتِ الهَـاءَ مَـعَ المُذكَّـرِ   واحذفْ مَعَ المؤنَّـثِ المُشْتَهِـرِ
تقـولُ لـي خمسـةُ أثـوابٍ جُـدُدْ   وازمُمْ لها تسعًا منَ النُّوقِ وقُـدْ
وإنْ ذكـرتَ العـددَ المُركَّبَـا   فَهْوَ الذي استَوجَبَ أنْ لا يُعربَـا
فألحـقِ الهَـاءَ مـعَ المؤنَّـثِ   بآخِـرِ الثّانـي ولا تُكتَـرِثِ
مثالُـهُ عنـدي ثـلاثَ عَشْـرَةْ   جُمانَـةً منظومَـةً ودُرَّةْ
وعكسُهَـا يُعمَـلُ فـي التّذكيـرِ   بغيـرِ إشكَـالٍ ولا تأخيـرِ
وقد تَنَاهَـى القـولُ فـي الأسمـاءِ   على اختصارٍ وعلـى استقصـاءِ

[3] قال سيبويه، في الكتاب، 3/558-559: "وإذا زاد العدد واحداً على اثْنَيْ عَشَرَ، فإنّ الحرف الأول لا يتغيّر بناؤه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدّةُ ثلاثة، والآخر بمنزلته حيث كان بعـد أحـدٍ واثنيـن. وذلـك قولك: له ثلاثة عشَرَ عبْداً، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشَرَ. وإذا زاد العـدد واحـداً فـوق ثِنْتَـيْ عَشْرَةَ، فالحرف الأول بمنزلته حيث لم تجاوز العدّةُ ثلاثاً، والآخر بمنزلته حيث كان بعد إحـدى وثِنْتَيـن، وذلك قولك: ثلاثَ عَشِرَةَ جارية، وعشْرَةَ بلغة أهل الحجاز، وكذلك ما بين هذه العدّة إلـى تسـع عَشِـرَةَ، ففرّقوا ما بين التّأنيث والتّذكير في جميع ما ذكرنا من هذا الباب" .

القــــول فـــي إعـــــراب الفعــــل

اعلم أنّ الفعل[1] ينقسم إلى: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ[2] فالماضي والأمر مبنيّـــان[3]، وأمّا المضارع فهو: إمّا مبنيٌّ على الفتح إن اتّصل بنون التّوكيد، نحو: يَفْعَلَنَّ[4]، أو على السّكون، إن اتّصل بنون الإناث، نحو: الهندات يَقُمْنَ. وإمّا معرب إن لم يتّصل بذلك. وهو إمّا مرفوع[5] إن لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وإمّا منصوب ، وإمّا مجزوم[6] .

---

[1] عرّف ابن يعيش، الفعل في شرح المفصّل، 2/7، بقوله: "فأمّا الفعل فكلُّ كلمة تدلُّ على معنـــى فـــي نفســـها مقترنة بزمان" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 12/1: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولمـــا يكون، ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع" .

قال الزّجّاجي، في كتابه الجمل في النّحو، 7: "الأفعال ثلاثة: فعلٌ ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحـــال، يُسمّى الدّائم" .

[3] تحدّث الأنباري، في الإنصاف، 524/2، المسألة 72، عن بناء الفعل الماضي، فقال: "ذهب الكوفيّون إلـــى أنّ فعل الأمر للمُوَاجَه المُعَرَّى عن حرف المضارعة – نحو: افْعَلْ – معرب مجزوم. وذهـــب البصـــريّون إلى أنّه مبني على السّكون" .

وانظر، ابن جنّي، الخصائص، 83/3. العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو، 124. الرّضي، شرح الرّضي على الكافية، 249/1 .

[4] في (ل): "تفعلنّ" .

[5] سبق الحديث عن اختلاف النّحاة في رافع الفعل المضارع. قسم التّحقيق ، 208 .

[6] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وحَـــقُّ أنْ نشـــرَحَ شرحـــاً يُفهِـــمُ ما يَنصِبُ الفعلَ وما قـــد يَجـــزِمُ

حـــروف النَّصـب

يُنصب الفعل المضارع[1] بأنْ، ولَنْ، وكَيْ، نحو:أُريدُ أنْ[2]يقومَ، ولَنْ[3] يُحسنَ الكريمُ كَيْ يُحسنَ إليه، ويقول[4] لك إنسان: أزوركَ غداً، فتقول له:إذاً[5] أُكْرِمَكَ. وإذا قلتَ: جئتُ كي[6] لا تفعلَ، فكي: حرف مصدريٌّ ناصب للفعل كما هو مع عدم لا .

---

(1) قال سيبويه، في الكتاب، 5/3، تحت باب "هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء": "اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ......" .

(2) تحدَّث المرادي، في الجنى الداني، 215-217، عن أنْ، فذكر أنَّها "لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً ......، وأمَّا "أنْ" الحرفيَّة فذكر لها بعض النَّحويين عشرة أقسام: الأوَّل: المصدريَّة، وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرِّف ماضياً ومضارعاً وأمراً، ......، وهي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أمُّ الباب، وتعمل ظاهرة ومضمرة" .

(3) قال سيبويه، عن "لن" في الكتاب، 5/3: "فأمَّا الخليل فزعم أنَّها "لا أنْ" ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: وَيْلُمِّه، يريدون: وَيْ لأمِّه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجُعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا "هلاّ" بمنزلة حرف واحد، فإنَّما هي: هل ولا. وأمَّا غيره فزعم أنَّه ليس في "لن" زيادة، وليس من كلمتين، ولكنَّها بمنزلة شيء على حرفين، ليست فيه زيادة، وإنَّها في حروف النَّصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم، في أنَّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيداً فلن أضربَ؛ لأنَّ هذا اسم والفعل صلةٌ، فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضَّرب له" .

وذهب المبرِّد، في المقتضب، 8/2، إلى أنَّ "لن"، "حرف بمنزلة أنْ" .

(4) في (ل): "تقول" .

(5) قال المبرِّد، في المقتضب، 10/2: "اعلم أنَّ "إذن" في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء؛ لأنَّها تعمل وتلغى كظننت" .

وتحدَّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 31، عن لفظها عند الوقف عليها بقوله: "والصَّحيح أنَّ نونها تبدل ألفاً؛ تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنُّون؛ لأنَّها كنون "لن" و"إنْ". روي عن المازني والمبرِّد، وينبني على الخلاف في الوقوف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصاحف، والمازني والمبرِّد بالنُّون، وعن الفرَّاء: إن عملت كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالنُّون للفرق بينها وبين "إذ" وتبعه ابن خروف" .

وذكر الحريري، في شرحه على الملحة، 230، أنَّها: "تنصب الفعل باجتماع أربعة شرائط: أحدها: أن تكون مبتدأة، والثَّاني: أن تكون جواباً، والثَّالث: أن يكون الفعل مستقبلاً، والرَّابع: أن يعتمد الفعل عليها، فإن أخلَّ بشرط من ذلك ارتفع الفعل" .

(6) قال سيبويه، في الكتاب، 6/3: "وبعض العرب يجعل "كي" بمنزلة "حتَّى"، وذلك أنَّهم يقولون: كَيْمَهْ، في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتَّى مَهْ، وحتَّى متى، ولِمَهْ. فمن قال: كَيْمَهْ، فإنَّه يُضمر=

قوله: "واللام حين تبتدي بالكسر"(1)

يعني: لام الجرّ المكسورة، نحو: جئتَ لتفعلَ(2)، و: ما كان زيدٌ ليفعلَ(3). الفعل في نحو هذا منصوب بأنْ مضمرة(4)، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور(5) باللام (29/ب)، والتّقدير:

="أنْ"بعدها، وأمّا من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كَيْمَهْ، فإنّها عنده بمنزلة "أنْ"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على"أنْ". ومن قال: كَيْمَهْ، جعلها بمنزلة اللام".

وانظر، ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 147/2 .

(1) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

فتنصبُ الفعلَ السّليمَ أنْ ولَنْ ... وكي وكيلا ثُمّ حتى وإذَنْ

والنّصبُ في المُعتلِّ كالسّليمِ ... فانصِبهُ تَشفي علّةَ السّقيمِ

واللامُ حينَ تَبتَدي بالكسرِ ... وهي إذا فكَّرتَ لامُ الجرِّ

(2) وتُسمّى هذه اللام لام التّعليل، أو لام كي، قال الزّجّاجي، في كتاب اللامات، 53: "اعلم أنّ اللام تتّصل بالأفعال المستقبلة ...... وهذه اللام عند البصريين هي الخافضة للأسماء، فتكون أنْ والفعل، بتقدير مصدر مخفوض باللام".

(3) وهذه اللام هي لام الجحود، أو الجحد، قال الزّجّاجي، في كتاب اللامات، 55: "لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار "أنْ" سبيل لام كي عند البصريين، إلا أنّ الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار "أنْ" بعدها ...... ويجوز إظهار "أنْ" بعد لام كي".

(4) ذهب سيبويه، في الكتاب، 7/3، إلى أنّ "أنْ" تُضمر بعد لام التّعليل جوازاً، وتُضمر بعد لام الجحود وجوباً، فقال: "وأمّا اللام في قولك: جئتك لتَفعلَ، فبمنزلة "إنْ" في قولك: إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك أنْ بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته. واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كان ليفعلَ؛ فصارت أنْ ههنا بمنزلة الفعل، في قولك: إيّاك وزيداً، وكأنّك إذا مثّلتَ قلت: ما كان زيدٌ لأن يفعلَ، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل".

وقد علّل المبرّد، في المقتضب، 7/2، إضمار "أنْ" بعد اللام، بقوله: "وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال".

أمّا الأنباري، في إنصافه، 575/2، المسألة 79، فقد قال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ لام "كي" هي النّاصبة للفعل من غير تقدير"أنْ" نحو: جئتك لتكرمني، . وذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب للفعل "أنْ" مقدّرة بعدها، والتّقدير: جئتك لأنْ تكرمني".

وفي، 593/2 المسألة 82، طرح السّؤال التّالي "هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها"؟ وأجاب بقوله: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ لام الجحد هي النّاصبة بنفسها، ويجوز إظهار "أنْ" بعدها للتّوكيد، نحو: ما كان زيدٌ لأنْ يدخل دارك، وما كان عمرٌو لأن يأكلَ طعامك، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو: ما كان زيدٌ دارك ليدخلَ، وما كان عمرٌو طعامَك ليأكلَ. وذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب للفعل "أنْ" مقدّرةً بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها".

وانظر، ابن يعيش، شرح المفصّل، 19/7، وما بعدها. الأزهري، شرح التّصريح، 307/2 .

(5) في (ل): "مجزوم".

جئتَ للفعلِ، و: وما كان زيدٌ معدّاً للفعلِ، وقد نبّه على هذا بقوله: "وهي إذا فكَّــرتَ لامُ الجرِّ". فإنّه إذا علم الفعل بعد تأويل متأوّل[1] بالاسم على الوجه المذكور .

وينصب الفعل بأنْ لازمة الإضمار بعد فاء الجواب[2]،و واو الجمع[3] وذلك {في}[4] الأمر، نحو: قمْ فأكرمَكَ، والنّهي، نحو: ﴿وَلَا[5] تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [6]، والعرض: ألا تنزل فتصيبَ خيراً، والنّفي، نحو: ما تأتينا فتحدثَنا، والتّمنّي[7]، نحو: ليت لي مالاً فأنفقَه، والاستفهام نحو: ﴿فَهَل[8] لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾[9]، و: أينَ بيتُــكَ فأزورَكَ؟ و: متى تأتينا فتحدثَنا[10] .

وكلُّ هذه المواضع انتصب فيها الفعل بإضمار أن[11] على العطف على مصدر الفعل المقدّم معمولاً لكون[12] مقدّر، فإذا قلت: قُمْ فأكرمَكَ، تقديره: ليكن منك قيامٌ فإكرامٌ. وتقول: لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ[13] اللبنَ، على معنى: لا يكن منك أكلُ السّمكِ وشربُ

---

[1] في (م): "متأويل" .

[2] قال الأنباري، في الإنصاف، 557/2-558، المسألة 76: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب السّتّة الأشياء – التي هي الأمر، والنّهي، والنّفي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض – ينتصب بالخلاف، وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بإضمار أنْ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّه ينتصب بالفــاء نفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين" .

[3] تحدّث ابن هشام، في مغني اللبيب، 472، عن "الواو الدّاخلة على المضارع المنصوب لعطفه علــى اســم مؤوّل" بقوله: "شرطه أن يتقدّم الواو نفي أو طلب، وسمّى الكوفيّون هذه الواو واو الصّرف" .

[4] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[5] في (م): "لا تطغوا" .

[6] سورة طه، من الآية 81 .

[7] في (م، و ل): "والنّهي" .

[8] في (م، و ل): "هل" .

[9] سورة الأعراف، من الآية 53 .

[10] زاد الحريري، في شرحه على الملحة، 232 "والتّحضيض، كقولك: هلا تزورني فأكرمَكَ " .

[11] قال الأنباري، في الإنصاف، 555/2، المسألة 75: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع فــي نحــو قولك: لا تأكلْ السّمكَ وتشربَ اللبنَ، منصوب على الصّرف. وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بتقدير "أنْ" . وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنّ الواو هي النّاصبة بنفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف". وانظر، المبرّد، المقتضب، 25/2. ابن السّرّاج، الأصول في النّحو،154/2. ابن يعيش، شرح المفصّل،21/7.

[12] في (م، و ل): "للون" .

[13] في (ل): "تشبر" .

اللبنِ، أي: لا يكن منك جمعٌ بينهما، جعلوا النَّصب إمارة على هذا التأويل دليلاً[1] على المعنى المذكور .

قوله:

"وينصب الفعل (30/أ) بأو وحتَّى"[2]

{الصَّواب}[3] أن يُقال: وينصب الفعل بأن مضمرة بعد أو[4]، وحتَّى[5]. أمَّا "أو" فينصب الفعل بعدها على معنى "إلى" نحو: لأنتظرنَّه أو يجيءَ، أو على معنى"إلا" نحو: لأقتُلَنَّهُ أو يُسلِمَ. وأمَّا"حتَّى" فينتصب[6] الفعل بعدها، وهي حرف جرٍّ بمعنى"إلى" نحو: لأسيرنَّ حتَّى تغربَ[7] الشمسُ، وبمعنى "كي" نحو: لأتوبنَّ حتَّى يغفرَ اللهُ لي .

---

[1] في النُّسختين:"دليل".

[2] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والفاءُ إنْ جاءتْ جوابَ النَّهي — والأمرِ والعَرْضِ معاً والنَّفي
وفي جوابِ ليتَ لي وهَلْ فتى — وأينَ مغْداكَ وأنَّى ومتَى
والواوُ إنْ جاءتْ بمعنى الجَمعِ — في طلبِ المأمورِ أو في المَنعِ
وتَنصِبُ الفعلَ بأوْ وحتَّى — وكلُّ ذا أُودِعَ كُتُباً شتَّى
تقولُ أبغي يا فتَى أنْ تذهبَا — ولنْ أزالَ قائماً أو تَركبَا
وجئتُ كي تُولِيَني الكَرامة — وسِرتُ حتَّى أدخُلَ اليَمامَة

[3] ما بين المعقوفين {} ساقط من (ل) .

[4] تحدَّث ابن السَّرَّاج، في أصوله، 151/2، عن "أو" وجعلها من الحروف التي لا يجوز إظهار "أن" بعدها، فقال – تحت عنوان "الفعل الذي ينتصب بحرف لا يجوز إظهاره" –: "وذلك الحرف هو "أن" والحروف التي تضمر معها ولا يجوز إظهارها أربعة أحرف: "حتَّى" إذا كانت بمعنى إلى أن، والفاء، إذا عطفت على معنى الفعل لا على لفظه، والواو، إذا كانت بمعنى الاجتماع فقط، وأو، إذا كانت بمعنى إلى أن" .
وقال، 155/2، عن "أو": "اعلم أنَّ الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى معنى "إلا تفعل"، تقول: لألزمنَّك أو تعطيَني، كأنَّه قال: ليكوننَّ اللزوم والعطيَّة" .

[5] تقع "حتَّى" في الكلام على عدَّة أوجه، وقد سبق الحديث عنها، انظر، قسم التَّحقيق، 90. أمَّا "حتَّى" التي ينتصب الفعل المضارع بعدها، فقد اختلف النُّحاة فيها، وقد فصَّل الأنباري، في إنصافه 597/2، المسألة83، هذا الخلاف، فقال:"ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ "حتَّى" تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير "أن"، نحو قولك: أطع الله حتَّى يدخلَك الجنَّة، و: اذكر الله حتَّى تطلع الشَّمس، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: مطلتُهُ حتَّى الشِّتاءِ، و: سوَّفتُهُ حتَّى الصَّيفِ.
وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنَّ الاسم يُخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريُّون إلى أنَّها في كلا الموضعين حرف جرٍّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير"أن" والاسم بعدها مجرور بها".

[6] في (م): "فتنصب"، والصَّواب ما أُثبت؛ لانسجامه مع ما ذهب إليه المؤلِّف .

[7] في (ل): "يغرب" .

قوله:

"أبغي يا فتى أن تذهبا[1]"

ابتدأ من هنا في أمثلة نواصب الفعل، ونحن نتتبع إعرابها لنزيدَ وضوحاً، فنقول: أن: حرف مصدريٌّ ينصب[2] الفعل المضارع، وتذهبا: منصوب بأن، والفعل في تأويل مصدر منصوب بأبغي ذهابَك، ولن أزال[3]، مثل أن تذهبا، و"تركبَا"[4]: معطوف على أزال. وجئت: فعل وفاعل، وكي[5]: حرف مصدريٌّ ينصب[6] المضارع، وتوليني: فعل مضارع منصوب بـ"كي"، وفاعله: ضمير المخاطب، والياء: ضمير المفعول، والنُّون: للوقاية[7]، والكرامة: مفعول ثانٍ، وحتَّى:حرف جرٌّ بمعنى "كي"، وأدخل: منصوب بـأن مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور بحتَّى تقديره (30/ب): سرتُ إلى الدُّخول .

قوله:

"واقتَبِسِ العِلْمَ لكيمَا تُكْرَمَا"[8].

اللام: حرف جرٌّ معناه التَّعليل.

---

[1] في (م): "يذهبا" .

[2] في (م): "تنصب" .

[3] في (م،و ،ل): "وأن أزال" .

[4] في (ل): "تركتها" .

[5] بخصوص كي انظر قسم التَّحقيق، 220.

وقد خصَّ ابن مالك "كي" في شرح الكافية الشَّافية، 1531/3، وما بعدها بحديث مسهب، فجعلها على ضربين: "أحدهما كونها حرفاً مصدريّاً بمعنى "أن" ومساوياً لها في الاستقلال بالعمل. والثَّاني: كونها حرف تعليل بمعنى "اللام" والنَّصب بعدها حينئذ بـ"أن" مضمرة غير جائزة الإظهار" .

[6] في (م): "تنصب" .

[7] علَّل ابن جنِّي، في سرِّ صناعة الإعراب، 550/2، تسمية هذه النُّون بهذا الاسم بقوله: "وإنَّما زيدت هذه النُّون في ضربني ويضربني؛ ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النُّون" .

وزاد الملك المؤيَّد، في الكنَّاش، 130، أنَّها: "لازمة مع ياء ضمير المتكلِّم، في الفعل الماضي مطلقاً ...... وكذلك هي لازمة في المضارع العاري عن نون الإعراب، نحو: يضربني ...... وتجب نون الوقاية في قولك: النِّساء يضربْنني" .

[8] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

واقتَبِسِ العِلْمَ لكيمَا تُكْرَمَا وعَاصِ أسبابَ الهَوَى لتَسلَمَا

ولا تُمَارِ جاهلاً فتَتْعَبَا وما عليكَ عَتْبُهُ فتُعْتَبَا

وهلْ صديقٌ مُخلِصٌ فأقصِدَهْ وليتَ لي كَنزَ الغنَى فأرفِدَهْ

وزُرْ فتَلْتذَّ بأصنافِ القِرَى ولا تُحاضِرْ وتُسِيءَ المَحْضَرَا

وكي: مصدريّة[1]، وما: مزيدة، وتكرما: منصوب بكي، وكذا اللام في "لتسلما": جـارّة، وتسلمَ: فعل منصوب بأن مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدرٍ مجرورٍ باللام .

قوله: "فتتعبا"، هذه الفاء: هي فاء الجواب، وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة[2] على معنى: لا يكن منك مراء، فإنّ "تتعبا" فهذا مثال النّصب بعد النّهي[3]، والنّصب بعد النّفي، نحو: "وما عليكَ عَتبهُ فَتَعْتَبَا"، وبعد الاستفهام، نحو: "وهلْ صديقٌ مُخلصٌ فأَقْصِدَهُ"، وبعد التّمنّي: "وليتَ لي كنزَ الغنَى فأَرفِدَهُ"، وبعد الأمر: "وزُرْ فَتَلْتَذَّ بأصنَافِ القِـرَى"، كأنّـــه قيل: ليكن منك زيارة فالتذاذ بالقِرى .

قوله:

"فقُلْ لهُ إني إذًا أحترِمكَ"[4]

تنصب "إذاً" المضارع بشرط، أن يبدى بـــها، ويليـــها الفعل، ولم يُرد بـــه الحـــال[5] – كالمثال المذكور – فلو قلت: أنا إذاً أحترمك، لم تنصب لأنّه لم يُبْتَدَ بها[6]، وكذا لا تنصب (31/أ) إذا فصل الفعل، نحو: إذن أنا أحترمك[7]، وكذا لا تنصب إذا أُريد بالفعل الحال[8] كقولك: إذن أصدقك، لمن قال:أنا أُحبُّك .

---

[1] تحدّث الحريري، في شرحه على الملحة، 229، عن "كي" وذكر أنّها: "حرف وضـع علـى معنـى العلّـة والغرض لوقوع الفعل، فإذا قلت: زرتكَ كي تكرمَني، فمعناه: زرتكَ للإكرام، ففيها شبه من المفعـول لـه، ويجوز إدخال اللام عليها، فتقول: زرتكَ لكي تكرمَني، وقد يجوز إدخال "ما" و"لا" بآخرها مع زيادة الـلام في أوّلها وحذفها، فتقول: زرتكَ لكيما تكرمني، و: كيما تكرمني، و: زرتك لكيلا تغضبَ، و: كيلا تغضبَ". وذكر ابن مالك، في شرح الكافية الشّافية، 1533/3، أنّ "كي" "على ضربين: فالمقترنة بالـلام مصـدريّة، والدّاخلة على "ما" في قولهم: كيمه، جارّة" .

[2] وهذه مسألة خلافيّة، انظر، قسم التّحقيق، 218.

[3] في (م): "النّفي" .

[4] قال الحريري، في ملحة الإعراب:–

ومنْ يَقُلْ إنـي سأغشَى حَرَمَـكْ ... فقُـلْ لـهُ إنـي إذًا أحترِمَـكْ

وقُلْ لهُ في العَـرْضِ يا هـذا ألا ... تَنزِلُ عنـدي فتُصيـبَ مأكَـلا

فهـــذهِ نَواصِـــبُ الأفعـــالِ ... مثّلتُهـا فاحـذُ علـى تِمثالـي

[5] فسّر الحريري، ذلك، في شرحه على الملحة، 230، بقوله: "أن يكون الفعل مسـتقبلاً". وأضـاف شـرطاً رابعاً، وهو: "أن يعتمد الفعل عليها" .

وانظر، سيبويه، الكتاب، 12/3 .

[6] في النّسختين:"لم تنصب لا بل لم ينتدبها"

[7] أجاز سيبويه، في الكتاب، 12/3، الفصل بين "إذن" ومنصوبها بالقسم، نحو: إذن والله أجيئك .

[8] انظر، سيبويه، الكتاب، 16/3 .

واعلم أنَّ الفعل المضارع ينقسم إلى: صحيح، ومعتلٍّ، فالصَّحيح، يظهر فيه الإعراب كلُّه، والمعتلُّ ما كان آخره ألفاً كيخشى، أو ياءً كيرمي، أو واواً كيدعو، ويقدَّر فيه الرَّفع مطلقاً، والنَّصب في الألف[1]، ويظهر فيه الجزم بالحذف[2]، والنَّصب في الياء والواو[3] .

والفعل الَّذي اتَّصل به ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، يكون رفعه بثبات النُّون[4] نحو: يفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ، وتقول في النَّصب: لنْ يَفْعَلا، ولَنْ يَفْعَلُوا، ولَنْ تَفْعَلِي، وتقول في الجزم: لَمْ يَفْعَلا، ولَمْ يَفْعَلُوا، ولَمْ تَفْعَلِي[5] .

---

(1) علَّل ابن جنِّي، في اللمع، 184، ذلك بقوله: "وتبقى الألف على سكونها؛ لأنَّه لا سبيل إلى حركتها" .

(2) يعني حذف حرف العلَّة .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الفعلِ ألِفْ ... فَهْيَ على سُكُونِهَا لا تَخْتَلِفْ

تَقولُ لنْ يَرضَى أبو السَّعودِ ... حتَّى يرى نَتَائِجَ الوُعودِ

(4) تحدَّث ابن جنِّي، في سرِّ صناعة الإعراب، 2/447-448، عن هذه النُّون بقوله: "وتلحق علماً للرَّفع في خمسة أفعالٍ ...... ولا تحذف هذه النُّون إلا لجزم أو نصب، ولا تثبت إلا للرَّفع". وأشار، 2/448، إلى أنَّها قد تثبت في فعل مجزوم من قبيل الشُّذوذ .

(5) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وخمسةٌ تَحذفُ منهُنَّ الطَّرَفْ ... في نَصبِهَا فألقِهِ ولا تَخَفْ

وَهْيَ لَقِيتَ الخَيْرَ تَفْعَلانِ ... ويَفعلانِ فاعرِفِ المَبَاني

وتفعلونَ ثُمَّ يفعلونا ... وأنتِ يا أسمَاءُ تَفعَلِينَا

فهذهِ تُحذَفُ منهَا النُّونُ ... في نَصبِهَا ليَظهَرَ السُّكُونُ

تَقولُ للزَّيْدَيْنِ لنْ تَنطلِقَا ... وفَرقَدَا السَّمَاءِ لنْ يَفترِقَا

وجَاهِدوا يا قومِ حتَّى تَغنَمُوا ... وقَاتِلوا الكُفَّارَ كَيمَا يُسلِمُوا

ولنْ يَطيبَ العَيشُ حتَّى تُسعِدِي ... يا هندُ بالوَصلِ الذي يَشفِي الصَّدِ

حــــروف الجــــزم

يُجزم المضارع بلَمْ، ولَمَّا النَّافية، وبلامِ الأمر، ولا في النَّهي[1]، ومن يقول: في ألَمْـا يفعلْ؟ فالهمزة عنده الاستفهام، ولَمَّا[2] حرف جزم ينفي المضارع ويقلب معناه إلى المضيّ، وكذا، "لَمْ" حرف نفي تقلب المضارع ماضي المعنى .

قوله (31/ب): "ولا تخاصمْ"[3]، لا: حرف نهيٍ يجزم المضارع، وتُخاصمْ: مجزوم بلا وعلامة جزمه سكون الميم .

قوله:

"وإنْ تلاه ألفٌ ولامٌ"[4]،

يعني أنَّ المسكَّن المجزوم إذا لاقى ساكناً آخر كُسِرَ؛ لالتقاء السَّاكنين، نحو: لَمْ يَقُمِ الْغُلامُ، و: لَمْ يَضْرِبِ ابْنُ زيدٍ .

---

(1) تحدث سيبويه، في الكتاب، 8/3- 9، عن هذه الحروف، بقوله: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك : لَمْ، ولَمَّا، واللام الَّتي في الأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، ولا في النَّهي، وذلك قولك : لا تَفْعَلْ، فإنَّما هي بمنزلة لَمْ" .

(2) ذهب ابن السَّرَّاج ، في أصوله، 157/2، إلى أنَّ "لمَّا" لَمْ ضُمَّتْ إليها "ما" وبنيت معها .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وَيُجْـزَمُ الفعـلُ بِلَـمْ فـي النَّفْـيِ ... واللامِ في الأمرِ ولا فـي النَّهـيِ

ومنْ حُروفِ الجَـزمِ أيضـاً لمَّـا ... ومَـنْ يَـزِدْ فيهـا يَقُـلْ ألمَّـا

تقولُ لم تَسمَـعْ كـلامَ مَـنْ عَـذَلْ ... ولا تُخاصِمْ مَـنْ إذا قـالَ فَعَـلْ

وخالِـدٌ لمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ ... ومَـنْ يُوادِدْ فَلْيُوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدْ

(4) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

وإنْ تَـــلاهُ ألِــــفٌ ولامْ ... فليـسَ غيـرُ الكسـرِ والسَّـلامْ

تقــولُ لا تَنْتَهِــرِ المسكينَــا ... ومثلُـهُ ﴿لَـمْ يكُـنِ الَّذينَـا﴾

وإنْ تَـرَ المُعتَـلَّ فيهـا رِدْفَـا ... أوْ آخِرَ الفعـلِ فَسَمِّـهُ الحَذْفَـا

تقــولُ لا تَـأسَ ولا تُـؤْذِ ولا ... تَقُلْ بِلا علـمٍ ولا تَخْـشَ الطَّـلا

وأنتَ يـا زيـدُ فـلا تَرْتَدْ عَنَّـا ... ولا تَبِـعْ إلا بنقـدٍ فـي مِنًـى

قوله:

"وإنْ تَرَ(1) المُعتلَّ فيها رِدْفاً(2)"

الفعل المجزوم إنْ كان آخره علّة حُذف للجزم كما تقدّم آنفاً، وذلك قولك: لَمْ يأسَ، ولَمْ يُؤْذِ، ولَمْ يَعْفُ، وإن كان المعتلُّ قبل آخره حُذف أيضاً؛ لسُكونه وسكون ما بعده للجزم، وذلك قولك: لَمْ يقُلْ، ولَمْ يَبِعْ، ولَمْ يَخَفْ، فلو تحرّك الآخرُ، لاتّصال الضّمير أو نون التّوكيد، عاد المحذوف، نحو: لَمْ يقُولا، ولَمْ يَبِيعُوا، ولَمْ يَخَافَنَّ. ولو تحرّك لملاقاة غير ذلك لم يعد المحذوف، وذلك قولك: لَمْ تَقُلِ الحقَّ، ولَمْ يَخَفِ الرَّجلُ .

قوله:

"والجَزمُ في الخَمسَةِ مثلُ النَّصبِ"(3)

يعني أنّ الجزم في يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، ويفْعَلُونَ، [وتَفْعَلُونَ](4) وتَفْعَلِينَ، بحذف النُّون، كما كان النّصب بحذفها .

ومن الجوازم: "إنْ" الشّرطيَّة وما ضمّن(5) معناها، فأمّا "إنْ"(6)، فتقتضي جملتين (32/أ) إحداهما شرطٌ، والأخرى(7) جزاء(8)، ولا يكون الشّرط(9) إلا فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو

---

(1) في (م): "ترى"، وهو خطأ واضح، ولعلّه من سهو النّاسخ .

(2) فسّر الحريري، في شرحه على الملحة، 244، مراده من "ردفا" بقوله: "وهو أن يكون – يقصد: حرف العلّة – قبل الحرف الأخير" .

(3) قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

والجَزمُ في الخَمسَةِ مثلُ النَّصبِ   فاقنَعْ بإيجازي وقُلْ لي حَسْبي

(4) زيادة يقتضيها السّياق .

(5) في النّسختين: "ومن الجوازم "إنْ" الشّرطيّة فمن معناها"

(6) قال الورّاق، عن "إنْ"، في علل النّحو، 435: "اعلم أنّ أصل حروف المجازاة "إنْ"، وإنّما وجبت أن تكون الأصل؛ لأنّها لا تخرج عن الجزاء، ولا تختصّ بالاستعمال في بعض الأشياء دون بعض. وسائر ما يُجازى به من سواها قد يخرج من باب الجزاء إلى غيره" .

(7) في (م): "والآخر"، والصواب ما أُثبت؛ لاستقامة المعنى .

(8) ذكر ابن هشام، في شرح قطر النّدى، 74، أنّ الفعل الثّاني يُسمّى جواباً وجزاءً .

(9) فسّر المبرّد معنى الشّرط، في المقتضب، 46/2، بقوله: "ومعنى الشّرط: وقوع الشّيء لوقوع غيره". أي أنّ جواب الشّرط يقع لوقوع فعل الشّرط .

ماضياً، والجواب يكون جملة اسميَّة أو[1] فعليَّة، فإذا كان جملة فعليَّة[2]، فإن [كان فعلها][3] مضارعاً مجرَّداً أو منفيّاً بلا، أو لَمْ، جاز جزمه خالياً من الفاء[4] رفعت، كقولك: نعم فأقومُ أو فلا أقومُ .

وإن كان ماضياً مجرَّداً جاز خلـوُّه مـن الفـاء واقتـرانه بـها، نحـو: إنْ قـامَ عمرٌو، [فسأقوم][5] و ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾[6]،

وإن كان غير ذلك وجبت الفاء[7] نحو: إنْ قام زيدٌ فقـد قـامَ عمـرٌو، وإنْ تـأتني فسأكرمك .

ويعمل عمل "إنْ" ما ضُمِّن معناها من أسماء[8] الشَّرط، وهي: مَنْ، ومَا، ومَهْمَا[9]،

---

[1] في النُّسختين :"و".

[2] ذهب ابن عقيل، في شرحه على الألفيَّة، 2/315-316، إلى أنَّه" إذا كان الشَّرط والجزاء جملتـين فعليَّتيـن، فيكونان على أربعة أنحاء: الأوَّل: أن يكون الفعلان ماضيان ......، والثَّاني: أن يكونا مضارعين ......، والثَّالث: أن يكون الأوَّل ماضياً والثَّاني مضارعاً ....، والرَّابع: أن يكون الأوَّل مضـارعاً والثَّـاني ماضـياً ......".

[3] زيادة يقتضيها السِّياق.

[4] ذكر ابن النَّاظم، في شرحه على الألفيَّة، 700، "أنَّ الجواب متى صحَّ أن يُجعل شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً متصرِّفاً مجرَّداً عن "قد" وغيرها، أو مضارعاً مجرَّداً أو منفياً بـ"لا" أو "لَم" فالأكثر خلوُّه من الفاء، ويجوز اقترانه بها" .

[5] زيادة يقتضيها السِّياق .

[6] سورة يوسف، من الآية 26.

[7] قال ابن جنِّي، في سرِّ صناعة الإعراب، 1/252: "وإنَّما دخلت الفاء في جواب الشَّرط توصُّلاً إلى المجازاة بالجملة المركَّبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الَّذي يجوز أن يُبتدأ به" .

وذكر ابن هشام، في أوضح المسالك، 4/155، وما بعدها المواطن الَّتي يجب أن يقترن فيها جـواب الشَّـرط بالفاء بقوله: "وكلُّ جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة الاسميَّة ...... والطَّلبيَّة ...... والَّتـي فعلها جامد ...... أو مقترن بقد ...... أو تنفيس ...... أو لن ...... أو ما ......" .

وانظر، الشَّلوبين، شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير، 2/517، وما بعدها .

[8] تحدَّث ابن جنِّي، في اللمـع، 193، عن الشَّرط، وبيَّن أنَّ "إنْ" "حرفه المستولي عليه" وأضاف بأنَّه" تُشبَّه به أسماء وظروف" .

[9] قال سيبويه، في الكتاب، 3/59: "وسألت الخليل عن مهما، فقال: هي "ما" أُدخلت معها "ما" لغواً ، بمنزلتها مع متى، إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت إنْ ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أيْنَ كما قال سبحانه: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾، سورة النِّساء، من الآية 78-، وبمنزلتها مع أيُّ إذا قلت: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾، سورة الإسراء، من الآية 110- ولكنَّهم استقبحوا=

وأيُّ، وأيْنَ، ومتَى، وحيْثُمَا، وإذْمَا[1]، وأنَّى[2]، وزاد قوم "ما" يعني أنَّه يجوز في اللغة أنَّ"ما"[تُزاد][3] توكيدا بين إنْ الشَّرطيَّة، وبين فعل الشَّرط، نحو: ﴿فَإِمَّا(٤) تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[5]، وكذا تُزاد بعد: أيْنَ، ومَتَى، وأيِّ، تقول:

أينَ ما تذهبْ تلاقِ سعداً

أينَ: ظرف مكان مضمَّن معنى الشَّرط، وتقول: مَنْ يَزُرْ أزُرْه، فمَن: مفعول تزر، وتزر: مجزوم بمن؛ لما فيه من معنى الشَّرط، وأزره جواب للشَّرط، وهو مجزوم أيضا بمَنْ[6]، وهكذا جميع أدوات الشَّرط[7] تجزم الشَّرط والجواب[8] .

=أن يكرِّروا لفظاً واحداً، فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف الَّتي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مَهْ" كإذْ، ضُمَّ إليها ما" .

و"مَهْ" هذه-كما قال الورَّاق، في علل النَّحو، 435:"مثل صَهْ، بمعنى:اسكت" .

وللمبرد قولان في "مهما"، فقد قال، في المقتضب، 46/2، في معرض حديثه عن المجازاة وحروفها: "ومن الأسماء: مَنْ، وما، وأي، ومَهْمَا". ثمَّ قال، 48/2:"ومن حروف المجازاة مَهْمَا ......" .

[1] قال سيبويه، في الكتاب، 56/3-57: "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتَّى يُضمَّ إلى كلّ واحد منهما "ما" ، فتصير إذ مع ما، بمنزلة إنَّما، وكأنَّما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كلُّ واحد منهما مع ما، بمنزلة حرف واحد" .

وذهب المبرِّد، في المقتضب، 46/2، إلى أنَّها حرف بمنزلة "إنْ". وإليه ذهب الورَّاق، في علل النَّحو،438. وذهب ابن السَّرَّاج، في الأصول، 159/2، إلى أنَّها ظرف. وبه قال ابن جنِّي، في اللمع، 193.

[2] زاد الزَّجَّاج، في كتابه الجمل في النَّحو، 211: "كيف، وكيفما". كما زاد ابن جنِّي، في اللمع،193: "أي حين" .

[3] زيادة يقتضيها السِّياق .

[4] في (م،و،ل): "إمَّا" .

[5] سورة مريم، من الآية 26 .

[6] اختلف النُّحاة حول عامل الجزم في جواب الشَّرط، وقد تحدَّث الأنباري، في الإنصاف، 602/2، المسألة 84، فقال: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ جواب الشَّرط مجزوم على الجوار. واختلف البصريُّون، فذهب الأكثرون إلى أنَّ العامل فيهما حرف الشَّرط، وذهب آخرون إلى أنَّ حرف الشَّرط وفعل الشَّرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أنَّ حرف الشَّرط يعمل في فعل الشَّرط، وفعل الشَّرط يعمل في جواب الشَّرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنَّه مبنيٌّ على الوقف" .

[7] من الجدير ذكره أنَّ لابن هشام رسالتين مخطوطتين، الأولى بعنوان: "المباحث المرضية المتعلِّقة بمَنْ الشَّرطيَّة"، والثَّانية بعنوان: "مسائل حول منْ الشَّرطيَّة وغيرها من أسماء الشَّرط" .

[8] قال الحريري، في ملحة الإعراب:-

هذا وإنْ في الشَّرط والجَزاءِ ... تَجزِمُ فعلينِ بلا امتِراءِ

وتلوها أيٌّ ومَنْ ومَهمَا ... وحيثُمَا أيضاً ومَا وإذمَا=

المبنـــــي

الكلام كلُّه ينقسم إلى: معرب، ومبني، فالمعرب من الكلام شيئان: الاسم المتمكِّن، والفعل المضارع، وما سوى ذلك مبنيٌّ، وهو: الاسم غير المتمكِّن، والفعل الماضي، وفعل الأمر[1]، والحرف.

والمبني، إمَّا متحرِّك أو ساكن، والمتحرِّك، إمَّا مفتوح أو مكسور أو مضموم، فالسُّكون يُبنى عليه الاسم، نحو: مَنْ[2]، وكَمْ[3]، وفعل الأمر، نحو: اضْرِبْ، واخْرُجْ، والحرف، نحو: هَلْ. والفتح، يُبنى عليه الاسم، نحو: أَيْنَ، وكَيْفَ[4]، والفعل الماضي، نحو: قامَ، وقعدَ، والحرف، نحو: إنَّ، وكأنَّ. والكسر، يُبنى عليه الاسم، نحو: أمْسِ[5]،

=وأيـنَ منهُـنَّ وأنَّـى ومَتَـى	فاحفظْ جميعَ الأدواتِ يا فَتَى
وزادَ قومٌ ما فقالوا إمَّا	وأينما كما تَلَوا أيَّامَا
تقولُ إنْ تخرُجْ تُصادِفْ رُشدا	وأينما تذهبْ تُلاقِ سَعدا
ومَنْ يَزُرْ أزُرْهُ بِاتِّفاقِ	وهكذا تصنعُ في البواقي
فهذه جوازمُ الأفعالِ	جلوتُها منظومةَ اللآلي
فاحفظْ وُقيتَ السهوَ ما أمليتُ	وقِسْ على المذكورِ ما ألغيتُ

(1) اختلف النُّحاة حول بناء فعل الأمر وإعرابه، وقد سبق الحديث عن ذلك، انظر، قسم التَّحقيق، 96.

(2) قال الأنباري، في أسرار العربيَّة، 37: "وأمَّا "مَنْ" فإنَّما بُنيت؛ لأنَّها لا تخلو: إمَّا أن تكون استفهاميَّة، أو شرطيَّة، أو اسماً موصولاً، أو نكرةً موصوفةً. فإن كانت استفهاميَّة فقد تضمَّنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطيَّة فقد تضمَّنت معنى حرف الشَّرط، وإن كانت اسماً موصولاً فقد نزلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزَّلت منزلة الموصوفة".

(3) علَّل الأنباري، في أسرار العربيَّة، 37، بناء "كم" بقوله: "فإنَّما بُنيتْ؛ لأنَّها لا تخلو: إمَّا أن تكون استفهاميَّة، أو خبريَّة، فإن كانت استفهاميَّة فقد تضمَّنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبريَّة فهي نقيضة "رُبَّ"؛ لأنَّ "رُبَّ" للتَّقليل، و"كم" للتَّكثير، وهم يحملون الشَّيء على ضدِّه، كما يحملونه على نظيره. وبُنيت "مَنْ" و"كَمْ" على السُّكون؛ لأنَّه الأصل في البناء، ولم يعرض فيهما ما يُوجب بناءهما على حركة، فبقيا على الأصل".

(4) تحدَّث الأنباري، في أسرار العربيَّة، 38، عن "أين" و"كيف"، فقال: "وأمَّا "أين" و"كيف"، فإنَّما بُنيا على الفتح؛ لأنَّهما تضمَّنا معنى حرف الاستفهام؛ لأنَّ "أَيْنَ" سؤال عن المكان، و"كَيْفَ" سؤال عن الحال، فلمَّا تضمَّنا معنى حرف الاستفهام، وجب أن يُبنيا. وإنَّما بُنيا على حركة؛ لالتقاء السَّاكنين، وإنَّما كانت الحركة فتحة؛ لأنَّها أخفُّ الحركات".

(5) قال السُّهيلي، في نتائج الفكر في النَّحو، 89: "...... إلا أنَّ أمسِ مبنيٌّ، وغداً معرب، فعل بكلِّ واحد منهما ما فعل بالفعل الَّذي في معناه، ولذلك جاء أمسِ بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه، كما بُني الماضي الَّذي صيغ=

وهَؤُلاءِ[1] ونَزَالِ[2] ودَرَاكِ[3]. والحرف في: جَيْرِ[1] بمعنى نَعَمْ[2] وباء الجـرّ، والإضـافة، ونحو ذلك .

=من أجله، ولم يجيء بلفظ الفعل؛ لئلا يلتبس بالفعل الماضي، ولعلّه قد جاء ...... كما أنّ أمسِ أيّ الأيـام كان إذا ولي يومك ماضياً فهو أمسِ" .

وقال السّيوطي، في همع الهوامع، 208/1: "إن استُعمل "أمسِ" ظرفاً فهو مبنيٌّ على الكسر عنـد جميـع العرب؛ وعلّة بنائه تضمُّنه معنى الحرف، وهو: لام التّعريف، ولذا لم يُبنَ "غد" مع كونه معرفـة؛ لأنّـه لم يتضمّنها، وإنّما يتضمّنها ما هو حاصل واقع، و"غد" ليس بواقع ...... وقال ابن كيسان: بُني؛ لأنّه في معنى الفعل الماضي ...... وقال قوم: علّة بنائه شبه الحرف؛ إذ اقتصر في الدّلالة على ما وضع له إلـى اليوم الّذي أنت فيه، وقال آخرون: فبُني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه؛ لأنّه يختصّ بمسمًّى دون آخر، وأجاز الخليل في: لقيته أمسِ، أن يكون التّقدير: لقيته بالأمسِ، فحذف الحرفين: "الباء"، و"ال"، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب، وزعم قوم منهم الكسائي: أنّه ليس مبنيّاً ولا معرباً، بل هو محكـيٌّ سُـمّي بفعل الأمر من المساء، كما لو سُمّي بأصبح ، من الصّباح، فقولك: جئت أمسِ، أي: الّذي كنّا نقول فيه أمسِ عندنا أو معنا، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أرادوا الانصراف عنهم، فكثرت هذه الكلمـة على ألسنتهم حتّى صارت اسماً للوقت" .

[1] في (م): "هاؤلا". وهو من سهو النّاسخ. وقد علّل الأنباري، في أسرار العربيّة، 38، بناءها، بقوله: "وأمّـا هؤلاء، فقد بُنيت؛ لتضمُّنها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنطق به؛ لأنّ الأصل في الإشارة أن تكون بحرف، كالشّرط، والنّفي، والتّمنّي، والعطف، إلى غير ذلك من المعاني، إلا أنّهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنـوا هـؤلاء معنى حرف الإشارة، فبنوها" .

[2] قال سيبويه، في الكتاب، 270/3-271: "هذا باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنّث كما جـاء المذكّـر معدولاً عن حدّه، نحو: فُسَقَ، ولُكَعَ، وعُمَرَ، وزُفَرَ، وهذا المذكّر نظير ذلك المؤنّث. فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنّث ...... أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته ...... ويقال: نَـزَالِ، أي انزلْ ...... ويقال للضّبع: دَبَابِ، أي: دِبّي، ...... فالحدُّ في جميع هذا "افعلْ" ولكنّه معدول عن حـدّه. وحرّكَ آخره؛ لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن. وحُرّكَ بالكسر؛ لأنّ الكسر ممّا يُؤنّث به" .

وقال ابن منظور، في اللّسان، مادة (نزل): "ونَزَالِ نَزَالِ أي انزلْ، وكذا الاثنان والـجمعُ والـمؤنثُ بلفظ واحد ...... نَزَالِ مثل قَطامِ بمعنى انزلْ، وهو معدول عن الـمُنازلة". وقال الحريري، في شـرحه علـى الملحة، 245: "اعلم أنّ المعدول عن وزن "فَعالِ" مبني على الكسر، وهو يأتي على أربعة أضـرب:أحـدها بمعنى الأمر، كقولك: تَرَاكِ، بمعنى: اتركْ، ونَزَالِ، بمعنى: انزلْ .

والثّاني لا يُستعمل إلا في النّداء، كقولك: يا خَبَاثِ ..... والثّالث، اسم المصدر، نحو: فَجارِ ...... والرّابع، من أسماء النّساء ما عُدل عن "فاعلة"، نحو: حَذَامِ، وقَطَامِ ...... وكان الأصل: حاذمة، وقاطمة ......" .

[3] قال ابن السّرّاج، في أصوله، 132/2: "واعلم أنّه لا يُبنى شيءٌ من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنّث معرفة ومعدول عن جهته؛ وإنّما يُبنى على الكسر؛ لأنّ الكسر ممّا يؤنّث به، تقول للمرأة: أنتِ فعلتِ، وإنّكِ فاعلةٌ، وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر السّكون، فحرّكت؛ لالتقاء السّاكنين، فجُعلت الحركة الكسر؛ للتّأنيث".

وقال ابن منظور، في لسان العرب، مادة (درك): "وقولهم: دَرَاكِ أي أدركْ، وهو اسم لفعل الأمر، وكسرت=

والضمُّ (33/أ) يُبنى عليها الاسم، نحو: حيثُ[3] وقبلُ، وبعدُ[4] ومن الحروف: مُنذُ، في لغة من جرَّ بها[5] .

واعلم أنَّ الأصل في البناء السُّكون؛ لأنَّه الأخفُّ والأقرب إلى الحصول، فلا يُعدل عنه إلا لحكمه مثل تعذُّره لسكون ما قبله، فيُعدل إلى الحركة، والأصل فيما يُعدل إليه إذا تخلَّص من السُّكون هو الكسر، نحو:أمسِ، ويُعدل إلى الفتح؛ طلباً للخفَّة، كما في: كيف، وأينَ، وإلى الضمِّ؛ طلباً لغرض آخر كالاتباع، نحو: منذ .

وأنواع المبنيَّات ظاهرة جليَّة، إلا الاسم غير المتمكِّن، فلا بدَّ من ذكر ضابط البناء فيه، فنقول: الاسم مبنيٌّ لشبهه بالحرف في المعنى أو في اللفظ، أو فيهما، وذلك نحو: كَيْفَ، ونَزَالِ،

=الكاف لاجتماع الساكنين لأن حقها السكون للأمر؛ قال ابن بري: جاء دَرَاكِ و دَرَاكِ وفَعَالِ وفَعَّال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي، وإن كان قد استعمل منه الدَّرْك" .

[1] في (م): "جيرن" .

[2] انظر، ابن هشام/ مغني اللبيب، 162-163 .

[3] قال ابن هشام، في مغني اللبيب، 176: "وطيىء تقول: حوثُ، وفي الثاء فيهما الضمُّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنَّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأنَّ أثرها – وهو الجرُّ – لا يظهر، والكسر على أصل التقاء السَّاكنين، والفتح للتَّخفيف".

[4] تحدَّث سيبويه، في الكتاب، 285/3-286، عن "جير، وحيث، وقبل ، وبعد" تحت عنوان"هذا باب الظُّروف المبهمة غير المتمكِّنة"، فقال: "وذلك لأنَّها لا تُضاف، ولا تُصرَّف تصرُّف غيرها، ولا تكون نكرة. وذاك: أينَ، ومتى، وكيفَ، وحيثُ، وإذْ، وإذا، وقبلُ، وبعدُ. فهذه الحروف وأشباهها لمَّا كانت مبهمة غير متمكِّنة شُبِّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف. فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان، حرَّكوا الآخر منهما. وإن كان الحرف الَّذي قبل الآخر متحرِّكاً، أسكنوه كما قالوا: هلْ، وبلْ، ونَعَمْ، وقالوا: جَيْرِ؛ فحرَّكوه لئلا يسكن حرفان. فأمَّا ما كان غايةً نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ، فإنَّهم يحرِّكونه بالضمَّة. وقد قال بعضهم: حَيْثَ، شبَّهوه بأينَ". وعلَّل الأنباري، في أسرار العربيَّة، 37-38، بناء "قبل، وبعد" على الضمِّ بقوله: "وأمَّا قبلُ وبعدُ، فإنَّما بُنيا؛ لأنَّ الأصل فيهما أن يُستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلمَّا اقتطعا عن الإضافة – والمضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة – تنزَّلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ ...... وإنَّما بُنيا على حركة؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبنيا على حركة تميّزاً لهما على ما بُني وليس له حالة إعراب، نحو: مَنْ، وكمْ. وقيل: إنَّما بُنيا على حركة لالتقاء السَّاكنين، والقول الصَّحيح هو الأوَّل. فإن قيل: لم كانت الحركة ضمَّة؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنَّه لمَّا حُذف المضاف إليه بُنيا على أقوى الحركات وهي الضمَّة؛ تعويضاً عن المحذوف، وقوية لهما. والوجه الثَّاني: إنَّما بنوهما على الضمِّ؛ لأنَّ النَّصب والجرَّ يدخلهما، نحو: جئت قبلَكَ، ومن قبلِكَ، وأمَّا الرَّفع فلا يدخلهما البتَّة، فلو بنوهما على الفتح لا لتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمَّة؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء" .

[5] تقدَّم الحديث عن "مُنذُ"، انظر الصفحة، 116 .

والَّذِي، وتاء فعلت. فكَيْفَ[1]: اسم مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في المعنى؛ لأنَّه لازم الدّلالة على معنى الأمر، فصار مثل الحرف؛ لأنَّ الحروف نائبة عن الأفعال. فنزّال في دلالته على انْزِلْ، كهَل دلالته على معنى استفهم، وكما أنَّ الحرف مبنيٌّ فكذا ما أشبهه (33/ب). والَّذي مبنيٌّ لشبهه بالحرف لفظاً، لأنَّه لا يرد في الاستعمال إلا موصولاً بجملة كما أنَّ الحرف لا يرد في الاستعمال إلا ضمن جملة؛ لأنَّه لا يجيء إلا مع مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل. وتاء الضَّمير في نحو قولك: فعلت اسم مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف لفظاً؛ لأنَّه على حرف واحد، وكلُّ اسم وضع على حرف واحد أو حرفين فهو مبنيٌّ؛ لشبهه الحرف وضعاً[32].

---

[1] في (ل): "ككيف".

2

[3] قال الحريري، في <u>ملحة الإعراب</u>:-

ثُمَّ تَعَلَّمْ أنَّ في بعض الكَلِمْ … ما هُوَ مبنيٌّ على وَضْعٍ رُسِمْ
فسكَّنوا مَنْ إذْ بَنَوْهَا وأجَلْ … ومُذْ ولكنْ ونعمْ وكَمْ وهَلْ
وضَمُّ في الغايةِ مِن قَبْلُ ومِنْ … بَعْدُ وأمَّا بعدُ فافهَمْ واستَبِنْ
وحيثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نحنُ … وقَطُّ فاحفظْها عَداكَ اللَّحنُ
والفتحُ في أيْنَ وأيَّانَ وفي … كيفَ وشتّانَ ورُبَّ فاعرفِ
وقد بَنَوا ما ركَّبُوا مِنَ العَدَدْ … بفتحِ كلٍّ منهُما حينَ يُعَدْ
وأمسِ مبنيٌّ على الكسرِ فإنْ … صُغِّرَ صارَ مُعرَباً عندَ الفَطِنْ
وجَيْرِ أيْ حقَّاً وهؤلاءِ … كأمسِ في الكسرِ وفي البِنَاءِ
وقيلَ في الحربِ نَزالِ مثلَ ما … قالوا حَذامِ وقَطامِ في الدُّمَى
وقد بُنِيْ يفعَلْنَ في الأفعالِ … فما لهُ مُغيِّرٌ بحالِ
تقولُ منهُ النُّوقُ يسرَحْنَ ولَمْ … يَسرَحْنَ إلا لِلَّحاقِ بالنَّعَمْ
فهذه أمثلةٌ ممَّا بُنِي … جائلةٌ دائرةٌ في الألسُنِ
وكلُّ مبنيٍّ يكونُ آخِرُهْ … على سَواءٍ فاستمِعْ ما أذكُرُهْ

فهذه جملة أنواع المبنيّات، فاعرفها موفّقاً إنْ شاء الله تعالى .

وليكن هذا آخر ما نعلقه على ملحة الإعراب[1]، خاتمين الكلام فيه بالحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاة على الصّفوة من خلقه محمَّد، وآله وصحبه أجمعين، صلاة دائمة واصلة إلى يوم الدِّين. وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وافق الفراغ من تعليقه على أفقر عباد الله وأحوجهم إلى رحمته محمَّد سليمان عبد الحافظ بلغ مقابلة في مجالس آخرها يوم السَّبت سابع عشر من جمادى الآخرة سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم(34/أ).

---

[1] قال الحريري، في خاتمة الملحة:-

وقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ الإعرابِ ... مُودَعَةً بَدائعَ الإعرابِ

فانظُرْ إليها نَظَرَ المُستحسِنِ ... وأحسِنِ الظَّنَّ بها وحَسِّنِ

وإنْ تجِدْ عَيباً فسُدَّ الخَلَلا ... فجَلَّ مَنْ لا فيه عَيبٌ وعَلا

والحمدُ للهِ على ما أولَى ... فنِعمَ ما أولَى ونِعمَ المولَى

ثُمَّ الصَّلاةُ بعدَ حمدِ الصَّمَدِ ... على النَّبيِّ المُصطفَى مُحمَّدِ

ثُمَّ على أصحابِهِ وعِترَتِهْ ... وتابعي مَقالِهِ وسُنَّتِهْ

وآلِهِ الأفاضِلِ الأخيارِ ... ما انسلَخَ الليلُ مِنَ النَّهارِ

الفهارس

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾	25	الجنّ	200
﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	2	المزّمّل	99
﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾	15،16	المزّمّل	97
﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝﴾	31	النّبأ	196
﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝﴾	15،16	العلق	196
﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾	2	العصر	97

فهرس الأشعار الواردة في المتن:

فهرس الأماكن والمواقع والبلدان

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر المخطوطة:

- السُّويديُّ، محمَّد أمين السُّويدي(ت 1246هـ)، شرح لاميَّة العرب، مخطوطة المتحف البريطاني أوّل 4، 1415.
- العكبريُّ، البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين(ت 616هـ)، إعراب لاميَّة العرب، 25/أ، صوِّر من جامعة برنستون، رقم 3693، مجموعة جاريت.
- العينيُّ، بدر الدِّين أبو محمَّد محمود(ت 855هـ):
  - ◄ شواهد العينيّ في النَّحو، صوِّر من جامعة شيكاغو، رقم 3729.
- ◄كتاب فرائد القلائد ومختصر الشَّواهد، صوِّر من جامعة كولومبيا، رقم 7-893.
- الكلنبويُّ، أبو الفتح إسماعيل بن مصطفى(ت 1205هـ)، رسالة في اللغة العربيَّة، صوِّر من جامعة برنستون، رقم 6923، مجموعة جاريت.
- الكورانيُّ، يوسف الإلياسيُّ(ت 768 هـ) ، الذَّهب المذاب في مذاهب النُّحاة، صوِّر من جامعة برنستون، رقم 2084، مجموعة جاريت.
- المكوديُّ، أبو زيد عبد الرَّحمن بن عليّ(ت 807هـ)، الأجروميَّة في علم العربيَّة، صوِّر من جامعة برنستون، مجموعة جاريت.
- ابن هشام، أبو محمَّد عبد الله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريُّ المصريُّ(ت 761هـ):

  ◄ المباحث المرضية المتعلقة بمِنْ الشَّرطيَّة، صوِّر من جامعة برنستون، رقم 2004، مجموعة جاريت.
- ◄مسائل حول مِنْ الشَّرطيَّة وغيرها من أسماء الشَّرط، صوِّر من جامعة برنستون، رقم 1212، مجموعة جاريت.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

◄◄ ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمَّد بن محمَّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشَّيباني المعروف بابن الأثير الجزريّ الملقَّب بعزّ الدِّين(ت. 630هـ):

- الكامل في التَّاريخ،عُني بمراجعة أصوله والتَّعليق عليه نخبة من العلماء، دار الكتاب العربيّ،ط. 2، بيروت،1967م(1-10).

- اللباب في تهذيب الأنساب،مكتبة المثنَّى،(د.ط)،بغداد،(د.ت).

◄◄ الأزهريّ،خالد بن عبد الله،(ت. 905هـ)، شرح التَّصريح على التَّوضيح، دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه،(د.ط)،بيروت، (د.ت)، (1-2).

◄◄ الإسنويّ، جمال الدِّين عبد الرَّحيم(772هـ)،طبقات الشَّافعيَّة،بإشراف مكتب البحوث والدِّراسات في دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع،ط. 1، بيروت،1416هـ-1996م.

◄◄ الأشمونيّ(ت. 918هـ)، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، المسمَّى"منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك"،تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد،دار الكتاب العربيّ،ط.1،بيروت،1375هـ-1955م(1-3).

◄◄ الأصبهانيُّ، عماد الدِّين الكاتب(597هـ)، خريدة القصر وجريدة العصر،المجلَّد الثَّاني، الجزء الرَّابع، حقَّقه وقدَّم له محمَّد بهجة الأثري، وزارة الإعلام العراقيَّة، (د.ت)، بغداد، 1973م.

◄◄ الأصبهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين،(ت. 356هـ)، كتاب الأغاني، تحقيق عبد السَّتَّار أحمد فراج، دار الثَّقافة،(د.ط)،بيروت،(د.ت)، (1-25).

◄◄ الأعلم الشَّنتمريّ، أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى،(ت. 476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه،تحقيق زهير عبد المحسن سلطان،منشورات معهد المخطوطات العربيّة المنظَّمة العربيّة للتَّربيّة والثَّقافة والعلوم،ط. 2،الكويت،1995م(1-2).

◄◄ الآلوسيّ،أبو الفضل شهاب الدِّين السَّيِّد محمود الآلوسيّ البغداديّ(ت. 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسَّبع المثاني، دار الفكر،(د.ط)،بيروت،1398هـ-1978م،(1-30).

◄◄ الأنباريّ، عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبيد الله(ت. 577):

-أسرار العربيَّة،دراسة وتحقيق محمَّد حسين شمس الدِّين،دار الكتب العلميَّة،ط. 1،بيروت،1418هـ-1997م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين،تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة،(د.ط)، صيدا-بيروت،1414هـ-1993م(1-2).

- لمع الأدلة في أصول النّحو، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة،(د.ط)، دمشق،1957م.

- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السّامرّائيّ،مكتبة الأندلس،ط. 2، بغداد،1970م.

◄◄ ابن الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم(ت. 328)، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف،ط. 2، مصر،(د. ت).

◄◄ ابن برّيّ،عبد الله بن عبد الجبّار(ت. 582)، شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ،تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة،(د.ط)، القاهرة،1405هـ-1985م.

◄◄بحرق،أبو المحاسن محمّد بن عمر الحضرميّ(930هـ)، تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، دراسة وتحقيق بشير المساريّ، مكتبة الإرشاد،ط. 1، صنعاء، 1423هـ-2002م.

◄◄البرماويّ، شمس الدّين محمّد بن عبد الدّايم(ت. 831)، شرح الصّدور بشرح زوائد الشّذور، دراسة وتحقيق محمّد حسن عثمان، دار الطّباعة المحمّديّة، ط. 1، القاهرة، 1415هـ-1994م.

◄◄بروكلمان، كارل(ت.)،تاريخ الأدب العربيّ، نقله إلى العربيّة عبد الحليم النّجار، وآخرون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب،(د.ط)، القاهرة، 1993م،(1-14).

◄◄البستانيّ، بطرس،دائرة العارف، قاموس عام لكلّ فنّ ومطلب، دار المعرفة،(د.ط)، بيروت،(د.ت)، (1-11).

◄◄البغداديّ،إسماعيل باشا بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ(ت. 1339هـ):

- إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون،طبع في استانبول،ط. 2، 1366هـ-1947م.

- هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين،طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة،(د. ت)، استانبول،1951م، أعادت طبعه بالأوفست منشورات مكتبة المثنّى، بغداد(1-2).

◄◄البغداديُّ، عبد القادر بن عمـر(ت. 1093هــــ)،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي للطَّبع والنَّشر والتَّوزيع، ط. 2، 1402هــ-1981م،(1-13).

◄◄بقاعي، يوسف، شرح مقامات الحريريّ، دار الكتـاب اللبنـانيّ،ط. 1، بيـروت، 1981م.

◄◄البكريُّ، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسـيّ(ت. 487هــــ)،معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصـطفى السَّـقَّا، عـالم الكتـب، ط. 3، بيـروت، 1403هــ-1983م،(1-4).

◄◄التِّبريزيُّ، أبو زكريَّا يحيى بن عليٍّ الشَّيبانيّ(ت 502هــ)، شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب،(د.ط) بيروت، (د.ت).

◄◄الترمذي، محمَّد بن عيسى بن سوره (ت 279) سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، ط.2، بيروت 1403هــ-1983م، (1-5) .

◄◄ابن تغري بردي،أبو المحاسن جمال الدِّين يوسف(874هــ):

-الدَّليل الشَّافي على المنهل الصَّافي، تحقيق وتقديم فهيم محمَّد شلتوت، مطبعـة دار الكتب المصريَّة، ط. 2، القاهرة، 1998م،(1-2).

- النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة،نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتـب مع استدراكات وفهارس جامعة، وزارة الثَّقافة والإرشاد القوميّ المؤسَّسة المصريَّة العامة للتأليف والتَّرجمة والطِّباعة والنَّشر،(د.ط)، القاهرة،(د.ت)،(1-16).

◄◄ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى(291هــ)،مجالس ثعلب، تحقيق عبـد السَّـلام محمَّد هارون، دار المعارف، ط. 3، مصر،(د. ت)،(1-2).

◄◄الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنـانيّ(ت. 255هــــ)، البيان والتَّبيين، تحقيـق عبـد السَّـلام محمَّـد هــارون،دار الكتـب العلميَّـة،(د.ط)، بيروت،(د.ت)،(1-3).

◄◄الجاربردي، الفاضل فخر الدِّين أحمد بن الحسـن فخـر الـدِّين(ت 746هــــ)، مجموعـة شـروح الشَّـافية مـن علمـي الصَّـرف والخطِّ، عــالم الكتــب،(د.ط)، بيروت،(د.ت)،(1-2).

◄◄الجرجـانيُّ،عليّ بـن محمَّـد بـن علـيّ(ت. 816هــــ)،

- التَّعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت،1985م.

- شرح أبيات المفصّل والمتوسّط للعلامة أبي القاسم الزّمخشري، دراسة وتحقيق عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض، دار البشائر الإسلاميّة، ط. 1، بيروت، 1421هـ-2000م.

◄◄جب، هملتون السكندر، صلاح الدّين الأيّوبي"دراسات في التّاريخ الإسلامي"، حرّرها يوسف ايبش، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، (د.ط)، بيروت، 1973م.

◄◄ابن الجزريّ، شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد(ت. 833هـ)، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، مطبعة الخانجي،(د.ط)القاهرة، 1932م،(1-2).

◄◄ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ(ت 392هـ):

- الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، المكتبة العلميّة،(د.ط)، (د.ت)،(1-3).

- سرُّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداويّ، دار القلم، ط. 2، دمشق،بيروت، 1413هـ-1993م(1-2).

- اللمع في العربيّة، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب،مكتبة النّهضة، ط. 2، بيروت، 1405هـ-1985م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عليّ النّجديّ وزميليه، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء كتب السُّنّة،القاهرة،1410هـ-1994م(1-2).

- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّيٌ النّحويّ لكتاب التّصريف للإمام أبي عثمان المازنيٌ النّحويّ، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، دار إحياء التُراث القديم، ط. 1، القاهرة، 1373هـ-1954م،(1-3).

◄◄ابن الجوزيّ، أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليٌ بن محمّد(ت 597هـ)،المنتظم في تاريخ الأمم والملوك،دراسة وتحقيق محمّد عبد القادر عطا،وزميله،دار الكتب العلميّة،ط. 1، بيروت، 1412هـ-1992م،(1-18).

◄◄ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس(646هـ)، الأمالي النّحويّة،(أمالي القرآن الكريم)، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، ط. 1، بيروت، 1405هـ-1985م،(1-4).

◄◄حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله(ت 1067هـ)، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنّى، د. ط، بغداد، د.ت(1-2).

◄◄ابن حبيب،الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر(ت 779هـ)، تذكرة النّبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق محمّد محمّد أمين وزميله، مطبعة دار الكتب،(د.ط)، القاهرة،1976م،(1-3).

◄◄ابن حجر العسقلانيّ،أحمد بن عليّ(852هـ)،

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، الثّقافة والإرشاد القوميّ المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والتّرجمة والطّباعة والنّشر،(د.ط)،مصر(د.ت)،(1-4).

- الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة، تحقيق محمّد سيد جاد الحقّ، دار الكتب الحديثة،(د.ط)، القاهرة،1966م،(1-5).

◄◄الحديثي، خديجة، أبو حيّان النّحويّ،مكتبة النّهضة، ط. 1، بغداد، 1966م.

◄◄الحريري، أبو محمّد القاسم بن عليّ البصريّ(ت 516هـ):

- درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، تحقيق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثّقافيّة،ط. 1، بيروت، 1418هـ-1998م.

- شرح ملحة الإعراب، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتّوزيع، ط. 1، عمّان، 1412هـ-1991م.

◄◄الحمويّ، ابن حجّة تقي الدّين أبو بكر(ت 837هـ)، خزانة الأدب وغاية الأرب، المطبعة الخيريّة،(د.ط)، القاهرة، 1299هـ.

◄◄حمزة، عبد اللطيف، الحركة الفكريّة في العصرين الأيّوبيّ والمملوكيّ الأوّل، دار الفكر العربيّ، ط. 8، بيروت، 1968م.

◄◄الحمويّ، شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّوميُّ البغداديُّ(ت 626هـ):

- معجم الأدباء، دار المأمون،(د.ط)، (د.ت)،(1-20).

- معجم البلدان، دار إحياء التّراث العربيّ، (د.ط)، بيروت،1399هـ-1979م،(1-5).

◄◄الحميري،محمّد عبد المنعم(ت 900هـ)،الرّوض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، ط. 2، بيروت،1984م.

◄◄أبو حيّان، محمّد بن يوسف الغرناطيّ الأندلسيّ(ت 745هـ):

- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب

عثمان محمّد، مراجعة رمضان عبد التّـوّاب، مكتبـة الخـانجي، ط. 1، القـاهرة، 1418هـ-1998م،(1-5).

- البحر المحيط، دار الفكر، ط. 2، بيروت، 1403هـ-1983م،(1-8).

- تذكرة النّحاة، تحقيق عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، ط. 1، بيروت، 1406هـ-1986م.

◄◄ابن خالويه،الحسين بـن أحمـد(ت 370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،تحقيق عبد الرّحيم محمود، دار الكتب المصريّة،(د.ط)،القاهرة، 1954م.

◄◄الخضري، محمّد الدّمياطي(ت 1287هـ)،حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطّبعة الأخيرة، 1359هـ-1940، مصر(1-2).

◄◄ابن خلدون،عبد الـرّحمن بـن محمّـد الحضـرميّ(ت 808هـ)، مقدّمة ابن خلدون،مطبعة مصطفى محمّد(د.ط)،القاهرة، (د.ت).

◄◄ابن خلكان،أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بم محمّد بن أبـي بكـر(ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيـق إحسـان عبّـاس،دار صـادر، (د.ط)،بيروت، 1971م.

◄◄الخوارزمي،صدر الأفاضل القاسم بن الحسـين(ت 617هـ)،شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، تحقيق عبد الرّحمن بن سليمان العثيمـين، مكتبـة العبيكان، ط. 1،الرّياض، 1421هـ-2000،(1-4).

◄◄الخوانساري،محمّد باقر بن زين العابدين(ت 1811م)، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات،طبع حجر،إيران،1853م-1886م.

◄◄الدّواداري، أبو بكر عبد الله بن أيبك(ت732هـ)، كنز الـدّرر وجـامع الغـرر، تحقيق أولرخ هارمان، (د.ط)، القاهرة، 1392هـ-1971م،(1-9).

◄◄الذّهبيّ، شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان(ت 748هـ):

- الإعلام بوفيات الأعلام، تحقيق مصطفى بن علي عوض، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط. 1، بيروت، 1413هـ-1993،(1-2).

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السّلام تدمريّ، دار الكتاب العربيّ، ط. 3، بيروت، 1415هـ-1994م،(1-52).

- تذكرة الحفّاظ،عن النُسخة القديمة المحفوظة في مكتبة المكيّ بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهنديّة،دار إحياء التُراث العربيّ،ط. 4، بيروت،(د.ت)،(1-4).

- سير أعلام النُبلاء،تحقيق شعيب الأرنؤوط، وزميله،مؤسسة الرّسالة، ط. 11، بيروت،1419هـ- 1998م،(1-25).

- العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول،دار الكتب العلميّة،(د.ط)،بيروت،(د.ت)،(1-4).

◄◄الرّازيّ، أبو بكر محمّد بن زكريّا(313هـ)، كتاب القولنج مع دراسة مقابلة لرسالة ابن سينا في القولنج، تحقيق صبحي محمود حمّاميّ، منشورات جامعة حلب معهد التُراث العلميّ العربيّ،ط. 1، سوريا،1403هـ-1983م.

◄◄ابن رجب،عبد الرّحمن بن أحمد الحنبليّ أبو الفرج زين الدّين(ت 795هـ)، الذّيل على طبقات الحنابلة، تحقيق محمّد حامد الفقي، مطبعة السُنّة المحمّديّة،(د.ط)، القاهرة، 1952م،(1-2).

◄◄الرّضي،(الأستراباذي) محمّد بن الحسن(ت 690هـ):

- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغداديّ، تحقيق محمّد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلميّة،(د.ط)، بيروت، 1395هـ-1975م،(1-4).

- شرح كافية ابن الحاجب، نشره يوسف حسن عمر، (د.ط)، ليبيا،(د.ت)،(1-2).

◄◄الرُمّانيُ، أبو الحسن عليّ بن عيسى(ت 384هـ)، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر،(د.ط)، القاهرة، (د.ت).

◄◄الزّجّاجيّ،أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق(337هـ):

- أمالي الزّجّاجيّ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، المؤسّسة العربيّة الحديثة للطّبع والنّشر والتّوزيع، ط. 1، القاهرة، 1383هـ.

- الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك،دار النّفائس، ط. 5، بيروت،1406هـ-1986م.

- كتاب الجمل في النّحو،حقّقه وقدّم له علي توفيق الحمد،مؤسّسة الرّسالة،ط. 1، بيروت،1404هـ-1984م.

- كتاب حروف المعاني، حقّقه وقدّم له علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل، ط. 1، إربد، 1404هـ-1984.

- كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار صادر، ط. 2، بيروت، 1412هـ-1992م.

- مجلس العلماء، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء،(د.ط). الكويت،1962م.

►►الزّركلي، خير الدّين،الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،دار العلم للملايين،ط. 14، بيروت،1999م،(1-8).

►►الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصّل في علم العربيّة، دار الجيل، ط. 2، بيروت، (د.ت).

►►أبو زهرة،محمّد، ابن تيمية، دار الفكر العربي، (د.ط)،بيروت ، (د.ت).

►►ابن زيد،أحمد بن زيد(870هـ)، الفضة المضيئة في شرح الشّذرة الذّهبيّة في علم العربيّة،دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز مسعد،مطبعة المعارف، ط. 1، القدس، 1410هـ-1989م.

►►زيدان،جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة ، دار الهلال، طبعة جديدة، راجعها وعلّق عليها شوقي ضيف، القاهرة، 1957م،(1-4).

►►السّبكي،بهاء الدّين أحمد بن عليّ بن عبد الكافي(ت 793هـ)، عروس الأفراح، مطبعة السّعادة، ط. 2، القاهرة، 1342هـ.

►►السّبكي،تاج الدّين أبو نصر عبد الوهاب تقي الدّين(ت 771هـ)،طبقات الشّافعيّة الكبرى، دار المعرفة للطّباعة والنّشر،ط. 2، بيروت،(د.ت).

►►ابن السّرّاج،أبو بكر محمّد بن سهل(ت 316هـ):

- الأصول في النّحو،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسّسة الرّسالة،ط. 3، بيروت،1417هـ-1996م،(1-3).

- الموجز في النّحو،تحقيق ابن سالم دامرجي،وزميله،مؤسّسة بدران للطّباعة والنّشر،(د.ط)،بيروت،(د.ت).

►►سعيد، محمّد علي حمزة،ابن النّاظم النّحوي،مطبعة أسعد،(د.ط)،بغداد،1975م.

►►السّكّاكي،أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن عليّ(ت 626هـ)، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلميّة، (د.ط)، بيروت،(د.ت).

◄◄سليم، محمود رزق،عصر سلاطين المماليك،مطبعة الآداب،ط. 2،القاهرة، 1962م.

◄◄السَّمعانيُّ،أبو سعد الدِّين عبد الكريم محمَّد بن محمَّد بن منصور التَّميميُّ(ت 562هـ)، الأنساب،تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي،دار الجنان،ط. 1،بيروت،1408هـ-1988م.

◄◄السُّهيليُّ،أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله (ت 581هـ)، نتاج الفكر في النَّحو، حقَّقه وعلَّق عليه عادل أحمد عبد اموجود،وزميله، دار الكتب العلميَّة، ط. 1، بيروت، 1412هـ-1992م.

◄◄سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون،مكتبة الخانجي،ط. 3،القاهرة،1408هـ-1988م(1-5).

◄◄السيُوطيُّ،جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر(ت 911هـ):

- الإتقان في علوم القرآن،

- الأشباه والنَّظائر في النَّحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانيَّة،ط. 2،حيدر أباد الدكن،1943م،(1-5).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصريَّة،(د.ط)،بيروت،(د.ت)،(1-2).

- حسن المحاضرة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي،(د.ط)،القاهرة،(0د.ت).

- شرح شواهد المغني،منشورات مكتبة الحياة،(د.ط)،بيروت، (د.ت)،(1-2).

- المزهر في علوم اللغة

- المطالع السَّعيدة شرح السَّيوطيِّ على ألفيَّته المُسمَّاة بالفريدة في النَّحو والتَّصريف والخطِّ، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الدَّار الجامعيَّة،(د.ط)، الإسكندريَّة،1983م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع،مطبعة السَّعادة،ط. 1، مصر، 1327هـ،(1-3).

◄◄السِّيرافيُّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله(ت 368هـ)، أخبار النَّحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق محمَّد إبراهيم البنَّا، دار الاعتصام، ط. 1،القاهرة، 1405هـ-1985م.

◄◄السّيرافيُّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد(ت 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، حقّقه وقدّم له محمّد عليّ سلطانيّ،دار المأمون للتُّراث،(د.ط)، دمشق،1979م،(1-2).

◄◄ ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عليّ بن سينا(428هـ)، القانون في الطّبّ، دار صادر،(د.ط)، بيروت،(د.ت)،(1-3).

◄◄ابن الشّجريّ، ضياء الدّين أبو السّعادة هبة الله بن حمزة العلويّ(ت 542هـ)، الأمالي الشّجريّة، مطبعة الأمانة،(د.ط)،القاهرة، 1920م، حيدر أباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة،(د.ط)، 1349هـ-1930م،(1-2).

◄◄ابن شقير،أبو بكر، أحمد بن الحسن النّحويُّ البغداديُّ(ت 317هـ)،المحلّى في وجوه النّصب، تحقيق فائز فارس، مؤسّسة الرّسالة،ط. 1،بيروت، 1408هـ-1987م.

◄◄الشّلوبين، أبو عليّ عمر بن محمّد بن عمر الأزديّ(ت 562هـ)، شرح المقدّمة الجزوليّة، درسه وحقّقه تركيُّ بن سهو بن نزال العتيبيّ، مؤسّسة الرّسالة، ط. 2، بيروت، 1414هـ-1994م،(1-4).

◄◄الشّنقيطيُّ، أحمد أمين(ت 1331هـ)، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة،دار المعرفة للطّباعة والنّشر،ط. 2، بيروت، 1393هـ-1973م،(1-2).

◄◄الصّبّان، محمّد بن عليّ الشّافعيُّ(ت 1206هـ)، حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك،ضبطه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة،ط. 1، بيروت،1417هـ-1997م،(1-4).

◄◄الصّفديُّ،صلاح الدّين خليل بن أيبك(764هـ):

- الغيث المنسجم في شرح لاميّة العجم، دار الكتب العلميّة، ط. 2، بيروت، 1411هـ-1990م،(1-2).

- الوافي بالوفيات،(1-30)، ج1،باعتناء هلموت ريتر،دار النّشر فرانز شتايز شتوتكارت، ط. 2، ألمانيا، 1411هـ-1991م. ج2، باعتناء محمّد عدنان البخيت،وزميله، دار النّشر فرانز شتايز شتوتكارت، طُبع على نفقة وزارة الأبحاث العلميّة والتّكنولوجيّة التّابعة لألمانيا الاتّحاديّة بإشراف المعهد الألمانيّ للأبحاث الشّرقيّة في بيروت في مطبعة المتوسّط، (د.ط)، بيروت،...1413هـ-1993م.

◄◄الصَّيمريُّ، أبو محمَّد عبد الله بن عليٍّ بن إسحاق(ت ق 4هـ)، التَّبصرة والتَّذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين، دار الفكر، ط. 1، دمشق،1402هـ-1982م،(1-2).

◄◄ضيف، شوقي، المدارس النَّحويَّة، دار المعارف،(د.ط)، مصر ،1968م.

◄◄طاش كبري زادة،أحمد بن مصطفى(ت 968هـ)، مفتاح السَّعادة ومصباح السِّيادة في موضوعات العلوم،مراجعة وتحقيق كامل بكري،وزميله، دار الكتب الحديثة،(د.ط)، مصر،(د.ت)، (1-3).

◄◄الطَّنطاويُّ،محمَّد، نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة، مطبعة وادي الملوك، ط. 4، القاهرة، 1954م.

◄◄أبو الطَّيِّب اللغويُّ، عبد الواحد بن عليٍّ(351هـ)، مراتب النَّحويين، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،(د.ط)، بيروت، 1974م.

◄◄عبد الباقي،فؤاد(ت 1388هـ)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، ط. 4، بيروت، 1418هـ-1997م.

◄◄ابن عصفور،عليُّ بن مؤمن(669هـ):

- شرح جمل الزَّجَّاجي"الشَّرح الكبير"، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب،ط. 1، بيروت، 1419هـ- 1999م،(1-2).

- ضرائر الشِّعر، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلميَّة، ط. 1، بيروت، 1420هـ-1999م.

- المقرِّب، تحقيق أحمد عبد السَّتَّار الجواريُّ،وزميله، ط.1، 1392هـ-1972م،(1-2).

- الممتع في التَّصريف، تحقيق فخر الدِّين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط. 3، بيروت، 1398هـ-1978م،(1-2).

◄◄ابن عقيل، بهاء الدِّين عبد الله العقيليُّ(ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الخير، ط. 1، بيروت، 1410هـ-1990م،(1-2).

◄◄العكبريُّ، أبو البقاء(ت 616هـ)، مسائل خلافيَّة في النَّحو، حقَّقه وقدَّم له محمَّد خير الحلوانيُّ.

◄◄علي،محمّد كرد(ت 1372هـ)، خطط الشّام، المطبعة الحديثة، (د.ط)، دمشق، 1935م.

◄◄العليميُّ، الشّيخ يسن بن زيد الدّين الحمصيُّ(ت 1061هـ)، حاشية ياسين على التّصريح، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابيّ الحلبيُّ وشركاه.

◄◄ابن العماد،أبو الفلاح عبد الحيّ بن العماد(ت 1089هـ)، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع،(د.ط)،بيروت،(د.ت)،(1-8).

◄◄العينيُّ، بدر الدّين محمود بن أحمد(ت 855هـ):

- عقد الجمان في تاريخ أهل الزّمان، تحقيق محمّد أحمد أمين، النّهضة المصريّة العامّة للكتاب(د.ط)، مصر،1408هـ-1988م،(1-4).

- المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفيّة، المرزى بفرائد العقود، المشهور بشرح الشّواهد الكبرى، دار صادر،(د.ط)،بيروت،(د.ت)،(1-4).

◄◄ابن الغزّيّ، شمس الدّين أبو المعالي محمّد بن عبد الرّحمن(ت 1167هـ)، ديوان الإسلام، تحقيق كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، ط. 1، بيروت، 1411هـ-1990م،(1-4).

◄◄الغيط، درّيّة، فقه العبادات على المذهب الشّافعيّ، مطبعة الصّباح، (د.ط)، دمشق، 1989م.

◄◄ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريّا القزوينيّ(ت 395هـ)،

◄◄الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشّويمي، مؤسّسة بدران للطّباعة والنّشر، (د.ط)، بيروت، 1382هـ-1963م.

◄◄ المقاييس في اللغة، تحقيق وضبط عبد السّلام محمّد هارون، شركة مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده،ط. 2، مصر،1391هـ-1971م.

◄◄الفاكهيُّ، جمال الدّين عبد الله بن أحمد بن عليّ بن محمّد(ت 972هـ)، شرح الحدود النّحويّة، تحقيق محمّد الطّيّب الإبراهيم، دار النّفائس، ط. 1، بيروت، 1417هـ-1996م.

◄◄أبو الفداء، الملك المؤيّد عماد الدّين إسماعيل بن عليّ(ت 732هـ)، المختصر في أخبار البشر، تحقيق محمّد زينهم محمّد عزب، دار المعارف، ط. 1، مصر،(د.ت)،(1-4).

◄◄الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت 207هـ):

- المذكّر والمؤنّث، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، مكتبة دار التّراث، ط. 2، القاهرة، 1989م.

- معاني القرآن، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، وزميله، مطبعة دار الكتب المصريّة، (د.ط)، القاهرة، 1955م،(1-3).

- الفيروزابادي، مجد الدّين أبو طاهر يعقوب بن إبراهيم بن عمر(ت 817هـ) .

- البلغة في تاريخ أئمّة اللغة ، ضبط متنه وعلّق حواشيه وقدّم له بركات يوسف هبّود، المكتبة العصريّة، ط. 1، صيدا، 1422هـ-2001م.

- القاموس المحيط، دار الجيل، (د.ط)، بيروت،(د.ت)، (1-4).

◄◄ابن القاضي، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسيّ الشّهير بابن القاضي(ت 1025هـ)، ذيل وفيات الأعيان المسمّى"درّة الحجال في أسماء الرّجال"، تحقيق الأحمدي أبو النّور، مكتبة دار التّراث، المكتبة العتيقة،(د.ط)، القاهرة، تونس، 1392هـ-1972م،(1-3).

◄◄ابن قاضي شهبة، أبو بكر أحمد بن محمّد بن عمر بن محمّد تقي الدّين(ت 851هـ):

- طبقات الشّافعيّة، اعتنى بتصحيحه وعلّق عليه الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب ، ط. 1، بيروت، 1407هـ-1987م،(1-4).

- طبقات النّحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، مطبعة النّعمان، (د.ط)، النّجف الأشرف، 1973م-1974م.

◄◄القرطبي،أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ(ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، المعروف بتفسير القرطبيّ، دار الكتب العلميّة، ط. 5، بيروت، 1417هـ-1966م،(1-20).

◄◄القفطي ،جمال الدّين ابو الحسن عليّ بن يوسف(ت 624هـ) ، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق محمّد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربيّ،ط. 1، القاهرة 1406هـ-1986م،(1-4).

◄◄القلقشنديّ ابو العبّاس احمد بن عليّ(ت 831هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، (د.ط)، بيروت،(د.ت)،(1-15).

◄◄القزويني، محمَّد بن عبد الرَّحمن(ت 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كليَّة اللغة العربيَّة بالجامع الأزهر، مطبعة السُّنَّة المحمَّديَّـة، (د.ط)، القاهرة (د.ت).

◄◄الكتبيُّ، محمَّد بن شاكر(ت 764هـ):

- عيون التَّواريخ، تحقيق فيصل السَّامر،وزميلته، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام سلسلة كتب التُّراث،(د.ط)، الجمهوريَّة العراقيَّة،(د.ت).

- فوات الوفيات، تحقيق محمَّـد محيـي الـدِّين عبـد الحميـد، مطبعـة السَّعادة،(د.ط)، القاهرة، 1975م،(1-2).

◄◄ابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت 774هـ)، البداية والنِّهاية، خرَّج أحاديثه محمَّـد بيومي، وزميلاه، مكتبة الإيمان،(د.ت)، المنصورة،(د.ت)، (1-14).

◄◄كحالة، عمر رضا، معجم المؤلِّفين تراجم مصنِّفي الكتب العربيَّة، مكتبة المتنبِّـي، دار إحياء الكتاب العربيِّ،(د.ط)، بيروت،(د.ت)،(1-15).

◄◄الكميت،ابن زيد الأسدي، شرح هاشميات الكميت، بتفسير أبي رياش أحمد بـن إبراهيم القيسي،تحقيق، داود سلُّوم، وزميله، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيَّة،ط: 2، 1406هـ-1986م.

◄◄المالقيُّ، أحمد بن عبد النُّـور(ت 702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخرَّاط، مطبوعات اللغة العربيَّة،(د.ط)، دمشق،(د.ت).

◄◄ابن مالك، جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الطَّائيُّ الجيَّانيُّ الأندلسيُّ(ت 672هـ):

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربيِّ،(د.ط)، القاهرة، 1967م.

- شرح التَّسهيل، تحقيق عبد الرَّحمن السَّيِّد،وزميله، هجر للطِّباعة والنَّشـر والتَّوزيع، ط. 1، مصر، 1410هـ-1990م،(1-4).

- شرح الكافية الشَّافية، حقَّقه وقدَّم له عبد المنعم أحمد هريـدي، جامعـة أمِّ القرى،(د.ط)، مكَّة المكرَّمة،(د.ت)،(1-5).

- شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريـدي، ط. 1، القاهرة،(د.ت).

◄◄المبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد(ت 285هـ):
- المقتضب، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت)، (1-4).
- الكامل في اللغة والأدب، مؤسَّسة المعارف، .ط)، بيروت، بيروت، (د.ت)،(1-2).
- المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التوَّاب،وزميله، مطبوعات مركز تحقيق التُّراث، (د.ط)، القاهرة، 1970م.

◄◄المرادي، الحسن بن قاسم(ت 749هـ)، الجنى الدَّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدِّين قباوة،وزميله، دار الكتب العلميَّة، ط. 1، بيروت، 1413هـ-1992.

◄◄المرتضى، عليٌّ بن الحسين الموسويُّ العلويُّ(ت 436هـ)، أمالي المرتضى"غرر الفوائد ودرر القلائد"دار الكتاب العربيِّ، ط. 2، بيروت، 1387هـ-1967م،(1-2).

◄◄المرزوقيُّ، أبو عليٍّ أحمد بن محمَّد بن الحسن المرزوقيّ(421هـ) ، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين،وزميله، مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، ط. 1، القاهرة، 1371هـ-1952م،(1-2).

◄◄مركز الوثائق والمخطوطات، فهرس المخطوطات العربيَّة المصوَّرة، إعداد أحمد عبد القادر، وزميله، الجامعة الأردنيَّة، ط. 1، عمَّان، 1420هـ-2000م،(1-4).

◄◄المزني، أبو الحسن المزني(ت ؟؟)، الحروف، تحقيق محمود حسني محمود،وزميله، دار الفرقان للنَّشر والتَّوزيع، ط. 1، عمَّان، 1403هـ-1983م.

◄◄مطلوب، أحمد:
- البلاغة عند السَّكَّاكيِّ، مكتبة النَّهضة،(د.ط)، بغداد، 1964م.
- القزويني وشروح التَّلخيص،مكتبة النَّهضة، (د.ط)، بغداد، 1967م.

◄◄المقدسيّ،محمَّد بدير(ت 1220هـ)، متن بغية الطَّالب، حقَّقه وعلَّق عليه حسين الدَّراويش، مطبعة بيت المقدس،ط. 1، القدس، 1417هـ-1997.

◄◄المقَّري، أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد التِّلمسانيُّ(ت 1041هـ)، نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب،تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ،(د.ط)،بيروت، (د.ت)،(1-9).

◄◄المقريزيُّ، تقي الدّين أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن عبد القادر العبيدي(ت 845هـ)، السّلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، ط.1، بيروت، 1418هـ-1997م،.

◄◄المكناسيُّ، محمّد بن أحمد بن محمّد بن محمّد بن غازيّ العثمانيُّ(ت 919هـ)، شرح ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف المسمّى"إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديّ وزوائد أبي إسحاق، دراسة وتحقيق حسن عبد المنعم بركات، ط. 1، مكتبة الرّشيد للنشر والتّوزيع، السّعوديّة، 1420هـ-1999م،(1-2).

◄◄الملك المؤيّد، أبو الفدا عماد الدّين إسماعيل بن عليّ(ت 732هـ)، الكنّاش في النّحو والصّرف، تحقيق عليّ الكبيسي، وزميله، جامعة قطر،(د.ط)، قطر، 1413هـ-1993م.

◄◄ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم(ت 711هـ)، لسان العرب، دار الكتب العلميّة، ط. 1، بيروت، 1374هـ-1955م، 1412هـ-1992م،(1ت15).

◄◄موسى، محمّد بن يوسف، مطبعة كوستاتسوماس، أعلام العرب، (د.ط)، القاهرة،1962م.

◄◄النّابغة الذّبيانيّ، زياد بن معاوية(ت 18 ق هـ) الدّيوان،صنعة ابن السّكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، ط. 2، بيروت، 1410هـ-1990.

◄◄ابن ناصر، شمس الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد القيسيُّ الدّمشقيُّ(ت 842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق محمّد نعيم العرقوسي، مؤسّسة الرّسالة، ط. 1، بيروت، 1414هـ-1993م،(1-10).

◄◄ابن النّاظم، بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك 686هـ)،:

- شرح ألفيّة ابن مالك، حقّقه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد، دار الجيل، د.ط، بيروت،(د.ت).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرّحمن الدّوري، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، 1397هـ-1977م.
- المصباح في المعاني والبيان، شرح وتحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب،(د.ط)، القاهرة،1989م.

◄◄النُّعيميُّ، عبد القادر بن محمَّد(ت 927هـ)، الدَّارس في تاريخ المدارس"تنبيه الطَّالب"، تحقيق جعفر الحسني، المجمع العلمي العربيّ، (د.ط)،دمشق، 1948م،(1-2).

◄◄هارون،عبد السلام محمَّد، معجم شواهد العربيَّة، مكتبة الخانجي، ط. 1، مصر، 1392هـ-1972م،(1-2).

◄◄الهرويُّ،عليٌّ بن محمَّد النَّحويُّ(ت 415هـ)، كتاب الأزهيَّة في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحيّ، (د.ط)، 1402هـ-1982م.

◄◄ابن هشام، أبو محمَّد عبد الله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريُّ المصريُّ(ت 761هـ):

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاويّ،وزميله، دار إحياء التُّراث العربيّ، ط. 1، بيروت، 1418هـ-1998م،(1-4).

- تلخيص الشَّواهد وتلخيص الفوائد،تحقيق وتعليق عبَّاس مصطفى الصَّالحيّ، المكتبة العربيَّة، ط. 1، بيروت، 1986م.

- شرح جمل الزَّجَّاجيّ،تحقيق علي محسب عيسى حلى الله، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيَّة، ط. 2، بيروت، 1406هـ-1986م.

- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد،(د.ط)،(د.ت).

- شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى، حقَّقه وشرح معانيه وأعرب شواهده محمَّد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، ط. 1، بيروت، 1418ه-1997م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقَّقه وعلَّق عليه مازن المبارك، وزميله، دار الفكر للنَّشر والتَّوزيع، ط. 1، بيروت، 1412هـ-1992م.

◄◄الورَّاق، أبو الحسن محمَّد بن عبد الله(ت 325هـ)، علل النَّحو، تحقيق ودراسة محمود جاسم الدَّرويش، مكتبة الرُّشد، ط. 1، الرِّياض، 1406هـ-1998م.

◄◄ابن الورديّ، زين الدِّين عمر(ت 749 هـ)، تاريخ ابن الورديّ"تتمَّة المختصر في أخبار البشر، إشراف وتحقيق أحمد رفعت البدراويّ، دار المعرفة،ط. 1، بيروت، 1389هـ-1970م،(1-2).

◄◄اليافعيُّ، أبو محمَّد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان المكّيُّ(ت 768هـ)،مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزَّمان، دار الكتاب الإسلاميّ،ط. 2، القاهرة، 1413هـ-1993م،(1-4).

◄◄يعقوب، إميل بديع:

- المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، ط. 1، بيروت، 1417هـ-1996م،(1-14).

- المعجم المفصّل في شواهد النّحو الشّعريّة، دار الكتب العلميّة، ط. 1، بيروت، 1413هـ-1992م،(1-3).

◄◄ابن يعيش،موفّق الدّين عليُّ بن يعيش النّحويُّ(643هـ)، شرح المفصّل، مكتبة المتنبّي،(د.ط)، القاهرة،(د.ت)،(1-10).

◄◄اليمانيُّ، عبد الباقي بن عبد المجيد(ت 743هـ)، إشارة التّعيين وتراجم النّحاة واللغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطّباعة العربيّة، ط. 1، السّعوديّة، 1406هـ-1986م.

◄◄اليونينيُّ، قطب الدّين موسى بن محمّد(ت 726هـ)، ذيل مرآة الزّمان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، ط. 1، حيدر آباد الدّكن، 1961م،(1-4).

فهرس الموضوعات